

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٠)

لبنان و الطائف

تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل

الدكتور عارف العبد

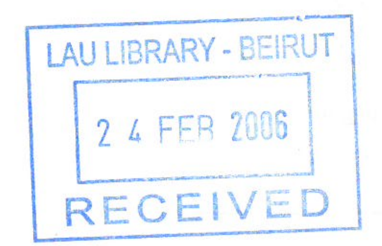


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٠)

لبنان و الطائف

تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل



الدكتور عارف العبد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العبد، عارف

لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل/ عارف العبد.
٤٤٠ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٠)
ببليوغرافية: ص ٤١٥ ـ ٤٢٩.
يشتمل على فهرس.

١. وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٨٩: الطائف). ٢. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ٣. لبنان ـ تاريخ ـ الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠). أ. العنوان. ب. السلسلة.

956.92044

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١

الإهـــداء

إلى والدي ووالدتي. . .
إلى زوجتي أمل، التي ساندتني
وأمنت لي الأجواء المناسبة لكي
أنجز هذه الدراسة. .
إلى أولادي: روزا، ووفيق، وهند،
الذين تحملوا انصرافي عنهم وقوانين
المنزل فترة بحثي
إلى أفراد عائلتي وأصدقائي
الذين أمدوني بالدعم والتشجيع واعتبروا
أنني أعمل على خطوة مفيدة.

المحتويات

مقدمة

في تمام الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأحد الواقع فيه ٢٢/١٠/١٩٨٩، أعلن رسمياً انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، من قصر المؤتمرات في مدينة الطائف في العربية السعودية.

ففي هذا التوقيت وافق ثمانية وخمسون نائباً من نواب البرلمان اللبناني على ما سمي بوثيقة الوفاق الوطني اللبناني، بعد اثنين وعشرين يوماً من المناقشات والمحاجّات الدستورية والقانونية والسياسية.

هؤلاء النواب وقعوا، في الوقت عينه، عقد إنهاء استمرارية مجلسهم الذي انتخب في عام ١٩٧٢، واستمر يجدد لنفسه طوال سنوات الأزمة اللبنانية التي أطاحت كلّ شيء في لبنان ما عدا النظام السياسي الذي بقي صامداً حتى الرمق الأخير في الطائف.

لم تكن تسوية الطائف أول تسوية في لبنان، كما أن الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧٥ لم تكن، أيضاً، أول نزاع بين سكان هذه البقعة الصغيرة من الجبال والوديان والسهول المسماة لبنان.

لقد عرفت هذه البقعة المعقدة بأهلها، الجميلة بتضاريسها، أزماتٍ وحروباً كثيرة، كما عرفت أيضاً تسويات كثيرة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٨٩.

في عام ١٨٤٠ كانت الفتنة الأولى التي انتهت بتسوية القائمقاميتين. لكن النار التي بقيت تحت رماد الإمارة عادت واشتعلت في عام ١٨٦٠، لكن بشراسة أكبر، وسمحت بأول وأوسع تدخل دولي كانت نتيجته نظام المتصرفية، أو نظام شكيب أفندي، كما طاب للبعض تسميته. لقد عاش جبل لبنان في

ظل نظام المتصرفية نحو خمسين عاماً، بهدوء؛ لكنه الهدوء الذي أسس للنظام الطائفي وشكّل اعترافاً دولياً ومحلياً به.

في عام ١٩٢٠ ظهر لبنان الكبير بإعلانه من قبل الجنرال غورو، من على درج قصر الصنوبر في بيروت. وفي عام ١٩٤٣ نال لبنان استقلاله عن فرنسا المنتدبة، وانطلق وفق تسوية جديدة سميت «الميثاق الوطني» الذي كان حصيلة أول توافق داخلي نسبي. فنظام القائمقاميتين رعته الدول الغربية إبان تعاطيها المسألة الشرقية، ونظام المتصرفية، وقد تطلب أكثر من ثمانين يوماً من المفاوضات بين ممثلي الدول الأوروبية ووزير خارجية السلطنة العثمانية حتى رأى النور. لهذا فإن محطة ١٩٤٣ كانت الأبرز من حيث المشاركة أو المساهمة المحلية في صنعها ولو تحت مظلة عربية ودولية أيضاً.

في عام ١٩٥٢ تعرضت الصيغة اللبنانية حديثة العهد لأول صدع، وسرعان ما اهتزت عام ١٩٥٨؛ فكانت المرحلة الشهابية تسوية بين مصر عبد الناصر والولايات المتحدة التي نزل أسطولها السادس على شواطئ بيروت.

لم تعمر التجربة الشهابية كثيراً، برغم جديتها في محاولة صوغ أسس متماسكة لدولة في لبنان مدعمة بأسس اجتماعية تحميها. لكن الجنرال فؤاد شهاب، الذي رفض تجديد ولايته الرئاسية، علل موقفه بأن التركيبة اللبنانية ليست جاهزة بعد لتحمل تغييرات أساسية.

فؤاد شهاب، الذي حاول منح الجسم اللبناني عدداً من المناعات، اكتشف أن مكامن الضعف عصية على العلاج في لبنان.

وكان عهد الرئيس شارل حلو تمهيداً واضحاً لاختلال أسس الصيغة والميثاق. وما إن وصل الرئيس سليمان فرنجية إلى سدة الرئاسة الأولى حتى بدأ السلم الأهلي الداخلي بالغليان إلى أن انفجر في عام ١٩٧٥؛ فعجز الرئيس الياس سركيس عن حل الأزمة بل سعى لإدارتها. وأجّج عهد الرئيس أمين الجميل نيران الحرب، وقذف بكرة النار إلى العماد ميشال عون الذي تلقفها بقوة وحولها إلى أتون.

لقد استطاع اتفاق الطائف وقف الحرب في لبنان، انطلاقاً من تسوية بين اللبنانيين. لكن هل ستصمد هذه التسوية ما دام المجتمع اللبناني قد عرف غيرها من الأزمات والتسويات؟

تفترض هذه الدراسة أنه لا يمكن قراءة لبنان من داخله فقط، بل ان دراسة المجتمع اللبناني تتم عبر دراسة علاقته بمحيطه، خصوصاً محيطه الإقليمي، سواء كان عثمانياً أو عربياً، وبطبيعة الحال علاقة هذا المحيط بالتجاذبات الدولية. إن موقع لبنان الجيو ـ سياسي وتركيبته المتعددة طائفياً يفترضان آلية خاصة في نشوء الأزمات والتسويات وتطورها.

لذلك فإن دراسة آفاق الطائف كمحطة تسوية سياسية ـ اجتماعية لا تتم بدراسة نصوص هذا الاتفاق فقط بل بقراءة العملية السياسية ـ الاجتماعية التي أدت إليه وتأثيرها في توازن القوى الداخلي في علاقاته الخارجية.

كما أن فهم الأبعاد التي حملها اتفاق التسوية في الطائف ليس مسألة ظرفية، بل هو جزء من عملية تاريخية متواصلة، خصوصاً أن التسوية المشار إليها ليست الوحيدة التي عرفها المجتمع اللبناني، بل هي حصيلة لأزمات وتسويات متعددة ومتراكمة، وبالتالي فإن هدف هذه الدراسة قراءة اتفاق الطائف وما يحمله من تطور في فكرة التسوية الداخلية في مجتمع متعدد الطوائف في علاقاته الداخلية وارتباطاته مع محيطه العربي.

إن معظم التحولات الأساسية التي شهدها لبنان منذ زمن بعيد، على المستويين الاجتماعي والسياسي، إنما ارتبطت، مباشرة، بتحولات شهدتها المنطقة العربية المحيطة، فلبنان هذا لم يكن قطباً مؤثراً في محيطه الاجتماعي والسياسي والتاريخي بقدر ما كان متأثراً. ولهذا فإن التحولات الرئيسية الاجتماعية والسياسية كانت ترتبط، على الدوام، بتحولات على مستوى المنطقة المحيطة، حتى إن صعود قوى، وتراجع أخرى كانا، غالباً، لأسباب إقليمية، وعلى علاقة بمدى ارتباط مصالح هذه القوى الاجتماعية الداخلية وتقاطعها مع القوى المسيطرة في المنطقة المحيطة.

لقد أُقطع الدروز الإمارة في جبل الشوف، وتنامى نفوذهم، وقويت سلطتهم لأن المماليك والعثمانيين من بعدهم، قد أَمِنُوا جانبهم؛ فقد قاتل الدروز إلى جانب الدولة الإسلامية في مواجهة الحملات الصليبية على المنطقة. وإذا كانت العصبية الدرزية قد تمكنت من السيطرة على الإمارة فترة طويلة، فقد كان مردُّ ذلك إلى هذا التحالف مع القوة الإقليمية المسيطرة في مواجهة الهجمات والغزوات الخارجية من قِبَلِ جحافل الإفرنج.

كما أن تراجع نفوذ الشيعة في جبل لبنان، ولا سيما في كسروان

وجبيل، كان بسبب شكٍّ تنامى بين القوة المسيطرة آنذاك (المماليك) وسكان هذه المنطقة. وهكذا، وبسبب التحولات المحيطة، تقدمت أطراف إلى سدة السلطة، وقوي نفوذها الاجتماعي والسياسي، وتراجعت أطراف وقوىً أخرى. وإذا كانت الإمارة في جبل لبنان قد انتقلت، بعد ذلك، إلى الموارنة، فإن الأمر لم يتطور أو يصل إلى ما هو عليه، الا بسبب بداية ضعف السلطنة العثمانية ونشوء «المسألة الشرقية». فكان تحالف الموارنة مع القوة الغربية الوافدة إلى المنطقة سبباً أساسياً في ترقيهم السياسي والاجتماعي؛ وهو سبب مضاف إلى حيوية أبناء هذه الطائفة الصاعدة في تلك الفترة؛ بمعنى آخر، فإن مسيرة الصعود والترقي السياسي والاجتماعي في لبنان، إنما كانت على الدوام مسألة علاقة الداخل بالخارج، ولم تكن مسألة تطور اجتماعي داخلي صرف. حتى إنها كانت مزيجاً من التطورات الداخلية لعبت فيها الخيارات والتحالفات الخارجية دوراً أساسياً. لهذه الأسباب، يتعذر على أي باحث أو دارس لتطور السلطة والمجتمع في لبنان أن يصل إلى نتائج معقولة من دون التعمق في درس هذه العلاقة المعقدة بين القوى الاجتماعية اللبنانية والقوى المحيطة الموجودة في المنطقة أو الوافدة إليها.

غرب وشرق مختلفان

١ ـ خصائص التجربة الغربية في الدولة والمجتمع

لقد قطعت المجتمعات الغربية مراحل مهمة في التطور الاجتماعي، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تمثلت في نهوض الدولة القومية مترافقاً مع قفزات اجتماعية واقتصادية أعادت تشكيل مختلف البنى الداخلية؛ وهذا ما يصفه ماركس بـ «فصل المنتج عن أدوات الإنتاج وتكون رأس المال التجاري ورأس المال الربوي وصولاً إلى فائض القيمة المطلقة ومن ثم فائض القيمة النسبية»[1]. إن الدولة البرجوازية، وفقاً للتحليل الماركسي، وصولاً إلى أعلى مراحلها الرأسمالية التي وصفها لينين بالامبريالية، وتوصف اليوم بالعولمة، هيأت الإطار والمحتوى لتطور في الأفكار والرؤى للدولة الليبرالية القائمة على

(١) لينين، **تطور الرأسمالية في روسيا في عملية تكوّن سوق داخلية للصناعة الكبيرة**، ترجمة فواز طرابلسي، مختارات جديدة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١١.

حرية الفرد المطلق الذي يحكم نفسه بنفسه.

لقد ترافق التطور الاقتصادي والاجتماعي الغربي مع تطور في فلسفة الفكر السياسي الغربي، انطلاقاً من مكيافيللي ومبدأ الواقعية، مروراً بهوبز، وصولاً إلى جون لوك وجان جاك روسو.

هذا التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الغربي انعكس لدى فلاسفة الفكر السياسي الغربي، فكانت ثورة في القيم والمبادئ الفكرية أعطت أولى ثمارها بإصدار إعلان الاستقلال الأمريكي وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي، على أساس أن كل فرد يملك السلطة على نفسه، وأن ما من أحد يملك الحق في حكم الآخر من دون موافقته.

إن المنظومة الغربية الحاضرة هي جزء من عملية دولية، أو من توسع في المجتمع الدولي؛ فالنظام العالمي بين الدول، في انتشاره المتزايد على وجه البسيطة، إنما يعود تاريخه إلى ما يزيد على ثلاثة قرون، وتحديداً إلى ما بعد معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، التي أنهت حرب الثلاثين سنة في أوروبا الإقطاعية، وأقرت الدولة القومية باعتبارها حجر الأساس في نظام عالمي متنام. هذا النظام بين الدول ما بعد وستفاليا، إنما جاء في أعقاب ما لا يقل عن سبعة أنظمة سادت قبل العالم الحديث، وقد تمثلت بالإمبراطوريات القديمة في الشرقين الأدنى والأوسط، والإمبراطورية الصينية، وممالك الهند القديمة، ومنظومة الدول ـ المدن اليونانية، والإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، والمنظومة السياسية والدبلوماسية لإيطاليا في عهد النهضة.

لكن المنظومة الدولية الحالية، التي بدأت بمعاهدة وستفاليا تطورت خلال عملية طويلة منذ مطلع القرن السابع عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر، وقد بدأت المنظومة الحديثة تأخذ شكلها حين باشر حكام أوروبا ينظرون إلى مهمتهم باعتبارها مهمة مادية وأرضية في جوهرها، لا مهمة دينية.

هذه المنظومة الأوروبية المنشأ عمت في ما بعد كل أرجاء العالم الغربي، وفرضت سيطرتها النمطية الفكرية والاقتصادية[2].

(٢) بهجت قرني، «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٥٨. لمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً: سعد الدين ابراهيم، =

٢ ـ إشكالية الواحد والمتعدد في الوطن العربي وحداثة التجربة العربية في إطار الدولة

لم يعرف العرب بعامة، واللبنانيون بخاصة، شكل الدولة القطرية الكيانية الراهن إلا مع مطلع القرن العشرين ونهاية مرحلة الانتداب. وكانت اليمن (صنعاء) أولى الدول العربية الحائزة على استقلالها، وذلك سنة ١٩١٨، فيما تدرجت الدول الأخرى في الحصول على استقلالها حتى سنة ١٩٧١، حين حصلت عليه دولة الإمارات العربية.

لذلك فإن شكل الدولة الراهن في الوطن العربي وافد حديثاً، وإن كانت التجارب على اختلافها قد أثبتت متانة الدولة القطرية الراهنة وازدياد تماسكها. فمنذ الفتوحات الإسلامية واستقرار حدودها عاشت شعوب المنطقة تحت سيادة الدولة الإسلامية، باختلاف خلفائها وسلاطينها، وآخرهم سلاطين بني عثمان.

وإذا كانت الحجة الغربية في تبرير تقاسم الإشراف على المنطقة العربية، إثر الحرب العالمية الثانية، قد تمثلت في ضرورة رعاية شعوب المنطقة وتدريبها على حكم نفسها (الانتداب)، فإن الوقائع تدفعنا إلى القول إن حداثة التجربة العربية، فكراً وممارسة، مع نموذج الدولة الراهن، ليس اعتباطياً.

وإذا كانت الشعوب العربية قد سعت إلى الاستقلال عن السلطنة العثمانية، فإنما كان مسعاها في اتجاه المملكة العربية الواحدة لا في اتجاه الدولة القطرية الراهنة، على الأقل في المشرق العربي.

من هنا، فإن الدولة القطرية الراهنة كانت مفاجأة نفسية وسياسية وفكرية لشعوب المنطقة. وإذا كانت أوروبا قد بلغت هذا الشكل الحديث من أشكال الدولة، فإنها بلغته بعد تطورات على مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية دخلت في صلب الفكر السياسي الأوروبي.

إن المفارقة الصعبة التي عاشتها الشعوب العربية، وتعيشها، هي ذاك الصراع بين الفكرة العامة الشاملة للدولة في ظل الدولة الإسلامية سابقاً، والشخصية الذاتية الجديدة التي أنتجتها الدولة القطرية الحديثة. صحيح أن الفكر السياسي الغربي قد لقي انتشاراً لدى النخب العربية الفكرية والسياسية،

=محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

لكن معضلة «النمذجة» العربية مع دولة الآخر الأوروبي أو الغربي، ما زالت ماثلة إلى الآن في التجارب السياسية الحديثة في الوطن العربي. وما الصراع الفكري والسياسي الذي شهده لبنان منذ استقلاله، بشأن عروبة البلد، إلا تعبيراً عن هذا الانفصام في الشخصية الذاتية؛ فمن جهة طالب دعاة العروبة بمزيد من الربط بين فكرة القطر الناشئ حديثاً والفكرة العامة العربية أو الإسلامية، أملاً في العودة إلى محتوى وشكل الإناء السابق قبل انهيار السلطنة العثمانية؛ ومن جهة أخرى تمسك دعاة اللبننة بخوف الذوبان في الكل وفقدان الخصوصية التي حصلوا عليها بفعل التقسيم الحديث لدول المنطقة.

إن «الواحد» العربي، كما كان يراه بعض اللبنانيين، كان بالنسبة إلى غيرهم من اللبنانيين واحداً كلياً غير خاضع للمساومة أو الحوار مع المتعدد، بل هو قائم على مبدأ الغلبة بما هي صهر «للمتعدد» في كلية «الواحد»؛ ولهذا يرى إيليا حريق في مبحثه «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي»[3] أن «المعضلة النظرية التي تواجه الباحث تكمن في أن القومية العربية والحس الإسلامي الشمولي معاً يتخطيان حدود الدولة القائمة ويوجهان المواطن العربي نحو الانتماء إلى كيان نظري أبعد وأعم من البلد ـ الدولة الذي يحتضنه. ويلاحظ أن هناك انفصاماً في الشخصية عند الكثيرين من العرب بين الانتماء إلى البلد ـ الدولة وبين الاتجاهات الشمولية، حتى إن الدولة ذاتها غالباً ما تقر بهذا الوضع ولا تعتبر كيانها القائم كلياً.

والغريب في الوضع أن التيارات الشمولية ليست الوحيدة بين القوى التي تدفع المواطن بعيداً عن كيان البلد ـ الدولة، فمقابل الاتجاه الشمولي نجد اتجاهاً محلياً ينازع الاتجاهات الأخرى ويوجه المواطن نحو الجزء أي الجماعة الخاصة الإثنية، وسنسمي هذا التيار بالتيار الطائفي، مذهبياً كان في أساسه أو إثنياً؛ ففي حين أن التيارين القومي والإسلامي يدعوان المواطن في البلد ـ الدولة إلى الإيمان بكيان أعم وأشمل، يدفع التيار الطائفي بالمواطن إلى خاصيته التي هي دون البلد ـ الدولة. وبالطبع هذا وضع من شأنه أن يضعف الولاء للبلد ـ الدولة».

(٣) ايليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨.

إن المجتمع العربي، منذ ظهور الإسلام حتى يومنا هذا، يعاني صراعاً في الاتجاهات بين ما هو مطلق وشامل وما هو موضعي محدود؛ فمن جهة نجد قوة تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في المضمون والشكل، ومن جهة أخرى تعاكسها قوى متأصلة موضعية تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها. وقد شهد التاريخ العربي تلازم هاتين النزعتين جنباً إلى جنب في حالة تسامح متبادل حيناً وحالة تصارع حيناً آخر.

إن التجارب السياسية العربية، شأنها شأن الأبحاث الاجتماعية حول الدولة والمجتمع في الوطن العربي، تخطت كثيراً عقدة الخصوصية و«التعددية» في علاقتهما بمفهوم «الواحد». فهل أثّرت عراقية العراقيين في عروبة العراق أو المواطن العراقي؟ وهل انتقصت سورية السوريين من انتماء سوريا إلى العروبة؟ في هذا السياق يعتبر محمد عبد الباقي الهرماسي[٤] «أن المواطنة بالمعنى الحديث للكلمة لا تتحدد إلا في إطار الدولة التي تمثل في النهاية شعباً له خصوصياته وتجسد مشروع بناء مجموعة سياسية. إن هذا الاعتراف المبدئي لا يكرس القطرية والانعزالية بقدر ما يكرسهما تجاهل هذا الواقع وتجنب الخوض فيه».

مما لا شك فيه أن المجتمعات العربية لم تعرف تطوراً واحداً، وهي لذلك تواجه مشاكل الهوية والشرعية والحداثة بأوضاع مختلفة.

إن تجارب الشعوب العربية تختلف بالفعل في تكونها التاريخي - الاجتماعي، كما تتمايز في درجة الاندماج والتعدد في الداخل وفي علاقتها بالغير.

لم يكن تكوّن المجتمع المدني في الغرب الأوروبي ممكناً إلا بفعل جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية؛ وهي ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة نوعية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والاجتماعية؛ لذلك فإن ما عرفته البلدان العربية من ثورات وطنية وهزات سياسية واقتصادية، لم يجعل هذه البلدان تعيش بالضرورة التاريخ المعاصر نفسه بجزئياته.

(٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٣ - ٨٨.

إن النهضة الفكرية في منطقة المشرق العربي، وفي لبنان وسوريا مطلع القرن الحالي، تختلف كلياً عن التجربة الفكرية في بعض البلدان العربية الأخرى، خصوصاً في المغرب.

ويلاحظ المتابعون لتطور التجارب السياسية، أن الشعارات التي كانت رائجة في لبنان مثلاً، في فترة الستينيات والسبعينيات، شعارات رائجة الآن في بلدان المغرب العربي؛ فإذا كانت الحركة الثقافية والفكرية والمسرحية في لبنان، على سبيل المثال، قد شكلت مرحلة متقدمة في ثقافة منتصف هذا القرن، فإننا نجد على سبيل المثال أن التجربة المسرحية التونسية أصبحت أكثر تقدماً من باقي التجارب العربية الأخرى.

من هنا، فإن «الواحد» العربي، من حيث اللغة والتراث المشترك والأصول الاجتماعية، «متعدد» في الوقت عينه، كما أن «المتعدد» اللبناني على مستوى الطوائف «واحد» في الوقت نفسه، وليس أدل على ذلك من الخلاصة التي خرجت بها تجربة الحرب الأهلية التي أثبتت تعلق اللبنانيين بكيانهم أكثر مما سبق، لكن وسط استمرار في العلاقة المعقدة بين «التعدد» اللبناني الطائفي والوحدة اللبنانية المرتبطة أساساً بـ «الواحد» العربي «المتعدد» في آن.

إن تعددية التجربة العربية ضمن المجال الواحد (الأرض واللغة) موازية تماماً للتجربة اللبنانية المعقدة في علاقتها مع الدولة؛ ومرد ذلك إلى أزمة الهوية الناشئة بفعل اصطدام الحضارات «الغالبة» و«المغلوبة» منذ مطلع القرن العشرين.

وإذا كان لبنان قد عانى منذ بداية تاريخه الحديث حتى التعديل الدستوري في الطائف، من أزمة هوية، فمرد ذلك إلى أن الإشكالية التي تطرح نفسها هنا تكمن في هذا التعقيد في فهم علاقة الواحد العربي بلبنان المتعدد؛ إذ إن نظرة اللبنانيين إلى العربي تنطلق من اعتباره كلاً واحداً فيما هو متعدد في طريقة التعاطي والنظرة إلى المتعدد اللبناني. وقد دلت التجارب على أن لعبة المحاور العربية مع لبنان كان لها تأثير كبير في تنامي بعض الصراعات أو ضمورها. وكما كان للتعدد العربي دور في تفاقم الأزمة اللبنانية، فإن الواحد العربي نفسه سارع إلى تطويق هذا التفاقم وحصره عبر العمل على رعاية تسوية الطائف وإنضاجها.

٣ ـ لبنان: داخل متعدد وخارج لا بد منه

إذا كان الميثاق الوطني قد انطلق في عام ١٩٤٣ من نفيين (نفي المسلمين لطموح إلى الوحدة مع سوريا ونفي المسيحيين لطلب الحماية الأجنبية)، فإن مقولة جورج نقاش «إن سلبيتين لا تصنعان أمة» كانت صحيحة إلى أبعد الحدود. والميثاق الذي اعتبر، في ظل النفيين، أن لبنان ذو وجه عربي، من دون البحث في محتوى القلب، فإن هذا الميثاق سرعان ما وجد نفسه عرضة للاهتزاز وصولاً إلى التصدع مع أول اضطراب في نبضات القلب العربي الذي ظن دعاة التسوية اللبنانية أنهم سيكونون بعيدين عنه.

وإذا كان لقاء رياض الصلح وبشارة الخوري، وتفاهمهما في لقاءات عاليه، قد أرسيا أسس الصيغة[٥]، فإن رياض الصلح لم يخف أسباب بعض ارتباكه عن المقربين منه في عام ١٩٤٩ حين رد أسباب هذا الارتباك والكآبة إلى تبدل أحوال وتصرفات شريكه بشارة الخوري إثر نكبة فلسطين[٦].

لقد شعر رياض الصلح ببداية تبدل في سلوك بشارة الخوري منذ نكبة فلسطين، وظهور العرب بمظهر الضعيف العاجز عن استرداد الأراضي العربية.

لقد كان بشارة الخوري، الذي نجح في امتحان فندق «شيبرد» في القاهرة في أيار/مايو ١٩٤١[٧]، يعتقد أن قوة العرب في حصن حصين، خصوصاً مع ظهور علائم تراجع مرحلة الانتداب في المنطقة. لكن، أما وقد ثبت ضعف العرب في رد عصبة من اليهود الذين انتشروا في فلسطين، فقد شهدت صيغة السلطة في لبنان أول اهتزازاتها بعد أقل من ست سنوات على الاستقلال.

إن لبنان الذي اغتنت مصارفه نتيجة لجوء الرساميل العربية إليه وتعزز اقتصاده بعد تحول التجارة عن مرفأ حيفا وانقطاع الملاحة في قناة السويس[٨]،

(٥) منير تقي الدين، **ولادة استقلال**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧).

(٦) **المارونية السياسية: سيرة ذاتية** (بيروت: مركز السفير للمعلومات، ١٩٧٨)، ص ٣٩.

(٧) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣: من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٩٢.

(٨) نقولا إيلي شماس، **مستقبل لبنان الاجتماعي ـ الاقتصادي أمام التساؤلات**، تعريب دار الترجمة؛ مراجعة التعريب جهاد نعمان (لبنان: نادي جامعة هارڤرد لإدارة الأعمال، ١٩٩٦)، ص ٢٥. انظر أيضاً: **لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١).

سرعان ما حصد بالقدر نفسه، إن لم يكن أكثر، أولى بوادر الاهتزاز العربي. وإذا كان رياض الصلح قد انتابته الكآبة من جراء تبدل تصرفات بشارة الخوري، فإن لبنان قد دخل في كل محطاته التي واجهها في أزمات كئيبة ومأساوية في آن، خفت وقويت بفعل الأزمات الاهتزازية التي ضربت فالق البحر الأحمر. فقد تحرك فالق روم مع كل ارتجاج أصاب القاهرة أو دمشق، أو عمان، أو القدس[٩].

بمعنى آخر، لم يعرف لبنان الازدهار الاقتصادي إلا نتيجة للأزمات التي شهدها الوطن العربي. إلا أن المفارقة تكمن في أن لبنان، الذي ارتبط ازدهاره ببعض أزمات العرب، كان تأزمه نتيجة لأزمة عربية.

لقد دلت التجارب، عملياً، على أن التحولات الكبرى في الداخل اللبناني ترافقت مع تحولات في المنطقة المحيطة على قاعدة الصراع مع القوى الغربية الوافدة إلينا.

ففي القرن التاسع عشر كان المشروع الغربي الأوروبي يطمح إلى إحداث مرتكزات في المنطقة، أي في جسم السلطنة العثمانية، تمهيداً للسيطرة وإعادة اقتسام الامبراطورية المتداعية. وفي هذا، تقاطعت التطورات والتحولات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية مع مشاريع القوى الوافدة، ما أدى إلى أول صدام داخلي وأعنفه، وقد أسست فيه القوى الغربية مواطئ أقدام لنفوذها في لبنان، بالترافق مع إرساء أول معادلة داخلية مبنية على التوازن الطائفي والحصص المذهبية، وفي هذا السياق فإن انخراط الأطراف الداخلية في التماهي مع مشاريع الأطراف الخارجية لعب الدور الأساسي في تعرض المجتمع اللبناني للهزات الدامية الكبرى. وفي اللحظة التي وقف فيها الطرف الحاكم مع مشروع القوة الخارجية في مواجهة القوة المسيطرة إقليمياً كانت النتيجة اهتزاز صيغة التعايش في لبنان.

هذه المرحلة من الصراع انتهت إلى تعزيز مواقع قوى على حساب قوى أخرى، ما أوجد أساساً متيناً لاستمرار الصراع على هذه القاعدة التي أمست

(٩) تعبير «فالق» تعبير تقني يستخدمه اختصاصيو الزلازل، وهو يشير إلى مركز تحرك الزلازل في منطقة ما بحسب خطوط العرض والطول.

عاملاً قوياً في المجتمع اللبناني. أي إن نفوذ ومواقع الطوائف قابلة للتبدل صعوداً وهبوطاً على قاعدة الانخراط في مشاريع القوى الخارجية.

إلا أن اللافت هو أن لبنان، الذي تلقى صدمات قوية في القرن التاسع عشر أثرت في بنيته الداخلية في مرحلة تفكك السلطنة العثمانية، عاد فتلقى في القرن العشرين صدمات مماثلة، وصولاً إلى انفجار الحرب الأهليّة في مرحلة تراجع المشروع العربي الذي تشكل في مواجهة إسرائيل.

في القرن التاسع عشر، دفع مجتمع جبل لبنان ثمن تراجع نفوذ السلطنة العثمانية، وفي القرن العشرين عاد لبنان مسرحاً للصراع مع فشل الأنظمة القطرية العربية في التصدي للمشروع الإسرائيلي ـ الغربي في فلسطين. فالأنظمة العربية المهزومة عام ١٩٦٧، وجدت أنها عاجزة عن تلبية طموح الجماهير العربية، ما سمح للمقاومة الفلسطينية باستخدام لبنان منطلقاً أساسياً لاستكمال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على حين عجزت القوى اللبنانية عن إيجاد حد أدنى من التماسك والائتلاف لمواجهة المتغيرات المحيطة، فانخرطت في صراع أعاد تهديد أسس الكيان.

في القرن التاسع عشر، انخرط أمير الجبل في تحالفات مع قوى عملت للسيطرة على السلطنة العثمانية؛ فكانت المذبحة هي النتيجة. وفي القرن العشرين، تحالفت العصبية الحاكمة مع إسرائيل، فتكررت الوقائع الدامية.

هل كان ممكناً استدراك ما جرى، أم أن منطق الصراع في لبنان لا يحث على الاستدراك بل على الاندفاع، دائماً، نحو الهاوية؟

لو استجابت العصبية الحاكمة للأصوات المطالبة بإعادة النظر في صيغة الحكم، وإعادة توزيع الثروة الوطنية، ربما كان وقع الأزمة أخف وطأة على لبنان؛ إذ إن الأزمة كانت واقعة، من دون ريب، بفعل التداعي العربي، لكن تفاقمها واشتدادها كانا بسبب تجاوب الأطراف الداخلية مع المشاريع الخارجية في منطقة تضج بالحرب ومحاولات التسوية.

إن ما يتسمُ به لبنان في تجربته بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين هو أن قواه الداخلية عجزت عن اتخاذ قرار وقف المحنة وإعادة صياغة معادلة العيش الجديد.

في عام ١٨٦٠، لم يتوقف القتال والتناحر إلا بعد تدخل دولي إقليمي أفضى إلى نظام المتصرفية، وفي القرن العشرين لم يتوقف القتال إلا بعد تدخل عربي ـ دولي أفضى إلى اتفاق الطائف. كل ما في الأمر أن اللبنانيين تقدموا خطوة إلى الأمام على أساس أن الأفكار الإصلاحية التي أُدخلت على النظام السياسي كانت مدار نقاش بين القوى الداخلية أو بين القوى الداخلية وقوى إقليمية ودولية. لكن قرار الاتفاق اتخذته الدول العربية بالتوافق مع الولايات المتحدة ودعمته باقي الدول الغربية بعد أن تحولت الحرب اللبنانية عبئاً عليهم بعد أن كانت متنفساً لهم.

فرعاية اتفاق إنهاء الحرب كانت رعاية عربية بموافقة ودعم دوليين. ولو ترك الأمر للقوى الداخلية لاستمرت الحرب إلى ما شاء الله. وكما كانت صيغة التفاهم الداخلي عام ١٩٤٣، وهي التي عرفت بالميثاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين، حصيلة لموافقة عربية، فإن الخطوط العامة والتفصيلية لاتفاق الطائف ما كانت لتتم لو لم توافق عليها الدول العربية المعنية، وخصوصاً سوريا والعربية السعودية.

إن لبنان، بنخبه السياسية والثقافية، يكاد يكون بعيداً كل البعد عن معادلة التراكم النوعي الذي يؤدي إلى التراكم الكمّي؛ فحتى الآن، وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على اتفاق الطائف، لم يتوصل اللبنانيون إلى محاولة التساؤل: لماذا كانت الحرب الأهلية؟ وما هي الدروس والعبر التي استخلصت منها؟ بل إن الأدهى والأمرّ هو أن لكل طرف اجتهاده ورؤيته البعيدة عن رؤية الآخر لمواجهة المستقبل.

والأكثر خطورة، في الحصيلة، أن لبنان، بقواه الداخلية، يبدو على استعداد للعودة إلى الانخراط في التجارب الدامية السابقة إذا توفرت الظروف المناسبة لذلك.

لقد انبثقت اتفاقية الطائف من ثلاثة مشاريع إصلاحية أساسية كانت موضع تداول:

الأول: المشروع الذي تم التوصل إليه نتيجة المباحثات السرية بين إيلي سالم والقيادة السورية.

الثاني: المشروع الأساسي الذي صاغه آنذاك الوسيط رفيق الحريري،

وقوته تكمن في أنه انطلق من الحدود التي وصل إليها المشروع الأول، وشكل قاعدة انطلاق النقاش بين الموفدة الأمريكية ابريل غلاسبي وسوريا والأطراف اللبنانية.

أما المشروع **الثالث** فهو الذي سميناه في الدراسة «مشروع الكورال بيتش»، وقد صيغ نتيجة توافق بين الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص.

إلا أن الوثيقة العربية التي طُرحت على النواب في الطائف كانت حصيلة عمل المجموعة التي أنتجت المشروع الثاني بوصفه نقطة تقاطع سورية - أمريكية - لبنانية؛ وهذا ما تولى النواب تعديله في اجتماعات الطائف.

في النتيجة، شكل اتفاق الطائف تسوية بين اللبنانيين لصيغة الحكم، وجملة من العناوين الوطنية التي تتصل بجوهر العيش المشترك ومبادئه، ولم تكن التجارب السابقة قد استطاعت وضع حد توافقي لها.

من حيث المبادئ، تجاوز اللبنانيون التباس مسألة الهوية عبر الاتفاق على هوية لبنان العربية ونهائية الكيان.

لكن الاتفاق الذي كرس الأعراف التي كانت موضع ممارسة على مستوى السلطة، أعاد توزيع انتظامها لينتقل بالنظام اللبناني من نظام شبه رئاسي، السلطة الأولى فيه لرئيس الجمهورية ممثلاً للموارنة، إلى نظام أقرب ما يكون إلى نظام التوافق الطائفي معبراً عنه بمعادلة إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً. إضافة إلى إحداث ملامح نظام مجلسي؛ إذ إن السلطة الاشتراعية قادرة على اعتراض قرارات السلطة الإجرائية من دون أن تتمكن الأخيرة من تعطيل تفوقها الرقابي وغير الرقابي.

وإذا كانت صيغة الجمهورية الأولى قد اتسمت بالتفوق الماروني على باقي القوى والأطراف الطائفية، فإن صيغة الجمهورية الثانية قد حققت تحسين مواقع الطائفة الشيعية، ودعمت مواقع السنّة. فتحول نظام الطائفة القطب إلى نظام الأقطاب الثلاثة. ولعل صيغة الترويكا التي راجت فترة من الفترات شكلت، بطريقة أو بأخرى، تعبيراً واقعياً وفجاً عن انعكاس موازين القوى في التركيبة اللبنانية الجديدة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه، هو: ما هي الآفاق التي تحملها تجربة

تطبيق اتفاق الطائف بعد مرور أكثر من عشر سنين عليه؟

الأطراف اللبنانية تبدو غير راضية عن نفسها وطموحاتها عبر اتفاق الطائف. فقد دلت التجربة على أن لكل طرف من الأطراف ملاحظاته على الصيغة التي تم التوصل إليها أملاً في تعديلها وتبديلها عندما تحين الفرصة، بل إن الأطراف المعنية تتصرف وكأن المرحلة الراهنة هي مرحلة انتقالية ينتظر كل طرف تغير الظروف لكي يطرح مشروعه، بعدها. والسؤال الآخر: هل سيتمكن اللبنانيون من اجتراح صيغة لتطوير المعادلة الراهنة عبر الوسائل الديمقراطية؟

لم تثبت التجربة اللبنانية حتى الآن قوة هذا الاحتمال في ظل فشل عمل مؤسسات النظام وتفوق سيطرة عصبيّة البنى القديمة.

وقد يكون الجواب عن هذا السؤال هو الامتحان الحقيقي للنخب القيادية الثقافية والاجتماعية والسياسية في لبنان..

هل سيتوصل اللبنانيون إلى صياغة الأهداف التي تعيد الاهتمام إلى أساسه؛ أي إلى حاجات اللبنانيين لدولة ومؤسسات ناظمة للمجتمع تبحث عن اهتماماته الفعلية، أم أن لبنان سيبقى دولة يسيرها المجتمع في طوائفه المتعددة؟ إني أميل إلى الاستنتاج أنه لا يمكن الحديث في لبنان عن تحولات مستقبلية مختلفة السياق من دون تحولات مواكبة على مستوى المجتمعات العربية المحيطة والمؤثرة.

القسم الأول

لبنان الميثاق الوطني

الفصـــل الأول

لبنان بين قرنين

أولاً: الجيوبوليتيك والأهمية الاستراتيجية للمشرق العربي

لعب الموقع الجغرافي، على الدوام، دوراً مهماً في تقرير مصير منطقة المشرق العربي، التي تطورت تسمياتها تبعاً للحقب التاريخية؛ فكانت تعرف بـ «سوريا» و«بلاد الشام»، وفي بعض الأحيان بـ «الشرق الأدنى» و«الشرق الأوسط». لكن الأهمية التي اكتسبتها هذه المنطقة تعود، في النهاية، إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي.

في العصور الوسيطة كان الجزء الواقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية من هذه المنطقة يعرف، لدى أهل جنوا والبندقية ولدى غيرهم من أصحاب المراكب الإيطالية ببلاد الشرق. وقد ظل هذا الاسم شائعاً طوال القرن التاسع عشر.

وقد وُصف المشرق العربي، أو الشرق الأدنى، كما سماه زين نور الدين زين، جغرافياً، بأنه أرض المتناقضات؛ ففي قلب هذه البقعة الجغرافية منطقة صحراوية تمتد جنوباً ذات لون ضارب إلى الحمرة فالسمرة، أديمها إما رملي ناعم وإما صخري قاس. هذه الصحراء تعرف بصحراء سوريا، وهي بدورها جزء من الصحراء العربية. ثم إن هناك منطقة أخرى تمتد على محاذاة الضلع الشمالي المستطيل بشكل نصف دائرة من الأرض الدكناء، ذات التربة الخصبة الصالحة للزراعة، تعرف لدى الأقدمين بالهلال الخصيب. وإلى الشمال من الهلال الخصيب، مباشرة، سلسلة من الجبال تعرف بجبال طورس وأمانوس،

وهي تتمة جغرافية للنجد المعروف بنجد الأناضول. وإلى الشرق تتسع سهول وادي دجلة والفرات الفسيحة، وهي من أخصب بقاع المشرق العربي، ومهد لحضارات عديدة عظيمة. وإلى الغرب يقع البحر الأبيض المتوسط وما ينطوي عليه هذا التخم من تيارات حضارية ومشكلات سياسية، جرها إلى منطقة المشرق العربي عبر ربطه بالعالم الغربي[1].

إن موقع المشرق العربي شديد الارتباط بأهميته الاستراتيجية، ولا يمكن الفصل بينهما. والدليل تلك العبارات التي كانت تطلق في القرن التاسع عشر وصفاً لهذه المنطقة، كقولهم إنها «جسر إلى آسيا»، وإنها طريق حيوي للإمبراطورية البريطانية. وهي الشريان الرئيسي للمواصلات بين أوروبا وآسيا؛ هذه التسميات والعبارات كانت تستخدم على نحو مألوف.

إن نظرة على خريطة العالم السياسية تظهر لنا أن هناك بقاعاً أخرى يمكن اعتبارها جسوراً، وخطوطاً حيوية، وشرايين للمواصلات. ولكن قد لا نقع على بقعة أخرى في العالم كله شهدت حروباً على أرضها، وعبرت عليها شعوب ثم عادت لتعبر ثانية فوق أرضها كمنطقة المشرق العربي؛ فهذه المنطقة كانت أبداً ساحة معركة دائمة للجيوش، كما أنها كانت ساحة معركة فكرية.

إن الآثار التاريخية في المشرق العربي، سواء أكانت أبنية أم أنصاباً، أم هياكل، أم قبوراً، هي علامات بارزة لفاتح قادم من أوروبا أو من الجزيرة العربية أو من أواسط آسيا؛ ودليل ذلك الأهمية العالمية الأثرية لصخور نهر الكلب؛ إذ يستطيع الزائر أن يرى سبعة عشر نقشاً، وتماثيل منحوتة على الصخر لتخليد ذكرى فتح هذا الجزء من العالم على أيدي المصريين القدماء، والآشوريين، والبابليين، والإغريق، والرومان، والمماليك، والأتراك، والعرب، والفرنسيين، والبريطانيين، منذ رعمسيس الثاني في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، إلى الجنرال ولسن قائد الجيش البريطاني والجيوش الفرنسية الحرة، إلى لوحة الجلاء عام ١٩٤٦.

في سنة ١٨٦٠ كتب السير هنري بولو، السفير البريطاني في استانبول،

(١) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ٩ ـ ١٠.

إلى وزير خارجية بلاده اللورد رسل، يقول: «تعلمون سعادتكم أن سوريا كانت دائماً تعتبر لدى أولئك الذين أنشأوا إمبراطورياتهم في الشرق، المرتكز الخاص الذي يستند إليه أي تخطيط عتيد للفتوحات الشرقية. فهي في الواقع حلقة اتصال بين افريقيا وآسيا»[2].

١ ـ لبنان: التسمية والموقع الجغرافي

لبنان مصطلح جغرافي أطلق منذ القدم على منطقة جبلية محاذية لساحل بلاد الشام. ومفاد لفظة لبنان من الجذر السامي «لبن» وهو البياض؛ والإشارة، من دون شك، إلى بياض الثلوج التي تكسو القمم اللبنانية وتبرزها عن جوارها في فصل الشتاء[3]. ولقد ورد تعبير لبنان في الكتب القديمة ومنها، على سبيل المثال، التوراة حيث جاء على لسان زكريا: «افتح يا لبنان أبوابك ولتأكل النار أرزك».

لكن لفظة لبنان لم تستعمل على نحو رسمي محدد المضمون إلا بعد إنشاء المتصرفية اللبنانية؛ فالمعنيون حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم وسعوا حكمهم خلال القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية، عُرفوا بـ «أمراء الدروز» لا بـ «أمراء لبنان»، والجبل المذكور كان يدلّ عليه بجبل الدروز. حتى عند انتقال الإمارة إلى العائلة الشهابية، كان الباب العالي يطلق عليهم لقب «أمراء الدروز». ولقد لحقت بهم هذه التسمية وكانت دالة. وكان آخرهم وهو الأمير بشير قاسم ملحم الشهابي (بشير الثالث) (بو طحين)، وقد نص الفرمان السلطاني الذي صدر في الثالث من أيلول/سبتمبر عام ١٨٤٠ على تعيينه أميراً على «جبل الدروز» و«قبائل الدروز»[4].

أما عبارة «جبل لبنان» فكانت تطلق على المناطق التي سكنها الموارنة في أقصى الشمال، وهي جبة بشري ـ بلاد البترون وجبيل. وكانت منطقة جبل كسروان التي يسكنها الموارنة أيضاً تعتبر جزءاً من جبل لبنان حيناً، ومنفصلة

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٤.

(٣) كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان، ٦٣٤ ـ ١٥١٦م**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

(٤) ياسين سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، ج ٢: **الإمارة الشهابية، ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢**، ص ٤٩٧.

عنه حيناً آخر. إذاً كان جبل لبنان في الشمال يقابله جبل الدروز في الجنوب، أو جبل الشوف، وهو من الأشواف أي المناطق المرتفعة. لكن هذه التسمية «جبل لبنان» كانت تشمل الجبل في القرن التاسع عشر لا قبل ذلك. ولعل الموارنة الذين نزحوا من الشمال إلى الجنوب اصطحبوا معهم اسم موطنهم الأصلي فشمل الشمال والجنوب معاً[٥].

إذا كان الموقع الجغرافي للمشرق العربي قد أعطاه أهميته الاستراتيجية وحوّله إلى ميدان للمتناقضات، فإن جبل لبنان، أعلى السلاسل الواقعة بين جبال طوروس وسيناء، زاد في أهمية هذه البقعة وحوّلها إلى حجر أساسي في لعبة الشطرنج الدولية والإقليمية منذ نشوء المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وإذا كانت معضلة «الرجل المريض» قد أطلقت السباق الدولي إلى المسألة الشرقية، فإن لبنان، أو جبل لبنان، كان الباب الأوسع لهذه الرياح العاتية التي اجتاحت المنطقة من القاهرة إلى عكا وصولاً إلى دمشق مروراً ببيت الدين ودير القمر وباقي الدساكر والقرى والقصبات الجبلية.

ففي هذه المنطقة التي اعتبرت ممراً بين أوروبا وآسيا وافريقيا، بين البحر والبادية التي تجتازها القوافل عند منفذ الصحراء العربية، أمّن الجبل اللبناني المياه والخضرة والعزلة. وقد وقفت جبال لبنان حاجزاً دون الرياح القادمة من أوروبا، وفي الوقت عينه خففت من حدة اندفاع رياح الصحراء الساخنة. إذاً هي نقطة التقاء وتقاطع بين الشرق والغرب. وهذه الصفة التي يحلو للكثيرين ترددها ليست اعتباطية، بل هي حقيقة واقعية أثبتها التاريخ على أرض الجغرافيا السياسية للمنطقة.

كتبت جريدة **تايمز** اللندنية في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر من عام ١٩٤٣ تقول: «إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية. وفضلاً عن هذا فإننا قد تعلمنا أن بلدان المشرق ولا سيما لبنان هي من أعظم المناطق الحيوية، وبالتالي فإن أهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق. ولكن أصبح من الواضح جداً أنه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في

(٥) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: دار النهار، ١٩٨٤)، ص ١٢.

المناطق المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية مع جميع إمكانات تحصينها تحصيناً قوياً، لاستطاعوا السيطرة فوراً على قناة السويس وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب»[٦]. وقد تكون هذه الأفكار الغربية السابقة وراء الفكرة التي اقترحها بشير الجميل، عام ١٩٨٢، على الولايات المتحدة لكي تجعل من لبنان قاعدة استراتيجية لها تشرف من خلالها على المنطقة[٧].

٢ ـ لبنان: ملامح مواجهة بين المسيحية والإسلام

في القرن الخامس كان معظم سكان لبنان وسوريا قد اعتنقوا الدين المسيحي، وكانت اللغة السائدة هي السريانية. وقد انفصل الموارنة عن الكنيسة السورية بعد المجمع الخلقدوني سنة ٤٥١، وأسسوا أديرتهم على نهر العاصي. ولما اضطهدوا في مطلع القرن السادس أخذوا يهاجرون لاجئين إلى جبال لبنان الشمالية ويكونون طائفة عرف عنها التضامن بين أفرادها وطاعتهم لرؤسائهم الدينيين.

عند ظهور الإسلام وانتشاره في المشرق بعد الفتح، اعتنقت أكثرية سكان سوريا الدين الجديد. ولقد تأثر سكان الجبال اللبنانية بالفتح العربي إدارياً وثقافياً واجتماعياً. إلا أن التأثير كان أقل عمقاً مما كان عليه في الساحل والداخل[٨].

ولا شك في أن العرب المسلمين في العهد الراشدي كانوا بحاجة إلى تحصين الشريط الذي تشكله المدن الساحلية، فحشدوا فيها كثيراً من العناصر التي استسلمت في البلدان المفتوحة، في وقت انصرفوا فيه إلى القتال على الجبهات العسكرية المتعددة. وقد دفع ذلك بمعاوية إلى الاستعانة بالفرس الذين أبدوا ولاء للحكم الجديد وتحمسوا للقتال ضد البيزنطيين وهم أعداء لهم من قبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن العرب بعد ركود الفتوح في أيام عثمان بن عفان

(٦) زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ١٦.

(٧) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠).

(٨) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٢٨.

أخذوا يتكاثرون في المدن الساحلية، استجابة لخطة أقرتها الخلافة بتحريض من معاوية، دفعت الناس إلى الانتقال إليها من كل ناحية حسب رواية البلاذري[٩].

لقد بدأت المشاعر الدينية التضامنية تظهر في العهد الأموي؛ فمسيحيو الجبل، وبعضهم لجأ إليه بعد حلول قبائل مسلمة في الساحل، أخذوا يتطلعون إلى ضمانات وحمايات عبر البحر، وبطبيعة الحال إلى بيزنطة. هذا الميل، إضافة إلى بعض المناوشات العسكرية التي اشترك فيها سكان الجبل مع الجنود المرتزقة الذين أرسلتهم بيزنطة للإغارة على الفاتح العربي، أدى إلى إيجاد حواجز نفسية في وجه التحام سكان الجبل بسكان السواحل والسهول الداخلية، على الرغم من العوامل الجغرافية والثقافية والعرقية المشتركة التي كان يفترض بها أن تصهرهم في بوتقة واحدة[١٠].

مع انتقال الخلافة من دمشق إلى بغداد، من الأمويين إلى العباسيين (من القرن الثامن حتى التاسع)، تمتع سكان جبل لبنان وبعض المناطق السورية بحرية في الحركة لابتعاد مركز الخلافة إلى بغداد وتراجع المركزية التي كانت تمثلها دمشق، فشهدت المنطقة سلسلة تمردات. وقد عانى المسيحيون حملات تأديبية قام بها الجنود العباسيون لقمع حركات التمرد التي كان أبناء لبنان وسوريا يقومون بها، وأدى اضطهاد الأهالي آنذاك إلى احتجاج الإمام الأوزاعي الذي ذاع صيته منذ ذلك الحين.

في هذه الحقبة الممتدة من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، عرفت هذه المنطقة من العالم، مع ضعف الخلافة العباسية، قيام ممالك مستقلة عديدة أهمها حكم الفاطميين في مصر الذي بسط سيطرته على سوريا ولبنان، وهذا سمح بنمو المذهب الشيعي وبداية صعود المذهب الدرزي، فيما انتشرت اللغة العربية لتصبح اللغة المسيطرة في المنطقة[١١].

هكذا تجمع في لبنان، أو جبل لبنان، أربع طوائف رئيسية: السنّة انتشروا على الساحل، والموارنة في الشمال، والشيعة في الوسط، والدروز في

(٩) ابراهيم بيضون، «لبنان في العهدين الأموي والعباسي،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، ٢ مج (بيروت: [المركز]، ١٩٩٣)، مج ٢، ص ١٦١.

(١٠) الجسر، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الجنوب وتحديداً في الشوف. وقد ساهمت الغزوات والحملات، منذ عهد الصليبيين وصولاً إلى الأيوبيين ومن ثم المماليك وحملاتهم التأديبية، في إعادة توزيع السكان، فنزح الموارنة من الشمال إلى كسروان وجبيل وحلوا مكان الشيعة الذين تجمعوا في جبل عامل والبقاع. وفيما انصرف سكان الساحل إلى تجارتهم وسكان جبل عامل إلى عزلتهم والتقية، تواجه الدروز والموارنة في الشوف لتبدأ قصة الإمارة ومن بعدها قصة لبنان.

ثانياً: لبنان في ظل السلطنة

إن الأراضي التي تقع اليوم ضمن الجمهورية اللبنانية، كانت تحت السيادة العثمانية منذ عام ١٥١٦ حتى عام ١٩٢٠، كما أنها كانت، قبل عام ١٨٦٤، تتألف من منطقتين إداريتين: واحدة في الشمال تابعة لولاية طرابلس، وثانية في الجنوب تابعة لولاية صيدا. أما منطقة البقاع فكانت جزءاً من ولاية دمشق، منفصلة عن هاتين الولايتين تماماً. كما كانت منطقة لبنان الجنوبي، في الأساس، جزءاً من ولاية دمشق، حتى استحدثت ولاية صيدا في عام ١٦٦٠.

وفي عام ١٨٦٤ أعاد العثمانيون تنظيم إدارة الأقاليم، فبقيت منطقة البقاع جزءاً من ولاية دمشق، فيما ألغيت ولايتا طرابلس وصيدا وحلت مكانهما ولاية بيروت، وكانت قد أنشئت في عام ١٨٦١[١٢].

ثمة ملاحظة ضرورية وهي أن الإمبراطورية العثمانية قلما غيرت، في البدء، في بنى ومؤسسات الأراضي الواسعة التي احتلتها، مقلدة بذلك الممارسات السياسية لكثير من الدول الآسيوية الأخرى. ففي معظم أجزائها، أبقت الدولة العثمانية على علاقات الإنتاج الزراعية والمراتب الاجتماعية والسلطات المحلية والمؤسسات الدينية كما كانت عند نهاية القرون الوسطى. واكتفت الدولة الجديدة بتبديل الرؤوس، وبإقرار شرعية البنى الاجتماعية ـ السياسية القائمة، مستخدمة إياها غالباً وسائلَ لكي تقتطع بها أو تسحب، على شكل ضريبة أو خراج، قسماً كبيراً من الفائض المنتج على يد الفلاحين والحرفيين أو المتراكم على يد التجار[١٣].

(١٢) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٢.

(١٣) سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٢١.

لم يحاول الأتراك، كما لم يحاول المماليك من قبلهم، فرض سلطتهم المباشرة على المنطقة الجبلية الصعبة البلوغ، والآهلة بمجموعات منظمة. وقد استخدم الأتراك المسؤولين المحليين في جباية المال المفروض وتسليمه، لكن هذه المهمة كان لها أكثر الدلالات تعبيراً عن التبعية للسلطان. وهكذا كان عليهم، في ما يتعلق بالتطبيق الإقليمي، أن يتكيفوا مع المعالم الهرمية والأشكال الاجتماعية للإفادة منها بما يتناسب مع تثبيت سيطرتهم التي تجسد سيادة الباب العالي وتضمنها رغم بعد مركزه[١٤].

١ ـ ملكية الأرض والعلاقات الاجتماعية في جبل لبنان

في جبل لبنان ومناطق أخرى من المشرق العربي، قامت عائلات ذات عصبيات قوية، بمسؤولية جباية الضريبة للدولة على مساحة معينة من الأرض سميت «مقاطعة». على هذا الأساس تكون الأرض بمعظمها «أرض ميري». وأعضاء هذه العائلات «مقاطعجيون» يحملون ألقاب شرف تمتد بجذورها إلى التقاليد العربية (أمير، شيخ)[١٥].

جعلت العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية من دور الأسر المسيطرة الوسيط الطبيعي واللازم للسلطان العثماني؛ لأن الوظيفة الجبائية التي كانت الأسر المذكورة مؤهلة للقيام بها لمصلحته ارتكزت إلى نفوذها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتحدد هذه المسألة، بالدقة، طبيعة المصالح المتبادلة؛ ولذلك لم تتمكن الدولة من الاستغناء عن هذه الأسر لإظهار سيادتها في الوقت الذي كانت فيه تلك الأسر بحاجة إليها لضمان تفوقها من خلال السلطة الجزئية التي اضطرت الدولة العثمانية لتفويضها إليها لتكون مسؤولة عن جباية المال المفروض في أي إقليم.

كما أن تنظيم المجتمع الجبلي، مهما كان يبدو فريداً، إنما تكوّن من عناصر مركبة، وفقاً لنماذج موجودة في سائر المناطق العربية. كذلك يؤكد

---

(١٤) دومينيك شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ترجمة منى عبد الله عاقوري (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٥) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٢٥١.

الموقع الإقليمي لبعض الأسر المسيطرة ودورها المتوارث خصوصية الحالة اللبنانية من دون فصلها، على الإطلاق، عن المجتمع العثماني. وبالفعل كان استخدام القوى الاجتماعية الموجودة لإثبات السيادة المطلقة يتوافق مع مبادئ الإدارة العثمانية ومنهجها منذ غزوها لسوريا، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً. ثم إن الأنماط الاجتماعية المشتركة وتقاليد الحكم في الإسلام، وتجانس ردود الفعل إزاء السلطان والمحرمات، ضمنت نجاح هذه السياسة. وكان الحفاظ على تنظيم الجبل واستخدامه الحتمي من قبل ولاة طرابلس وصيدا مرتبطاً بدفع الجباية، وهو التعبير الأفضل عن الولاء للسلطان، وبالتالي عن الاعتراف الضمني بامتلاكه العلي للأراضي المحروثة[١٦].

وكانت بعض صلاحيات المقاطعجية تجعل منهم فئة اجتماعية مميزة سياسياً وقانونياً من كل العائلات الأخرى بحقوقهم وامتيازاتهم التي كان أهمها ما يلي: «كان المقاطعجية يمارسون القضاء، داخل دوائرهم، بالنسبة إلى الدعاوى التي لا تستتبع حكم الإعدام، وينفذون قرارات المحاكم الدينية. وكانت الوظائف العليا في «بلاط» الأمير وجيشه محفوظة لهم، وكذلك حمل بعض الأسلحة. وكان لكل عائلة وجيهة مقام محدد تماماً في سلسلة جامدة ذات مظهر شبه إقطاعي (أولاً الأمراء الشهابيون فاللمعيون فالإرسلانيون، ثم المشايخ، في ترتيب تسلسلي، آل جنبلاط فآل حمادة فآل نكد.. وأخيراً شيوخ القرى العاديون). حتى إن الزواج كانت له تقاليده ونظامه المحصور ضمن عائلات متساوية المقام..

إن الامتيازات تمنح من قبل الأمير بصفته المزدوجة رأساً للهرم الاجتماعي العائلي وجابياً عاماً لضرائب الجبل باسم الباب العالي، ولا يمكن لغير الأمير أن ينتزعها من المستفيدين، ولا يجوز لهؤلاء التصرف بها.

حتى ان التزام الأمير كان يكلف به سنة فسنة من قبل الباب العالي، وكان عليه، كل سنة، أن يثبت جدارته في تلبية زيادة الضرائب وتأمين العسكر والخيالة عند اللزوم»[١٧].

---

(١٦) شوفالييه، المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٧) نصر ودوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٣٥.

وكان الإطار الإقليمي الذي تبسط فيه الأسر المسيطرة نفوذها على مجموعات عائلية من المزارعين، موزعة بين قرى عدة، هو المقاطعة التي اختلطت تسميتها مع ما تمثله من مستحقات مالية. وجاء في تعريف وضعه كلود كاهين في عهد سالف (لا يزال صحيحاً بمجمله في ما يتعلق بلبنان في القرن التاسع عشر)، أنها «مناطق يتحمل فيها أحد الأعيان مسؤولية المستحقات المالية إزاء مصلحة الضرائب بالمقطوعة».

ولكن في لبنان لم ينهض بهذه المسؤولية رجل بمفرده، بل كانت تنهض بها أسرة من الأعيان بكاملها ويحمل أعضاؤها بالشراكة لقب المقاطعجية. ولأنهم ينتمون إلى أسرة متفوقة من حيث تراتبها الهرمي على الأسر كافة، وبذلك يسيطرون على قرى عدة، استطاع المقاطعجية فيها احتلال موقع الوسيط بين الدولة والفلاحين. كما «أن وظيفة المقاطعجي التي تكلل الصعود الاجتماعي، والتي يمكن بالتالي أن تنتقل من أسرة إلى أخرى بحسب نصيبها التاريخي، لا تزال، نظرياً، رهن تصرف ممثل الباب العالي»[١٨].

لكن ما هي طبيعة الملكية في جبل لبنان كما استقرت عملياً في أواسط القرن التاسع عشر؟ هل صحيح ما يدّعيه البعض من أن أرض الجبل لم تكن أرضاً «ميري» بل أرض «ملك» وهي ميزة انفرد بها الجبل اللبناني وحده من دون مناطق المشرق العربي؟

في الواقع أن الأرض «الميري» التي تعتبر ـ نظرياً ـ أرض الدولة، كانت قد أصبحت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي كل أنحاء مناطق المشرق العربي «أرض تصرف». لكن هذا الواقع كان نتاج تطور تاريخي طويل ظهرت آثاره في جبل لبنان وكل المناطق العثمانية. إن ملكية الدولة للأرض كانت قد أضحت، خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، شكلية كلياً، فازدادت طموحات الباشا والأمير والشيخ نحو الاستقلال بمقاطعاتهم، وقويت هيمنتهم المباشرة على الفلاحين، واستأثروا حتى بالأراضي القليلة التي استغلها هؤلاء بصورة فردية. إذاً، كان الوضع على الصعيد العملي

---

(١٨) شوفالييه، المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

نوعاً من «ملكية» اكتسبت مع الزمن والأعراف خصائص الملكية الفردية: بيعٌ، شراءٌ، توريث[١٩].

هكذا وُجد شكلان من التملك الفلاحي للأراضي بنسب متغيرة: الملكية الصغيرة المجزأة مع حرية التّصرف، والاستثمار الصغير بالمؤاكرة (المشاركة).

من الصعب جداً تحديد حصة الملكية الفلاحية الصغيرة في جبل لبنان بدءاً من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. غير أن معظم المصادر تشير إلى أن القسم الأكبر من المزارعين كان يملك قطعاً خاصة لكن غير كافية، وقطعاً مستأجرة بالمؤاكرة من عائلات وجيهة أو من أديرة. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، قدر أن قرابة ١٠ بالمئة من الفلاحين لم يكونوا يملكون أية قطعة أرض، وكانوا يشكلون، بالتالي، طبقة رقيقة الحال من المؤاكرين والمياومين الزراعيين[٢٠].

كان المشايخ والأمراء والإكليروس الماروني يستأثرون باستثمار ثلثي أراضي الجبل بالزراعة، عدا حقهم في استثمار الأراضي المشاع. أما الثلث الأخير، فقطع صغيرة يستثمرها فلاحون متوسطو الحال، بينما أكثرية السكان لم تكن لتملك شيئاً. كان هؤلاء لا يملكون مورد عيش إلا قوة عملهم، وهم يمضون، على حد قول القنصل الفرنسي هنري غيز، ثلاثة أرباع وقتهم بانتظار استخدامهم. وبالتالي فإن من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع؛ هذا النوع من الاستعفاء الجماعي الاقتصادي يؤدي إلى صيغة استثمار بسيطة ووحيدة تقريباً، هي صيغة المرابعة أو المؤاكرة.

المرابعة هي عقد «شراكة» بين طرفين: صاحب الأرض والفلاح (الشريك) الذي يبيع قوة عمله. هذا العقد الذي غالباً ما كانت تكتب صيغته على ورقة ثبوتية (حجة)، كان يضمن تبعية الفلاح المطلقة «للشيخ». صاحب الأرض كان الشريك، والفلاح يدفع عند بدء الشراكة مبلغاً من المال يقدر بربع قيمة المحصول السنوي، ويعتبر هذا المبلغ ضماناً لحسن عناية الفلاح بالأرض والأشجار وما عليها من إنشاءات.

---

(١٩) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٢٥.

(٢٠) نصر ودوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٣٧.

وكانت هناك حالة أخرى من المشاركة عرفت بـ «المغارسة» وقد أدت في بعض الأماكن إلى إكساب الفلاحين حصصاً من أرض المقاطعجي بعد غرسها بالأشجار والعناية بها حتى مرحلة معينة؛ لذلك تضمنت عقود المرابعة بنداً صريحاً يمنع مطالبة الفلاح الشريك، حتى لو ساهم بالغرس، بأي حق فيها[21].

٢ ـ من المعنيين إلى الشهابيين

كان وجود المعنيين على رأس المناطق الدرزية يدل على الاستقلالية الذاتية لأهل الجبل التي اضطر السلطان إلى الإقرار بها، بقدر ما كان يدل على قبول هؤلاء المشاركة في ذلك المجتمع الواسع، الحكومي الإقليمي والتجاري، الذي كانت تشكله الإمبراطورية العثمانية. ولما أوجدت هذه المشاركة آفاقاً وإمكانات جديدة أمام الجبليين، فقد ارتبطت إمكانية استفادتهم[22] منها بشرط الاعتراف بسيادة الباب العالي. ولم يكتف الولاة العثمانيون بالتذكير بهذه السيادة من خلال حملات تأديبية، كالتي قام بها خرم باشا في عام ١٥٢٣ ضد الدروز ـ وقد أمر عند عودته من دمشق بتعليق «أربع دفعات من رؤوس أولئك الهراطقة المشكوك في إخلاصهم» على أسوار المدينة ـ بل إن النظام العثماني فرض نفسه بالسيطرة على السهول التي تشكل مصدر الغذاء، وعلى طرق المواصلات والمدن والموانئ والبشر الذي يعيشون فيها.

وبفضل حماية الأمراء المعنيين، المتسامحة نسبياً، انتشر الموارنة في الشوف حيث وجدوا أراضي يزرعونها بجوار الدروز المستقرين هناك من قبل. فباستخدامهم عناصر غريبة عن الديانة السائدة في المنطقة، كان الأعيان الدروز يؤمنون لأنفسهم جمعاً من الموالين من دافعي الأموال المفروضة والمحتاجين لحمايتهم. وكان المسيحيون يتمتعون بالحرية الكاملة في إقامة جميع شعائر ديانتهم

(٢١) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٢) في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر ١٦٩٧ توفي الأمير أحمد المعني، آخر الأمراء المعنيين بلا عقب. ولم يبق من السلالة المعنية، من الذكور، على قيد الحياة، سوى الأمير حسن ابن الأمير فخر الدين المعني الثاني. وكان هذا الأمير قد نشأ في الآستانة وترعرع فيها وأقام، وتوظف في بلاط السلطان، فلم تعد له رغبة في العودة إلى إمارة أبيه. انظر: سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، ج ٢، ص ٢٧.

علناً، وكان الدروز يسمحون لهم بممارسة حريتهم الدينية لكي يضمنوا بقاءهم في الأرض ويسحبوا منهم المبالغ المفروض عليهم تسليمها للباب العالي.

من جهة أخرى، كان الموارنة يستثمرون الخصومات بين أسر أعيان الدروز لتدعيم موقعهم في المقاطعات التي تسيطر عليها هذه الأسر. ولما كان عددهم في تزايد فقد احتلوا مكاناً جعلهم في وضع التنافس مع السكان الدروز. ولما كان في إمكان الدروز الاعتماد على التضامن الطائفي، فإن الموارنة لم ينسوا روابطهم مع الأسر في قرى المنشأ ومع إخوانهم في الدين من مناطق لبنان الأوسط والشمالي حيث استقر مركز السلطة الروحية لطائفتهم. وهكذا ولدت مسألة المقاطعات المختلطة التي شغلت القنصليات الأوروبية في أواسط القرن التاسع عشر[23].

كانت الأسرة الشهابية أقرب الأسر إلى المعنيين نسباً بالمصاهرة. فالأمير بشير ابن الأمير حسين أمير راشيا وكبير الأسرة الشهابية، هو ابن أخت الأمير أحمد المعني، لذا آلت زعامة الحزب القيسي إلى هذه الأسرة بعد انقراض زعمائه من الأسرة المعنية.

وبعد وفاة الأمير أحمد المعني، اجتمع أعيان الإمارة المعنية في السمقانية واختاروا الأمير بشير الأول الشهابي أمير راشيا أميراً عليهم. ولم يحل دون هذا الاختيار اعتراض أعيان الحزب اليمني من آل أرسلان وعماد وعلم الدين.. وفي مطلع عام ١٦٩٨ تم تنصيب الأمير الجديد حاكماً على بلاد آل معن. وهكذا تم انتقال حكم الإمارة المعنية من المعنيين أمراء الشوف إلى الشهابيين أمراء وادي التيم، وبقي الحكم في هذه الإمارة في يد القيسيين بينما فر اليمنيون إلى دمشق[24].

استمدت أسرة الأمراء الشهابيين هيبتها الكبيرة، في المرتبة الأولى التي احتلتها على رأس الهرمية الاجتماعية العائلية، من كونها هي نفسها تابعة للسلطان، الممثل بالوالي، والمعتبر رأس العصبية، ومنها أتى المسؤولون، أمام الوالي، عن مال الجبل. ثم إن وظيفتهم هذه كانت تضمن وتفرض اتساع الحيز

(٢٣) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٧٣ و٧٧.

(٢٤) سويد، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨.

الخاضع لسلطتهم. ويمكن أن يقوم بهذه المهمة أمير واحد كما يمكن أن يشغلها أميران أو ثلاثة بالشراكة. ولم يكن تعيينهم مرهوناً فقط بموقعهم في السلّم العائلي الذي يعطيهم فرصة المناورة لفرض أنفسهم داخل الأسرة، بل كان يفترض بهم أيضاً أن يحظوا برضى كبار الأعيان، ممثلي الأسر النافذة، عندما كان يجتمع هؤلاء في السمقانية للإدلاء برأيهم في هذه المسألة. وكانت السمقانية مركز اجتماع لأعيان الدروز للتشاور في قضاياهم والبت بها[٢٥].

٣ ـ تحول سياسي

تسعون سنة مرت على الإمارة الشهابية بعد الإمارة المعنية، لم يعرف خلالها جبل لبنان أية أحداث جسام؛ فالأحداث التي كانت تجري اقتصرت على بعض المواجهات الصغيرة نتيجة دسائس الأمراء للوصول إلى السلطة، وبعض المناورات والمناوشات الداخلية. لكن هذا لا يعني أن مجتمع الإمارة كان في ركود، بل على العكس من ذلك، كان في تحوّل بطيء غيرِ صاخب.

ومع وصول بشير الثاني إلى كرسي الإمارة في نهاية القرن الثامن عشر دخل جبل لبنان مرحلة تغير وتبدل في مناخه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فسالت دماء وتقدمت قوى اجتماعية وطائفية وتراجعت أخرى.. لقد فتح جبل لبنان أبوابه ودخلته النيران.

بقي جبل لبنان حتى نهاية القرن الثامن عشر على هامش الأحداث، فيما سيطر ولاة عكا على مسرح الأحداث في بلاد الشام. وفي عام ١٧٧٥، على أثر هزيمة ظاهر العمر، أقام العثمانيون على ولاية صيدا، المغامر البشناقي أحمد باشا الجزار، فجعل هذا من عكا مقراً له وأصبح الشخصية النافذة في بلاد الشام حتى وفاته في عام ١٨٠٤. وكثيراً ما كان الجزار يتولى أمر دمشق، بالإضافة إلى صيدا. تدخل الجزار بين الأحزاب وأشعل النزاع بينهما فأيد الجنبلاطيين ضد اليزبكيين، فساءت أحوال الإمارة اللبنانية بعد عام ١٧٧٨. وفي السنوات العشر التالية ثار من الشهابيين واحد بعد الآخر ضد الأمير يوسف، مطالبين بالإمارة يؤيدهم الجزار والجنبلاطيون من الدروز.

---

(٢٥) شوفالييه، المصدر نفسه، ص ١٩٧.

في عام ١٧٨٨ قامت في جبل لبنان حرب أهلية تسنى فيها للجزار أن يهاجم الأمير يوسف الذي انهزم وخسر كرسي الإمارة، وعين الجزار خلفاً له نسيبه بشير شهاب، النصراني. فتولى الإمارة وعرف ببشير الثاني[٢٦].

لم يستتب الأمر للأمير بشير في السنوات العشر الأولى لحكمه بسبب تمرد أهل البلاد عليه من جهة، وبسبب انتفاض أولاد الأمير يوسف وأعوانهم عليه من جهة أخرى. وقد استغل الجزار هذه الأسباب ضد الأمير إلى أقصى الحدود، فكان يعزله تارة ويوليه أخرى. وظل بشير على هذه الحال حتى غزوة نابليون بونابرت بلاد الشام عام ١٧٩٨ وحصار عكا، فوجد الأمير بشير الفرصة سانحة للمساومة في ولائه بين الخصمين القويين نابليون والجزار، وتصرف بدهاء وتردد. فلما طلب منه الجزار المساعدة لرد الحصار كان رده أنه لم يعد يملك المبادرة بسبب معارضة أولاد الأمير يوسف له. ولما طلب منه بونابرت الانضمام إليه اعتذر، لكنه كان يتغاضى عن قوافل التموين لجزار عكا والمساعدات التي ينقلها بعض أهل البلاد إليه.

وبعد تراجع نابليون ووفاة الجزار استتب الحكم للأمير بشير الذي حكم إمارة جبل لبنان نحو نصف قرن. وكانت مغادرته كرسي الإمارة بمثابة نهاية للإمارة ذاتها ولحكم الشهابيين[٢٧].

يورد المؤرخ كمال الصليبي في بداية حديثه عن الأمير بشير الثاني التحليل التالي: «قلما أفاد البلد الصغير من تورطه في نزاع دولي، فأياً كان الجانب الذي يؤيده، تضحى مصلحته الحقيقية على مذبح المصالح العليا. وكثيراً ما يخفي عنه حلفاؤه أهدافهم البعيدة، فينساق إلى مواقف معقدة يصعب عليه إدراكها أو التحكم بها. وفيما تقع شؤونه الداخلية في ورطة النزاع الداخلي، تفلت هي أيضاً من يده، فيصبح تحت رحمة القوى التي تسود.

---

(٢٦) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٤٦. كان تسلم الأمير بشير الثاني الحكم عام ١٧٩٠ بعد مؤامرة دبرها على سلفه الأمير يوسف لدى الجزار في عكا، رغم أن بشيراً كان قد تربى في حمى الأمير يوسف وترعرع في كنفه.

ولد الأمير بشير ابن الأمير قاسم بن عمر بن حيدر الشهابي والملقب ببشير الثاني الكبير في بلدة غزير في كسروان في السادس من كانون الثاني/يناير عام ١٧٦٧، وقد نصّره أبوه في السنة التي ولد فيها. انظر: سويد، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩ و١٩١.

(٢٧) سويد، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩ ـ ٤٠.

كان من العسير على بشير الثاني، بعد عام ١٧٩٨، ألا يقحم لبنان في المسألة الشرقية. فالوضع العام في بلاد الشام والسلطنة العثمانية، وتدخل أوروبا المباشر في لبنان، لم يتركا للإمارة اللبنانية حيلة في الأمر. كذلك أجبرت الأوضاع الإقطاعية أمير البلاد على أن يتحالف مع قوى خارجية تمكنه من أخصامه في الداخل. ولعل حاكماً آخر غير الأمير بشير لم يكن ليدفع بالأمور إلى نهايتها، بل كان يتركها تجري كيفما اتفق، متكلاً على الأقدار. أما بشير فشاء لطموحه أن يجعل من الإمارة اللبنانية عنصراً فعالاً في الشؤون الإقليمية والدولية، فحالف قوى وابتعد عن أخرى. وأظهر مبادرة في تسيير دفة الأمور، فاحتفظ لنفسه بإمارة لبنان اثنتين وخمسين سنة، وهي مدة حكم لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذه الإمارة. لكن التزاماته وارتباطاته الخارجية أدت في النهاية إلى سقوطه وإلى انهيار الإمارة وإغراق لبنان في الفوضى والقلق»[٢٨].

بعد عشر سنوات من حكمه غير المستقر حدث أن بدأت غزوة نابليون بونابرت إلى بلاد الشام، وحصار عكا، وقبل أن نعرض أهمية غزوة نابليون وخطورتها وتأثيراتها في المنطقة، نعود إلى أحداث مهمة سبق أن شهدها جبل لبنان وكان لها التأثير المهم في التطورات في المستقبل.

كانت الإمارة تعرف بإمارة الدروز، والأمير الحاكم كان يلقب بأمير الدروز نسبة إلى العصبية التي حكمت جبل لبنان منذ التنوخيين وصولاً إلى المعنيين، وبقيت مستمرة أثناء الإمارة الشهابية، مقابل ذلك الحراك الاجتماعي الذي وُلد من هجرة الموارنة من الشمال إلى الجنوب مترافقاً مع حيوية أعضاء هذه الطائفة التي أخذ عددها يزداد، إضافة إلى نفوذها. أضف إلى ذلك مسألة تنصّر الأمراء الشهابيين الذين هم من أهل السنة. فأمير الدروز كان نصرانياً من دون أن يجاهر بذلك، فيما بدأ النصارى بالنمو والظهور كقوة صاعدة في الوقت الذي بدأت فيه المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعصبية الدرزية بالجمود إن لم نقل بالتراجع والضعف.

بعد معركة عين دارة وانتصار الحزب القيسي[٢٩] أدى هذا التغيير إلى

(٢٨) الصليبي، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٩) في سنة ١٧١١، وبالقرب من قرية عين دارة، قام الحزب القيسي التابع للأمير حيدر شهاب ومناصروه من دروز ومسيحيين بسحق الحزب اليمني الذي كان يقوده آل علم الدين. ولقد طرد الدروز اليمنيون من المنطقة ولجأوا إلى حوران.

إضعاف الطائفة الدرزية لمصلحة الموارنة. وفي المقابل وجد الشهابيون في هذا الوضع فرصة لتثبيت تفوّقهم بشكل قاطع. ومنذ ذلك الحين والحزبان الكبيران، اللذان تشكلا من جديد تحت لقب اليزبكيين والجنبلاطيين يتقاتلان باسم أمراء هاتين الأسرتين. وفي ظل «حكومة الدروز» التابعة لوالي صيدا، وقد شملت القطاعين الجنوبي والأوسط من لبنان، قام الأمير حيدر شهاب بتوزيع المقاطعات، وهي مناطق خضعت فيها الجباية لنظام الالتزام على أُسر الأعيان بما يدعم بعضها ويضعف بعضها الآخر. في الوقت نفسه كانت سلطته الجبائية تمتد إلى جبل الريحان، جنوبي الشوف، وفي الشمال بوجه خاص إلى مقاطعات بشرّي والبترون، وجبيل، التابعة لوالي طرابلس. وقد صب هذا التحرك بدوره في مصلحة الطائفة المارونية التي كان يناسبها الخضوع لأمير واحد يحكم شمال لبنان وجنوبه. وبدءاً من ذلك التاريخ، انصهرت تقاليد الجبل بشكل أفضل في المؤسسات العامة في سوريا، وقد استطاع أمراؤه مراعاة عادات السكان الخاصة والانسجام بصورة أفضل مع شروط الهيمنة العثمانية في محاولتهم لكسب نفوذ أكبر، رغم تدخل الولاة في الخصومات بين الأعيان.

وفي عام ١٧٣٦ انعقد مجمع كنسي ماروني في دير اللويزة في كسروان لتحديد الأسس التنظيمية لإكليروس هذه الطائفة في إطار التبعية لروما، ولكن مع الحفاظ على أصالته الشرقية. وقد ترجم هذا المجمع ازدياد مشاركة لبنان في حياة العالم الخارجي سواء أكان مسيحياً أم مسلماً بانتشار أوسع للثقافة الأدبية باللغة العربية ولا سيما في الأديرة. إذ إن اللبنانيين على اختلاف طوائفهم، كان عليهم بالفعل أن يرجعوا باستمرار إلى حضارة أرقى حيث يمكنهم دمج السمات الأساسية لبنيتهم الاجتماعية والذهنية لتعريف ذواتهم بالنسبة إلى المحيط الشرقي وإلى التأثيرات الغربية[٣٠].

٤ ـ غزوة نابليون لمصر

كان لغزوة نابليون بونابرت مصر في عام ١٧٩٨ الأثر الكبير في إعادة تأجيج المواجهة بين «دار الإسلام» و«دار الحرب»، بين الإسلام والمسيحية. فعلى الرغم من أن الخطاب النابليوني قد تلبس لبوس الإسلام، فإن ردة فعل السلطنة

(٣٠) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٧٩.

العثمانية تمثلت في اعتبار الحرب البونابرتية حرباً من الكفار على المؤمنين: «بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه، من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر أمير الجيوش الفرنساوية بونابارتة يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الابازة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم.

يا أيها المصريون، قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم...»[٣١].

لكن السلطان العثماني قابل خطاب نابليون برد يلتجئ هو أيضاً إلى الإسلام للتأكيد على لحمة الداخل في وجه الخارج الملحد: «بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، يا جماعة الموحدين وملة المسلمين فاعلموا أن الطائفة الفرنساوية جعل الله ديارهم دارسة وأعلامهم ناكسة. هم الكفرة الطغاة والفجرة البغاة لا يؤمنون بوحدانية رب السماء والأرض ولا برسالة شفيع يوم العرض. بل تركوا جميع الأديان، وأنكروا الآخرة والديان. فلا يعتقدون بيوم الحشر والنشر ويقولون لا يهلكنا إلا الدهر. وما هي إلا أرحام ترفع وأرض تبلع... وسلطوا الأدنى على الأعلى. وألقوا بينهم الفتن بأي وجه كان، لا سيما بين خواقين العجم وبني عثمان ليقع بينهم النزاع وتخرج الناس عن طاعة السلطان فيفسد بذلك نظامهم، وينقطع زمامهم ويهون عليكم امتلاكهم، ويسهل هلاكهم. وفي خلال ذلك ينبغي لكم إعانة ضعفائهم على أقويائهم، لأنه إذا اضمحلت حال الأقوياء هانت عليكم إبادة الضعفاء. وبعد أن نظفر

(٣١) انظر مقطع من النص الحرفي بأخطائه اللغوية للمنشور الذي وجهه نابليون بونابرت إلى شعب مصر، في: سهيل القش، **في البدء كانت الممانعة: مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ١٢.

بهم نهدم كعبتهم وبيت مقدسهم وجميع معابدهم. ونلاشي كل جوامعهم أو مساجدهم ونقتل من ظفرنا به من الرجال. ثم نقسم بيننا ما لهم من الديار والأملاك والأموال. وبذلك ندرس اسم الإسلام...

وإذا كان هذا قصد الفرنساويين والكفارين فكيف لا يكون قتالهم فرضاً على المسلمين... ويا جميع المسلمين المؤمنين بالله وبرسوله الأمين أظهروا الهمة المحمدية، في حرب هذه الملة الردية»[٣٢].

إزاء ذلك حملت غزوة نابليون معها توتراً على مستوى العلاقات بين جماعات دينية مختلفة ونقلت التوتر إلى داخل المجتمع العثماني نفسه وبالتحديد إلى جبل لبنان. كما أدخلت حملة نابليون إلى علاقات الطوائف في جبل لبنان، وتحديداً إلى جبل الشوف أو جبل الدروز، عناصر توتر داخلي. فأقدم المسيحيون على مساعدة جيش نابليون بالمؤن واعتبروه «مخلص النصارى في الشرق»، في حين نظر المسلمون والدروز إلى حملة نابليون نظرة الشك والريبة التي غذاها الفرمان السلطاني. ومما لا شك فيه أن استقبال المسيحيين في جبل لبنان للفرنسيين بالترحيب كان حصيلة تاريخ من العلاقات اتسمت بالخصوصية مع الغرب المسيحي وسياسة الحماية. وقد أطلق نابليون حملات تبشيرية واسعة شاركت فيها بعد ذلك مختلف الدول الأوروبية بالإضافة إلى فرنسا. ويقول الدكتور جورج قرم في مبحثه المهم **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**: «إن البابوات كانوا لأمد طويل من الزمن من أشد المتحمسين للحملات الاستعمارية الكبرى، وكان الملوك بدورهم يجمعون بين الفتح والتبشير الإنجيلي، واقترنت هذه وتلك بشعور التفوق المسيحي الأوروبي»[٣٣]، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تنظيم وعي إسلامي مضاد ومعادٍ، فزكى الصراع العودة إلى ما يشبه نظرية دار الحرب ودار السلام أو دار الإسلام[٣٤].

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.

(٣٣) جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٢)، ص ١٣٠ و١٣٧. انظر أيضاً: Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse,* publications de l'université libanaise: Section des études juridiques, politiques et administratives; 1, nouvelle éd. (Beyrouth: Département des publications de l'université libanaise, 1986), p. 194.

(٣٤) سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي** (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ١٢٨.

في المقابل، فإن الذي ساعد في دفع الصراع وتحريكه كان العلاقة بين الأقليات المسيحية والدول الأوروبية عبر نظام الملل العثماني الذي استهدف ضبط «الخصوصيات» المذهبية في إطار الدولة. وقد تزاوج مع حاجات التوسع الأوروبي التي بدأت تأخذ أشكالاً قانونية في علاقتها مع الباب العالي منذ تاريخ معاهدة ما سمي بالامتيازات الأجنبية التي عقدت بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول عام ١٥٣٥.

كان من نتيجة تطبيق هذه الامتيازات أن هيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل، ولا سيما في المدن التجارية والمرافئ. وكانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الإدارية والاقتصادية والعسكرية التي بدت واضحة في منتصف القرن التاسع عشر. وكان أن وصلت النتيجة إلى الحد الذي أصبح فيه تجار الدول الأوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات قوية تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة المحلية العثمانية وتشكل عملياً دولاً داخل الدولة.

وانسحبت حقوق الامتيازات نفسها، ولا سيما بالنسبة إلى فرنسا، على «الملل» المرتبطة بكنيسة روما. ذلك أن حق فرنسا في حماية جالياتها من التجار والقناصل والوكلاء والعملاء داخل السلطنة العثمانية، الذي نصت عليه الاتفاقات مع الباب العالي، طال أيضاً الطوائف المسيحية المرتبطة بـ «الكثلكة» ولا سيما الطائفة المارونية[٣٥].

إذا عرفنا كيف أن الرهبان الموارنة، عبر توزعهم في الأديرة الكثيرة ونشاطهم في أوقافها الزراعية الواسعة، قد شكلوا مع الموارنة المنتشرين في القرى نوعاً من تنظيم شعبي فلاحي واسع يدير شؤون الطائفة ويهيمن على

(٣٥) من هذه الوقائع، منح لويس الرابع عشر آل الخازن شرف تولي وظيفة القنصل الفرنسي في بيروت. وقد بقيت هذه الوظيفة امتيازاً لأبناء هذه العائلة من سنة ١٦٥٥ إلى سنة ١٧٥٣. وكان واضحاً ما يتيحه هذا الامتياز، في إطار الاتفاقات العثمانية المعقودة مع فرنسا من خدمات لآل الخازن وللطائفة المارونية، وما يمكن أن يوجده من ولاءات لفرنسا ومواقف معادية للدولة العثمانية، ولا سيما أن المكاسب المترتبة على هذه الامتيازات لم تقتصر على مشايخ الموارنة من آل الخازن فحسب، بل كانت، بشكل خاص، تتعلق بالكنيسة والرهبانيات المارونية. انظر: كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٣٤.

نشاطها الاقتصادي، أدركنا أهمية أن يتمتع الرهبان الموارنة بامتيازات المرسلين الفرنسيين والنتائج السياسية ـ الايديولوجية التي يمكن أن تترتب على ذلك[٣٦].

إن الملل، وقد تحولت عبر ثقافة أبنائها المحصلة عبر النشاط الإرسالي الغربي إلى أقليات في نظر الدول الأوروبية، أفرزت في الوقت عينه الفئات المؤهلة والمستعدة للعمل في خدمة القنصليات الأوروبية، وعمليات التبادل التجارية الأوروبية الناشطة بين الأسواق العثمانية من جهة، والبيوتات المالية الأوروبية الكبرى من جهة ثانية[٣٧].

يقول الأستاذان جب وبوون: «كانت كل التجارة الأوروبية في أيدي المسيحيين الأوروبيين والمشارقة واليهود.. ولكن قبل نهاية القرن الثامن عشر بدت هذه الخلافات العقائدية بين رعايا السلطنة ومنافسيهم المسلمين ذات دلالة خطيرة»[٣٨].

٥ ـ حملة نابليون واندلاع المسألة الشرقية

يعتقد أن أول مرة استعمل فيها مصطلح «المسألة الشرقية» كان في أثناء انعقاد مؤتمر ڤيرونا سنة ١٨٢٢ لمناقشة المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال السلطنة العثمانية الوشيك.

ويقول ألبرت سورل: «منذ أن ظهر الأتراك في أوروبا نشأت مسألة شرقية. والسؤال الذي كان مطروحاً في أوروبا: أية دولة أو دول ستكون وارثة هذه الإمبراطورية الغنية الشاسعة المساحة، وتحل مكان الامبراطورية العثمانية

(٣٦) في آذار/مارس ١٧٥٠ كتب وزير البحرية الفرنسية روليه إلى القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية يقول: «إن الرهبان الموارنة الذين يؤلفون رهبنة مار أنطونيوس في جبل لبنان قد شملهم الملك بحمايته الخاصة في كل وقت. وقد توسلوا إلى جلالته أن يجدد لهم تلك الحماية ويثبتهم. فتنازل جلالته واستجاب لطلبهم وأوصاني أن أكتب إليكم أن تعاملوهم كما تعاملون المرسلين الفرنسيين وأن تواصلوا خدمتكم لهم حتى يكونوا مؤمنين من حماية جلالته في كل الأحوال والمسائل التي يراجعونكم بها في ما يتعلق برهبنتهم من جهة البلص والعونيات التي يظلمهم بها المسلمون، أو من جهة الاضطهادات التي يثيرها عليهم الهراطقة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤ و٤٤.

(٣٧) كتب لامارتين في **رحلة إلى الشرق** أن الشعب الماروني يشكل شعباً على حدة في الشرق، نكاد نقول جالية أوروبية رميت بالمصادفة وسط الصحراء، إنها جالية مكونة تماماً، يمكن أن تكون لأوروبا على تلك الشواطئ الجميلة وإن المستقبل هنا أكبر منه في مصر. انظر: الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**.

(٣٨) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٤٦.

لملء الفراغ الذي سيحدثه زوالها من الوجود؟»[٣٩].

لكن المسألة الشرقية قد اندلعت فعلاً قبل مؤتمر ڤيرونا، وربّما تكون حملة نابليون على مصر قد أعلنت السباق إلى وراثة السلطنة العثمانية من قبل الدول الأوروبية، وأطلقت شهيتها لقطاف التفاحة الناضجة.

غادر نابليون مصر في ٢٢ آب/أغسطس من سنة ١٧٩٩، رجلاً مغلوباً على أمره، وخلف وراءه جيشاً فقد الأمل بالعودة إلى فرنسا. وفي شهر آب/أغسطس من سنة ١٨٠١ سقطت الإسكندرية في قبضة حملة عسكرية بريطانية، وتم استسلام القوات الفرنسية في مصر في مطلع شهر تشرين الأول/اكتوبر، وذلك بسبب خمول القائد الفرنسي هناك منو، وبرزت بريطانيا دولة تحمي استقلال السلطنة العثمانية السياسي وتصون سلامة أراضيها[٤٠].

لكن فرنسا التي خرجت مهزومة من مصر عادت إلى علاقات وطيدة بين آل بوربون الذين عادوا إلى العرش ومحمد علي باشا والي مصر، وأصبحت بينهما علاقات تحالف. وقد شجعته في طموحه فأنشأ في القصبة قرب أسوان، أول مدرسة حربية لإعداد الملاكات من الضباط المحترفين من الأتراك والمماليك والشراكسة، وعهد بها إلى ضابط فرنسي برتبة كولونيل. وأخذت فرنسا تشجع محمد علي في عهد لويس الثامن عشر على الاستمرار في هذا التغيير النوعي في المجتمع والجيش في مصر. فزودته بأربعة آلاف بندقية بالإضافة إلى الخبراء العسكريين، ثم ساعدته على إنشاء المدارس العسكرية بالإضافة إلى المدرسة الحربية[٤١].

في هذا الوقت، رفضت السلطنة العثمانية إعطاء محمد علي باشا ولاية دمشق لقاء مساعدتها في حرب اليونان، فزحف ابنه ابراهيم نحو عكا سنة ١٨٣١، وما إن اقترب منها وحاصرها حتى سقطت في ١٢ أيار/مايو ١٨٣٢ واستسلم عبد الله باشا، فزحف ابراهيم باشا إلى دمشق فهرب الوالي العثماني فلحقت به القوات المصرية إلى حمص فهزمته وخضعت بلاد الشام للسيطرة المصرية[٤٢].

إثر ذلك، هُزم العثمانيون في معركتين: **الأولى** في قونية **والثانية** في

(٣٩) زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٢٢.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٤١) سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، ج ٢، ص ٣٨.
(٤٢) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٣٠. انظر أيضاً: Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse*, p. 196.

كوتاهية في آسيا الصغرى. وحدث أن ساندت فرنسا محمد علي باشا وان كان موقف بريطانيا، سنة ١٨٣٢ موقفاً متريثاً، وهذا ما دفع السلطان محمود إلى الارتماء في أحضان روسيا، فأسرع القيصر نقولا فوراً إلى مساعدة السلطان بغية إنقاذه من ورطته. وفي سنة ١٨٣٣ وصل جيش روسي على مقربة من قرية أونكيارا سكيليسي، وفي الثامن من شهر تموز/يوليو من العام ذاته أحرزت الدبلوماسية الروسية انتصاراً وذلك بتوقيع معاهدة أونكيارا ـ سكيليسي التي تنص على إغلاق الدردنيل بوجه جميع الأساطيل ما عدا الأسطول الروسي، الأمر الذي أحدث صدمة لبريطانيا، بخاصة بعد أن انهزم جيش السلطان أمام جيش محمد علي في معركة نزب شمالي سوريا. هنا قررت بريطانيا التدخل الفعال حتى لو أدى الأمر إلى نشوب حرب مع فرنسا التي كانت تؤيد محمد علي[٤٣].

٦ ـ نهاية الإمارة

حسمت بريطانيا الأمر، وهمت بالدخول في حرب مع فرنسا إذا لزم الأمر، وبقيت على دعمها لمحمد علي. وفي أيلول/سبتمبر ١٨٤٠ قصف أسطول مشترك بقيادة الأميرال تشارلز نامبير مدن بيروت وجونيه وجبيل وعكا، ثم أنزل جيشاً تركياً يتراوح عدده بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف رجل في أماكن مختلفة على الشاطئ، ولا سيما على مقربة من نهر الكلب وجونية، ووزع السلاح على الفلاحين. وأسفرت جميع هذه الجهود التي بذلتها بريطانيا عن هزيمة ابراهيم باشا وجلائه عن سوريا وعن استعادة سلطة السلطان على تلك الولاية. وفي تموز/يوليو وُقع في لندن على معاهدتين: **الأولى** أعادت التأكيد على القرار النهائي الذي اتخذته الدول الأربع: بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا، والقاضي بأن يحتفظ محمد علي بمصر ملكاً له وراثياً، **والثانية** وتعرف بمعاهدة المضائق التي وقعتها الدول الخمس العظمى بعد انضمام فرنسا، وتنص على أن السلطان يوافق على التمسك بالمبدأ القائل إن مرور السفن الحربية في البوسفور والدردنيل ممنوع حين تكون تركيا في حالة سلم، وهي معاهدة موجهة إلى روسيا وهي بمثابة إلغاء لمعاهدة أونكيارا ـ سكيليسي التي سبق أن

(٤٣) زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٢٥ ـ ٢٧.

وقعتها روسيا مع السلطان محمود[٤٤].

وهكذا، هزمت فرنسا مرة أخرى عبر تدخل بريطانيا. فبعد هزيمة نابليون هزم الآن المشروع الرديف الذي تمثل في محاولة إبراهيم باشا مد سيطرته إلى بلاد الشام، الأمر الذي جرى بتحريض من فرنسا على أمل إنشاء ولاية عربية (دولة عربية حرة يدخل في كنفها كل ناطق بالضاد) عبر انتزاع بلاد العرب وما يجاورها وإنقاذ الأمة المرحومة من المصائب التي ابتليت بها، كما ذكر إبراهيم باشا في رسالة إلى والده محمد علي. وقد نقل الذين رافقوا إبراهيم باشا في حملته أنه سئل في أثناء حصاره عكا، إلى أي مدى ستصل فتوحه؟ فأجاب: «إلى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي»[٤٥].

لكن ما الذي حصده جبل لبنان من جراء ذلك؟

ما إن اقترب إبراهيم باشا من عكا حتى دب الخلاف بين الدروز والموارنة للصلة الجيدة التي ربطت بشير الشهابي بإبراهيم باشا ووالده. ونشب القتال بين الطرفين في مختلف المناطق، حتى إن بعضهم انضوى تحت لواء الجيش العثماني لمقاتلة الجيش المصري. أما الموارنة فاعتبروا الفاتح صديقاً لهم كما اعتبره سائر النصارى في الشام. وكان كلما احتل بلداً ألغى القيود على النصارى واليهود وساواهم بالمسلمين.

شارك الأمير بشير الثاني إبراهيم باشا في حصار عكا حتى سقوطها، وبقي تابعاً له ومساعداً تسع سنين؛ فاحتل الأمير صور وصيدا وساعده الجيش المصري على احتلال طرابلس، وسقطت عكا في ٢٧ أيار/مايو ١٨٣٢، واستسلم عبد الله باشا، فزحف الأمير إبراهيم باشا إلى دمشق، وحرر إبراهيم باشا النصارى من القيود التي كانت مفروضة عليهم، فقويت شعبيته وضعفت عند المسلمين. وكان الاحتلال المصري مدعوماً، كما أشرنا، من فرنسا لإضعاف السلطنة العثمانية. ولكن إبراهيم باشا فرض الضرائب على المناطق التي احتلها، وأجبر الأهالي على الخدمة العسكرية، وبدأ التمرد على الحكم المصري في بلاد الشام، فكان بشير مساعداً في القمع. وتمرد الدروز فسار

(٤٤) سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، ج ٢، ص ٤٠٥.

(٤٥) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٧١ - ٧٢.

إبراهيم باشا والأمير لقمعهم، كما شارك في الثورة على إبراهيم باشا والأمير الشهابي أعيان جبل عامل[٤٦].

لكن رحيل الأمير الكبير[٤٧] لم يضع حداً للهيجان الداخلي في جبل لبنان. إذ كانت سياسة بشير الثاني خلال اثنتين وخمسين سنة من الحكم والتدخل المصري والفرنسي والحمايات وما نتج منها، قد ألهبت الجبل والطوائف بعضها على بعض وعلى الأخص الدروز في وجه الموارنة. وكان تعيين بشير الثالث بتوجيه من القنصل البريطاني ريتشارد وود فيما كان الباب العالي يطمح إلى تأكيد سلطانه. إلا أن النفوذ الأجنبي كان قد أصبح فاعلاً، ودخل تعارض المصالح الجديدة عنصراً إضافياً في لعبة قوى الجبل، وعاد الدروز المبعدون إلى الجبل للمطالبة بالأراضي التي انتزعت منهم واصطدموا في مقاطعاتهم المختلطة بأغلبية السكان المسيحية التي استفادت من حركة الانتقال في الأراضي خلال الفترة السابقة.

كان المقاطعجية جميعاً يناورون لضمان امتيازاتهم وتوسيع دائرة نفوذهم، لكن الحكومة العثمانية دافعت عن سيادتها مستندة إلى مبادئ الإصلاح والمركزية التي حددها خط كلخانه الشريف قبل عام، والذي تضمن إلغاء نظام الالتزام في جباية الأموال الأميرية والحد من صلاحيات حكام الولايات لمصلحة قرارها الخاص. وكانت انكلترا تسعى إلى تعزيز تفوقها الناجم عن هزيمة المشروعين الفرنسي والمصري فيما كانت فرنسا تحاول استعادة صدقيتها المتزعزعة بعد انحسار نفوذ محمد علي وهزيمته. وكانت روسيا والنمسا تبحثان عن نقاط للارتكاز تسمح لهما بلعب دور ما. وكانت كل هذه القوى تسوغ نشاطها الدبلوماسي أو تسعى إلى تسويغه بتقديم حمايتها لجماعة طائفية.

تفاقمت الانفعالات الطائفية عند ملتقى التغيرات في النظام الداخلي وفي النظام الخارجي، وتقاطع تدخل القناصل الأوروبيين مع فعل الحكومة العثمانية،

(٤٦) وضاح شرارة، **الأمة القلقة: العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٤٧) غادر الأمير بشير الثاني جبل لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٠ بعد انسحاب جيوش إبراهيم باشا، وكان قد أقيل منذ ١٣ أيلول/سبتمبر بموجب فرمان سلطاني واستبدل بقريبه بشير قاسم، أي بشير الثالث (بوطحين)، وسماه الفرمان السلطاني أميراً على الدروز. انظر: سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**.

واضطربت النفوس في البلاد، وأخذت السلطة الآيلة إلى التحول تنحل، ولجأت كل مجموعة لبنانية إلى طائفتها لاسترجاع النفوذ من دون التفريط في روحيتها، واختبار قوتها، فجاءت الفترة الممتدة بين عامي ١٨٤١ و١٨٤٥ غارقة في دماء اللبنانيين.

لقد بقيت الطوائف حيث انهار النظام الإداري القديم واختلط الحابل بالنابل وضاع الاستقرار في جبل لبنان[٤٨].

٧ ـ نتائج غزوة نابليون على الإمارة

في المحصلة ماذا كانت النتيجة؟

لقد أثارت غزوة نابليون لمصر الخطاب الطائفي: «الإسلام» في مواجهة «المسيحية». وعادت حملة إبراهيم باشا، التي هدفت إلى دولة عربية بتشجيع من فرنسا، إلى إثارة الطوائف اللبنانية بعضها على بعض. لقد وقف المسيحيون مع نابليون وتعاطفوا معه وكذلك مع محمد علي، وهذا ما أثار حسد الدروز وغضبهم والسلطنة العثمانية أيضاً، وخططوا للانتقام. وكانت الصراعات الداخلية التي نشأت قد عادت إلى الاندلاع بعنف إثر هزيمة المشروع الفرنسي ـ المصري، حيث عاد أولاد بشير جنبلاط الذي قتله بشير الشهابي للمطالبة بأملاكهم التي استولى عليها الفلاحون الموارنة. أضف إلى ذلك أن السلطنة كانت قد ألغت أسس نظام الإقطاع عبر خط كلخانه الشريف، وبذلك تراجعت أو انهارت الأسس التي قامت عليها تاريخياً قوة ونفوذ أسر الأعيان في الجبل؛ فلا «المقاطعجية» عادت إلى نفوذها ولا الفلاحون باتوا قادرين على البقاء كما كانوا. وفي الوقت عينه انهارت الإمارة بعد رحيل وفشل بشير الثالث آخر الأمراء الشهابيين. كل ذلك جرى وسط ازدياد في الصراع الدولي، وعلى الأخص بين فرنسا «المهزومة» وبريطانيا «المنتصرة» وحامية السلطان.

لم يعد أي شيء كما كان؛ وهذا ما دفع الصراع إلى الاستمرار لكن بوسائل جديدة وقوى متغيرة الوسائل والقوة في آن.

يبقى أن النقطة الجوهرية في كل هذه التحولات كانت التحول في طبيعة

(٤٨) شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ص ٢٩٨.

النظام السياسي في الجبل، الذي انتقل من النفوذ العائلي إلى صيغة المحاصصة الطائفية، وهي التي عُبر عنها في نظام القائمقاميتين أو نظام شكيب أفندي. فبعد أن كان الصراع في القرن الذي سبق يرتكز إلى الحزبين (القيسي واليمني) وعبر سلطة الإمارة، انتهى في منتصف القرن التاسع عشر إلى صراع الطوائف ونظام المحاصصة بين الطوائف، وهو ما سيكون له التأثير البالغ الذي امتد في حياة لبنان السياسية، وكان بمثابة الأساس الذي استمر في التوالد حتى يومنا هذا.

أما النقطة المحورية الأخرى التي كان لها الأثر الكبير في سياق نتائج التحولات فقد تمثلت في موقف السلطة السياسية، وهو الموقف الذي عبر عنه الأمير بشير الثاني. إن انحياز الأمير الكبير إلى المشروع الوافد (محمد علي، فرنسا) في مواجهة مشروع العصبية المسيطرة (السلطنة العثمانية، الدروز) هو الذي ساهم في قلب الطاولة على رأس الجميع.

إن نقطة الارتكاز الفعلية في استمرار سلطة الأمير كانت، على الدوام، في مدى إخلاصه للسلطان المانح للالتزام والمساهم في تشكيل العصبية من حوله. حتى إن اجتماع المشايخ والأعيان الذي كان يتم في السمقانية كل سنة للموافقة على مبايعة الأمير وتوزيع حصص الالتزام، كان يتم برعاية من السلطان مالك الأرض المحروثة وصاحب الولاية الفعلية.

لذلك فإن وقوف الأمير الكبير في مواجهة السلطان وإلى جانب «الأمة الفرنساوية الدارسة ذات الأعلام الناكسة» ساهم في وضع الأمير ومن ناصره (الموارنة) في موقع المواجهة لدار الإسلام في الصراع مع «الأمة الكافرة».

ثالثاً: نظام القائمقاميتين والنصاب المفقود

بعد مغادرة بشير الثاني وتعيين بشير الثالث، استمر الباب العالي علناً في إطلاق لقب «أمير جبل الدروز» على بشير الثالث. لكنه كان قد عُين مجردَ موظف تابع للحكومة يتقاضى منها مرتبه بانتظام، وكان يخضع لسلطة والي صيدا الذي حُدّد مكان إقامته منذ ذلك الوقت في بيروت[٤٩].

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

في هذه الأثناء بدأ زعماء الدروز الإقطاعيون وسواهم ممن أجبروا على ترك البلاد في أواخر الحكم المصري، بالعودة إليها والمطالبة بالحقوق والامتيازات والإقطاعات التي خسروها في العهد السابق. وكان يتزعم هؤلاء العائدين نعمان وسعيد جنبلاط، ولدا بشير جنبلاط الشهير الذي نكب وقتل في عهد بشير الثاني. كما انضم إلى العائدين كبار زعماء الدروز أمثال حسين تلحوق وأمين أرسلان من الذين فقدوا في عهد بشير الثاني كثيراً من مكانتهم وممتلكاتهم من دون أن يُنفوا من البلاد. ولم يلبث هؤلاء معاً أن طالبوا بشير الثالث بأن تعاد للأسر الدرزية الإقطاعية سيادتها التامة على الأنحاء الخاصة بكل منها. لكن الأمير الجديد، إذ كان واثقاً من تأييد البريطانيين، لم يكتف برد هذا الطلب بل اتخذ تدابير لإضعاف نفوذهم، فألقى القبض على عدد منهم وجرد آخرين من بعض ما تبقى لهم من سلطات[٥٠].

لكن الدروز نظروا إلى هذا التعيين بشيء من الريبة؛ إذ إن تجربتهم مع الأمير بشير الثاني جعلتهم ينظرون إلى الشهابية بكراهية بحتة. فقد أُنزل بثلاث من عائلاتهم الرئيسية (آل جنبلاط، وآل عماد، وآل نكد)، الخراب المحتم، فهدمت منازلهم وصودرت ممتلكاتهم، واقتيد بعض شيوخهم إلى صفوف الجيش المصري، وأجبر الآخرون على تمضية بقية حياتهم في المنفى.

وقد نظر كل الذين رجعوا إلى وضع القوة في يد العائلة الشهابية بخوف وحذر. وزاد من هذا الحذر الطريقة التي تصرف بها بشير الثالث. وقد كتب تشارلز تشرشل في كتابه الشهير **بين الدروز والموارنة** يقول: «والأمير بشير قاسم وهو على درجة عالية من التكبر والعجرفة، جعلته يتوهم أنه يستطيع القيام بما قام به سلفه من تنفيذ خطته الحديدية. فكان يجد اللذة الكبرى في إهانة شيوخهم الذين يحضرون مجلسه وتهديدهم من وقت إلى آخر بتجريدهم من امتيازاتهم الإقطاعية، والقول لهم بأنه لن يبقى لشيخ درزي أو لابن أي شيخ

---

(٥٠) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٧٨. كان الأمير بشير الثالث قد استقر في بعبدا، حيث اتخذ منها مقراً لإمارته. وكان لعبة في يد الإنكليز الذين انتدبوا رجلاً من قبلهم من آل مسك مستشاراً للأمير. فأقام هذا المستشار ومعه المستر وود في قصر يقع بالقرب من قصر الأمير في بعبدا للإشراف عليه عن كثب. وكان بشير الثالث قد انضم في اللحظة الأخيرة إلى الحلفاء في مقاتلة الجيش المصري وجيش قريبه بشير الثاني وهذا ما ساعد على توليته. انظر: سويد، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٩٨.

منهم ظل لسلطة ما، وأنه سيعمل على توزيع مقاطعاتهم على أعضاء عائلته. وإذا كنا نرى الدروز في أشد حالات الاندهاش لرؤيتهم ساعد القوة المدنية الحاكمة مرفوعاً ضدهم، فبأي صورة من الألم نراهم لدى شعورهم بأن طائفة أخرى تدفع إلى التقدم [ويقصد الموارنة] لتضعيفهم إلى أدنى درجات الاستعباد»[٥١].

في هذه الأثناء انحاز الفرنسيون إلى الناقمين، وقد تزايدت مخاوفهم من نفوذ البريطانيين لدى الأمير في بعبدا. ولجأ زعماء الدروز والمقاطعجية النصارى بمساندة الفرنسيين، إلى إحراج موقف الأمير فرفضوا التعاون معه. وسرعان ما وقعت في البلاد فوضى، وعجز الأمير عن إنقاذ هيبته أو فرض إرادته على البلاد. وزاد في عجزه أنه على عكس سلفه، لم يكن على شيء من المهابة أو مما يحببه إلى عامة الشعب[٥٢].

في المقابل وعلى الجبهة الأخرى، بدأ البطريرك الماروني، وبعد تراجع دور أسر الأعيان المسيحيين إثر إعلان خط كلخانه الشريف، بالتحرك على رأس الطائفة (البطريرك يوسف حبيش) مكان المقاطعجيين الموارنة[٥٣].

وفي تلك الظروف (عام ١٨٤١) كتب البطريرك حبيش صك اتفاق بين شعبه من أمراء ومشايخ وسواهم مفاده «الحفاظ على وحدة الطائفة المارونية بجميع فئاتها وتنظيم وكلاء في المقاطعات لإصلاح أحوال الشعب والسعي لتوحيد كلمة طوائف النصارى»[٥٤].

والواضح أن إقدام البطريرك الماروني على كتابة هذا الصك دليل واضح على استشعار الكنيسة بقوتها وموقعها الجديد في الطائفة على حساب سلطة أسر الأعيان. إذ إن هذا الاتفاق يتوجه إلى كل الطائفة ويطالب بـ «تنظيم وكلاء» في المقاطعات لـ «إصلاح الأحوال» ما يعني تجاوز سلطة المقاطعجية التقليدية، ودعوة لربط الطائفة بكل فئاتها بالكنيسة.

---

(٥١) تشارلز هنري تشرشل، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي: من ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠**، ترجمة أفندي الشعار (بيروت: دار المروج، ١٩٨٤)، ص ٢٧.

(٥٢) الصليبي، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٥٣) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٣٢٤.

(٥٤) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ١٦٤.

شكلت تلك الحركة نفيراً للدروز الذين اعتبروا أنها موجهة ضدهم، بخاصة أن البطريرك دعا بعد ذلك الفلاحين الموارنة في المناطق المختلطة إلى تولي السلطة القضائية ورفض الخضوع إلى سلطة المقاطعجيين الدروز[٥٥].

وقد عبر الكولونيل روز عن الحالة آنذاك في مراسلاته إذ ذكر «أن الإكليروس الماروني يرغب في أن ينشر سيادته في الجبال ولو كلفه ذلك إثارة حرب أهلية»[٥٦].

لقد ألهب صك الاتفاق الذي كتبه البطريرك حبيش الموقف من جديد في الجبل.

هكذا هُيئت كل العوامل والظروف الممهدة للانفجار. وعاد نهر الدماء للتدفق على وقع الدعم الفرنسي للموارنة بالسلاح والمال، ودعم الإنكليز والأتراك للدروز[٥٧].

وهكذا انتهت الإمارة الشهابية في لبنان، وعيّن مكان الأمير والٍ تركي، كما عُين عمر باشا المدعو بالنمساوي من حاشية مصطفى باشا حاكماً على الجبل[٥٨].

لكن هذا الحل لم يوقف القتال، واستمر الجبل تحت وطأة المعارك ثلاث سنوات أخرى؛ الدروز يهاجمون القرى المارونية والموارنة يهاجمون القرى الدرزية. فرنسا والكنيسة تحرضان على القتال فيما يقف البريطانيون إلى جانب الدروز

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥٦) تشرشل، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي: من ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠**، ص ٢٨.

(٥٧) في بلدة دير القمر استقبل الاعلام بعاصفة من الحدا وإطلاق النار والأهازيج المهيجة، بينما بقي المشايخ الدروز وراء شبابيك بيوتهم يراقبون هذه المشاعر والمشاهد التي تعلن أن سلطتهم أصبحت فعلاً ماضياً، كما أن الأمير بشيراً الثالث مدفوعاً من البطريرك، أمر بإقفال مدارس البروتستانت التي كانت مفتوحة في القرى الدرزية. وذهب نعمان جنبلاط بنفسه إلى البطريرك ورجاه أن يلغي تدبيره، بيد أنه لقي أجوبة قاسية، فقد قال له مطران بيروت متعالياً: «انتظر فلن يمضي وقت طويل حتى يطرد المارونيون الدروز جميعهم من جبل لبنان». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٥٨) حاصر الدروز الأمير بشيراً الثالث في منزله في دير القمر بعد أن لحقت الهزيمة بالموارنة في باقي المناطق. وحين بلغت الفوضى منتهاها سدد العثمانيون ضربتهم القاضية. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢، أي بعد ثلاثة أشهر من القتال، استدعى سليم باشا ومصطفى باشا الأمير بشيراً الثالث إلى بيروت حيث رست باخرة لنقله إلى الآستانة. انظر: الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٨٤.

وتساندهم السلطنة من دون الإعلان عن ذلك. لم تبق قرية في جبل لبنان لم تشهد مذابح.. تدخلت الدول الأوروبية مع الباب العالي وكان مشروع جديد للحكم في جبل لبنان.

كان هذا المشروع الجديد حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية والعثمانية. **فالأولى**، وقد تبناها نصارى لبنان وأيدتها النمسا، طالبت بإعادة الإمارة إلى البلاد، مع إيثار إسنادها إلى شهابي. أما **الثانية**، فاعترضت على إعادة الإمارة بأي شكل من الأشكال وأصرت، مستفيدة من معارضة بريطانيا للشهابيين، على إدخال لبنان إدخالاً تاماً في جسم السلطنة العثمانية، بحيث يصبح والي صيدا، المقيم آنئذٍ في بيروت، هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل. وساندت روسيا وجهة النظر العثمانية هذه، فيما عارضتها فرنسا وبريطانيا معاً. وللخروج من هذا المأزق، اقترح الأمير كليمنس مترنيخ رئيس وزراء النمسا، المخرج التالي: أن يقسم لبنان إلى منطقتين إداريتين: شمالية يتولى إدارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولى إدارتها قائمقام درزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا المهمة لوالي صيدا، وأيدت بريطانيا وفرنسا، على الفور هذا الاقتراح. ولم يجد الباب العالي حلاً غير القبول بتنفيذه. وهكذا، في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٨٤٣، عين أسعد باشا الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على منطقة النصارى، وأحمد أرسلان بعد إطلاقه من السجن، قائمقاماً على منطقة الدروز.

غير أن نظام القائمقاميتين انطوى، منذ يومه الأول، على صعوبات خطيرة، منها أنه اعتبر خطأً طريق بيروت ـ دمشق حداً يقسم جبل لبنان إلى شطرين متميزين: شمالي آهل كله بالنصارى، وجنوبي آهل كله بالدروز. والواقع أن كثيراً من الدروز كانوا يسكنون بين نصارى المتن في أقصى جنوب قائمقامية النصارى، وأن ما يزيد على ضعفي الدروز، من النصارى، كانوا يسكنون في قائمقامية الدروز، وكان الشوف وحده بين جميع الأنحاء الدرزية يعمر بأغلبية من الدروز. بل كان عدد النصارى فيه لا يستهان به، وكانت دير القمر، وهي في قلب الشوف، البلدة المسيحية الكبرى في جبل لبنان.

هذا الوضع ـ مع بقاء الأطراف على مواقفها ـ لم يسمح بالاستقرار، فلا المسيحيون قبلوا بسلطة الدروز عليهم ولا الدروز قبلوا بأن يخضعوا للقائمقام الماروني. واستمرت الاشتباكات. ففي القائمقامية الدرزية نكل الدروز بالموارنة،

والعكس جرى في قائمقامية النصارى. وقد استمر الأمر على هذه الحال حتى سنة ١٨٤٥ حين قرر الباب العالي حسم الأمر، فكلف وزير خارجيته شكيب أفندي التدخل والتوجه إلى لبنان. وقد اعتبر شكيب أفندي أن البلاد ـ بانتظار أن توضع التسوية موضع التنفيذ ـ ستخضع للإشراف العثماني، وتجرد من السلاح على أن يعوض على النصارى جزء من خسائرهم. وكذلك طلب من قناصل الدول أن يكفوا عن التدخل في الشؤون اللبنانية.

بقي لبنان بموجب نظام شكيب أفندي[٥٩] مقسوماً إلى قائمقاميتين، درزية ونصرانية، على رأس كل منهما قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا. غير أن النظام الجديد قضى بأن يكون في كل قائمقامية مجلس يرأسه القائمقام، مؤلف من نائب القائمقام وقاض ومستشار عن كل من الطوائف الخمس: السنة، الموارنة، الدروز، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، واقتصر في تمثيل الطائفة الشيعية على مستشار. وقام شكيب أفندي بنفسه بتعيين أعضاء مجلسي القائمقاميتين مدى الحياة، وقضى بأن يكون لرؤساء الطوائف المعنية حق تعيين من يملأ المراكز الشاغرة[٦٠].

١ ـ مرحلة انتقالية: نظام شكيب أفندي

قبل اللبنانيون بنظام شكيب أفندي وقد تعبوا من تناحر كان وبالاً عليهم. وأخطر ممثلو الدول بوقف سياسة التحريض بعد أن أفلت زمام الأمور من أيديهم. لكن نظام شكيب أفندي لم يشكل في النهاية حلاً للمشكلة بل شكل مرحلة انتقالية لم تكن أحسن من سابقاتها.

قضى نظام شكيب أفندي بأن يتم اختيار أعضاء المجلس من أعيان الطائفة والوجهاء، وبذلك تدهورت مكانة المقاطعجيين وأصبحوا موظفين يتقاضون رواتب. وكانت مهمتهم الاعتناء بتوزيع «ويركو» الجبل[٦١]، أما الجباية فموكولة

(٥٩) عمد شكيب أفندي إلى اعتقال كبار الزعماء اللبنانيين من الطائفتين ومنهم القائمقامان، وأصدر قراراً باستبدال أحمد أرسلان في قائمقامية الدروز بأخيه أمين، لكنه أبقى على حيدر أبي اللمع قائمقاماً للنصارى. وبعد أن استتب الأمن أذاع النظام الذي عرف في ما بعد باسمه ووضعت أحكامه موضع التنفيذ بعد أن جردت البلاد من السلاح.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٦١) ويركو، كلمة وردت لدى إعلان خط كلخانه الشريف الذي أنهى الالتزام الأميري سنة ١٨٤٠ واستبدلت الضرائب التي كان يجبيها المقاطعجي بـ «ويركو» وهو عبارة عن مال مفروض على الأرض.

إلى القائمقامين والمقاطعجيين والوكلاء.

وقد انتهى المطاف بإدارة القائمقاميتين في الجبل، إلى تسوية توفق بين النظم القديمة والنظم الجديدة للعمل الحكومي العثماني، وتوفق بين وظيفة الهرمية الاجتماعية العائلية في المقاطعات والمشاركة الطائفية في المجالس.

وقد جاء هذا النظام لينظم التمثيل الطائفي، وهو أول تنظيم سياسي للتوزيع الطائفي. والحال فإن الإدارة الجديدة كانت مركبة تركيباً فوق القديمة التي فرضت بقاءها الضرورات العملية لنظام الجباية ودوره السياسي والاجتماعي.

بقي المقاطعجية هم الجباة للميري، لكن لقب المأمورين، أي موظفي الدولة، بدأ يتسرب إلى اللغة الرسمية إشارة إلى المقاطعجية. وبدأ المجتمع الجبلي يعيش تحولاً في أعرافه مع الاحتفاظ بأطر تجمعاته البشرية، وهذا ما مثله التقسيم الإداري الجديد لجبل لبنان[٦٢].

في المقابل أعجبت صيغة القائمقاميتين غالبية المقاطعجية الدروز لأنها الحل الذي حافظ على الامتيازات الطائفية الإقطاعية. والمهم بالنسبة إليهم أن هذا النظام لم يعد بهم إلى نظام الإمارة وحكم الشهابيين، وأبقى في الوقت نفسه على بعض من صلاحياتهم[٦٣].

بدا نظام شكيب أفندي، من الناحية النظرية، سهل التطبيق، لكنه لم يكن كذلك في الواقع. ولم يمض إلا زمن قليل حتى وجد نصارى المناطق الدرزية، كما وجد دروز المناطق المسيحية، أن الحال لم تنصلح بالتدابير الجديدة، فأخذوا يتذمرون. وفي الوقت نفسه أدركت الأسر الإقطاعية في جميع أنحاء لبنان أن هذه التدابير تهدد مكانتها، فسعت إلى عرقلتها. فما إن عاد شكيب أفندي إلى الآستانة حتى لجأ مشايخ النصارى والدروز إلى طرقهم القديمة ففرضوا «الخوّات» على الفلاحين في مناطقهم ولم يكترثوا لأحد. ولكي توضع التدابير الحديثة الواردة في نظام شكيب أفندي موضع التنفيذ، وجب أولاً مسح الأراضي وإحصاء عدد سكان البلاد، ولم يكن ذلك بالعمل السهل. فكان أن

(٦٢) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٣٢٦ و٥٥٣.

(٦٣) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ١٦٧.

أقلع أمين أفندي موفد الآستانة عن مسح الأراضي بعد ثلاث سنوات عجز فيها عن تذليل العراقيل التي أقامها في وجهه مشايخ الإقطاع. وكذلك فشلت كل محاولة لإحصاء عدد السكان؛ إذ أجمع مشايخ الدروز والنصارى على مقاومة كل تغيير إداري يهدد سلطتهم بالخطر. وساد الظن بأن موقف مشايخ الإقطاع هذا كانت تشجعه القنصليتان البريطانية والروسية في بيروت. فما إن غادر شكيب أفندي لبنان حتى عاد قناصل الدول في بيروت إلى نشاطهم الواسع. فكان القنصل الفرنسي على الأخص، حريصاً على تنفيذ نظام شكيب أفندي، فيما بذل زميلاه البريطاني والروسي أقصى جهدهما لمقاومته[٦٤].

في المقابل، فإن النظام الجديد لم يُرض الكنيسة المارونية، لكنه شكل بالنسبة إليها حلاً وسطاً بين الإمارة والحكم العثماني المباشر.

وهكذا فإن نظام القائمقاميتين حمل بذور فشله منذ اللحظة الأولى. وللأسباب التي عرضناها بدأ كل طرف يعمل لتحسين مكاسبه في الجولة المقبلة.

لقد صممت الكنيسة على الإمساك نهائياً بزمام المبادرة، فيما تطلع الدروز بحسد إلى تنامي قوة الموارنة، وأبقت كل من الدول الأوروبية عينها على الأخرى.

٢ ـ تصاعد الصراع الدولي وتأثيره في جبل لبنان

سنة ١٨٤٨ نشبت الثورات التي هزت أوروبا، ووصل نابليون الثالث إلى عرش فرنسا بطموح إعادة الامبراطورية التي أقامها نابليون الأول، وكان على عداوة مع روسيا. في هذه الأثناء وقعت حرب القرم سنة ١٨٥٣ في ظل خلاف أوروبي على من تعود إليه حماية الكنيسة المقدسة. وأعلنت روسيا الحرب مجدداً على تركيا التي أقدمت في سنة ١٨٥٤ على توقيع معاهدة تعاون مع بريطانيا وفرنسا، وأعلنت الحرب على روسيا التي كانت قد صممت على إنهاء المسألة الشرقية واحتلال القسطنطينية. لكن الروس فشلوا، فكانت معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي أنهت حرب القرم وكانت انتصاراً دبلوماسياً لبريطانيا

(٦٤) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٩٨. انظر أيضاً: Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse*, p. 215.

خصوصاً في محتوى البند السابع من المعاهدة الذي ينص على ضم الباب العالي إلى المجموعة الأوروبية للمشاركة في الأنظمة والقوانين العامة وحماية استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها[٦٥]. في المقابل ازدادت حاجة فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر إلى خيوط شرانق الحرير، فأُسست في جبل لبنان بين عامي ١٨٤٠ و١٨٥٠ خمس حلالات حديثة فرنسية تعمل برأسمال فرنسي. كذلك دفع ازدياد الطلب الفرنسي على خيوط وشرانق الحرير إلى زيادة المساحة المزروعة توتاً على حساب زراعات أخرى (زيتون، تبغ، خضار) وأدى إلى نوع من تخصص زراعي في جبل لبنان. من جهة أخرى، كانت الأقمشة الفرنسية والإنكليزية تزاحم بسهولة الإنتاج المحلي في الجبل. ولم يكن أمام أصحاب الحرف المحلية التي كان يملكها في معظم الأحيان شيوخ العائلات المقاطعجية إلا أن يقفلوا أبوابها ويتحولوا إلى بائعي شرانق. لكن تجارة الشرانق على الرغم من ازدياد الطلب عليها، لم تكن لتمنع الانهيار المالي في الجبل؛ ذلك أن تجار بيروت الذين لعبوا دور الوسيط بين المنتجين من جهة (الشيخ والفلاح)، والمستوردين وأصحاب الحلالات الحديثة من جهة ثانية، وقفوا سداً في وجه احتمالات الربح التي يمكن أن تنتج من عملية رفع الأسعار[٦٦].

٣ ـ ثورة الفلاحين

في موازاة ذلك كانت تطورات أخرى مهمة تحدث على المسرح الماروني. فإذا كان البطريرك يوسف حبيش، قد استطاع حتى وفاته في عام ١٨٤٥، أن يوحد الموارنة تحت قيادته، فإن البطريرك يوسف الخازن قد عجز عن ذلك، لكن الأمر تغير مع وصول بولس مسعد، بخاصة أنه كان ينتمي إلى أسرة من عامة الناس. وكانت نتيجة انتخابه بطريركاً أن انحاز الكهنوت الماروني علناً إلى جانب الفلاحين في موقفهم ضد المقاطعجية[٦٧].

في منتصف القرن التاسع عشر، برز التطور الذي شهدته الكنيسة المارونية من خلال قدرتها على لعب دور الصدارة وعلى استخدام النفوذ الفرنسي. في

(٦٥) زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٣٢.
(٦٦) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٤٩.
(٦٧) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠٩.

ذلك الوقت كان الإكليروس يثبت نفسه في موقع القائد للطائفة المارونية والمشرف على تهيئتها وتوجيه وعيها. وقد نجم هذا الوضع عن تأهل الإكليروس في الهيئة الجبلية إضافة إلى عملية الإصلاح وضبط البنية التنظيمية كما أملته عليه الطاعة لكنيسة روما[٦٨]. وقد شكلت الكنيسة المارونية، عبر امتداداتها في الأديرة وكنائس القرى، القيادة السياسية لانتفاضة الفلاحين. فقد كانت بين القوى المختلفة المتناقضة في مصالحها مع المقاطعجيين، القوة الوحيدة التي تملك تنظيماً متماسكاً وجهازاً دعاوياً واسع الانتشار والامتداد في الأوساط الفلاحية.

إن الدور الذي طمحت الكنيسة المارونية إلى أن تلعبه (سياسياً) انسجاماً مع وزنها الاقتصادي في الجبل، يفسر إلى حد كبير حجم دورها الكبير في قيادة الحركة الفلاحية؛ فهي التي صاغت برنامجها المطلبي وعينت مسارها وحدودها في نهاية الأمر[٦٩].

أدت ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين في كسروان، وبغطاء من الكنيسة، إلى إطلاق الشرارة الأولى في تحريك نار الهياج الاجتماعي وسط مساع فرنسية مستمرة إلى تسليح الموارنة وحثهم على الثورة، وهذا ما أقلق المقاطعجيين الدروز. وكان أن ازداد التوتر في كل مناطق الجبل نتيجة المعطيات التي عرضنا: أزمة اقتصادية وتبدل في الأدوار الاجتماعية وفي التراتبية وتهديد للأعيان من قبل الفلاحين وسط تصميم فرنسي على لعب دور أكبر.

إن الوثائق الرسمية المتوافرة في سجلات وزارتي الخارجية في لندن وباريس تثبت، بما لا يرقى إليه الشك، أن الحرب الأهلية لم تكن مجرد حادث محلي بل كانت جزءاً من المسألة الشرقية[٧٠].

لقد تداخلت كل العوامل لتجعل من فتنة عام ١٨٦٠ مذبحة حقيقية بين سكان جبل لبنان. كان الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي في أوجه، فقد استعملت فرنسا كل الوسائل التي تملكها لتحريض الموارنة وتسليحهم. والطريقة المعاكسة

---

(٦٨) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٤٣٤.

(٦٩) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٦٣. انظر أيضاً: Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse*, p. 217.

(٧٠) زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٣٢.

اتبعها الإنكليز مع الدروز، فيما كان الأتراك يراقبون الاتجاه نحو المواجهة التي يترقبونها ويعدون العدة لها أملاً بضرب النفوذ الأجنبي الذي وصل إلى حدود مزعجة بالنسبة إليهم[٧١].

في هذه الأثناء لاحظ كارل ماركس في مقال كتبه إلى **دايلي تريبيون** في ٢٨ تموز/يوليو ١٨٦٠ «أن فشل نابليون الثالث في سياسته الخارجية في إيطاليا وبروسيا وخلافه مع البابا، ألحقا الضرر بتلك الزعامة التي يستند إليها نفوذه بين الفلاحين، وهي رجال الدين الكاثوليك في فرنسا... والأزمات الداخلية المالية والسياسية، كل ذلك تزامن مع فترة من روح التمرد الفرنسية تبعث تحت الرماد. وعليه كانت سيطرة مغتصب السلطة تتعلق بتنظيم حرب كبيرة... وكان لا بد من إحداث مجازر في سوريا تتخذ ذريعة للتدخل الفرنسي».

وقد أثار العملاء الفرنسيون على الشاطئ السوري الاضطرابات السياسية والاقتصادية في ظل انشغال الجيش التركي في اضطرابات «مونتانا غرو وهرزا غوفينا» (البوسنة والهرسك)[٧٢].

ويبدو أن الإثارة الفرنسية كانت تقف خلف مشروع متكامل للسيطرة على سوريا والملاحة في البحر المتوسط؛ إذ تتضمن إخبارات وزارتي الخارجية

---

(٧١) في تلك الأثناء كتب تشارلز تشرشل، الموفد البريطاني إلى الجبل، يصف النفوذ الفرنسي وردات الفعل عليه على الشكل التالي: «لم يبق شيء لم يعمله القنصل الفرنسي العام لإثارة الحسد والحقد في الحكام الأتراك وأبناء دينهم. فالأتراك كانوا خائري العزم أمام نفوذه الجريء في القسطنطينية، خوفاً على مراكزهم. لذلك خضعوا حالاً لكل أوامره. فأبواب السجون كانت تغلق وتفتح عند إرادته، والأغوات المسلمون كانوا يوظفون ويعزلون بموجب رغبته الملكية. والمحمديون في الشوارع والأمكنة العامة كانوا مجبرين على السكينة أو الوقوف عندما يحين مجيء سموه.

لا عجب إذا نظر الأتراك إلى هذه المظاهر الفخمة بخوف وتعجب واندهاش. إذ رأوا في علاقاته واتصالاته الدائمة مع مسيحيي لبنان، ومأمورياته الفخمة إلى قائمقامهم واجتماعاته السرية مع البطريرك الماروني، مسوغاً للتفكير بملاءمة الظروف أخيراً لجعل لبنان وسيلة صالحة لإدخال قوة أجنبية إلى ممتلكاتهم.

أما جماعات المسلمين فقد كانوا أمام مظاهر الطموح والتهجم على جانب عظيم من الانفعال، فكل من يريد أن يخرج من بيروت كان يحمل معه التحارير إلى أقصى أجزاء سوريا مصورة بعبارات مؤثرة حالة التحقير والخسارة التي وصل إليها الآمنون والإهانات التي كانوا معرضين لها يومياً بواسطة أحط الرعاع الذين كانوا ينعمون في حماية الفرنج العصماء». انظر: تشرشل، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي: من ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠**، ص ٦٦.

(٧٢) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، نقلاً عن: **النهار**، ٣٠/١٠/١٩٧١.

والحربية في باريس وملفات حكومة الجزائر العامة، وثائق على قدر كبير من الأهمية تحتوي على تفاصيل مشروع سياسي أعدته حكومة الإمبراطورية الثانية عقب اجتماع نابليون الثالث بالأمير عبد القادر الجزائري بعد نقله من معتقله إلى قصر «امبواز» في وادي اللوار. ويقضي هذا المشروع بسلخ بلاد الشام عن حكم الباب العالي المباشر وإقامة دولة عربية على غرار مصر تحت سيادة السلطان الرسمية، تتمتع باستقلال ذاتي واسع[٧٣]. وتشير هذه الوثائق إلى أن نابليون الثالث كان ينوي، في حال نجاح المشروع، العمل على إقامة الأمير عبد القادر حاكماً على هذه الدولة يتمتع بالصلاحيات نفسها التي يتمتع بها حكام مصر من ذرية محمد علي.

وتتضمن الإخبارات المتعلقة بهذا المشروع معلومات مثيرة عن مراحل تنفيذه وما رافقها من دعاية مركزة محكمة، وكيف تمكن الأمير عبد القادر في وقت قصير، منذ عام ١٨٥٧، من أن يحيط نفسه بما يزيد على ألف مسلح من أتباعه الجزائريين قدموا إليه بداعي الحج إلى بيت الله الحرام. وكانوا من القدرة والقوة بحيث تمكنوا وحدهم من إيقاف فتنة دمشق في ٩ و١٠ تموز/يوليو ١٨٦٠ وحماية الأحياء المسيحية فيها.

وكان السلطان العثماني قد وافق على تلزيم حفر قناة السويس بإشراف فرنسي، وعاد فعدل موقفه تحت ضغط الإنكليز. فكان تحرك نابليون الثالث[٧٤]

(٧٣) يمثل هذا المشروع عودة للمشروع الذي حمله ابراهيم باشا عام ١٨٤٠ وفشل في تنفيذه مع فرنسا وإن استبدل في هذه الفترة بمشروع الأمير عبد القادر الجزائري.

(٧٤) تشير المحفوظات إلى رسائل كان يحملها ضباط الحملة الفرنسية إلى الأمير الجزائري، نذكر منها على سبيل المثال رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٨٦١ كانت موجهة إلى الجنرال ديكرو، رئيس أركان الحملة، تتحدث عن مشروع الدولة العربية في بلاد الشام جاء فيها: «يجب أن تشمل الإمبراطورية العربية المنوي إقامتها الدويلات والإمارات التابعة أو المستقلة والقائمة الآن في شبه الجزيرة العربية، وأن تكون رئاستها لعبد القادر على أن يستبقي، إذا قضت الضرورة، الأمراء والحكام الحاليين، ويعلن الضمانات المدنية والسياسية لجميع الطوائف، ويطبق قانوناً تتفق أحكامه وأحكام قانون نابليون والنظام العشري الفرنسي، ويفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، ويستحسن أن تكون دمشق أو بغداد العاصمة السياسية للإمبراطورية، ومكة أو المدينة مركزاً للسلطة الدينية. ويجب أن تشق قناة السويس في الحال وأن تكون كل الأمم ذات حق باستعمالها لقاء رسوم تحددها المعاهدات مقابل إعلان حرية الملاحة في البحر الأحمر..».
انظر: عادل اسماعيل، «عهد الفوضى والاضطرابات، ١٨٤٠ - ١٨٦٠: التقسيم والفتن الطائفية،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مج ١، الفصل ١٠، ص ٣٧٤.

في محاولة لإثارة المصاعب في وجه تركيا والضغط عليها من خلال مشروع لاستقلال سوريا تحت راية الأمير عبد القادر ملكاً عليها. وكانت الاضطرابات الداخلية في جبل لبنان، في أحد وجوهها، قد استخدمت كعنصر فاعل في تهديد وحدة الإمبراطورية. وفي دراسة كتبها مارسيل ايميريت أوضح أهداف الحملة الفرنسية الخمسة بالتالي:

أ - الضغط على الباب العالي لإعطاء فرنسا امتياز حفر قناة السويس، وهذا ما حصل.

ب - تقوية الأمير عبد القادر الجزائري وتحضيره لحكم سوريا المستقلة عن تركيا تحت السيطرة الفرنسية.

ج - صعوبات صناعة النسيج الفرنسية وحاجتها للمواد الأولية السورية وضغوط البرجوازية الفرنسية.

د - حاجة فرنسا للخيول العربية.

هـ - المشروع الفرنسي لاستخدام موارنة لبنان في زراعة القطن في الجزائر والسعي إلى تهجيرهم إليها[٧٥].

في ٦ تموز/يوليو دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والدروز إلى بيروت وعرض عليهم مقترحاته لإيقاف القتال، وقبلوها على الفور. وكان هذا الصلح يكرس انتصار الدروز عملياً. وبدا أن الأزمة قد سويت إلى أن وقعت مذبحة دمشق، حيث انقض عوامّ المسلمين في دمشق فجأة على حي النصارى وقتلوا في موجة هستيرية نحو خمسة آلاف ونيف، ولم يحاول أحمد باشا، والي دمشق، إيقاف المجزرة بل إن الجنود الأتراك شاركوا فيها[٧٦].

أحست السلطنة العثمانية بخطورة الأمر، وقررت وضع حد لما يجري

(٧٥) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٧٦) قتل من نصارى لبنان، في قلاقل عام ١٨٦٠، ما قدّر بأحد عشر ألفاً، وهلك من الجوع أربعة آلاف، وشُرد نحو مئة ألف. وبمذبحة دير القمر، انطوى وجه العنف من تلك الأحداث، وكان الدروز بدورهم قد خسروا عدداً من القتلى، لكن انتصارهم كان أكيداً. انظر: الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٣. انظر أيضاً: Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse*, p. 222.

وقطع الطريق على أي تحرك أوروبي، بخاصة أن أنباء المذابح كانت ضاغطة في أوروبا على الرأي العام.

أوفدت السلطنة وزير خارجيتها فؤاد باشا إلى المنطقة فوصل بيروت في ١٧ تموز/يوليو وتوجه مباشرة إلى دمشق بعد أن وزع مساعدات على النصارى في بيروت. وإذ علم أن حملة فرنسية تتجه إلى سوريا سارع إلى دمشق لإعادة توطيد النظام لكي لا يبقى لفرنسا حجة بالتدخل، وعمد إلى إعدام المئات من الذين شاركوا في أحداث دمشق. فحاكم مئة وأحد عشر ضابطاً وجندياً عثمانياً بتهمة الاشتراك في المذابح والإهمال وأعدمهم بالرصاص، وكان في جملة هؤلاء قادة حاميتي حاصبيا وراشيا. ثم أمر بتعليق أحمد باشا وخمسين مأموراً آخرين على أعواد المشانق، كما أنزل بالمئات من الدمشقيين أحكاماً راوحت بين السجن والإعدام والنفي. وفي ١١ أيلول/سبتمبر عاد فؤاد باشا إلى بيروت(٧٧).

كانت الحملة الفرنسية قد وصلت إلى بيروت بقيادة الجنرال دوتبول الذي أعلن نيته التوجه إلى دمشق، فأجابه فؤاد باشا بأن الأمن مستتب في دمشق، وربما كان عليه التوجه إلى الشوف. وهكذا وجد الجنرال الفرنسي نفسه محصوراً في لبنان. وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر من سنة ١٨٦٠ بدأت اللجنة الدولية التي تقرّر إنشاؤها في باريس، مهمة التحقيق في أسباب الفتنة وتحديد المسؤوليات واقتراح الحلول(٧٨).

رابعاً: جبل لبنان في عهد المتصرفية

عقدت اللجنة الدولية أول اجتماع لها في ٥ تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٨٦٠ برئاسة فؤاد باشا وزير خارجية السلطنة العثمانية وعضوية خمس دول أوروبية، هي: بريطانيا، فرنسا، النمسا، بروسيا، وروسيا. وقد انضمت إيطاليا إلى الدول الأوروبية عام ١٨٦٩.

(٧٧) الصليبي، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٧٨) للمعلومات عن النظام الأساسي لجبل لبنان ومواده، انظر: لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨** (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ومنير اسماعيل، «جبل لبنان في عهد المتصرفية، ١٨٦١ ـ ١٩١٥،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مج ١، الفصل ١١. انظر أيضاً: Rabbath, Ibid., p. 224.

بعد ثمانية أشهر من المناقشات والمداولات والخلافات تم الاتفاق في بيرا بضواحي استنبول، في ٩ حزيران/يونيو ١٨٦١، على ما عرف بالنظام الأساسي لجبل لبنان أو البروتوكول، اعترف بموجبه لجبل لبنان، الذي أصبح متصرفية، بالاستقلال الذاتي أو بوضع خاص.

قسّم جبل لبنان وفق هذا النظام إلى ستة أقضية و٤٠ ناحية. وقد استمر هذا النظام قائماً سبعاً وخمسين سنة، من عام ١٨٦١ حتى عام ١٩١٨ تاريخ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

أدار جبل لبنان متصرف أُقر بأن يكون مسيحياً من مذهب أكثرية سكان الجبل، لكن من خارج جبل لبنان، يتم تعيينه من قبل الباب العالي، مدة حكمه ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يعاون المتصرف في إدارة جبل لبنان مجلس إداري(٧٩) يتألف من ١٢ عضواً يمثلون بالتساوي الطوائف اللبنانية الست. (اثنان مارونيان، اثنان درزيان، اثنان من الروم الأرثوذكس، اثنان من السنّة، واثنان من الشيعة، واثنان من الروم الكاثوليك). وهذا التوزيع وضع بالتوافق وألغي في عام ١٨٦٤ باعتماد الأكثرية العددية بناءً على طلب الموارنة، حيث أصبح التوزيع في مجلس الإدارة على الشكل التالي: أربعة موارنة، ثم زيد في ما بعد بممثل خامس وثلاثة دروز، واثنان للروم الأرثوذكس وعضو للروم الكاثوليك وعضو للسنّة وعضو للشيعة.

قسّم جبل لبنان كما أشرنا إلى ستة أقضية ثم إلى سبعة، على أن ينصب المتصرف في كل قضاء مأموراً منتخباً من أبناء المذهب الأكثر عدداً. وقسمت الأقضية إلى نواح، وفي كل ناحية مأمور من مذهب الأغلبية، وفي كل قرية شيخ صلح ينتخب من أبناء القرية. ومهمة مشايخ الصلح انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بحسب التوزيع الطائفي المشار إليه.

يكون في الجبل ثلاث محاكم درجة أولى، يقوم كل منها بحاكم ووكيل

(٧٩) خاطر، المصدر نفسه، ص ٢٣. انظر أيضاً: Rabbath, Ibid., pp. 226-227, et Antoine A. Khair, *Le Moutaçarrifat du Mont-Liban*, préface d'Edmond Naïm, publications de l'université libanaise: Section des études juridiques, politiques et administratives; 2 (Beyrouth: [université libanaise], 1973), p. 15.

ينصبهما المتصرف ومعهما ستة وكلاء دعاوى رسميين تنتخبهم الطوائف. ويكون في مركز إدارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتألف من ستة حكام ينتخبهم المتصرف من أبناء الطوائف الست المتوطنين في الجبل[٨٠].

«على أنه لو عرض أمور مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب، وأبى أيهما كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدعى عليه فتحال وإن قل قدرها إلى محاكم الدرجة الأولى. ثم إن جميع الدعاوى ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بجميع آراء الأعضاء، إلا أن لكل من المدعي والمدعى عليه المتحدي المذهب أن يرد الحاكم لاختلاف مذهبه»... الخ[٨١].

وقد اعتمد كل مجلس إدارة انتخاب رئيس له ينوب عن المتصرف في تمثيله في المناسبات، ومن مهامه إدارة الجلسات. وقد كان رئيس المجلس مارونياً، وكان أول رئيس له الشيخ عيد حاتم من حمانا (أبو خطار). وقد بقي هذا العرف متبعاً حتى نهاية نظام المتصرفية[٨٢].

تم اختيار داود أفندي براميان، مدير البريد في استنبول متصرفاً للجبل لمدة ثلاث سنوات، ومنحه السلطان كامل الامتيازات المعترف بها لرتبة المتصرف ومنها لقب الباشوية. وقد عرف بداود باشا.

١ ـ المتصرفية أو التسوية في التراكم

لم يكن حل المتصرفية والنظام الذي اتبع فيها حلاً يرضي جميع الأطراف، إلا أن جميع الأطراف من الأطراف الداخلية والخارجية التي اعتبرت معنية حصلت على جزء مما أرادت ولم تحصل على كل شيء.

في نظام القائمقاميتين كان الدروز يريدون إلحاق الجبل بالحكم العثماني مباشرة. وكان الموارنة يريدون العودة إلى الإمارة. وما جرى في تسوية سنة ١٨٤٠ أنه أصبح للدروز قائمقامية، لكن الموارنة كان لهم قائمقامية، والأتراك لم يستطيعوا حكم الجبل مباشرة لكنهم تمكنوا من إلغاء الإمارة وتقسيم الجبل إلى

(٨٠) انظر المادة السادسة من نص نظام المتصرفية، في: خاطر، المصدر نفسه، ص ١٨.
(٨١) انظر المادة السابعة من نص نظام المتصرفية، في: المصدر نفسه، ص ١٨.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

قائمقاميتين، فاستطاعوا من خلال هذا النظام إدارة الصراع بين الأطراف والبقاء طرفاً أساسياً ومسيطراً.

روح التسوية هذه سحبت نفسها على نظام المتصرفية. فقد طالب الموارنة بالاستقلال الكامل لجبل لبنان فكان النظام الخاص. ورفض الدروز انفصال الجبل خوفاً من الموارنة فأعطيت المتصرفية لمسيحي من خارج جبل لبنان. وطالبت انكلترا بتقسيم الجبل فكانت ترضيتها بإبعاد الحماية الفرنسية، أما الأتراك فقد ربحوا بقاء جبل لبنان تابعاً لهم[٨٣].

رغم ذلك، أدى إعلان النظام الأساسي إلى انقسام بين سكان جبل لبنان وتباين في آرائهم؛ فأعرب الموارنة عن خيبة أملهم في النظام الجديد، وعدم ثقتهم بمتصرف غريب عنهم في اللغة والتقاليد، ولا تجمعهم به سوى رابطة الدين. ورفضه رجال الإقطاع لأنه حرمهم من امتيازات تمتعوا بها طوال قرون عديدة، واتهموا رجال الإكليروس بأنهم سبب هذه التدابير للسيطرة على العامة والتدخل في شؤون البلاد.

أما أحبار الموارنة فلم يكتموا استياءهم من النظام الجديد الذي ألغى بعض امتيازاتهم وألقى شؤون البلاد بين أيدي حاكم أجنبي لا يُعرف عنه إلا ما تردد صداه في استنبول، وهو عثماني الاتجاه وموظف لدى الباب العالي. واعتبر الإكليروس الماروني تعيينه خيانة من الدول الأوروبية لقضية مسيحيي لبنان بعامة لتخليها عن مبدأ الحكم الوطني في الجبل الذي استمر سبعة قرون. ولم يخف الموارنة خيبة أملهم من سياسة نابليون الثالث حيث انتهت حملته العسكرية على لبنان بفشل ذريع، فلا هي تمكنت من معاقبة المسؤولين عن فتنة ١٨٦٠، ولا تأمين تعويض عادل للخسائر الجسيمة التي نزلت بالمسيحيين، ولم تضمن الإصلاحات المنشودة لإدارة الجبل في ظل حكم وطني، شهابياً كان أو لمعياً، أو بقيادة أحد مشايخ الموارنة من أهل الكناية والزعامة.

وعلى النقيض من الموارنة رحب الدروز بالنظام الجديد وهلل زعماؤهم، ولا سيما الجنبلاطيون منهم، لتعيين داود باشا وإقصاء الشهابيين عن الحكم، إذ لم يغفروا للأمير بشير الثاني إعدام الشيخ بشير جنبلاط في عكا سنة ١٨٢٥،

(٨٣) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ٤٨١.

كما لم ينسوا رفض خلفه بشير الثالث إعادة حقوقهم الإقطاعية سنة ١٨٤١[٨٤].

٢ ـ ملاحظات يجب التوقف عندها

هذه التسوية أو الحل الذي أنتج نظام المتصرفية، والذي عاش فيه الجبل بهدوء أكثر من خمسين سنة، لم يكرس انتصاراً ساحقاً لأي طرف من الأطراف، ولم يهزم أي طرف، بل إن كل الأطراف مجتمعة خرجت منه وكأنها حققت شيئاً لنفسها وحالت دون تحقيق شيء للآخر.

لكن الوجه الآخر لتسوية المتصرفية تمثل بالتأسيس الأكثر تطوراً لنظام تقاسم الحصص عبر النسب الطائفية. ولذلك فإن الفقرات التي تم عرضها من بنود النظام الأساسي بينت أن التوازن الطائفي والمذهبي هو أساس تركيبة نظام المتصرفية من أعضاء مجلس الإدارة، إلى حكام النواحي، إلى أعضاء مجلس التحكيم والقضاة، ناهيك بتركيبة القوة المسلحة التي عكست فيها نسبة توزع القوى طائفياً. وإذا كانت التسوية الأولى سنة ١٨٤٠، التي عرفت بنظام القائمقاميتين، قد أدخلت إلى جبل لبنان أول اعتراف بالتمثيل الطائفي، فإن نظام المتصرفية أرسى أسس التمثيل النسبي الطائفي والمذهبي في النظام لحظة إقراره عام ١٨٦٠ وحين تعديله عام ١٨٦٤، وكل ذلك بإشراف وبضمانة دوليين. واللافت أن اجتماع الدول الأوروبية برئاسة وزير خارجية السلطنة العثمانية فؤاد باشا غاب عنه أي تمثيل مباشر لسكان جبل لبنان، وحضور الدول كان لتمثيل الطوائف أو لادعاء كل دولة أنها تمثل طائفة ما. وهو ما عكس على الأرض تطبيقاً لنظام الملل ولنظام الحماية الأوروبية للطوائف عبر النظام السياسي والإداري، وبالتالي فإن نظام الحماية انتهى إلى اعتراف به عبر تركيبة مجلس إدارة جبل لبنان وعبر نظام النسبية الطوائفية والمذهبية.

إذا كانت الطوائف والمذاهب باتت هي القوى أو المجموعات التي يُركّب على أساسها توازن نظام المتصرفية في جبل لبنان، فإن نتائج أخرى لا تقلّ أهمية برزت مع النظام الجديد، ومن هذه النتائج استمرار القوى الاجتماعية السابقة في الوجود رغم عنف الصراع، واستمرارها في الوجود كقوى نافذة ومؤثرة في الإدارة الحاكمة. وبالتالي فإن النظام الجديد لم يشكل على الإطلاق قطعاً مع

(٨٤) اسماعيل، «جبل لبنان في عهد المتصرفية، ١٨٦١ ـ ١٩١٥،» ص ٣٨٨.

الماضي اجتماعياً. وقد رُكب هذا النظام الجديد على النظام القديم، وربما شكل استمراراً له بطريقة أو بأخرى.

من أبرز أحكام نظام المتصرفية إلغاء جميع الامتيازات في الجبل، ومنها امتيازات الإقطاعيين والمقاطعجية وإنشاء جهاز ذي سلطة إدارية ومالية وقضائية يعاون المتصرف.. لكن ما الذي جرى عملياً؟

لقد بقي نفوذ رجال الإقطاع كما هو تقريباً، وقد عهد داود باشا المتصرف الأول إلى بعض أعيان الجبل من أصحاب النفوذ، بالوظائف العليا في الإدارة والقضاء والدرك، وأحجم عن إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجالس التي نص عليها النظام الأساسي، معتبراً أن الانتخابات في هذا الوضع الدقيق في الجبل عقب ١٨٦٠ مباشرة، قد تؤدي إلى اضطرابات دامية جديدة. عندئذٍ قرر داود باشا بشكل استثنائي تعيين أعضاء هذه المجالس الثلاثة الأُول للهيئة التشريعية بالاتفاق مع رؤساء الطوائف، على أن يتم، بالانتخاب، اختيار أعضاء هذه المجالس في الدورات اللاحقة[٨٥].

ولكي يخفي المشايخ والأعيان والأمراء انهيارهم، شكل الجهاز الإداري الجديد مركز جذب ومصدر تعويض لخسارتهم وظيفتهم (كمقاطعجيين) ولا سيما أن التقسيم الإداري الذي أقره النظام الأساسي وفق صيغة «الأقضية والنواحي» استعاد صيغة المقاطعات السابقة. لذلك وجد الأمراء والمشايخ، أصحاب المقاطعات سابقاً، في وظيفة «قائمقام» القضاء ومدير الناحية، استمراراً لجانب من وظيفتهم القديمة (الجانب الإداري) التي كانت تمارس سابقاً بإشراف «الأمير الكبير»، لكن هذه المرة بإشراف المتصرف الجديد، وعلى أساس تعيين فردي وفوقي من قبله. وقد سمح هذا الأمر للعصبية الكبيرة التي كانت تُشكّل التحالفات على قاعدتها سابقاً لاعتلاء «الأمير الكبير» هرم السلطة السياسية الاجتماعية المحلية، بأن تتحول إلى عصبيات صغيرة تتمحور حول الوظيفة الإدارية الفردية. وهذا ما أتاح بالتالي للمتصرف، أن يستخدم المنافسات العائلية القائمة في كل قضاء وناحية بيسر كبير وإذا اقتضى الأمر داخل العائلة الواحدة. وهذا بدوره أدى سريعاً إلى التفاف الأمراء والمشايخ حول المتصرف وطلب رضاه وتأكيد تبعيتهم له مقابل الحصول على الوظيفة.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

وهكذا، وخلال ثلاثة أيام من تسلم المتصرف الأول داود باشا، عُين قائمقاماً كل من الأمراء والمشايخ: مجيد شهاب، حسن شهاب، عبد الله أبي اللمع، مراد أبي اللمع، ملحم أرسلان، قيس شهاب. كذلك، فإننا لا نرى في وظيفة «مدير الناحية» وذلك طوال عهد المتصرفية إلا أسماء كشهاب، أبي اللمع، مزهر، جنبلاط، عبيد، عبد الملك، أرسلان، نكد، تلحوق، عازار، خازن، حبيش، الدحداح.

وقد دلت لوائح القائمقاميتين والمديرين بين عامي ١٨٦٤ و١٩١٤ على أن هناك ٣٧ قائمقاماً بينهم ٢٣ ينتمون إلى عائلات تقليدية (مشايخ وأمراء) و١٤ من أصول ريفية صاعدة. كذلك بالنسبة للمديرين، حيث نجد ٢٦٠ مديراً ينتمون إلى عائلات (تقليدية) و٧٧ من أصول فئات جديدة.

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فإننا نلاحظ ظاهرة جديدة: أن معظم أعضائه، ولا سيما الموارنة، ينتمون إلى أوساط الفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة اقتصادياً في الجبل، فهل ثمة في الأمر، وعلى هذا المستوى، تغير في العلاقات الاجتماعية السائدة؟

نخلص إلى القول: إن الإدارة الجديدة شكلت حقلاً جيداً للتنافس والصراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة. فعدا الوظائف العليا (قائمقام ومدير) شكلت الوظائف الأخرى أيضاً (قضاة، درك، كتبة...) محور العمل السياسي لهذه القوى، ما أدى إلى ترسيخ مقاييس (إدارية اجتماعية) ربطت العصبيات القائمة والمتولدة في الجبل بكل مستوياتها بـ «الإدارة» ومنافعها.

أما علاقات المقاطعجيين بالفلاحين التي ألغيت بالنص، فقد استمرت عبر بقاء وجهها الاقتصادي والاجتماعي، فقد مارسها بالإضافة إلى المقاطعجيين السابقين عناصر الفئة الجديدة. فهذه الأخيرة اشترت معظم أراضي المشايخ واستثمرتها على طريقة «المرابعة» باحثة عن وجهها السياسي عبر القيم الاجتماعية القديمة، فكانت عناصرها تدفع معظم الأحيان ثمن المنصب في مجلس الإدارة، وتشتري لقباً عثمانياً مرموقاً (بيك، أفندي، باشا)... إلخ وتتباهى به[٨٦].

(٨٦) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٨٠.

إضافة إلى هذه الملاحظات التي عرضناها والتي طرأت على جبل لبنان في عهد المتصرفية، على مستوى المحاصصة الطائفية والمذهبية، كظاهرة أصبحت أساسية من مظاهر تركيبة السلطة الجديدة الإدارية والسياسية على مستوى المتصرفية، فإن تغيراً أساسياً بدأ يظهر ولا بد من الإشارة إليه لأهميته ودلالاته المستقبلية.

باختصار، إن قوى الطائفة المارونية شهدت تحولات مختلفة وأساسية ميزتها من باقي الطوائف وبخاصة الدروز.

إن غالبية علماء الاجتماع والباحثين لاحظوا تبدلاً على مستوى الفئات الاجتماعية ومراكز النفوذ لدى المسيحيين في هذه الحقبة وتحديداً لدى الطائفة المارونية. يقول دومينيك شوفالييه في لحظة هذا التبدل: «إن البرجوازية المسيحية الجديدة استمدت ديناميتها من كونها الوسيط المميز للنشاط الاقتصادي الأوروبي بينما لم يحظ الأعيان المسلمون في الولايات السورية بأي دعم يرفعهم إلى مستوى طبقة جديدة. وقد منحت الثروات المكتسبة نفوذاً لأصحابها بفضل المواجهة الحديثة بين الشرق والغرب، تلك المواجهة التي عاناها سواد الفئات الاجتماعية الأخرى التي بقي الإبهام يلف حاضرهم ومستقبلهم.

أثناء الأزمات التي تخللت أواسط القرن التاسع عشر تصدى نظام بشري مميز، تهدده ظواهر اقتصادية، لم يكن لديه إلمام لا بطبيعتها ولا بتجربتها، بعناصره المكونة له لمختلف أشكال الفعل الأوروبي. وكان البحث عن «ترتيبات» جديدة للتكيف يتم عبر ردود الفعل المتبادلة بين الظاهرتين بل عبر موقعيهما المختلفين المتمثلين بـ «التخلف» مقابل «التقدم» وبالتبعية مقابل التفوق.

لم يتسم التجمع الطائفي بالخصائص نفسها لدى الدروز والموارنة، إذ إن الدروز لم يكن في وسعهم سوى مواصلة التكتل تحت قيادة أسر الأعيان القديمة التي تأكّل نفوذها إلى حد كبير. بينما تميز الموارنة بقوة البنية التي كونها الإكليروس، ووجدوا دعماً في تقدمهم على الصعيد الديمغرافي. وإزاء التوجه الاقتصادي الذي فرضته أوروبا، وفرنسا على وجه التحديد، ورغم مشاركتهم القلق الحضاري الثقافي العام، فقد وقف المسيحيون إلى جانب المبادرة الأوروبية وتعاملوا مع التغيرات التي اكتفى أبناء الجماعات الأخرى بالخضوع لها والتي

كانت تضعفهم. ولكن الدروز وقفوا يقاومون إلى جانب الأكثرية المسلمة»[87].

ثلاث علامات فارقة ظهرت مع نظام المتصرفية أثرت تأثيراً بارزاً في مستقبل الأوضاع:

أ ـ أصبح التوزيع الطائفي أساس التوازن السياسي والإداري في لبنان مع تفوق الموارنة.

ب ـ دخول الفئات والقوى الاجتماعية القديمة من أعيان ومقاطعجية في التركيبة الإدارية الجديدة، ومواقع نفوذها.

ج ـ تميز الموارنة ببروز فئات جديدة تقدمت على أسر الأعيان والمقاطعجية فيها. وهذه الفئات الجديدة لدى الموارنة نتجت من العلاقة الاقتصادية والثقافية بأوروبا وفرنسا تحديداً، وسط نمو هائل لدور الكنيسة في قيادة الطائفة، وقد أخذ في الصعود منذ ظاهرة طانيوس شاهين على حساب الأعيان التاريخيين للأسر القديمة. وبالتالي فإن الطائفة المارونية شهدت إنتاج وترقي فئات قيادية جديدة في صفوفها.

خامساً: الميثاق الوطني اللبناني: عناصره وظروف قيامه

أنهكت أعوام الفتنة والتذابح سكان جبل لبنان، فانصرفوا، في ظل النظام الأساسي أو عهد المتصرفية، إلى الهدوء. وباستثناء حركة التمرد التي قادها يوسف بك كرم وبعض الأحداث الصغيرة، فإن الجبل نعم بسكينة دامت أكثر من نصف قرن (١٨٦١ ـ ١٩١٨).

كان ذلك العهد «عهد قلة وبسط»[88]. وفي الوقت نفسه كان عهد المتصرفية، على وجه العموم، عهد نمو وازدهار شاملين، بل إنه اشتهر باليقظة الفكرية التي قامت في ذلك الوقت. ومع أن الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة إلى المتصرفين، بل إلى النشاط البارز للإرساليات الأوروبية والأمريكية والمبادرة اللبنانية الخاصة، فإن الأمن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائمهما،

(٨٧) شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ص ٣٨٦ و٤٣٢.

(٨٨) خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨، ص ٥.

جعلا هذه اليقظة ممكنة الوجود. ثم كانت للمتصرفية في المجالات الأخرى إنجازات لا يجوز نكرانها؛ فمنذ إنشائها حتى الحرب العالمية الأولى، ساد الاعتراف بأن جبل لبنان «خير بلدان الشرق الأدنى حكماً، وأكثرها ازدهاراً وأمناً وطمأنينة. فقد منحه حكامه طرقاً وجسوراً جيدة، وأبنية حكومية رائعة، وعدداً من الخدمات العامة الصالحة، وأمناً عاماً ضرب به المثل. وتحت رقابة المتصرفين، انتعشت الزراعة، وفي الأخص تربية دود القز التي أصبحت، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وإنشائها معامل محلية في عدد من القرى، صناعة مزدهرة. وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير. . ولعل أهم إنجازات المتصرفية أنها أرست الإدارة اللبنانية، ودربت طبقة من الموظفين استطاعت، فيما بعد، أن تتسلم الحكم في البلاد»[89].

لكن نظام المتصرفية الذي نتج من صراع الموارنة والدروز في ظل السلطنة العثمانية والتدخلات الدولية، انتهى إلى تراجع قوى وتقدم قوى أخرى بشكل ساحق؛ فعلى الرغم من أن الدروز قد حققوا نصراً عسكرياً على الموارنة عام ١٨٦٠، فإن هذا الانتصار العسكري لم يحقق للدروز أية نتائج سياسية بحكم تفكك التركيبة الاجتماعية وسلم التراتبية الاقتصادية خلال عهد المتصرفية، وبحكم تراجع قوة السلطنة العثمانية وبداية انحلالها. وما كاد القرن العشرون يقرع أجراسه حتى بدأت ترتسم معالم مواجهة بين قوى اجتماعية جديدة انضوت، طبعاً، في الإطار الذي أرساه نظام المتصرفية، أي نظام الأطر الطائفية. وإذا كانت مرحلة المتصرفية قد أعطت دفعاً قوياً للطائفة المارونية، فإن هذه الطائفة خرجت إلى مواجهة مع قوى جديدة كانت آخذة في التشكل في مدن الساحل التي كانت خارج إطار المتصرفية، وهي بيروت وصيدا وطرابلس التي سكنها في الأغلب المسلمون السنة والمسيحيون الأرثوذكس.

١ ـ في مواجهة الحكم التركي

شهدت الدولة العثمانية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بعض الحركات السياسية الإصلاحية المطالبة بتطوير أوضاع الولايات العثمانية. وكانت بعض القوى الأوروبية تعمل على استغلال هذه المطالب من

(٨٩) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

أجل المزيد من التدخل في شؤون الدولة العثمانية. في ذلك الوقت كانت جمعية الاتحاد والترقي من أكثر الجمعيات السرية نشاطاً وصولاً إلى تولي الحكم في السلطنة العثمانية، بعد إزاحة السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩. إثر ذلك بدأت الولايات العثمانية تعلن استقلالها تباعاً. ففي هذه الفترة أعلنت بلغاريا استقلالها، ثم أعلنت النمسا إلحاق مقاطعتي البوسنة والهرسك بإمبراطوريتها، ثم انضمت جزيرة كريت إلى اليونان. وفي عام ١٩١٢ اضطرت الدولة العثمانية إلى التخلي عن طرابلس الغرب وبنغازي لإيطاليا بعد حرب دامية معها. وفي العام نفسه أعلنت دول البلقان (بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود) الحرب على الدولة العثمانية مستغلة حصار الأسطول الإيطالي لسواحل ليبيا. وكان من نتائج هذه الحرب فقدان الدولة العثمانية جميع ولاياتها الأوروبية باستثناء قسم من ولاية أدرنة[٩٠].

وفي أواخر عام ١٩١٢، بعث والي بيروت أدهم بك إلى الصدر الأعظم كامل باشا تقريراً عن الحالة السياسية في المدينة جاء فيه: «يتجاذب البلاد عوامل مختلفة، وقد ولى قسم عظيم من الأهالي وجههم نحو إنكلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعسة التي هم فيها. فإذا لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدنا لا محالة»[٩١].

في عام ١٩١٢ تعرضت بيروت لقصف الأسطول الإيطالي الذي أثار موجة من الذعر والخوف، فيما كانت الشائعات تنتشر، ومفادها أن الفرنسيين سيرسلون أساطيلهم إلى بيروت لاحتلالها. في هذا المناخ بدأ سكان بيروت يفكرون بمصير ولايتهم، وكانت اتجاهات وآراء مختلفة. في هذه الأثناء كان الصدر الأعظم قد طلب من والي بيروت دعوة مجلس الولاية للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج إصلاحي، وهذا ما دفع بقيادات العاصمة والوجهاء فيها إلى الاجتماع يوم الأحد في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٣ في دار البلدية. وقد ضم هذا الاجتماع ٨٤ شخصية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، برئاسة الشيخ

(٩٠) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣: من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣.

(٩١) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**، ص ٢٠٧.

أحمد عباس الأزهري الذي افتتح الجلسة باسم جمعية الإصلاح لولاية بيروت، وهي التي عرفت في ما بعد باسم «جمعية بيروت الإصلاحية»، وقد وضعت جملة من المطالب أبرزها: اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية داخل الولاية، تشكيل مجلس عمومي للولاية نصفه من المسلمين والآخر من المسيحيين، تعيين الحكومة المركزية مستشارين للولاية لتنظيم إدارات الدرك والمالية والبريد والجمرك على أن يتم اختيارهم من الاختصاصيين الأوروبيين، إضافة إلى مطالب أخرى. إلا أن أهمها كان المطالبة باعتماد اللامركزية أساساً في حكم الولايات العربية وبينها ولاية بيروت[٩٢].

لكن الآمال بالإصلاح على قاعدة اللامركزية أطاحها الانقلاب الحكومي الذي قاده الاتحاديون في الشهر نفسه الذي قدمت فيه المطالب الإصلاحية. وقد اعتبرت هذه الحركة بمثابة خيانة، فأمرت بحل الجمعية بعد أن عزلت أدهم بك وعينت مكانه حازم بك الذي طبق إجراءات عرفية[٩٣].

بعد حل جمعية بيروت الإصلاحية، شهدت الولايات العربية حركة تململ واسعة، وباتت الأجواء مهيأة لتصاعد المعارضة التي عملت الدول الأوروبية على تشجيعها أيضاً.

لقد أصبحت كلمة «بيس عرب» (أي عربي قذر) تسمع في شوارع استنبول من قبل أنصار حركة التعصب الطورانية. في هذه الفترة بدأت بيروت وباقي مدن الولايات العربية تشهد انتشاراً لحركة احتجاج عربية على التسلط التركي[٩٤].

وفي هذا الوقت أيضاً، كانت باريس تشهد استعداداً لتحرك مطلبي عربي بديل للتحرك الذي تم إجهاضه في بيروت. وكانت باريس مركز إقامة لعدد من المثقفين المسيحيين والمسلمين الذين تركوا بيروت، ومنهم شكري غانم، وجورج سمنة، وندرة مطران، وعبد الغني العريسي، ومحمد طبارة، وتوفيق فايد، وجميل مردم (دمشق)، وعوني عبد الهادي (نابلس). وانطلقت الدعوة إلى

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٩٣) حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

مؤتمر عربي يمثل الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية. وقد تولى الدعوة للمؤتمر، بتشجيع من فرنسا، حزب اللامركزية الإدارية العثماني. وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٧ حزيران/يونيو ١٩١٣ في القاعة الكبرى للنهضة الجغرافية في باريس. وترأس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي (نائب سابق عن حماة)، وتمثلت بيروت بشخصيات كانت قد شاركت في الجمعية الإصلاحية المنحلّة (منهم سليم سلام، أحمد مختار بيهم، خليل زينية، أحمد طبارة، أيوب ثابت، ألبير سرسق..). وبعد مداخلات عديدة طالب المؤتمر بإصلاحات ضرورية للإمبراطورية العثمانية، على رأسها ضمان حقوق العرب عبر مشاركتهم في الإدارة المركزية، على أن يكون الحكم في الولايات لامركزياً، وعلى أن تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية[٩٥].

٢ ـ الخيبة العربية من الأتراك

لم يكن مصير مطالب المؤتمر العربي الأول بأفضل من مطالب «جمعية بيروت الإصلاحية». لكن الأسلوب الذي اعتمده الأتراك كان مغايراً، واستند إلى ثلاثة أفكار: الاحتواء، والمحاصرة والمماطلة.

لقد كلف عبد الكريم الخليل الذي كان يدير في حينه «المنتدى الأدبي العربي» في استنبول بمباحثة الاتحاديين بشأن مطالب المؤتمر. وتوصل، بعد اجتماعات في استنبول، إلى اتفاق أولي تجاوب مع مطالب المؤتمر، منها: إعطاء بعض الصلاحيات الإدارية للسلطات المحلية وإدخال تعليم اللغة العربية في المدارس على أن تكتب الدعاوى والأحكام القضائية باللغة العربية، وتعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الأعيان وفي القضاء الأعلى.

بناءً على هذا الاتفاق، وصل إلى استنبول وفد يمثل المؤتمر العربي الأول ويضم عدداً من وجهاء بيروت (سليم علي سلام، وأحمد طبارة، ومختار بيهم)، وقد قوبل الوفد بالحفاوة والترحاب ووعود بتنفيذ المطالب. لكن أعضاء المؤتمر انتظروا حتى كانون الثاني/يناير من عام ١٩١٤، حتى صدر قرار بتعيين ستة من زعماء العرب أعضاء في مجلس الأعيان[٩٦]. لكن الأتراك كانوا قد شنوا حملة

(٩٥) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

على المؤتمر ونتائجه عبر الصحف وصلت إلى حد اتهام من اشترك فيه بالخيانة وبيع البلاد للأجانب[٩٧]. وبالطبع لم ينفذ من مطالب المؤتمر شيء باستثناء التعيينات، وهذا ما بدأ يدفع قيادات التيار الإصلاحي نحو الانفصال عن تركيا بعدما قطع الأمل بالإصلاح. وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٤ قررت تركيا دخول الحرب، وأرسلت جمال باشا إلى سوريا لقيادة الجيش الرابع الذي نفذ حملة من الإعدامات والقمع أثارت المزيد من السخط على العثمانيين ودفعت بالقيادات الإصلاحية نحو فرنسا وإنكلترا[٩٨]. لكن الخيبة العربية من التصرفات التركية لم تلبث أن سحبت نفسها إزاء الدول الأجنبية، إذ إن العرب الذين اتجهوا إلى بريطانيا وفرنسا فوجئوا باتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي أحبطت آمال العرب بالوحدة وقضت على حكم الدولة العربية التي جهد الشريف حسين للوصول إليها نتيجة المباحثات مع بريطانيا، وهي التي عرفت بمفاوضات الحسين ـ مكماهون.

٣ ـ في مواجهة مصالح الانتداب

في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ شهدت ميسلون المواجهة بين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو وما تبقى من الجيش العربي الذي كان قد سرح بقيادة يوسف العظمة الذي استشهد مع من كان معه. ودخل غورو إثر ذلك دمشق فيما كان الأمير فيصل قد توجه إلى العراق ليصار إلى تتويجه ملكاً من قبل الإنكليز[٩٩]. وفي الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، أي بعد خمسة أسابيع على ميسلون، أعلن الجنرال غورو قيام «دولة لبنان الكبير» بحدودها الحاضرة بعد أن ضم إلى متصرفية جبل لبنان المدن الساحلية الكبرى (بيروت، وطرابلس، وصيدا، وصور) التي كانت في العهد العثماني تابعة لولاية بيروت، إضافة إلى الأقضية الأربعة (راشيا وحاصبيا وبعلبك والبقاع الغربي) التي كانت تابعة لولاية دمشق[١٠٠]. لكن هذه الدولة التي أعلنت من على درج مبنى قصر الصنوبر في بيروت وبمشاركة قيادات روحية إسلامية ومسيحية، حملت تناقضاتها معها؛ فعلى

(٩٧) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٢٣١.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٩٩) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

الرغم من أن صورة الإعلان التاريخية قد ضمت شخصيات من كل الطوائف والأطراف، فإنها لم تكن إلا شكلاً ظاهراً، إذ إن العناصر التي ضمت إلى هذه الدولة لم تكن كلها راضية أو موافقة على هذا المصير. فقد كان المسلمون بغالبيتهم يتطلعون إلى الانضمام إلى الدولة العربية التي أعلنها الأمير فيصل، كما أن سكان الأقضية الأربعة اعتبروا أن إلحاقهم بلبنان بمثابة إجراء قسري بعد أن كانوا يتبعون ولاية دمشق. ولقد شارك المسيحيون الأرثوذكس المسلمين هذا الشعور، فيما انفرد الموارنة بتأييد هذه الدولة. وعلى الرغم من وجود قلة متحفظة خوفاً من طغيان الأكثرية الإسلامية على ديمغرافية الدولة الجديدة، فإن هذين التحفظ والمعارضة لقيام دولة لبنان الكبير، لم يحولا دون تكريس قيامها تحت الحكم الفرنسي المباشر، من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٦، ثم حين تحولت إلى الجمهورية اللبنانية بعد إعلان الدستور في أيار/مايو ١٩٢٦.

وعلى الرغم من هذا الانقسام العميق بين اللبنانيين، فإن أوضاعاً جديدة نتجت من قيام مؤسسات الجمهورية اللبنانية وقوانينها وإدارتها وترابط مصالحها بين السكان، وبنوع خاص بين أبناء المدن، حيث نمت فئات جديدة لها مصالح مختلفة عما في السابق، بدأت تجد تنافساً مع المصالح الاقتصادية الفرنسية، وهذا ما ساهم في تنمية روابط التضامن في ما بينها[١٠١].

في المحصلة وجد اللبنانيون، الرافضون والموافقون، أنفسهم وجهاً لوجه في دولة واحدة يحكمها الانتداب الفرنسي ويسيّر شؤونها.

ولقد لعبت مدينة بيروت، بعد أن أصبحت عاصمة الدولة، دوراً توحيدياً واقعياً بين المناطق اللبنانية. وساعد ازدهارها ونموها وإقامة أبناء جميع الطوائف والمناطق فيها، على التعارف والتعاون والاندماج تدريجياً في حياة اجتماعية عامة، مما أوجد بالتالي مشاعر واقتناعات ومصالح مشتركة تزايدت يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من أن علاقة السلطة المنتدبة بالمسيحيين، وبالموارنة بخاصة، ظلت مميزة ووثيقة، فإن فرنسا كانت حريصة في الوقت نفسه على تخفيف وإضعاف عداء الحركة الوطنية السورية لها، التي لم تكفّ عن مناهضتها لنظام الانتداب والثورة عليه. كما كانت حريصة على كسب المسلمين اللبنانيين

(١٠١) باسم الجسر، «الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مج ٢، الفصل ١٨، ص ٦٦٤.

إلى جانبها وجانب الكيان الجديد. وقد كان للإعلان عن الدستور وقيام الجمهورية عام ١٩٢٦، وانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومات تتمثل فيها جميع الطوائف الكبرى، أثرها في بلورة تيارات سياسية جديدة أبرزها: تيار مسيحي ينتقد الانتداب لتجاوزه دوره ويطالب بمزيد من الاستقلال والسيادة الوطنية، ويذهب إلى ضرورة التعاون مع المسلمين في الدفاع عن مصالح لبنان العليا، وإلى تعزيز الانفتاح على الحركات الوطنية في البلاد العربية، وتيار إسلامي أخذ ينظر بواقعية إلى الكيان اللبناني ويرى في مقاطعته وفي رفض التعاون معه ضرراً يلحق بمصالح المسلمين، ويرى ضرورة التعاون بإيجابية وواقعية[١٠٢].

لم يكن النضج الداخلي وحده من العوامل المؤثرة في بحث اللبنانيين عن صيغة تلاقٍ، فقد لعبت تطورات عدة دورها في التقريب بين الاتجاهات الداخلية. لقد استمر المسلمون نحو ست عشرة سنة على موقفهم الرافض للاندماج في لبنان والتفكير بالوحدة مع سوريا. وقد برز ذلك عبر محطات عدة:

أ - في عام ١٩٢٤، وبعد وصول المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان، قدم وجهاء المسلمين من أبناء الساحل مذكرة طالبوه فيها بإعادة الوحدة مع البلاد السورية.

ب - في عام ١٩٢٦ حاول المفوض السامي هنري دي جوفنيل إشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني، لكن القوى الإسلامية امتنعت عن المشاركة في صياغة الدستور تعبيراً عن رفضها للواقع التقسيمي للبلاد السورية.

ج - في حزيران/يونيو ١٩٢٨ عقد في دمشق «مؤتمر أبناء الساحل» برئاسة الشيخ عبد الحميد كرامي مفتي طرابلس، وشاركت فيه وفود من طرابلس وعكار وبيروت وصيدا وصور وجبل عامل والبقاع وبعلبك واللاذقية وحصن الأكراد، بمن فيهم نواب من البرلمان اللبناني. وأسفر المؤتمر عن قرارات ركزت على تحقيق وحدة البلاد السورية وإعادة البلاد التي ضمت إلى لبنان القديم إلى سوريا.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٦٦٦.

د ـ وفي ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ عقد في بيروت مؤتمر الساحل في منزل سليم علي سلام، فكرر المطالبة بإعادة ما سلخ من سوريا إلى سوريا، ثم عاد المؤتمرون إلى الاجتماع في ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٦. وكان هذا المؤتمر هو الأخير الذي عقد ورفع المطالب القديمة. منذ ذلك التاريخ غابت المؤتمرات التي ترفع هذه المطالب وبدأت شعارات الوحدويين بالتبدل وذلك لأسباب ومعطيات دخلت على خط التطورات ولم تكن موجودة[١٠٣].

٤ ـ عوامل التقارب الإسلامي ـ المسيحي

تعددت عوامل مختلفة دفعت التقارب الإسلامي ـ المسيحي في اتجاه اتفاق داخلي، إذ إن رؤية المسلمين بدأت بالتبدل وكذلك رؤية المسيحيين. وقد ساهم في إنضاج الظروف معطيات خارجية حاسمة، فتضافرت كل هذه العناصر لتجعل الوصول إلى فكرة جامعة والاتفاق عليها أمراً ممكناً.

ففي العاشر من آذار/ مارس ١٩٣٦ شهدت دارة سليم علي سلام في بيروت انعقاد أولى جلسات ما سمي مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة. وقد حضرته شخصيات وقيادات من مدن الساحل إضافة إلى المناطق التي سلخت عن سوريا وأُتبعت بلبنان الكبير. وقد أقر المؤتمر مطالب المؤتمرات السابقة نفسها، أي المطالبة بالوحدة مع سوريا. وانتهى المؤتمر إلى قرارات رفعت في مذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان الكونت دي مارتيل. وبعد شهر تقريباً من انعقاد المؤتمر أصدر كاظم الصلح، الذي حضر المؤتمر ورفض التصويت على المقررات، كراساً تحت عنوان **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان**. ويعتبر هذا المؤتمر آخر مؤتمر وحدوي[١٠٤].

كانت حصيلة رأي كاظم الصلح في كراسه الشهير تكمن في أن موضوع النقاش، والمطالبة بإعادة المناطق المسلوخة من سوريا إلى سوريا، لم يعد يجدي نفعاً لأن القرار قد اتخذته فرنسا ولم يعد لنا أن نغيره، وأن الاستمرار بهذه المطالبة ينفر

(١٠٣) **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، ١٩٣٦: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات، مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦**، تقديم ودراسة حسان علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣).

(١٠٤) فارس اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥**، ٣ ج (المختارة: الدار التقدمية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٠٣.

جزءاً كبيراً من اللبنانيين، وقال: «نحن لا نريد أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له. وبكلمة أخرى: نحن لا نريد أن يرغم إرغاماً فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام إلى سوريا وطن الوحدة. فمن الخرق أن تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت نصف سكانه أعداء له. بل نريد إذا كان لا بد من انضمام لبنان وملحقاته إلى الوطن السوري، أن يتم ذلك بالاتفاق والتراضي والاقتناع والإيمان بأن هذا كان لخير الجميع لا لخير فريق واحد»[١٠٥].

ومن العوامل البارزة التي أثرت في موقف المسلمين، إضافة إلى موقف كموقف كاظم الصلح، كان دخول قيادات الكتلة الوطنية في سوريا في مفاوضات مع فرنسا لتوقيع معاهدة؛ مما يعني قبول القيادات السورية بفكرة استقلال سوريا وتخليها عن المطالبة بالأقضية الأربعة، وهذا ما أثر في موقف المسلمين في لبنان.

في المقابل فإن الجانب المسيحي بدأ يطالب أيضاً باستقلال لبنان، وبالتالي لم يعد يتمسك بفكرة الحماية الأجنبية. وقد انعقد في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر في بكركي عام ١٩٤٢ مؤتمر شاركت فيه شخصيات من مختلف الطوائف، وقعت على بيان طالب باستقلال لبنان وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد. وقد سبق ذلك موقف للبطريرك الماروني أنطون عريضة الذي طالب أنطون في مؤتمر للأساقفة والمطارنة في السادس من شباط/ فبراير ١٩٣٦ باستقلال لبنان، وتبعه إثر ذلك موقف للمفتي الشيخ محمد توفيق خالد طالب فيه بإخضاع أي مطلب للاستفتاء.

بمعنى آخر، فإن المسلمين بدأوا منذ تلك اللحظة الابتعاد عن المطالبة بالوحدة، فيما بدأ المسيحيون يطالبون بالاستقلال عن فرنسا[١٠٦].

وفي سنة ١٩٣٦، تم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، هو إميل إده، الذي فاز على خصمه التقليدي بشارة الخوري، فانقسمت البلاد منذ ذلك الحين بين حزبين أو تحالفين سياسيين كبيرين قاما حول القطبين هما: الكتلة الوطنية والحزب الدستوري[١٠٧]. وبعد بدء الحرب العالمية الثانية طرأت تطورات أخرى ساهمت في الدفع نحو التلاقي الداخلي اللبناني، بينها هزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠،

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٠٦) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٠٥.

(١٠٧) الجسر، «الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه،» مج ٢، الفصل ١٨، ص ٦٧٢.

ودخول القوات البريطانية إلى لبنان وسوريا. فأخذت الأوساط المسيحية تتجه نحو التفكير في إيجاد صيغة تحمي مصالحها وتكون مطابقة لمفهوم جديد للكيان اللبناني خارج الحماية الفرنسية، ويكون قائماً على التعاون مع المسلمين، والتعامل مع الجوار العربي بشكل أكثر جدية. كما أن الأوساط الإسلامية وجدت من جهتها، بعد هزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠، الفرصة سانحة لبلوغ الاستقلال والتخلص من الانتداب الفرنسي. ولا شك في أن هزيمة فرنسا هذه أفقدت المفوض السامي الهيبة والسلطة وأتاحت للزعماء اللبنانيين فرصة للالتقاء والتشاور. وفي الوقت ذاته راحت بريطانيا تدعو إلى فكرة استقلال لبنان وسوريا وتؤيدها علناً، وهذا ما دفعها للتقرب من القوى الاستقلالية في لبنان وسوريا، وبالتالي أصبحت في مواجهة مباشرة مع فرنسا العاملة على إبقاء نفوذها ومصالحها المميزة في لبنان وسوريا. وفي سياق هذه المواجهة عملت بريطانيا على الجمع بين الشخصيات الإسلامية والمسيحية المؤيدة للاستقلال. كما دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية في الانتخابات النيابية، فيما دعمت فرنسا وعملت على إيصال الكتلة الوطنية برئاسة إميل إده. حتى إن بريطانيا عملت على الجمع بين بشارة الخوري وقيادات مصرية وسورية، وتم خلال ذلك الاتفاق على الخطوط العريضة التي سيعتمدها بشارة الخوري في حال وصوله إلى رئاسة الجمهورية. وفي هذا السياق يروي بشارة الخوري في **حقائق لبنانية**: «أن قنصل مصر في لبنان أحمد رمزي زاره في أيار/مايو ١٩٤٢ وسلمه دعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر لزيارة القاهرة والبحث في التعاون العربي. كما تلقى جميل مردم بك وزير خارجية سوريا الدعوة نفسها. وفي ٢ حزيران/يونيو ١٩٤٢ عقد اجتماع تمهيدي في القاهرة ضم: النحاس باشا، بشارة الخوري، جميل مردم بك، ومحمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية، ومحمد صلاح الدين الأمين العام للخارجية المصرية». ورأى بشارة الخوري، وكان مرشحاً لرئاسة الجمهورية، أن من الضروري التعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان، وكان توافق بين بشارة الخوري والشخصيات المصرية والسورية التي حضرت الاجتماع»[١٠٨].

(١٠٨) بشارة خليل الخوري، **حقائق لبنانية**، ٣ ج (بيروت: أوراق لبنانية، [١٩٦١])، ج ١: **من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ إلى ١٨ أيلول ١٩٥٢**، ص ٢٤٥. انظر أيضاً: سامي الصلح، **مذكرات سامي بك الصلح، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**، ٤ ج (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٠)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

هذه المعطيات الداخلية والخارجية سمحت بالتلاقي الداخلي، وقد مثل هذا التيار بشارة الخوري عن المسيحيين، ورياض الصلح عن المسلمين؛ ما ساهم في ولادة الميثاق الوطني الذي يمكن تلخيص بنوده بخمس نقاط:

أ ـ يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن تمسكهم بالحماية الفرنسية أو الأجنبية لهم وللكيان اللبناني.

ب ـ يتخلى المسلمون عن مطلب الوحدة السورية أو الانضمام إلى كيان عربي آخر.

ج ـ استقلال لبنان الناجز وسيادته التامة، وعدم ارتباطه بمعاهدة تقيدهما أو تمنح دولة أجنبية امتيازاً أو مركزاً مميزاً فيه.

د ـ اعتراف المسلمين اللبنانيين بالكيان اللبناني الراهن، أي بالحدود الدولية التي أقامتها سلطات الانتداب سنة ١٩٢٠، واعتراف الدول العربية، ولا سيما سوريا، بهذا الكيان وبحدوده واستقلاله.

هـ ـ اعتبار لبنان السيد المستقل عضواً في الأسرة العربية متعاوناً إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية[١٠٩].

وإذا كان الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية التي قام عليها لبنان الحديث، فإن قيام هذا الميثاق تطلب جملة من العوامل الداخلية والخارجية تضافرت وتقاطعت في ما بينها لإنتاج هذه اللحظة السياسية الفريدة.

إن النضج الداخلي ترافق مع عوامل خارجية مساعدة غربية وعربية. كان الموقف الإسلامي العام يرفض لبنان ويتمسك بالمطالبة بالوحدة مع سوريا، لكن دخول القيادة السورية (الكتلة الوطنية) في مفاوضات مع فرنسا من أجل المعاهدة والاستقلال دفع المسلمين إلى بداية التخلي عن فكرة الوحدة وبداية التفكير بالانضمام إلى الدولة المرفوضة. وتأثر الموقف المسيحي بالعوامل نفسها التي تأثر بها المسلمون؛ فإذا كانت فرنسا مستعدة لإعطاء سوريا استقلالها،

(١٠٩) الجسر، المصدر نفسه، مج ٢، الفصل ١٨، ص ٦٨٠ ـ ٦٨١. انظر أيضاً تفاصيل عن اتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح في عاليه، حيث تم الاتفاق بين الخوري ورياض الصلح في هذا اللقاء على مبادئ الميثاق الوطني، في: Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse,* p. 545.

فلماذا لا يطالب لبنان باستقلاله، ويتخلى عن الحماية الفرنسية بخاصة أن المسلمين بدأوا يبتعدون عن سوريا؟

لقد لعب الصراع الإنكليزي ـ الفرنسي دوراً مهماً في الوصول إلى هذه النتيجة، وقد هيأ البريطانيون اجتماعاً وتقارباً بين النخب العربية في سوريا ولبنان ومصر حول جوامع مشتركة، وكان الهدف البريطاني التشجيع على الاستقلال لإبعاد فرنسا وإضعاف نفوذها. وهذا ما حصل، إذ لعبت بريطانيا دوراً حاسماً في الكشف عن الممارسات الفرنسية، وفي تحريض اللبنانيين عليها، فكان أن تلاقت إرادات نخبة عربية مع بريطانيا مع نخبة لبنانية في مواجهة فرنسا، فكان الاستقلال الذي ارتبط بالتفاهم الداخلي الذي عرف بالميثاق الوطني.

إن الأسس التي قام عليها لبنان هي الميثاق المرتكز إلى تلاق داخلي في مواجهة دعوات الاتحاد مع العرب أو طلب الحماية الأجنبية. هذا التوازن الدقيق هو الميزان السياسي الوطني الذي دعم أسس قيام لبنان في تلك الفترة. وقد دلت التجارب اللاحقة على أن أياً من الأطراف الداخلية المسيحية أو الإسلامية يعمل على تجاوز هذا الميزان التوازني كان يعرّض الاستقرار الداخلي للاهتزاز. كما أن اللافت في أساس هذه الصيغة أنها قامت نتيجة توافق عربي ـ غربي ـ لبناني عليها، بمعنى أن الصيغة اللبنانية كانت حصيلة ذهنيات الوطنيات العربية في تلك اللحظة، وبالتالي فإن لبنان لم يكن خارجها أو مواجهاً لها بل بالاتفاق والتعاون معها وبينها. حتى إن النقطة المهمة في الموضوع تمثلت في أن اتفاق اللبنانيين بعضهم مع بعض جاء بعد تدخل مباشر من النخبة العربية. فبعد اجتماعات القاهرة التمهيدية المصرية ـ السورية مع بشارة الخوري تحرك السوريون في اتجاه بيروت لإقناع القيادات الإسلامية بانتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية[110].

---

(١١٠) **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، ١٩٣٦: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات، مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦**، ص ٢٢٥. كانت بعض القوى الإسلامية ورياض الصلح ضد وصول بشارة الخوري إلى رئاسة الجمهورية علماً أنها كانت أيضاً ضد وصول إميل إده للحكم ما دعا سوريا للتحرك، فاتفق الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه سعد الله الجابري (نسيب رياض الصلح) ووزير خارجيته جميل مردم بك على إرسال وفد خاص إلى بيروت لتسوية الأمر، وكان اجتماع مع قادة المسلمين وانتهى الأمر بالاتفاق على انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية.

الفصل الثاني

مراحل تفكك الميثاق

أولاً: الانتكاسة الأولى وأزمة ١٩٥٨

ما من شك في أن الميثاق الوطني الذي اتفق عليه في عام ١٩٤٣ لم يكن اتفاقاً مكتوباً، لكنه انطلق من جملة عناوين رئيسية عرضناها سابقاً. وإذا كان البيان الوزاري الأول لحكومة الاستقلال قد لحظ معظم العناوين الأساسية للميثاق، فإن تشديد البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح على أن لبنان لا يقيم أية علاقات ضد إخوانه العرب اعتبر من أسس الميثاق الوطني بالنسبة للسياسة الخارجية، وقد جاء في البيان: «إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً»[1]؛ ما يعني أن مسألة عدم انخراط لبنان في الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية من بين أسس وقواعد الميثاق الوطني، لكن الميثاق الوطني تعرض للانتكاسة الجدية الأولى بعد خمس عشرة سنة من الاستقلال، في فترة حكم الرئيس كميل شمعون لإطاحته هذه القاعدة الأساسية.

بعد اغتيال رياض الصلح سنة ١٩٥١، والانقلابات العسكرية التي قامت في مصر وسوريا والتي أقصت فيها عن الحكم نظامين عربيين شاركا في وضع ميثاق ١٩٤٣، ثم استقالة بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٢

---

(١) انظر البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى، في: باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، باب الملاحق، ص ٤٨٥.

وانتخاب كميل شمعون بدلاً منه، كان من الطبيعي أن يلحق الميثاق الوطني ضعف شديد بعدما لحقه من وهن عبر أخطاء متعددة في تطبيقه[٢].

جاء كميل شمعون إلى الرئاسة في امتداد العصيان المدني الذي أجبر بشارة الخوري على الاستقالة، وفي امتداد التأييد العربي لواحد من زعماء لبنان المعروفين بالمواقف العربية، فضلاً عن كونه المرشح الرئاسي القديم؛ فقد كان كميل شمعون ينتمي إلى المدرسة الدستورية المعارضة للانتداب والموالية للإنكليز الذين لعبوا آنذاك ورقة الوحدة العربية في وجه فرنسا[٣]. ويذكر كمال جنبلاط في **حقيقة الثورة اللبنانية** أن الأكثرية الإسلامية النيابية ركزت اختيارها على شمعون بخاصة بعد أن اتخذ رئيس دولة سوريا أديب الشيشكلي موقفاً في الأمر[٤]. ولم يعكس مجيء شمعون للرئاسة تبدلاً في التوجه السابق الذي سار عليه بشارة الخوري، فانطلق في خطوات سريعة لتنفيذ ما بدأ في عهد الخوري من ارتباط وثيق بالسياسة الإنكليزية ومن ثم وريثتها السياسة الأمريكية الساعية إلى إقامة أحلاف عسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي من جهة، وللجواب على النهوض السياسي القومي العربي الذي شهدته المنطقة بعد هزيمة ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل[٥].

في عام ١٩٥٦، وعلى أثر تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي (الإسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي) على مصر، وخروج جمال عبد الناصر من هذا العدوان محققاً أهدافه السياسية بتأميم القناة، ازدادت شعبية عبد الناصر في الوطن العربي ولا سيما في الأوساط الإسلامية في لبنان. فقد رأت هذه فيه بطلاً قومياً جديداً تحدى الدول الغربية وصمد في وجه عدوانها العسكري، بخاصة أنه كان يرفع شعارات ثورية تشمل الوطن العربي وتناهض الاستعمار الغربي. ولما كان الشعور الغالب في الأوساط الإسلامية هو مقارعة الغرب،

(٢) باسم الجسر، «الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، ٢ مج (بيروت: [المركز]، ١٩٩٣)، مج ٢، الفصل ١٨، ص ٦٨٩.

(٣) سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي** (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ٣١٦.

(٤) كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ط ٤ (المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٧)، ص ١٨.

(٥) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ٣١٦.

فإن جمال عبد الناصر تمكن من جذب تيار إسلامي نادى بالوحدة والاشتراكية وسياسة عدم الانحياز ورفض الأحلاف العسكرية[٦]. وقد رأى نقولا ناصيف في كتابه **كميل شمعون: آخر العمالقة** «أن السياسة الخارجية لشمعون في وجهها العامل على إخراج لبنان من دائرة التبعية للمحاور الإقليمية وتحديداً التبعية لمنطوق الصراع العربي ـ الإسرائيلي ونتائجه على نحو يفقده حرية القرار الوطني المستقل، إلى الدائرة المشاركة في صنع المحاور بقرار وطني مستقل، الأمر الذي لم يكن متيسراً بفعل التوازن الدقيق بين مجموعتي الائتلاف المسيحي ـ الإسلامي واجتماعهما في صيغة الميثاق الوطني»[٧].

في خضم أزمة السويس كان عبد الله اليافي رئيساً للحكومة، وكان متعاوناً مع وزير الدولة صائب سلام، فحث اليافي وسلام الرئيس شمعون على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا استنكاراً لاشتراكهما في العدوان على مصر. وكانت تربط لبنان في تلك الأثناء علاقة بهاتين الدولتين، فرفض الرئيس شمعون النزول عند رغبة الزعيمين المسلمين؛ ما أدى إلى استقالتهما من الحكم. وقد طلب شمعون من سامي الصلح تشكيل حكومة جديدة، وأوكل حقيبة الخارجية للدكتور شارل مالك الذي يرتبط بالولايات المتحدة، فجاء تعيينه إشارة سياسية لمواجهة سياسة معاكسة للسياسة الناصرية. وكان في آذار/مارس ١٩٥٧ أن أقر الكونغرس الأمريكي مبدأ أيزنهاور، الذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه أن تضع قواتها تحت تصرف أية دولة في الشرق الأدنى تتعرض للاعتداء الشيوعي، سواء كان هذا الاعتداء مباشراً أو غير مباشر. عندها قررت الحكومة اللبنانية القبول بهذا المبدأ. ورأت مصر في قبول لبنان مبدأ أيزنهاور تحدياً صريحاً لها. أضف إلى ذلك أن الحكومة اللبنانية كانت حتى ذلك التاريخ قد أثارت حفيظة العهد القائم في مصر بطرق أخرى، بخاصة موقف لبنان الرسمي من العدوان الثلاثي. ثم إن العهد الشمعوني في لبنان لم يكتم عطفه على المملكة العراقية التي كانت تنافس مصر على الزعامة العربية. وكان العراق منذ عام ١٩٥٥ قد اشترك مع باكستان

(٦) الجسر، «الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه،» ص ٦٩١.

(٧) نقولا ناصيف، **كميل شمعون: آخر العمالقة**، تقديم غسان تويني (بيروت: دار النهار، ١٩٨٨)، ص ٧٧.

وإيران وتركيا في منظمة حلف بغداد المؤيدة للسياسة الغربية[8].

لقد أصابت السياسة الشمعونية النقطة الحساسة من العلاقات اللبنانية، في محاولتها فرض سياسة الانحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان. فقاد شمعون ثورة مضادة، رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وانخرطت في إطار معسكر عربي ـ شرق أوسطي في مواجهة المد الناصري[9].

وشهد عام ١٩٥٧ ارتباط النزاع على السياسة الخارجية بالنزاع السياسي الحربي الداخلي، الذي قسم الأوساط السياسية في فريقين: أحدهما يسعى إلى التجديد للرئيس شمعون والثاني يعارض هذا التجديد. ثم ارتبط النزاع بانقسام طائفي أحدهما ذو أكثرية شعبية مسيحية يتجه بأنظاره إلى الغرب، والثاني ذو أكثرية إسلامية، ويؤيد جمال عبد الناصر.

إلا أن التوتر الحقيقي لم يبدأ إلاّ في مطلع عام ١٩٥٨ بعد انضمام سوريا إلى مصر وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر. فاندفعت الأوساط الإسلامية في موجة كاسحة من التأييد لعبد الناصر، وارتفعت درجة التوتر بين الحكومة اللبنانية والقاهرة، وازداد الانقسام الإسلامي ـ المسيحي في لبنان[10]. وكانت قوى المعارضة قد بدأت عصياناً مسلحاً سرعان ما توسع ليشمل مختلف المناطق اللبنانية. وبدأت التظاهرات المؤيدة للوحدة وللرئيس عبد الناصر تتكرر وتزداد شدة؛ ما جعل الكيان اللبناني يبدو بالفعل مهدداً. وجاء اغتيال الصحافي نسيب المتني ليشعل ثورة مسلحة في غالبية مناطق ومدن لبنان[11].

لم تنته أزمة ١٩٥٨ إلا بعد الإنزال الأمريكي الشهير والتفاهم المصري ـ الأمريكي الذي ولّد انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٨. في عهد الرئيس كميل شمعون شهد الميثاق الوطني أول أزمة عميقة. فمنذ عام ١٩٥٥ حتى نهاية العصيان المسلح كانت السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس شمعون السبب الرئيسي في إحداث الخلاف

(٨) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: دار النهار، ١٩٨٤)، ص ٢٤٦.

(٩) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٢٥.

(١٠) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ١٨٦.

(١١) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٥٠.

وانقسام لبنان إلى فريقين طائفيين ومن ثم إلى تضاد «العروبة الجديدة» بقيادة عبد الناصر مع «المصلحة اللبنانية» الموالية للغرب بقيادة كميل شمعون[12].

كانت سياسة لبنان الخارجية، والعربية بشكل أخص، عنصراً أساسياً في الأزمة التي أدت إلى الأزمة الداخلية في عام ١٩٥٨. فالكيان اللبناني والموقع المسيحي الخاص فيه الذي اعترفت الدول العربية به وبخاصة سوريا، هو ذاك الملتزم بالميثاق الوطني. هكذا ورد في بروتوكول الإسكندرية. وهكذا ورد في ميثاق جامعة الدول العربية. والميثاق الوطني عنى بشكل أساسي أن يكون لبنان متعاوناً أقصى التعاون مع العرب، وبشكل خاص أولئك الذين طالبوا في عام ١٩٤٣ بالتسامح حيال هذا البلد الشقيق الصغير. من هنا أجمع الذين عارضوا سياسة كميل شمعون على أن هذا الأخير أخلّ بالميثاق الوطني وأكدوا هذا الإخلال، كما تجلى بالدرجة الأولى في سياسته العربية.

كتب فؤاد عمون، وزير خارجية لبنان، يقول: «إن انتفاضة الشعب عام ١٩٥٨ كانت ضد انحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الصميمة. فقد أعرض لبنان عام ١٩٥٥ عن حلف بغداد تمشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني، لكن حكومة كميل شمعون خانت هذه الإرادة».

وكتب الصحافي جورج نقاش يقول: «إذا كان صحيحاً أن مبدأ سيادة لبنان وعدم المساس بحدوده يجب تأكيده على الدوام، فإن القاعدة الكبرى التي ينبغي أن توجه السياسة اللبنانية الخارجية هي قاعدة عدم الانحياز»[13].

* * *

في المحصلة، لم تكن الصدمة الأولى التي تلقتها تجربة الميثاق الوطني في لبنان عام ١٩٥٨، بسبب رغبة الرئيس كميل شمعون بالتجديد. لقد سبق لبشارة الخوري أن حاول ذلك، وقد تمت إزاحته من سدة الرئاسة، وأجبر على الاستقالة من دون أن تتأثر العلاقات الداخلية بين الطوائف. إن الانحياز الشمعوني إلى المحور الغربي المعادي للأطراف العربية التي ساهمت وكان لها دور في استقلال لبنان، عرّض لبنان للصدمة الأولى الأكثر عنفاً بعد الاستقلال.

(١٢) الجسر، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(١٣) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٣٨.

ثانياً: المشروع الشهابي: الصعود والانهيار

«الشهابية» هي الكلمة المرتبطة بالأفكار والأعمال السياسية للرئيس فؤاد شهاب بعد توليه السلطة في عام ١٩٥٨. إنها الكلمة المتعلقة بالمشروع السياسي والإصلاحي الذي حمله الرئيس فؤاد شهاب وعمل على تطبيقه لإحداث تغيير أساسي في بنية الدولة والمجتمع في لبنان. ويمكن القول إن «الشهابية» مثلت المحاولة السلطوية اللبنانية الأولى لإيجاد جواب عن أسئلة عديدة كانت وما زالت مطروحة في لبنان على مختلف المستويات، من السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية. باختصار حاولت الشهابية أن تقدم رؤية متكاملة لمعالجة مختلف المشكلات التي حملتها التجربة اللبنانية التي قامت منذ عام ١٩٤٣. لكنها في النهاية واجهت الإخفاق بعد أن تركت بصمات وعلامات بارزة.

* * *

على الرغم من أن فؤاد شهاب وقف على رأس المؤسسة العسكرية في لبنان، أي الجيش، وكان قائده الأول، فإنه ميّز نفسه وأوجد مكاناً له عبر رفضه استخدام الجيش لممارسة العنف في الداخل حين اختلف اللبنانيون.

في عام ١٩٥٢، وقعت انتفاضة شعبية ضد نظام الرئيس بشارة الخوري، وخلال تلك الأزمة رفض فؤاد شهاب الإذعان لأوامر رئيس الجمهورية بسحق المعارضة. وفي عهد الرئيس كميل شمعون كانت المواجهة الأولى بينهما حين رفض شهاب الانتقام من عشيرة الدنادشة في البقاع التي نفذت كميناً قتلت فيه ضابطاً من الجيش مع جنوده. وكانت حجة شهاب أن الدولة يجب أن تكون الأب الصالح لهؤلاء المواطنين، وأنه بدل الانتقام منهم وإخضاعهم للدولة عن طريق القوة، عليها أن تقدم لهم الخدمات والإنماء لكي تكسبهم إلى جانبها[١٤].

في عام ١٩٥٨ تكررت المواجهة بين رئيس الجمهورية كميل شمعون وقائد الجيش فؤاد شهاب الذي رفض مرة أخرى إنزال الجيش إلى الشارع

(١٤) نواف كبارة، «الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مج ٢، الفصل ١٩، ص ٦٩٦.

لمواجهة المعارضة التي قادتها الجبهة الوطنية ذات الأغلبية الإسلامية. وقد شكل موقف شهاب عاملاً بارزاً في منع انتشار الاضطرابات في البلاد، إذ رفض توريط الجيش في الحرب القائمة بحجة أن ذلك سيؤدي إلى انهياره[١٥]. هذه السياسة دعمت وصول فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية برضىً محلي ودعم عربي ودولي إثر اتفاق (ناصر ـ مورفي) بعد أن كانت قوات الأسطول السادس الأمريكي قد نزلت على شواطئ بيروت[١٦].

١ ـ الشهابية في المرحلة الأولى (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠)

لحظة وصوله إلى السلطة، عمل فؤاد شهاب باتجاهين: داخلي وخارجي، لإزالة آثار أزمة عام ١٩٥٨ التي ولّدت انقساماً داخلياً بين اللبنانيين، فكان هدفه الأول إزالة الآثار الداخلية وإعادة وصل ما انقطع:

أ ـ إعادة لمّ الشمل الداخلي

اتخذ فؤاد شهاب الخطوة الأولى في تعزيز التمثيل السياسي، فأقام حكومة جديدة مثلت فيها التيارات اللبنانية، برئاسة رشيد كرامي، أحد أبرز زعماء ثورة عام ١٩٥٨. لكن قول كرامي إثر تشكيل حكومته: «جئنا اليوم نقطف ثمار الثورة» أشعل في البلاد ما عرف بـ «الثورة المضادة» التي حركها حزب الكتائب، فقطعت الطرق ورفعت المتاريس في الشوارع. لكن هذه الثورة لم تدم طويلاً وانتهى الأمر بتأليف حكومة جديدة هي حكومة الأربعة (أي رشيد كرامي وحسين العويني عن المسلمين وبيار الجميل وريمون إده عن المسيحيين)[١٧].

لقد كانت مهمة حكومة الأربعة، خلال الأشهر التسعة الأولى من ولاية الرئيس الجديد، تصفية رواسب الثورة وإزالة آثارها وإطفاء الحرائق الصغيرة التي كانت تندلع من حين لآخر بشكل هبّات فردية وحوادث طائفية. وقد

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٩٧.

(١٦) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٥٠.

(١٧) باسم الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨)، ص ٤٨.

استطاعت هذه الحكومة إعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى لبنان[١٨].

بعد تمثيل غالبية التيارات السياسية في الحكومة عمل شهاب على إدخال كل الأطراف إلى مجلس النواب، ولذلك اختار قانوناً للانتخابات يستند إلى الدائرة الوسطى، فقسم مدينة بيروت إلى ثلاث دوائر، وكان هدفه أن يتمكن كل زعماء التيارات السياسية من الدخول إلى مجلس النواب. وكان شهاب يرى أن من الصعوبة بمكان معالجة آثار الثورة إذا لم يدخل الكل إلى مجلس النواب. وهكذا كان؛ فلقد أسفرت انتخابات ١٩٦٠ عن دخول معظم قادة الثورة و«الثورة المضادة» إلى المجلس[١٩].

ب ـ السياسة العربية

رأت «الشهابية» أن سياسة لبنان العربية كانت في طليعة المسائل التي تسببت في الأزمة، فكانت أول خطوة قامت بها إعادة العلاقات اللبنانية ـ العربية إلى مجراها الطبيعي، خصوصاً مع الجمهورية العربية المتحدة، وقد بدأ ذلك منذ اللقاء مع جمال عبد الناصر على الحدود اللبنانية ـ السورية[٢٠].

وفي كتابه **فؤاد شهاب ذلك المجهول** يروي باسم الجسر وقائع اللقاء وما دار فيه بين عبد الناصر وشهاب، حيث عقد في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية ـ السورية. وينقل الجسر عن شهاب قوله لعبد الناصر: «إن مصلحة لبنان هي في تضامنه مع محيطه العربي وأن يحلب صافياً مع العرب، وإن سياسة الأحلاف الغربية، حتى ولو كان لها بعض المبررات في نظر الدول الكبرى، أدت إلى تأليب العرب واللبنانيين بعضهم على بعض»[٢١].

كما أن الذي جعل تلك العلاقات اللبنانية ـ العربية تستقر في سنوات حكم فؤاد شهاب الست هو التوازن الدولي الجديد الذي ألقى بظله على منطقة الشرق الأوسط، والتسوية التي انعقدت بين المعسكرين الدوليين، ونظمت حدود الصراعات العربية. فلقد عرفت العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية انفراجاً خفت معه عناصر التوتر المحلية تبعاً لتراجع الهجمة الأمريكية والأحلاف

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٠) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٤٠.

(٢١) الجسر، المصدر نفسه، ص ٧٦.

العسكرية التي حاولت أن تنظمها في المنطقة. وشهدت المنطقة تكريساً لانحسار النفوذ الاستعماري التقليدي. فدخل الأمريكيون في التأسيس لعلاقات التبعية من خارج نظرية ملء الفراغ العسكري.

لم ترتب السياسة الشهابية الجديدة، في انحيازها لمصلحة الوضع العربي الجديد في تياره الناصري الغالب آنذاك، أية تعديلات في العلاقات اللبنانية بالمعسكر الغربي؛ فعلى العكس من ذلك تعززت علاقات لبنان الاقتصادية بالمركز الأمريكي على حساب العلاقات السابقة مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. والميزان التجاري لعام ١٩٦٠ يعكس هذا النفوذ. ففي حين كانت فرنسا عهد الانتداب صاحبة المركز الأقوى، ثم بريطانيا منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨، شهدنا انطلاقاً من عام ١٩٦٠، تصدراً للموقع الأمريكي[٢٢].

ج ـ الإصلاح والإنماء

كان الرئيس فؤاد شهاب، إلى جانب وعيه أهمية تدعيم الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف اللبنانية، يعي أيضاً حاجة لبنان الماسة إلى الإصلاح الإداري. ذلك أن البلاد، في العهدين السابقين، تطورت تطوراً ملحوظاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن إدارتها ظلت، إلى حد بعيد، أداة يستعملها السياسيون لإرضاء أتباعهم، وذلك على الرغم من الإصلاح الذي حاول القيام به الرئيس شمعون. فدشن الرئيس شهاب عهده بإجراء إصلاح جديد، أصبح ديوان الرئاسة بموجبه، للمرة الأولى، دائرة منظمة يجري فيها العمل وفق نهج إداري قويم. وكذلك أُنشىء مجلسٌ للخدمة المدنية بديوان رئيس مجلس الوزراء، مهمته اختيار الموظفين وتدريبهم للحد من نفوذ السياسيين في التعيينات الحكومية، وأُلحق أيضاً بمكتب رئيس مجلس الوزراء مجلسٌ جديد للتفتيش المركزي، مهمته الرقابة على حسن سير الإدارة[٢٣]. كما أن الرئيس شهاب، بعد أشهر قليلة من انتخابه، كلف مؤسسة دولية وضع دراسة شاملة حول هذه الشؤون، وقر اختياره على معهد البحوث والتأهيل نحو التطور المتناسق والمتكامل (IRFED) للقيام بدراسات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في لبنان، بخاصة أنه حين طلب معلومات عن هذه

(٢٢) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٢٣) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٥٢.

الشؤون تبين أن ما من أحد يملكها(٢٤).

د ـ الصعوبات في وجه الإصلاح

اعتبر فؤاد شهاب أن من مهماته الأساسية إصلاح الإدارة وإبعادها عن تأثير السياسيين؛ ولذلك صدرت مراسيم إنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وقيادة قوى الأمن الداخلي وغيرها من الأجهزة الإدارية، التي تستهدف تحرير الإدارة من رجال السياسة وإعطاء الموظفين نوعاً من الحصانة(٢٥).

وتجدر الإشارة إلى أن شهاب عندما تولى السلطة وجد نفسه أمام إدارة متفسخة ضعيفة الفعالية تفتقر إلى العناصر الأساسية للدولة الحديثة، وإلى جميع وجوه التخطيط والتوجيه. حتى إن تعيين الموظفين ونقلهم وترقيتهم، كانت تخضع لضغوط سياسية ولعوامل انتخابية وطائفية(٢٦). لذلك شرع شهاب بالإصلاح الإداري. غير أن هذا الإصلاح اصطدم بعقبتين هما: **أولاً** بقاء الموظفين الفاسدين في مراكزهم، إذ إن مقتضيات التوازن الطائفي السياسي ومبدأ «لا غالب ولا مغلوب» حالا دون الإقدام على عملية تطهير شاملة. **وثانياً** خوف الموظفين من سيف التفتيش المسلط فوق رؤوسهم، الذي أحدث نوعاً من الجمود والسلبية في الإدارة تمشياً مع مبدأ «من لا يعمل لا يخطئ». يقول باسم الجسر في كتابه **فؤاد شهاب ذلك المجهول**: «إن الإصلاح الإداري لم يكتمل باختيار الأشخاص الأكفاء في المراكز المناسبة. لقد كان الرئيس شهاب يرغب في تعيين عناصر جديدة شابة متعلمة ومتخصصة في مراكز الفئتين الأولى والثانية، ولكنه لم يستطع ذلك. ففي إحدى جلسات مجلس الوزراء، طرح مشروع تشكيلات إدارية شاملة للوظائف الإدارية الكبرى كان فؤاد شهاب ومستشاروه قد أعدوه على هذا الأساس، ولكن اعتراض بعض الوزراء على بعض الأسماء أو إصرارهم على بقاء آخرين، حال دون إقرار هذا المشروع ودفع شهاب إلى الانسحاب، لكنه ما لبث أن استسلم للاعتبارات التي أثارها بعض الوزراء، وصدرت التشكيلات الإدارية حافلة بأسماء جديدة ومحافظة في

(٢٤) كبارة، «الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠،» ص ٧٠٠.

(٢٥) الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ٥٢.

(٢٦) كبارة، المصدر نفسه، ص ٧٠١.

الوقت نفسه على أسماء موظفين كان الرأي العام ينتظر نقلهم أو إقالتهم بسبب حزبيتهم أو فسادهم. وكانت تلك أول ثغرة يفتحها الواقع السياسي اللبناني في جدار المشروع الإصلاحي الشهابي الجديد، وأدرك فؤاد شهاب أن ما كل ما يتمنى المرء يدركه»(٢٧).

هـ ـ بداية تراجع الشهابية

اعتمد فؤاد شهاب، منذ وصوله إلى السلطة، سياسة إمساك العصا من وسطها، فانتهج سياسة خارجية تقوم على التعاون مع الدول العربية وسياسة داخلية تقوم على إعادة لَمّ الشمل وإدخال جميع الأطراف ضمن المؤسسات الدستورية وعلى الأخص مجلس النواب. لكن جملة من التطورات الداخلية والخارجية دفعت الحكم الشهابي إلى إمساك العصا من طرفها. ومن هذه التطورات بداية ظهور معارضة داخلية من الأطراف السياسية الإسلامية والمسيحية.

إن السواد الأعظم من المسيحيين، باستثناء حزب الكتائب، لم يكن ينظر إلى عهد الرئيس شهاب بعين الرضى، باعتبار أنه رفض إنزال الجيش لقمع أحداث ١٩٥٨. كما أن هذا العهد لقي تأييداً من المسلمين للسبب ذاته. وكان متوقعاً أن ينشب الخلاف بين شهاب ومنافسه على رئاسة الجمهورية ريمون إده لأسباب عديدة ليس أقلها أهمية أن شهاب انتخب لحظوته بدعم ناصري(٢٨).

كما أن الخلاف وقع بين شهاب وصائب سلام؛ فبعد عودته عن الاستقالة وانتخاب المجلس النيابي الجديد كلف شهاب صائب سلام بتشكيل الحكومة الجديدة. فصائب سلام كان قائد ثورة بيروت والقطب الأكثر بروزاً في المعارضة اللبنانية، وكان من الطبيعي أن يتولى الحكومة بعد رشيد كرامي القطب الشمالي الآخر الذي ترأس أولى حكومات العهد.

لقد رأس صائب سلام حكومتين خلال فترة السنة ونصف السنة التي أمضاها في الحكم مع فؤاد شهاب، وتحققت خلالها إصلاحات عديدة. ولكن

(٢٧) الجسر، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٨) وضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد**، سلسلة الدراسات السياسية؛ ١، ٢ ج (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ج ١: **لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**، ص ٦٢.

هذه الفترة شهدت ولادة الخلاف السياسي بين الرجلين، وهو خلاف سوف يلعب دوراً مهماً في ضرب الشهابية. وتعددت أسباب الخلاف، لكنها كانت مزيجاً من الأسباب الشخصية والسياسية والإدارية، فكان صائب سلام حريصاً على إعطاء رئاسة الوزارة دوراً أساسياً في الحكم، أي دور المشارك مع رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات[٢٩].

أما العامل الآخر فهو تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة، ومن أبرزها سقوط الوحدة بين مصر وسوريا إثر الانقلاب العسكري الذي تم في سوريا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

وما لبثت هذه الأحداث أن تردد صداها في لبنان، فقامت بعض الأحزاب المعادية لجمال عبد الناصر بنشاط كبير لتعطيل السياسة الناصرية في البلاد، والسعي لإلغائها بمساندة بعض الدول العربية. واغتنم أحد ضباط الجيش اللبناني فرصة أعياد رأس السنة الميلادية عام ١٩٦١، فقام بمحاولة انقلاب عسكري بدعم من أعضاء الحزب السوري القومي الإجتماعي، إلا أن محاولة الانقلاب هذه أحفقت بتكاتف الضباط المؤيدين لفؤاد شهاب الذين تمكنوا بسرعة من قمعها[٣٠]. ولقد شكلت المحاولة الانقلابية الفاشلة بداية خروج ضباط الجيش، ولا سيما المكتب الثاني، من الدور المستتر الذي كانوا يقومون به كمعاونين لرئيس الجمهورية، إلى الظهور العلني وبداية بروز نفوذهم وتدخلهم المباشر في السياسة والتوجيه والحكم. فلقد اعتبروا هذا الانقلاب بمثابة اعتداء مباشر على الجيش وعلى ضباطه، كما اعتبروا أن نجاحهم في إحباط المحاولة الانقلابية يعطي الجيش دوراً وطنياً وسياسياً مباشراً. ولم يكن بإمكان فؤاد شهاب ضبط الجيش بعد ذلك، خصوصاً أن عمليات قمع الانقلاب ومطاردة الانقلابيين وتوقيف مئات الأشخاص في ثكنات الجيش، أعطت هذا الجيش وضباط المكتب الثاني سلطة فعلية ونفوذاً كبيراً[٣١].

منذ الانقلاب القومي الفاشل تغيرت صورة الشهابية وأسلوبها بعد أن تجمعت السلطة بيدها وانتقلت من محاولة إصلاحية تراعي التيارات الداخلية إلى

(٢٩) الجسر، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٠) كبارة، «الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠،» ص ٧٠٣.

(٣١) الجسر، المصدر نفسه، ص ٦٨.

طموح «غرس الدولة في أعماق المجتمع» بحسب تعبير وضاح شرارة[٣٢].

و ـ تراكم أخطاء الشهابية

يعتبر سليمان تقي الدين أن الشهابية، إذا جازت العبارة، حاولت أن تقيم «طائفية عادلة»، لكن ذلك لم يسمح لها بالتلاقي مع مشروع الدولة[٣٣].

في سنة ١٩٦٤ كانت برامج الأمن الاجتماعي والأمن الصحي ووزارة التخطيط والبنك المركزي، وغيرها من المشاريع، في مرحلة البدء بالتنفيذ. وكان الشهابيون يعتقدون أن ذلك يستلزم فترة حكم أخرى لفؤاد شهاب تضمن حسن التنفيذ واستمراريته.

وجاءت الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٤ لتدخل البلاد في متاهات جديدة. فقد خسر زعيمان مارونيان مقعديهما في المجلس الجديد هما كميل شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار وريمون إده عميد الكتلة الوطنية، فأتهما الشعبة الثانية في الجيش بالتدخل وراحا، مع باقي الزعماء المسيحيين، يؤلبون الرأي العام، ولا سيما الماروني، لمعارضة تعديل الدستور وإعادة انتخاب فؤاد شهاب[٣٤]. وقد اعترف غابي لحود أحد أبرز قادة الشعبة الثانية بأن تدخل الشعبة الثانية في الانتخابات ساهم في إسقاط كميل شمعون[٣٥]. نتيجة الانتخابات جاءت بنتائج سياسية معاكسة؛ فبدلاً من إضعاف التيار المعارض لشهاب أوجدت من حوله تعاطفاً مسيحياً ومارونياً توج بتأييد بكركي. وعلى الرغم من حصول شهاب على أغلبية برلمانية فيما لو مضى في موافقته على تعديل الدستور فإنه فضل عدم المواجهة. وكانت الموالاة قد أمنت موافقة ٧٩ نائباً مثلوا المناطق الملحقة بلبنان الصغير والطوائف الإسلامية، في حين عارض هذا التوجه ١٤ نائباً غلب عليهم طابع التمثيل المسيحي ـ الماروني ـ الجبلي. عندها امتنع شهاب صاحب الـ ٧٩ نائباً عن التجديد، ورشح وزير التربية آنذاك شارل حلو لرئاسة الجمهورية.

(٣٢) شرارة، **السلم الأهلي البارد**، ج ١، ص ٣٩.

(٣٣) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٥١.

(٣٤) كبارة، «الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠،» ص ٧٠٩.

(٣٥) انظر مقابلة الضابط غابي لحود ضمن سلسلة غابي لحود يتذكر، في: **الوسط**، العدد ٣٣٩ (١٩٩٨).

وخاطب شهاب النواب من حوله بالقول: «روحوا باركو لابن الحلو»[٣٦].

وانتخب شارل حلو بأغلبية نيابية واضحة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ التحول خلافاً لما أراده شهاب نفسه.

ز ـ قيام الحلف الثلاثي

يمكننا اعتبار انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية نقطة تحول في تاريخ المشروع الشهابي؛ ذلك أن الرئيس الجديد، بدل أن يعتبر نفسه ملتزماً بمشاريع فؤاد شهاب الإصلاحية، سعى إلى إقامة توازن بين الكتلة الشهابية والتجمع الماروني المعارض. وقد أدى موقفه هذا، بعد ستة أشهر على انتخابه، إلى إرجاء تنفيذ مشروع السنوات الخمس للتنمية وإبداله بمشاريع متفرقة لم ير معظمها النور، إذ بقيت في الأدراج.

وقد أحدثت سياسة شارل حلو آثاراً عميقة في الاستقرار في البلاد، فبدأ استياء الفئات الشعبية بالظهور عبر المظاهرات والإضرابات والاضطرابات التي عمت معظم المدن الكبرى. ولا شك في أن أسوأ ما عرفه لبنان آنذاك هو أزمة بنك إنترا وما رافقها من انهيار للنظام المالي[٣٧].

كما أن شارل حلو واجه امتحاناً جديداً للصيغة اللبنانية بكل ما استجد عليها في عهد فؤاد شهاب، فاتسمت سنوات الستينيات بالهجوم الأمريكي على الشرق الأوسط، وبدأ الاقتصاد الأمريكي يغزو المنطقة[٣٨].

كما أن الشهابية في سعيها إلى الإحاطة بمختلف مرافق المجتمع اللبناني، وإلى السيطرة عليها وتطويعها في أفق تأسيس الدولة، فرضت على التكتل الخصم أن يعمل بدوره على صوغ مشروع لا يقل إحاطة وشمولاً عن المشروع الشهابي نفسه. ولكن بينما شكل توحيد المجتمع في الدولة محور السعي الشهابي وفلسفته التاريخية العملية نهض المشروع الشمعوني ـ الإدي على انقسام الدولة، ومضى يحصن الانقسام في قمة التمايز الماروني وتسييجه ضد كل ما يهدد بإلحاقه

(٣٦) الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ٩٣.

(٣٧) كبارة، «الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠،» ص ٧١٠.

(٣٨) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٥٣.

بسلطة منفصلة عن المجتمع وملتحمة به في آن واحد[٣٩]. كذلك فإن الضغط الشهابي على الزعامات السياسية اللبنانية أنتج تصلباً طائفياً، بخاصة أن حَمَلة لواء الشهابية هم من القيادات الإسلامية، وهم الذي جاهدوا مر الجهاد في سبيل التجديد لشهاب صيف عام ١٩٦٤[٤٠].

ان سقوط القطبين المارونيين في المعركة الانتخابية، وهذه من أكبر أخطاء الشهابية في تلك الفترة، حررهما من التبعات التي تترتب على المشاركة في الحكم، وفرض عليهما اللجوء إلى وسائل تعوض ما فقداه من تأثير سياسي. وقد لاحظ المراقبون أن النيابة غالباً ما تفرض الاعتدال بينما يفسح التخفُّف منها، بالإكراه طبعاً، في المجال أمام تحريض الشارع وتعبئة المؤسسات الطائفية[٤١].

كانت الأشهر التي سبقت موعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية مختلفة في لبنان، الذي كان يعيش مفاعيل ما بعد احتقان نتائج انتخابات عام ١٩٦٤. وتحت عنوان «الحرب الأهلية المحورة»، وهو الفصل الأخير من كتاب وضاح شرارة **السلم الأهلي البارد**، يعرض كثافة وتراكم المواضيع الداخلية التي دار حولها الاحتقان: «من الاتفاق الدفاعي المصري ـ السوري إلى تشكيل التجمع البيروتي من أقطاب السنّة حاملي لواء المشاركة والتوازن في الحكم، ومن استدعاء السفير الأردني من مصر، إلى حملة التصريحات السعودية حول السياسة اللبنانية، ومن قضية مقاطعة إسرائيل إلى المفاوضات اللبنانية ـ الكويتية لتعويم مصرف إنترا، ومن مشاريع قانون الانتخابات وحل المجلس إلى الوزارات غير البرلمانية، ومن اللقاء بين بعض أقطاب الموارنة إلى تدفق القضايا الاجتماعية من مسألة الإيجارات إلى الغلاء، ومن التسريح إلى اشتراك الحرفيين في الضمان، ومن حماية الإنتاج الصناعي إلى مشكلة إجازات الاستيراد المسبقة، ومن تشجيع الإنتاج الزراعي إلى مؤسسة ضمان الودائع، ومن قانون الملكية التجارية إلى الترخيص للاتحادات النقابية، ومن عضوية الجامعة العربية إلى إضرابات الطلاب وتظاهراتهم واشتباكاتهم الدامية مع الدرك، ومن تواتر آراء البطريرك المعوشي

(٣٩) شرارة، **السلم الأهلي البارد**، ج ١، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٧.

في الأمور العامة إلى تعزيز مقام الإفتاء وبحث الشيعة عن مقام، ومن إعادة المشكلات إلى تلك، كان المجتمع والدولة اللبنانيان يعيشان مخاضاً شاملاً ومعقداً، خريف ١٩٦٦ وشتاء ١٩٦٧، يطول وجوه العلاقات السياسية الاجتماعية كافة. ولم يبق ميدان من ميادين هذه العلاقات بمنأى عن النزاع أو الخلاف أو المناقشة»[٤٢].

لكن هذا الاحتقان لم يكن العامل الوحيد في تأجيج الصراع الداخلي. فقد كان المجتمع اللبناني يغلي في أزمة اقتصادية اجتماعية، وإذا بالحرب العربية ـ الإسرائيلية تفرض نفسها على فتح الملف اللبناني بجميع أوراقه. ولم يكد يمضي شهر على هزيمة العرب في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، حتى وجّه الكاردينال المعوشي إلى الرئيس حلو رسالة ندد فيها بما اسماه اختلال التوازن الذي بني عليه الاستقلال. وما كان مطروحاً آنذاك من خلال مشاركة لبنان عضواً في جامعة الدول العربية وبالتالي في مجلس الدفاع العربي المشترك، لم يكن يعدو بعض التسهيلات العسكرية الأمنية كوضع رادار للدفاع العربي المشترك على قمة جبل الباروك[٤٣].

في هذه الأجواء كان حزب الكتائب قد نظم انضمامه إلى الكتلة المارونية المعارضة، فيما كان الخلاف المصري ـ السعودي يتصاعد. كما أن شارل حلو، كان في بداية عهده، يستشير ويساير الشهابيين من سياسيين ونوّاب وضباط وموظفين، لكنه ما لبث أن ضاق بهم. وكان لا بد من أن يحصل ذلك لسببين: **الأول** هو أن كبار الشهابيين والزعماء الذين انتخبوه كانوا إما يظهرون ولاءهم للرئيس شهاب وإما عدم ولائهم أو طاعتهم للرئيس الحلو، **والثاني** أن الرئيس حلو، كان يعطي أذنه للزعماء المسيحيين وللرأي العام المسيحي الذي كان يتخوف ولا يخفي معارضته للنهج الشهابي المساير للعرب والمسلمين في لبنان. أما على الصعيد السياسي العام فكانت الأحداث في المنطقة العربية تتطور في اتجاه جديد. فالمقاومة الفلسطينية كانت قد ولدت وبدأت نشاطها. كما أن الاتجاه الاشتراكي الثوري لعبد الناصر، بعد الانفصال السوري ـ المصري، كان قد بدأ بإثارة بعض الأنظمة العربية المحافظة في مواجهته ومواجهة الأنظمة

(٤٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٠٣.

(٤٣) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

العربية المتعاطفة معه، وكانت الشهابية تعتبر متعاطفة مع مصر، وكانت سوريا والأردن والسعودية تعمل على إنشاء قواعد سياسية وإعلامية لها في لبنان[٤٤].

في المحصلة، إن الاحتقان الداخلي الإسلامي ـ المسيحي الذي نتج من انتخابات عام ١٩٦٤، إضافة إلى احتدام الخلاف العربي وتحديداً المصري ـ السعودي وسط تقدم أمريكي، كل ذلك دفع الكتائب، بمباركة من بكركي، إلى الدخول في ما سمي بالحلف الثلاثي الذي ضم الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية؛ وهذا ما ساهم مساهمة كبيرة في تحضير الأجواء الداخلية للانفجار.

ثالثاً: انفجار الحرب الأهلية: الظروف والأسباب

بعد الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧، وقيام الحلف الثلاثي الماروني سنة ١٩٦٨، شُرّعت الأبواب اللبنانية لأحداث متتالية نخرت جسمه وأكسبته المزيد من العلل. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ كانت الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، وقد شكلت صاعقاً مفجراً للتناقضات اللبنانية على كل الجبهات، فاستقالت حكومة عبد الله اليافي وسط اضطرابات عنيفة في المناطق المسيحية احتجاجاً على الانحياز لجهة عربية. وكان للحلف الثلاثي مؤتمر في برمانا خلص إلى المطالبة بالاستعانة بالبوليس الدولي لحماية حدود لبنان. وفي مطلع نيسان/أبريل ١٩٦٩ بدأت سياسة تضييق واسعة على المخيمات الفلسطينية، قابلتها تظاهرات شعبية مؤيدة للعمل الفدائي في كل المدن الساحلية، بدعوة من جبهة الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية، فكانت مواجهة في الشارع يومي ٢٣ و٢٤ نيسان/أبريل، وكانت حصيلتها نحو ٣٠ قتيلاً ومئة جريح. ولذلك انعقدت في دار الفتوى قمة إسلامية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والشيخ محمد أبو شقرا ورؤساء الحكومة وشخصيات إسلامية. وقد طالب المجتمعون بتأييد مطلق للعمل الفدائي، وطالبوا الدولة بإطلاقه وبتأييده. وكانت قد نشأت أزمة حكومية، اعتكف فيها رئيس الحكومة رشيد كرامي، وانتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة، التي

(٤٤) الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ٩٧.

نظمت ورعت الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان[٤٥].

وإذا كان لأحد أن يعيد رسم الصورة فهو غابي لحود، في حديثه لمجلة **الوسط**، إذ يعيد تحضير ملامح المأزق الذي وقع فيه لبنان؛ وهو يقول: «الحقيقة أننا كنا أمام أزمة لا يملك أحد حلاً لها. لا شارل حلو ولا رشيد كرامي. كان هناك تعاطف مع المقاومة الفلسطينية. الأحزاب والقوى التي كانت مؤيدة لعبد الناصر باتت مؤيدة للمقاومة. الأحزاب اليسارية أيدت المقاومة، ووجدت الوضع مناسباً لهز هيبة النظام على أمل تغييره. وشاعت المطالبة بإطلاق حرية العمل الفدائي. لم تكن الدولة راغبة في منع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل لاسترجاع أرضهم، ولم تكن قادرة حتى لو رغبت. ولم يكن في استطاعة الدولة القبول بإطلاق حرية العمل الفدائي على مصراعيه، لأن ذلك يعني إسقاط اتفاق الهدنة وهو الحماية الدولية الوحيدة لنا أمام إسرائيل التي هزمت الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ وهي قادرة على زعزعة الوضع اللبناني. كان متعذراً جمع اللبنانيين حول إطلاق العمل الفدائي، وكان متعذراً جمعهم حول قرار منعه»[٤٦].

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ سقط الرهان على الجيوش العربية في المواجهة مع إسرائيل، وضعف أي منطق عربي رسمي في مواجهة منطق المقاومة الفلسطينية.

قبل عام ١٩٦٧ كان ياسر عرفات يحلم بلقاء عبد الناصر فلا يحظى، متى حظي، إلا بلقاء رئيس مكتبه سامي شرف. بعدها صار عبد الناصر يحرص على أن يضع ياسر عرفات إلى جانبه في إطلالته الجماهيرية. صارت العلاقة مع المقاومة الفلسطينية مصدر شعبية أو طمأنينة أو حماية للأنظمة[٤٧].

قبل حرب عام ١٩٦٧ كنا نتولى ضبط أعمال المقاومة بحجة أنها تسبب إرباكات للجيوش النظامية وكان هناك توجيه من القيادة العربية الموحدة يلزم المقاومة بالتنسيق وتفادي التسبب بهذا النوع من الإرباكات، أما بعد حرب عام

(٤٥) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٤٦) غابي لحود، في: **الوسط**، العدد ٣٣٨ (١٩٩٨).

(٤٧) المصدر نفسه.

١٩٦٧ فقد انقلبت المعادلة رأساً على عقب[٤٨].

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ العربية وأزمة عام ١٩٦٩ التي انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة الذي شرّع العمل الفدائي المسلح من لبنان، عرف لبنان التطور الأبرز في سياق مسيرة التدهور، وقد تمثل بانتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية؛ إذ إن انتخابه شكل نقطة تحول داخلي ترافق مع التحولات العربية المحيطة. لقد شكل وصول فرنجية إلى السلطة العنوان الأبرز لتفكيك الأجهزة الشهابية في الجيش والإدارة.

كان الشهابيون قد صمموا على إعادة انتخاب فؤاد شهاب، لكنه أصر على عدم خوض معركة الرئاسة عام ١٩٧٠ بالبيان الشهير الذي قال فيه: «إن لبنان بحاجة إلى إصلاحات جذرية تقضي بإجراء تغييرات أساسية ولكن الشعب اللبناني غير مستعد أو مؤهل لتقبل هذه الإصلاحات وهذه التغييرات الجذرية... الخ»[٤٩].

بعد انسحاب شهاب انحصرت المعركة بين مرشح الشهابية الياس سركيس وسليمان فرنجية الذي فاز بالرئاسة بفارق صوت واحد قيل إنه صوت كمال جنبلاط الذي انقلب على الشهابية بعد أن كان أحد داعميها الأساسيين، وقد لعب الاتحاد السوفياتي دوراً بارزاً في التأثير في موقف جنبلاط؛ فقد كان السوفيات قد قرروا المضي في موقفهم السلبي تجاه النهج الشهابي. وفي هذا السياق يقول باسم الجسر في كتابه **فؤاد شهاب ذلك المجهول**: «إن صبري حمادة روى كيف زار كمال جنبلاط قبيل الجلسة بأيام وحاول إقناعه بتعديل موقفه ملمّحاً إلى ما قد يحصل في حال انتصار الحلف الثلاثي. وبعد ساعات من محاولة الإقناع والإحراج قال كمال جنبلاط: «أنا مقتنع مثلك.. ولكن سفير الاتحاد السوفياتي غير مقتنع»[٥٠]. كان جنبلاط، ومنذ عام ١٩٦٧، قد أخذ يهدف إلى أبعد من إصلاح النظام اللبناني. كان يريد نظاماً آخر. فبصفته آخر وزير للداخلية في عهد شارل حلو وقبل الانتخابات الرئاسية بقليل، أصدر عدداً من التراخيص لأحزاب سياسية يسارية كانت محظورة رسمياً، بخاصة تلك

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ١٢٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

الأحزاب التي حاولت إقامة علاقات وثيقة معه وكان قد أصبح ناطقاً باسم القضية الفلسطينية. لذلك فالقوى الجديدة المتحالفة مع جنبلاط كانت مراقبة بقوة خلال مدة طويلة من قبل أجهزة الحكم الشهابي، وكان من مصلحة هذا التحالف الجديد (جنبلاط، المقاومة الفلسطينية، الأحزاب اليسارية) ألاّ ينتخب رئيس شهابي قوي وحازم يعمل على إعادة تدعيم هذه الأجهزة، بل بالعكس كان لا بد من إضعافها، وهذا ما كان ينتظر من سليمان فرنجية[٥١]. فكان في طليعة المهام التي أوكلت للعهد الجديد أن يقوم بتصفية التركة الشهابية[٥٢].

وفي الواقع لم يخالف فرنجية ما كان ينتظر منه، فجاء بصائب السلام رئيساً للحكومة، وأول عمل أقدمت عليه الحكومة الجديدة كان القضاء تماماً على المكتب الثاني. كما أن الجوانب السلبية سرعان ما ظهرت بسرعة في عهد فرنجية بخاصة في عودة ازدهار العقلية السابقة التقليدية، وعبر وضع حد لسياسة التنمية التي كانت متبعة[٥٣].

استقبل انتخاب سليمان فرنجية، مرشح المعارضة التي ضمت كلاً من كميل شمعون المسيحي المحافظ وصائب السلام خصم الشهابية وكمال جنبلاط التقدمي حليف المقاومة الفلسطينية، بموجة عارمة من الفرحة الشعبية بخاصة في الأوساط المسيحية التي اعتبرت وصول فرنجية نصراً لها. أما بالنسبة للفلسطينيين فقد كان فوز فرنجية بمثابة انتصار يسجل نهاية عهد المكتب الثاني الشهابي وحكم الجيش الذي كانت علاقته معهم متأزمة منذ عام ١٩٦٥[٥٤].

لم يمض أكثر من سنتين على العهد الجديد حتى كان الحزب الشهابي في الجيش والإدارة قد تقلص أو ألغي دوره. وجاءت انتخابات عام ١٩٧٢ لتقلص عدد الشهابيين في المجلس النيابي. ولم يؤثر ذلك في سياسة لبنان العربية أو الخارجية، فصلات الود بين الرئيس فرنجية والرئيس السوري حافظ الأسد ساعدت كثيراً على تجنيب لبنان «خضات» عربية، كذلك وصول أنور السادات

(٥١) تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، نقله عن الألمانية موريس صليبا (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ١٦٣.
(٥٢) تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**، ص ٣٨٥.
(٥٣) هانف، المصدر نفسه، ص ١٦٤.
(٥٤) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ٣٥٦.

إلى الحكم في القاهرة بعد وفاة جمال عبد الناصر. غير أن استمرار العلاقات الطيبة بين لبنان ومحيطه العربي، أصبح غير كافٍ لتوفير الاستقرار العربي للبنان، بعد بروز المقاومة الفلسطينية واتخاذها من لبنان مركزاً رئيسياً لنشاطها السياسي والإعلامي والعسكري. وجاء مصرع قائد الجيش الشهابي الولاء، العماد جان نجيم في حادث سقوط مروحية، مناسبة لإحداث تغيير جذري في قيادة الجيش كان من شأنه التأثير مباشرة في تطور العلاقات بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وبالتالي على دفع لبنان إلى الانفجار عام ١٩٧٥.

لم يكن قائد الجيش وكبار الضباط المسؤولين عن القيادات الأساسية في الجيش الذين حلوا محل الضباط الشهابيين، أقل أو أكثر لبنانية من أسلافهم. ولكن إذا كان وصول فؤاد شهاب إلى الحكم عام ١٩٥٨ قد «سيّس الجيش شهابياً»، فإن إقصاء القادة العسكريين الشهابيين عن المراكز الحساسة في الجيش بتعيين قادة غيرهم أدى إلى تسييس الجيش حزبياً وطائفياً؛ ذلك أن القادة العسكريين الجدد كانوا، إلى حد كبير، «شوفينيين» في نظرتهم اللبنانية. وسريعاً ما انتهوا إلى اقتناعات واضحة بأن المقاومة الفلسطينية والأحزاب التقدمية والقومية والثورية باتت تشكل خطراً على الدولة والنظام، بل على الكيان، وأن المصلحة الوطنية تقضي بضربهم بعنف. وكان ذلك يعني تسليم القيادات الرئيسية في الجيش إلى ضباط مسيحيين ما أدى إلى نقمة الضباط المسلمين. كما عمدت قيادة الجيش إلى دعم وتعزيز الميليشيات العسكرية المسيحية التي كانت تتدرب على السلاح منذ عام ١٩٦٩، إثر توقيع اتفاق القاهرة[٥٥].

إن انتشار السلاح بين أيدي اللبنانيين لم يكن ممكناً قبل عام ١٩٧٠. ولكن إلغاء المكتب الثاني من قبل فرنجية وسلام، شرع الأبواب الموصدة أمام المجموعات والحركات السياسية اللبنانية للتسلح المكثف، كما أصبحت مراقبتها من قبل الدولة ضعيفة ومحدودة. وقد عرفت المنظمات الفلسطينية كيفية استغلال هذه الفرصة. فلم تساعد المجموعات المتحالفة مع جنبلاط فحسب، بل نجحت في استقطاب عدد كبير من المنظمات والمجموعات التي كانت تموّل وتوجّه وتراقب من قبل جهاز الاستخبارات التابع للجيش اللبناني سابقاً.

ومثلما حصل في المناطق الإسلامية من بيروت، حصل أمر مماثل في

(٥٥) الجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

المنطقة المسيحية من العاصمة؛ فبعدما أدركت الأحزاب المسيحية الكبيرة عام ١٩٦٩، أن الجيش اللبناني لم يعد قادراً على مراقبة الفلسطينيين والسيطرة عليهم عسكرياً، بدأت هي أيضاً تتسلح؛ فأنشأ كل حزب ميليشيا له بدعم من بعض فصائل الجيش اللبناني[٥٦].

في المقابل، وفي مطلع السبعينيات، أخذت تتفاقم في البلاد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وزاد من شدتها ومرارتها الوضع الذي أعقب مرحلة طويلة من التحسن الاقتصادي والاجتماعي. فسنوات عهد النهج الشهابي أسهمت كثيراً في الحد من فروقات المداخيل ومستوى العيش، سواء بين الفئات أو بين المناطق أو الطوائف. فقد اندلعت الأزمات في بداية السبعينيات بفعل عوامل موضوعية مثل التضخم المالي ونمو سوق العمل، وبسبب خيبة الأمل من نتائج تصرفات الحكم الذي تجاهل المشكلات الاجتماعية. ففي سلسلة من النزاعات الاجتماعية والعمالية أعطيت الأوامر لقوى الأمن الداخلي بقمع المظاهرات بقساوة. عندئذ زاد اقتناع مزارعي التبغ والعمال الزراعيين والصناعيين بأن الدولة تقف بكل وسائلها إلى جانب أرباب العمل والأثرياء.

وباختصار، كان وضع لبنان في مطلع السبعينيات يشير إلى انهيار ذريع للآمال والطموحات التي عقدها اللبنانيون في بداية العهد. كما أخذت المؤشرات تلوح وتنذر بقرب اندلاع الثورات، وكشفت الأبحاث عن أن ٧٠ بالمئة من اللبنانيين كانوا يفضلون الديمقراطية على الدكتاتورية العسكرية أو على الثورة. لكن ١٤ بالمئة كانوا يفضلون قيام حكم عسكري أو تغيير ثوري، وبينهم ٢٠ بالمئة من السنة و٢٥ بالمئة من الشيعة. كما أن معظم العاطلين عن العمل وخريجي المدارس والجامعات عبروا آنذاك عن ميولهم الثورية. وكذلك جاءت نسبة الذين رفضوا النظام اللبناني القائم مرتفعة بين الطلاب، إذ أيد منهم ٦٠ بالمئة الأحزاب اليسارية[٥٧]. في المقابل كانت الشخصيات والقيادات الإسلامية السنية على وجه الخصوص تركز مطالبها على مبدأ المشاركة في الحكم. وقد تدرج الموقف الإسلامي، منذ قيام الجمهورية، من المطالبة برفع الغبن إلى المطالبة بالمشاركة وتعزيزها. والمشاركة كلمة عنت مشاركة المسلمين

(٥٦) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ١٦٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

للمسيحيين بشكل عام في السلطة وحصص الوظائف في الدولة إلى المشاركة في السلطة التنفيذية بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، مذ اعتبر المسلمون أن سلطة رئيس الجمهورية طغت على سلطة رئيس الوزراء كما نص على ذلك الدستور، إضافة إلى عدم ثبات مركز رئيس الحكومة الذي يتحكم رئيس الجمهورية في اختياره، ما يجعله عرضة للتقلبات والتغيرات، ووضعه فعلياً تحت سيطرة رئيس الجمهورية ونفوذه، وفي حال من التبعية له. كما أن فكرة المشاركة في الحكم لم تكن تعني العدالة والمساواة في التمثيل السياسي فقط، فالأهم في نظر بعض القيادات الإسلامية كان المشاركة في صنع القرار السياسي وهو المأزق الحقيقي، والمشكلة الأساسية التي وقفت في وجه كل إصلاح، وهي التي أضحت العقدة الرئيسة في مسيرة السلام والوفاق. لكن الجواب لم يكن سهلاً؛ فقد تمسك الموارنة بكامل الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، ما ساهم في اتساع المأزق والوصول إلى الحرب[٥٨].

لكن باستثناء هذه المطالب وقف الزعماء التقليديون للطائفة السنيّة خارج سباق التسلح، وخلال التوتر الذي أخذ ينشب ابتداء من عام ١٩٧٣ بين الأحزاب المسيحية من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، وجد الزعماء السنّة أنفسهم في مأزق حرج للغاية. فقد اتخذ أنصارهم موقفاً مؤيداً للفلسطينيين، كما اتخذوا عام ١٩٥٨ موقفاً مؤيداً للناصرية. فشجاعة الفدائيين الفلسطينيين التي أخذت تبرز للعيان، حيث فشلت الجيوش العربية، أثارت إعجاب أكثرية المسلمين اللبنانيين وتأييدهم. فاحتلت أسطورة الفدائي المجهول، المكانة ذاتها التي كان يحتلها جمال عبد الناصر. لكن منذ عام ١٩٧٥ لم يعد الأمر يدور في لبنان حول المشاركة في الحكم، بل حول الحكم كله. وبطبيعة الحال فقد تزعم الصف الإسلامي، وخلفه أحزاب اليسار ودعم المقاومة الفلسطينية، كمال جنبلاط الذي كان قد أعد عدته جيداً مذ أعطى صوته المرجح لانتخاب سليمان فرنجية بدلاً من الياس سركيس سنة ١٩٧٠[٥٩].

على الصعيد العربي طبعت بداية عهد سليمان فرنجية بحدثين مهمين:

(٥٨) خالد قباني، «الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، الفصل ٢، ص ٧٢٩.

(٥٩) هانف، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

ضرب المقاومة الفلسطينية على يد الجيش الأردني، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر، فلجأت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان الذي أصبح ابتداء من هذا التاريخ قاعدتها الرئيسية. وأفقد موت عبد الناصر لبنان قوة عربية كانت قادرة على التأثير في المقاومة الفلسطينية والقوى اليسارية المعارضة. وهكذا، عندما اصطدم الجيش اللبناني بالمقاومة الفلسطينية في نيسان/أبريل ١٩٧٣ أسرعت الدول العربية لإيفاد الأمين العام لجامعة الدول العربية لتسوية الأزمة. أما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ فكان للتحولات العربية على لبنان أثر مفجر[٦٠]. فعلى حدود ثلاثة بلدان مع إسرائيل، وحتى في المناطق المحتلة، انتهت الحرب فعلاً. ثم طرد الفدائيون الفلسطينيون من الأردن الذي لم يعد يريد القيام بأي حرب. وبين القوات المصرية والإسرائيلية، انتشرت وحدات خاصة دولية أمريكية لحفظ السلام، وأرسلت وحدات تابعة للأمم المتحدة للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية. وهكذا لم تعد الحرب مع إسرائيل ممكنة، ولم يحصل منذ ذلك الحين أي نزاع مسلح على تلك الحدود. في المقابل لم يعقب إجراء فصل القوات أي سلام عام. فلم ينفذ القرار (٢٤٢)، ولا استدعي الفلسطينيون لأية مفاوضات. وهكذا بقي لب النزاع (أي القضية الفلسطينية) من دون حل.

لم يبق للفلسطينيين شيء آخر. لم يريدوا الاستسلام التام، بل محاولة الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما نجحت بذلك سوريا ومصر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، كما لم يبق لهم إلا إمكانية واحدة للتحرك العسكري، وهي عبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. فبعد اتفاق الجولان، أصبح لبنان المركز الجغرافي الرئيسي لنزاع الشرق الأوسط[٦١].

إذا كانت دول الطوق أربع دول فإن ثلاثاً منها وقفت جانباً واستراحت بعد حرب عام ١٩٧٣، هي مصر والأردن وسوريا، وبذلك التقت جموع السواعد الفلسطينية المتقاطرة من البلدان العربية مع السواعد اللبنانية المحبطة والمنهكة.

في المحصلة، عبّرت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠ عن الإخفاق

(٦٠) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ٣٦٠.

(٦١) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

السياسي لتجربة اللواء شهاب الإصلاحية والتحكمية. فقد حاولت الشهابية، التي تمثل مشروع دولة أن تبني دولة موحدة وتدخلية نوعاً ما، معتمدة على سياسة الإصلاحات الاجتماعية، وإعادة التوازن الطائفي والمناطقي، وتحديث الإدارة، والحد من نفوذ الزعماء التقليديين والقوى اليسارية في آن معاً. وشهدت الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) التفكك التدريجي لجهاز الدولة الشهابي، وتهميش مؤسساته، وعودة الإقطاع السياسي بقوة. إن تطهير التكنوقراطيين الشهابيين قد أدى إلى إعادة وضع اليد على الدولة من قبل القوى التقليدية التي كانت تسخر أجهزة الحكم لكي ترضي أنصارها السياسيين وترسخ قواعدها الاجتماعية. والحال أن هذا الإضعاف للدولة ومؤسساتها وإضفاء الطابع العشائري عليها قد تصادفا مع وضع كانت فيه الحياة السياسية اللبنانية بمجملها خاضعة لضغوط قوية متأتية عن العوامل والصراعات الدائرة آنذاك على مسرح الشرق الأوسط.

وهكذا، فإن غياب الدولة أو ضعفها قد سهل أكثر سياق التفجير السياسي للمجتمع اللبناني المتنافر المفكك أصلاً. كان التوازن التقليدي للقوى السياسية الحاكمة يستند، منذ عام ١٩٤٣ (الميثاق الوطني)، إلى نوع من اقتسام السلطة بين طرفها الماروني (المسيطر) وطرفها السنّي (المشارك أو المسيطر عليه). وثمة عاملان رئيسيان هددا هذا التوازن السياسي وأديا إلى توترات خطيرة. لقد حاول عهد فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦)، على غرار عهد شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)، أن يؤمن للطرف الماروني شبه تفردٍ بالسلطة، وذلك برفض تكليف الزعيمين السنيين لبيروت وطرابلس (صائب سلام ورشيد كرامي) بتولي رئاسة الوزراء، وبمحاولة خلق منافسين سياسيين لهما، ثانويين ومنجذبين إلى منصب رئاسة الوزارة. بالإضافة إلى ذلك حاول رئيس الجمهورية أن يحط من شأن مركز رئاسة الوزراء بالذات، الذي هو رمز المشاركة السياسية للطرف المسلم، بربطه أجهزة الدولة الرئيسية مباشرة برئاسة الجمهورية. وقد نجمت عن ذلك مجابهة سياسية على جانب من الحدة بين مجمل الكتلة السياسية الإسلامية ورئيس الجمهورية. وأخذ هذا الصراع يمتد عبر تقلبات الحرب الأهلية لعام ١٩٧٥ نفسها.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الحرب الأهلية كانت بمثابة التعبير عن انفجار أزمة اجتماعية حادة أدت إلى تراكم طاقة كبيرة كامنة من التمرد والمطالبة

والحرمان من جراء التعمق السريع لأزمة لم يقدم لها أي حل حقيقي.

وهكذا كانت توجد عشية الحرب الأهلية، سياسة كاملة من التوترات الاجتماعية داخل الفئات الشعبية الريفية والمدينية وداخل الفئات المتوسطة، ومجموعة من التناقضات داخل القوى المسيطرة، وبخاصة داخل شريحتها الحاكمة، متراكمة سنة بعد سنة: تضخم متسارع، إفقار عموم الأجراء، انخفاض المستوى المعيشي للفئات الشعبية، ازدياد البطالة المدينية والضاحوية، انتشار بطالة المثقفين، تقلص فرص الهجرة إلى الدول العربية، تدهور شروط السكن والصحة، إفلاس أو صعوبات الاستثمارات الفلاحية الصغيرة حتى في القطاعات المتنامية، والتمركز الاقتصادي في التجارة والصناعة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[62]. لقد تكاملت الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية الحادة مع الأزمة السياسية على مستوى السلطة (المشاركة)، مع الصراع المتفاقم على مستوى أزمة الشرق الأوسط (حرية العمل الفدائي وتحول لبنان إلى منطلقه الوحيد)؛ تكاملت كل هذه العوامل وتقاطعت، فكان الانفجار.

في أسباب الحرب ونتائجها

إذا كان ميشال شيحا قد صاغ وصيته الشهيرة بعد طول تبصر: «لبنان بلد يجدر بتقاليده أن تحميه من القوة»، أو «العنف» بحسب ترجمة فؤاد كنعان[63]، فإن الرئيس شارل حلو يروي في كتابه **حياة في ذكريات**[64]، أنه كان دائماً يزور شيحا في منزله أو مكتبه للنقاش في آخر الأفكار والمواضيع المطروحة. وفي إحدى الزيارات التي كان يرافقه فيها بيار الجميل، الذي كان قد باشر بتأسيس حزب الكتائب، وصل النقاش إلى حدود العودة إلى استعادة محاضر اجتماعات مندوبي الدول الكبرى التي شاركت في صياغة «النظام الأساسي» للبنان إثر فتنة عام ١٨٦٠. وبحسب رواية الرئيس شارل الحلو، فإن الأمر تطلب نقاشاً تفصيلياً لبنود «النظام الأساسي»، ما تطلب العودة إلى محاضر

(٦٢) سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٦٣) انظر: فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢١٦.

(٦٤) شارل حلو، **حياة في ذكريات**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

الاجتماعات والمواقف التي أوصلت إلى صياغة بنود هذه التسوية.

بمعنى آخر، فإن شيحا، الذي اعتبر، وما زال، من أبرز المنظرين للفكرة اللبنانية في التاريخ الحديث، انطلق، في جملة من انطلق، في أسس نظرياته عن لبنان، من محاضر نقاشات ممثلي الدول الذين صاغوا التسوية التاريخية التي انتظمت من خلالها فكرة لبنان الصغير، والتي عادت وأسست للبنان الكبير.

وإذا كان ميشال شيحا هو أحد المساهمين في صياغة دستور الجمهورية الأولى عام ١٩٢٦، فإنه أيضاً كان صاحب نظرية العيش وفق «سوء تفاهم مرتضى» بين اللبنانيين[65].

مما لا شك فيه أن شيحا الذي ابتكر هاتين العبارتين المكثفتين قد أصاب قلب الحقيقة اللبنانية؛ إذ إن العودة إلى تفاصيل وقائع الفتنة والتسوية في جبل لبنان في القرن الماضي، يفترض أن تدفع إلى هذا التكثيف المثالي لجوهر المسألة في لبنان وهي أنه «يجدر بالتقاليد» أن تحمي لبنان من «القوة» أو «العنف»، وفي هذا المجال يروى عن الرئيس الراحل الياس سركيس أنه كان يسأل دائماً حين تصله تفاصيل الأخبار الأمنية «هل حدث شيء في الجبل؟». إذ إن سركيس كان يعتبر أنه ما دام العنف خارج نطاق الجبل الدرزي ـ الماروني، فإن بالإمكان تسوية الأمر بسهولة. أما إذا بدأ الأمر بضربة كف في الجبل فإنه قد لا ينتهي[66]، إذ إن التجارب المتعددة في لبنان أثبتت أن العنف إذا ما انطلق من جبل لبنان فإنه سيطيح كلّ شيء. وكان الرئيس سركيس قد أتم ولايته في رئاسة الجمهورية ودورة العنف لم تندلع بعد في جبل لبنان، وإن كانت معالمها قد بدأت تتحضر إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وقد تكون الخلاصة التي وصل إليها شيحا بخصوص العنف والقوة في لبنان هي الخلاصة ذاتها التي استند إليها الشهابي، ابن الشبانية في جبل لبنان، الياس سركيس[67].

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٧. وهنا يروي الرئيس حلو أن شيحا هو صاحب عبارة «علينا أن نعيش وإياهم دوماً بموجب سوء تفاهم مرتضى» وبذلك يقصد المسلمين، التي غلفها حلو بعبارة «مواطنينا من الطوائف المختلفة».

(٦٦) روي الحديث بحضور الوزير السابق فؤاد بطرس.

(٦٧) طرابلسي، المصدر نفسه، ص ١٢. وهنا يشير طرابلسي إلى أن رجال العهد الشهابي كانوا ينطلقون في كثير من الأفكار من طروحات ميشال شيحا.

في المحصلة، فإن توصية ميشال شيحا بصيانة لبنان عبر تقاليده لكي تحميه من العنف فإنها لا شك ملازمة للمعادلة الثانية التي اعتبرت أن العيش في لبنان يجب أن يكون بموجب «سوء تفاهم مرتضى» أي وفق تسوية دائمة ومفترضة.

لكن السؤال الذي يطرح ذاته بعد كل هذا العرض هو: هل نجحت التقاليد في صيانة لبنان من «العنف» أو القوة»؟ وما هي النتيجة التي حصدها اللبنانيون حين تجاوزوا «سوء التفاهم المرتضى» بحسب العبارة الآسرة لميشال شيحا؟

إن التقاليد التي يجدر أن تحمي لبنان من العنف أو القوة، هي ذاتها الأسس التي تدفع، وقد دفعت اللبنانين بالفعل، للعيش دوماً بموجب سوء تفاهم مرتضى. في المحصلة هي الأسس التي استندت إليها التسوية الداخلية عام ١٩٤٣، وعرفت بالميثاق الوطني. وإذا كان التاريخ يعيد نفسه ولكن بشكل مأساوي أو كاريكاتوري، فإن التاريخ اللبناني منذ القرن الماضي قد يكون وقع في هذه المأساوية أو تلك الكاريكاتورية.

كانت الشرارة الأولى للفتنة عام ١٨٤٠ في انحياز الأمير بشير الشهابي إلى «القوة الوافدة» عبر الجيش المصري في مواجهة «القوة الحاضرة» أي الوالي العثماني في دمشق، فدفع جبل لبنان وسكانه الثمن عبر حروب متناسلة.

لم يستطع سكان جبل لبنان ابتداع التسوية، فكانت تسوية مسقطة من فوق عبر «النظام الأساسي» عام ١٨٦٤. ودار الزمن دورته حتى أربعينيات القرن العشرين، فكانت المرة الأولى التي تلتقط فيها النخبة اللبنانية الفرصة للبحث عن تسوية داخلية ما كانت لتتم لو لم تتواءم مع مصالح «القوة الوافدة» (الانتداب الإنكليزي الذي لعب دوراً عبر الجنرال سبيرز في مواجهة الانتداب الفرنسي) وبالتوافق مع «القوة الحاضرة» (القيادات السياسية في دمشق والقاهرة).

إن شروط نجاح التسوية الحديثة عام ١٩٤٣ تمثلت بالتقاط قلة من اللبنانيين شروط النجاح عبر الاستفادة من تقاطع المصالح الدولية ـ العربية في تلك اللحظة، فكان الاستقلال والميثاق، وبالتالي باقي أسسه. في هذه اللحظة كان حسن استغلال تقاطع «القوة الوافدة» مع رغبات «القوة الحاضرة» أو

الكامنة، عاملاً أساسياً في قيام اللبنة الأولى في التفاهم الداخلي اللبناني، على العكس تماماً من تجربة القرن الماضي. وعلى الرغم من ذلك لم يثبت لبنان أنه على الدوام «مسألة داخل» بل كان محصلة لتقاطع إيجابي أو سلبي بين الداخل والخارج.

تم اختيار رئيس الجمهورية الأول للبنان، أي بشارة الخوري، بعد أن اطمأنت إليه النخبة العربية بالتوافق مع القوة الدولية المؤثرة[٦٨]. كما أن اختيار الرئيس الثاني للبنان أي كميل شمعون، تم بعد موافقة الرئيس السوري وبدعم من بريطانيا[٦٩]. كما أن انتخاب رئيس الجمهورية الثالث، أي فؤاد شهاب، تم بعد الاتفاق الشهير بين مورفي الموفد الأمريكي، والرئيس المصري جمال عبد الناصر[٧٠]. وإذا كانت الشهابية قد فشلت في إعادة التجديد لفؤاد شهاب على أسس متينة، فإن استقرار علاقاتها العربية أتاح الفرصة لانتخاب رئيس يحظى بدعمها، هو شارل حلو.

عام ١٩٧٠ كانت سوريا ترغب في وصول سليمان فرنجية، وكذلك المقاومة الفلسطينية التي باتت قوة مؤثرة في لبنان إثر هزيمة عام ١٩٦٧. وفيما لم تمانع الولايات المتحدة، ساند الاتحاد السوفياتي وصول فرنجية لمنع عودة الشهابيين إلى الرئاسة الأولى. وهكذا كان انتخاب أي رئيس للبنان الحديث يسلك طريقه عبر تقاطع عربي ـ دولي. وكان الاستقرار نتيجة هذا التقاطع شأنه الاهتزاز والأزمات، وشرط الأزمات في لبنان حديثاً، كشرطها في الماضي، هو السياسة الخارجية. لقد وقف بشير الشهابي إلى جانب الوافد المصري في مواجهة الوالي العثماني في دمشق فكانت الفتنة، وقد عاد كميل شمعون إلى تكرار التجربة فكانت ثورة ١٩٥٨.

في المرحلة الأولى من الاستقلال عام ١٩٤٣ اعتقد رجلا الاستقلال أن

(٦٨) انظر: حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣: من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٢٠. وروايته عن اجتماع المرشح لرئاسة الجمهورية بشارة الخوري في القاهرة مع النحاس باشا وجميل مردم.

(٦٩) انظر: جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ص ١٨.

(٧٠) انظر: الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٥٠، والجسر، **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، ص ٤٠ ـ ٤١.

الوئام الوطني يتحقق عن طريق توزيع الوظائف بين العائلات النافذة المسيحية والإسلامية التي كان تأثيرها السياسي في مناطقها كبيراً. ومن بين وسائل كسب أكبر عدد من العائلات الاقطاعية أو ذات النفوذ السياسي، كان تعيين المرشح الساقط في الانتخابات النيابية أو المنسحب منها، في وظيفة إدارية عالية أسلوباً متبعاً، مما أفسح المجال لتكون أحلاف انطلاقاً من تزاوج الإدارة السياسية عن طريق العائلات السياسية. إن توزيع الوظائف بين الطوائف والعائلات كان يعتبر الحجر الأساسي في نظام الإدارة اللبنانية. فمن عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٥٩ كان هذا التوزيع يتم بصورة طبيعية وعفوية، بخاصة أن الإدارة اللبنانية لم تكن قد ارتكزت بعد على أسس حديثة. فرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء كانوا يعيِّنون، من دون الارتكاز على قوانين إدارية أو عبر المرور بأجهزة إدارية ضابطة، أقاربهم وأصدقاءهم وأزلامهم في الإدارات العامة. وكان المديرون العامون من بعدهم يقولون بهذا المبدأ. فكانت سياسة التوظيف تستهدف، أكثر ما تستهدف، في السنوات الأولى للاستقلال، كسب أكبر عدد من أبناء الفئة «البرجوازية» المسيحية والإسلامية إلى فكرة الاستقلال الممزوجة بفكرة الولاء الشخصي لرجال الاستقلال.

أما الظاهرة الثانية في توزيع الوظائف فكانت تستند إلى التوزيع الطائفي عبر احتفاظ الموارنة والسنّة بحصة في الوظائف الإدارية على حساب الطوائف الأخرى[٧١]. بمعنى آخر، فإن الدولة التي قامت سنة ١٩٤٣ استندت فقط إلى فكرة عامة أساسها الميثاق كصيغة تفاهم بين المسلمين والمسيحيين، لكنها لم تعم لتصبح فكرة دولة على مستوى المؤسسات، بل بقيت آلية الدولة الداخلية الإدارية والوظيفية نتيجة متوارثة للعادات والتقاليد القديمة الموروثة إما عن نظام المتصرفية أو عن نظام الوصاية العثماني؛ ما أفقد لبنان فرصة الانطلاق المؤسساتي والمدني.

وإذا كانت نهايات القرن التاسع عشر قد أفضت، عبر نظام المتصرفية، إلى تراجع دور الدروز الأساسي، فإنها بالمقابل أعطت دفعاً قوياً لنمو الطائفة المارونية بمثقفيها الموظفين في إدارة المتصرفية تحت الرعاية الفرنسية وعبر الإرساليات الأجنبية ورجال الاقتصاد فيها، وعبر نمو مصانع حل شرانق

(٧١) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ٢٣٨.

الحرير، وسط تقدم واضح لسيطرة الكنيسة الاقتصادية والسياسية. إن هذه الفترة أتاحت نمواً مضاعفاً لنخب الطائفة المارونية الثقافية والاقتصادية والروحية، فيما تراجع الدروز إلى آخر السلم. وما إن انتهى القرن التاسع عشر حتى أصبحت النخب الجديدة في مواجهة محيط مديني آخر كان خارج الصراع. إن لبنان الكبير حمل إلى المواجهة الجديدة كل تلك العناصر المدينية الإسلامية التي كانت تأمل الانضمام إلى دولة، أو مملكة، فيصل العربية (سكان الساحل والأقضية الأربعة).

كان لتراجع حرب العصابات في الجنوب والبقاع، وانتهاء الثورة السورية الكبرى دور أساسي في تهميش نخب لحساب أخرى، وأصبحت الساحة حكراً على الفئات الجديدة القادمة من جبل لبنان المتصرفية وتجار المدن الساحلية ومثقفيها، الذين تركوا الولاء للسلطان العثماني وأقفلت عليهم الأبواب في دولة لبنان الكبير؛ أي في المحصلة: الموارنة والسنّة. فكان اللقاء على صيغة الميثاق الوطني الذي بقي يفتقر إلى أسس الدولة الحديثة ويحمل ويراكم سلبياته من عهد إلى عهد؛ وليس أدل على ذلك من أن رئيس الجمهورية الأول للبنان بشارة الخوري قد عمل للتجديد لنفسه، ولم يترك الرئاسة إلا بضغط من الشارع وسط سيادة منطق المزرعة بدلاً من منطق الدولة.

وإذا كان الرئيس كميل شمعون قد جرَّ لبنان الاستقلال إلى الأزمة الأولى عام ١٩٥٨، بسبب انحراف سياسته الخارجية، فإن إعادة لمّ الشمل الداخلي لم تنتظم إلا عبر إعادة صياغة سياسة خارجية متوازنة عربياً، بل أكثر من ذلك، مسايرة للعرب وتحديداً لعبد الناصر. لكن انحدار لبنان نحو الأزمة مجدداً لم يكن إلا بعد رفض النخبة المارونية السياسية والروحية في العمق سياسة الإصلاح الداخلي التي اتبعها شهاب، مضافاً إلى ذلك الرفض لسياسته العربية.

في اندلاع الحرب الأهلية تقاطعت ظروف ومعطيات عدة؛ فقد طالب المسلمون بالإصلاح الداخلي تحت شعار المشاركة، فأقفل النظام على نفسه رافضاً التغيير أو الإصلاح. فانحاز المسلمون إلى المقاومة الفلسطينية تحت شعار حرية العمل الفدائي ضاربين عرض الحائط بأحد أسس الميثاق الوطني، فتشارك الطرفان في التنصل من التزاماتهما الداخلية تجاه الصيغة التي ارتضوها، ولم يكن ذلك ممكناً من دون تراجع التوافق العربي الذي صار بعد عام ١٩٦٧ عجزاً وتناحراً في لبنان، فكانت السيول العربية الجارفة تجتاح سهول لبنان من دون

ممانعة تذكر؛ فتقاطع الغليان الداخلي مع التخلي العربي عن مواجهة إسرائيل عبر الحدود والجيوش، فأصبح لبنان مقراً ومستقراً للحرب من أجل التغيير وتحرير فلسطين.

الأسئلة تطرح نفسها: هل كانت الحرب الأهلية ممكنة لو لم يتراجع الدور العربي المواجه لإسرائيل؟ هل كانت الحرب الأهلية ممكنة لو اتفق المسيحيون والمسلمون على رفض المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من لبنان؟ وهل كانت الحرب الأهلية ممكنة لو أن النظام فتح أبوابه على التعديل والإصلاح لاستيعاب كل حركات الاعتراض الداخلية؟

في عام ١٩٧٥ كانت كل هذه الأسئلة قد تقاطعت مع أجوبة رافضة؛ فالدول العربية تركت مواجهة المقاومة الفلسطينية تأخذ مداها الأوسع في لبنان، وبعيداً عن حدودها المقفلة أمام العمل الفدائي، وأركان النظام اللبناني تمسكوا بآخر رفض للتغيير أو الإصلاح، فيما انجرف القادة المسلمون مع رغبات العامة في الشارع نحو الحرب.

وإذا كان ميشال شيحا قد اعتبر أن من واجب التقاليد صيانة لبنان من العنف فإن كل ما فعلته التقاليد هو دفعه نحو العنف والقوة، وفي لحظة حاسمة قرر الطرفان التخلي عن «سوء التفاهم المرتضى» والعيش بمقتضاه إلى اختيار «سوء التفاهم لا غير».

القسم الثاني

لبنان في الحرب الأهلية

الفصل الثالث

من عين الرمانة إلى تونس

أولاً: الوثيقة الدستورية

كانت الحرب الأهلية التي اشتعلت شرارتها الأولى في نيسان/أبريل من عام ١٩٧٥، عبر مجزرة حافلة (بوسطة) عين الرمانة، تعبيراً عن أزمة النظام السياسي، وقد جسدت صراعاً دارت أغراضه على توجهات هذا النظام الأساسية، وبعد أن تعذرت حلول الأزمة، بطريقة سياسية ومؤسسية، فكان الجواب عبر المجابهة المسلحة.

المحاولة الأولى لوقف الحرب كانت مع تدخل سوريا عبر وزير خارجيتها عبد الحليم خدام، الذي توسط لتشكيل «هيئة الحوار الوطني». لكن هذه المحاولة سرعان ما لاقت الإخفاق؛ إذ تبين الفرق الواسع بين مواقف وطموحات اللبنانيين. ولم تنفع محاولة رئيس الحكومة آنذاك رشيد كرامي الاعتصام في السراي الكبير، مقر رئاسة الحكومة، في إعادة الحوار أو في وقف القتال، بل على العكس من ذلك، انفجرت المعارك من جديد في زحلة وعلى جبهات عديدة في بيروت، وقد حاول رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الحكومة رشيد كرامي، بالاشتراك مع سوريا، إيجاد حل يرضي المسلمين والمسيحيين، فسعيا إلى تعديل طفيف في الميثاق الوطني، وذلك بدعم وتأييد من الوسطاء الدوليين، بخاصة الكردينال برتولي المبعوث البابوي، وكوف دي مورفيل مبعوث الحكومة الفرنسية. عندئذ أعلن فرنجية وكرامي قرب التوصل إلى اتفاق مرضٍ. وفي السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ لبى بيار

الجميل دعوة الرئيس حافظ الأسد لزيارة دمشق للبحث معه في إمكانية وضع ميثاق جديد[1].

كانت سوريا قد قررت التدخل في لبنان تحت شعار «المبادرة السورية» لوقف الحرب ومنع تقسيم لبنان. وكانت المبادرة السورية، كما أعلنت عن نفسها، ترمي، من جهة، إلى التوفيق بين اللبنانيين، وإلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلح، من جهة ثانية، في حدود الاتفاقات المعقودة بين القيادة الفلسطينية والسلطات اللبنانية (اتفاق القاهرة). وقد حاولت المبادرة السورية التخفيف ما أمكن من «المطالب الإسلامية» أو من التنازلات المطلوبة من قبل المسيحيين على صعيد النظام والإصلاحات الدستورية.

وقد بدا وزير الخارجية السورية آنذاك، عبد الحليم خدام، في قمة عرمون في ٣٠ كانون الثاني/يناير، أقرب إلى المدافع عن النظام اللبناني وصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، منه إلى المعترض، والصحيح أنه رأى الخلل في الممارسة لا في النظام أو في النصوص، وأنحى باللائمة على رؤساء الحكومات واعتبرهم مقصرين في تطبيق المشاركة، موجهاً كلامه إلى الرئيس صائب سلام متهماً إياه بـ «المورنة»، قائلاً: «كنتم موارنة يا صائب بك سلام في الحكم أكثر من الموارنة». وكان خدام يرد بذلك على إصرار بعضهم على وضع نصوص تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية وتخفف منها. وهذا ما مهد في ما بعد لـ «الوثيقة الدستورية»[2].

هذه المرحلة كانت ، نتيجة للوساطة السورية، مرحلة هدوء، حيث أعادت المدارس الرسمية فتح أبوابها، وكذلك المصارف. لكن هذه الفترة نفسها شهدت أول انقسام في الجيش اللبناني، إذ انفصل حوالى مئة عسكري بقيادة الملازم الأول أحمد الخطيب، الذي أعلن إنشاء «جيش لبنان العربي». لكن المعارك تطورت فاستولى حزب الكتائب وأحزاب المنطقة الشرقية على منطقة

(١) تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، نقله عن الألمانية موريس صليبا (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ٢٦٤.

(٢) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٦٤.

المسلخ في الكرنتينا، فردت القوى المقابلة باقتحام بلدة الدامور والسيطرة عليها. في هذه الفترة أعلن عبد الحليم خدام أن سوريا لن تتسامح إطلاقاً في تقسيم لبنان، وبدأت الوحدات العسكرية السورية الدخول إلى لبنان عبر شمال سهل البقاع. وفي السابع من شهر شباط/فبراير ١٩٧٦ انتقل فرنجية وكرامي إلى دمشق، وبعد مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد تم التوصل إلى اتفاق حول «ميثاق وطني جديد» أعلنه الرئيس فرنجية في رسالة وجهها إلى اللبنانيين في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦، وعرف بـ «الوثيقة الدستورية»[3]، وأبرز ما أقرته هذه الوثيقة الدستورية كان عروبة لبنان (لبنان بلد عربي، سيد حر، مستقل)[4]:

- التأكيد على العرف القاضي بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً.

- توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة.

- انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية.

- إزالة الطائفية في الوظائف، واعتماد مبدأ الكفاءة، مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى بين الطوائف.

- أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد أعيد التأكيد على اتفاقية القاهرة.

أثارت الوثيقة الدستورية ارتياحاً لدى السياسيين المسلمين الذين لم يشاركوا في الحرب. والفريق الذي رضي بها أيضاً كان الفريق المسيحي. لكن فريقين آخرين في النزاع المسلح شعرا بنوع من الخيبة، وهما المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية[5].

استقبلت العواصم العربية هذا البرنامج ـ الوثيقة بالترحيب، لكن في

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٥) انظر نص الوثيقة الدستورية، في: باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، باب الملاحق، ص ٤٩٦.

آذار/مارس أخذت حركة الضابط أحمد الخطيب ترتدي حجماً كبيراً[٦]. وبالنسبة للفلسطينيين كان الاتفاق ـ الوثيقة يعني العودة إلى تطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت، وبالتالي الحد من حرية تحركهم الواسع الذي اكتسبوه منذ عام ١٩٧٣، وبخاصة منذ اندلاع الحرب، وهكذا أخذت حركة «فتح» تشكك في نيات سوريا التي بدأت تخطط، مع تصاعد قوة منظمة التحرير، للسيطرة على قيادتها السياسية. وبالنسبة لليسار اللبناني شكل الاتفاق الوثيقة صدمة كبيرة؛ فبدلاً من علمنة الدولة، أو على الأقل العلمنة السياسية عبر إلغاء الطائفية السياسية، تم تثبيت العرف في توزيع الرئاسات، كما أن الذي خاب أمله أكثر، كان كمال جنبلاط الذي كان يرى نفسه على الطريق التي ستؤدي به إلى قمة جمهورية جديدة، وقد وجد نفسه كما السابق في دور ممثل لطائفة صغيرة لن يحصل، حتى في أفضل الحالات، إلا على حقيبة وزارية، وبعد إعطاء نفسه فرصة عشرة أيام أعلن رفضه للاتفاق المذكور[٧].

كان جنبلاط قد أعلن في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٥ البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية تحت عنوان «من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي اللبناني»[٨]. وهو البرنامج الذي طالب بإلغاء الطائفية السياسية وبقانون جديد للانتخابات على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة قائمة على النظام النسبي. إلا أن جنبلاط كان على استعداد للقبول بتسوية تضمن أن يكون رئيس الوزراء من أية طائفة إسلامية لا من السنّة فحسب، ورئيس الجمهورية من المسيحيين لا من الموارنة فقط[٩]. ويرى فؤاد بطرس أن الوثيقة الدستورية بدت معقولة ومقبولة للمراقب المتجرد، إلا أنها لم تأت بالنتائج المتوخاة، لأن العوامل الخارجية، من عربية ودولية، لم تكن قابلة بالحل[١٠].

كانت حركة أحمد الخطيب في بداياتها. وبعد إقرار الوثيقة الدستورية

---

(٦) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٢٦٧.

(٧) الجسر، المصدر نفسه، ص ٤١٧.

(٨) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٩) انظر: «من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان: البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية، بيروت في ١٨/٨/١٩٧٥،» في: **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١** ([بيروت: المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان، د. ت.]).

(١٠) انظر: هانف، المصدر نفسه، ص ٢٦٨، وفواز طرابلسي، **صورة الفتى بالأحمر: أيام في السلم والحرب** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ١٥٢.

رحبت القيادة الفلسطينية بالخطيب وأمدته بالمساعدات[١١]. وهذا ما خلق ردة فعل لدى الضباط في المنطقة الشرقية، إذ أعلنوا الولاء لرئيس الجمهورية. وبينما كانت الأوساط السياسية مشغولة بتمديد ولاية مجلس النواب، أخذت الحالة تتدهور من جديد في الشمال، فاتسعت حركة أحمد الخطيب لتمتد إلى ثكنات واقعة في المناطق الإسلامية والمسيحية. وصرح كمال جنبلاط بأن ساعة التغيير الجذري قد دقت، واتسعت الحرب والقصف المتبادل الذي أصاب قصر الرئاسة الأولى بعد حركة قائد موقع بيروت الانقلابية العميد عزيز الأحدب من على شاشة التلفزيون، وقد طالب رئيس الجمهورية بالاستقالة. لكن آذار/مارس انقضى ليقوم مجلس النواب في العاشر من نيسان/أبريل بتعديل المادة ٧٣ من الدستور تمهيداً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، كان الرئيس الياس سركيس[١٢].

لقد عارضت الحركة الوطنية مدعومة من العراق ومصر والمقاومة الفلسطينية الوثيقة الدستورية، ولم تتحمس لها أطراف الجبهة اللبنانية، فأطيحت أول محاولة إصلاحية من دون أن يقف أحد أمامها[١٣].

ثانياً: كامب ديفيد وقيام التقارب الفلسطيني ـ السوري

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، أدى الرئيس الياس سركيس القَسم الدستوري في شتورة، وقوبل خطابه في هذه المناسبة بالارتياح، وتوجه مساء إلى قصر الرئاسة الذي هجره سليمان فرنجية منذ سته أشهر[١٤].

في خطابه، خطاب القسم، تحدث الرئيس سركيس عن تسوية بين مختلف الأطراف، مستبعداً أي تقسيم للبلد، مشيراً إلى أن لبنان سيواصل دعمه للقضية الفلسطينية. ولكنه، في الوقت نفسه، طالب منظمة التحرير باحترام اتفاق

---

(١١) فؤاد بطرس، **كتابات في السياسة** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ١٢٥.

(١٢) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(١٣) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ص ٤١٨.

(١٤) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).

القاهرة، كما تعهد بالعمل على درس ومناقشة الإصلاحات في الدولة والمجتمع. وقد أعلن بنوع خاص، ما تجنب إعلانه الرئيس فرنجية، من أن الجيش السوري جاء إلى البلاد بطلب منه.

مع بداية عهد الرئيس سركيس، سكتت أصوات المدافع مدة ثلاثة أيام، بعد طول انتظار. لكن هذا الهدوء لم يدم طويلاً. فبعد ثلاثة أيام هاجم مقاتلون فلسطينيون تابعون لمنظمة مؤيدة من العراق فندق سميراميس في دمشق، وحجزوا رهائن فيه، فقامت القوات السورية باقتحامه والقبض على منفذي الهجوم وإعدامهم شنقاً علانية. ثم جرى طرد الفلسطينيين وقوات الحركة الوطنية من المتن الأعلى. وفي الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ سيطرت هذه القوات على مدينة بحمدون، وفي الوقت ذاته تقدمت نحو صيدا. في تلك الفترة دعت العربية السعودية إلى عقد مؤتمر قمة في الرياض في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لرؤساء دول كل من مصر، وسوريا، ولبنان، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر دخل اتفاق لوقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

اتخذ مؤتمر الرياض في الثامن عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ عدداً من القرارات، منها إرسال قوة سلام عربية تتألف من ٢٥ ألف جندي، تعمل على حفظ السلام وتوضع تحت إمرة الرئيس سركيس. كما تقرر أن تشكل القوات السورية القسم الأكبر منها، وتقرر انسحاب الفلسطينيين إلى المناطق المحددة لهم في اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، وتسليم أسلحتهم الثقيلة، وأسلحة فرقاء النزاع الآخرين إلى قوات حفظ السلام. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر صدق مؤتمر قمة عربي آخر عقد في القاهرة، هذه القرارات، لكن ليبيا والعراق لم يوافقا عليها[١٥].

أسفرت قمة الرياض عن مصالحة مصرية - سورية. أسفر المؤتمر عن منتصر هو حافظ الأسد، ورابح هو الياس سركيس، ونافذ هو العربية السعودية، وتم تأليف لجنة رباعية من السعودية ومصر وسوريا والكويت مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة في مهلة تسعين يوماً. وبالنسبة للرئيس السوري تم اعتراف العرب بتدخله السياسي والعسكري في لبنان، أما الرئيس سركيس فقد

(١٥) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٢٨٢.

جرى تكريس العرب لدوره وسلطته[١٦].

في المقابل كان الخاسرون في الرياض زعماء الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية. فبعد تردد طويل قبلوا بتمركز قوات السلام العربية في مناطقهم. وفي الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٦ تقدم نحو ستة آلاف جندي من الجيش السوري، ودخلوا منطقتي بيروت الغربية والشرقية[١٧].

بعد قمة الرياض، انعقدت القمة العربية الثامنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ في القاهرة، وكانت «قمة لبنان» كما وصفها الياس سركيس، وظهرت آثار المصالحة المصرية - السورية في مجرى المناقشات، وسادت روح التفاهم بين الأسد والسادات. لكن الإجماع في القاهرة لم يحصل؛ فوزير خارجية العراق، سعدون حمادي، الذي تولى رئاسة وفد بلاده، طلب بلهجة عنيفة انسحاب القوات السورية من لبنان، ورفض مقررات قمة الرياض. وبعد طول نقاش صادقت قمة القاهرة على مقررات الرياض، وكانت قوات الردع العربية قد انتشرت في بيروت فانتقل لبنان إلى مرحلة الضبط السوري[١٨].

بدأ عام ١٩٧٧ بأمل بالسلام ليس في لبنان فحسب، رغم الوضع المتأزم في الجنوب، بل في الشرق الأوسط كله. فبعد تسلم الرئيس جيمي كارتر منصب الرئاسة قامت الولايات المتحدة بمبادرة جديدة لتسوية النزاع في المنطقة. في شهر شباط/فبراير أعلن رئيس أمريكي لأول مرة وجوب إيجاد وطن للفلسطينيين الذين عانوا الكثير الكثير مدة طويلة من الزمن، فزار وزير خارجيته فانس المنطقة مرتين، وحصل على موافقة إسرائيل على التفاوض مع وفد عربي يضم ممثلين عن الفلسطينيين، وكان ذلك مبرراً لمنظمة التحرير لاعتماد سياسة معتدلة. في شهر تموز/يوليو اتفق الرئيس سركيس وياسر عرفات على تمديد اتفاق القاهرة، فوافقت منظمة التحرير على إبعاد مواقعها مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود الإسرائيلية، وعلى عدم القيام بأية عمليات عسكرية أو إطلاق النار عبر الحدود.

وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد

(١٦) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٧) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(١٨) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٧٣.

السوفياتي بياناً مشتركاً، يمهد الطريق لتسوية سلمية شاملة، مشدداً على ضرورة إقامة علاقات سلمية بين كل الدول، وعلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. كما تبين أن مؤتمراً جديداً سيعقد في جنيف في المستقبل القريب[١٩].

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٧، كان الرئيس اللبناني قد دعا اللجنة الرباعية المنبثقة من قمتي الرياض والقاهرة، وتتألف من ممثلي مصر وسوريا والسعودية والكويت، إلى الاجتماع الأول. وقد حدد الرئيس سركيس جدول الأعمال بأربع نقاط: جمع الأسلحة الثقيلة، وانسحاب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان، وانتشار قوات الردع العربية، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ اتفاقية القاهرة، على أن يبدأ تنفيذ النقطة الأولى خلال خمسة عشر يوماً، وينتهي تنفيذ النقطة الأخيرة خلال تسعين يوماً.

وكانت اللجنة الرباعية قد عينت الثالث من كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ حداً أقصى لانسحاب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان، ولجمع السلاح الثقيل. وقد تم الانسحاب، ولكن تجريد الشعب من السلاح كان ظاهرياً أكثر منه واقعياً، وهذا ما خبرته اللجنة عن كثب، إذ توارى القسم الأكبر منه في المخابئ، فقررت اللجنة أن توجه إلى قوات الردع أوامر خطية للقيام بعمليات تفتيش ومداهمة، فثارت ثائرة ياسر عرفات وبذل مساعي عديدة لدى مصر والسعودية لمنع هذه العمليات. وقد انتهت مهلة التسعين يوماً من غير أن تنفذ اتفاقية القاهرة، وعقدت اللجنة الرباعية، في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٨، اجتماعها العاشر لتعترف بإخفاقها[٢٠].

لكن التطور الأبرز في الأحداث العربية تمثل بالاتجاه الذي صمم عليه أنور السادات الذي أعلن في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ مبادرة جديدة للسلام أدت إلى إشعال كل نزاعات الوطن العربي من جديد حول فلسطين. فقد أعلن استعداده للسفر إلى القدس والقيام بمفاوضات ثنائية مع إسرائيل التي لم تتردد في توجيه الدعوة إليه فلباها سريعاً. عندئذ قام بزيارة القدس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ حيث ألقى خطاباً أمام الكنيست؛

(١٩) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(٢٠) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وبذلك بدأ التقارب الثنائي بين مصر وإسرائيل، وقد مهدت له اتفاقية سيناء الثانية. وفرض هذا التقارب التوجه نحو عقد اتفاق سلام يقتصر على مصر وإسرائيل. ولكن لم يكن هناك ريب في أن السادات لم يستهدف من خلال ذلك حلاً ثنائياً فقط، بل أراد، في الوقت عينه، التوصل إلى حل مقبول للفلسطينيين أيضاً. وفي المقابل رأت الحكومة الإسرائيلية في مبادرة السادات فرصة ملائمة لإبعاد أقوى دولة عن الجبهة العربية ضد إسرائيل من دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات حاسمة. كان حزب الليكود قد فاز في الانتخابات التشريعية في صيف ١٩٧٧، وانتخب على الأثر مناحيم بيغن رئيساً للحكومة، فكشف منذ البداية عن نياته، معلناً رفضه المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وكانت النتيجة أن السلام الذي كانت تحضر له مصر وإسرائيل، قد دفع إلى استئناف الحرب مجدداً في لبنان.

بالنسبة لسوريا، أصبح كل شيء واضحاً؛ فهي لن تستطيع في ما بعد الاعتماد إطلاقاً على مصر، ومن دون مصر يصعب التفكير بحرب كبيرة مثل حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبالتالي زالت أهم وسيلة ضغط على إسرائيل لحملها على تقديم تنازلات بشأن القضية الفلسطينية، ولم يبق أمامها إلا الاعتماد على سياسة تؤدي إلى عدم تحقيق أي سلام من دون مشاركتها؛ الأمر الذي دفعها مجدداً إلى الاتفاق مع منظمة التحرير. أما بالنسبة لفلسطينيي المنفى، فقد أشار التقارب الإسرائيلي ـ المصري إلى أن السلام بينهما سيؤدي إلى عدم الاكتراث والاهتمام بمصالحهم. ومن جديد بدت لهم الهجمات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية على إسرائيل الوسيلة الوحيدة للتذكير بأن الخطوات نحو السلام صعبة للغاية من دون مشاركتهم. أما إسرائيل فلم يبق أمامها إلا اعتماد سياسة ذات اتجاهين، **الأول**: يقضي ببذل جهود جدية لعقد سلام مع مصر، **والثاني**: تعزيز التحضير العسكري لسحق منظمة التحرير؛ أي السلام في جنوب إسرائيل والحرب في شمالها. وفي هذه الظروف لم يعد لسوريا أية مصلحة لا في نزع سلاح الفلسطينيين ولا في ردعهم عن الحرب في الجنوب[٢١].

في لبنان كانت المؤشرات المقلقة قد بدأت تتضح؛ إذ إن التجربة أثبتت أن تنفيذ المبادرة السورية إلى نزع الأسلحة وتطبيق اتفاق القاهرة لن يكون سهلاً

(٢١) هانف، المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

بسبب المحاور العربية. ففي شهر حزيران/يونيو ١٩٧٧، وبعد أن تأكد الرئيس الياس سركيس من إخفاق اللجنة الرباعية العربية في تطبيق بنود مؤتمري الرياض والقاهرة، اتهم مصر والسعودية والكويت بمعارضتها الصريحة المبادرة السورية، وكشف التواطؤ الخفي بين مصر والسعودية لصالح ياسر عرفات. وقد لاحظ سركيس منذ البدء قيام محورين في داخل اللجنة: سوريا من جهة، وباقي الأعضاء من جهة أخرى، كما لاحظ توجهين: فممثل سوريا في اللجنة يدعم موقف سركيس بلا تحفظ، في حين أن ممثلي الدول الأخرى راحوا يتحفظون بحياء في الفترة الأولى، ثم بصراحة في الفترة التالية. لقد اعترض ممثلو مصر والسعودية والكويت على صلاحيات الرئيس اللبناني في تفسير اتفاق القاهرة من جانب واحد، ورأوا أن أي تفسير للاتفاقية بحاجة إلى موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. فأصر الرئيس سركيس على حقه المطلق في تفسير الاتفاقية، ودعا أعضاء لجنة المتابعة للمشاركة في إيجاد تفسير موحد للبنود المختلف عليها مع منظمة التحرير. فوافقت اللجنة بالإجماع بعد اجتماعات عدة على تفسير موحد مقبول من الجميع، لكن مندوب الكويت في اللجنة طلب وأصر على تأجيل البت بالتفسير الموحد. ثم أعلن ممثلو مصر والسعودية والكويت في الاجتماع اللاحق امتناع دولهم عن توقيع التفسير اللبناني لاتفاقية القاهرة، وعن إصدار الأوامر للتنفيذ بحجة «أن الظروف غير ملائمة»[٢٢].

وهكذا فإن المحاور العربية وتصدي مصر والسعودية والكويت للمبادرة السورية عطلت تنفيذ مقررات الحل. أما بعد خطوة السادات، فإن سوريا لم تعد لها مصلحة في تنفيذ أي اتفاق وفي نزع أي سلاح، بل بات السلاح الفلسطيني في خندق واحد مع السلاح السوري. ودخل لبنان في تفاعلات ناتجة من التقارب المصري - الإسرائيلي.

في كتابه **كرة الثلج**، يروي المراسل السياسي للإذاعة الإسرائيلية شيمون شيفر أن العلاقة بين إسرائيل وبعض الأطراف المسيحية نُسجت في الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٥، وفي بداية سنة ١٩٧٦ توجه أول وفد إسرائيلي إلى لبنان بعد معركة بلدة الدامور. وقد نزل على الشاطئ بالقرب من جونيه أربعة إسرائيليين على رأسهم العقيد بنيامين بن أليعازر قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل،

(٢٢) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

وكان بانتظارهم على الشاطئ داني شمعون. وقد مهدت هذه الزيارة للقاء بعد وقت قصير بين الرئيس كميل شمعون وإسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية على متن سفينة حربية إسرائيلية في إحدى ليالي آذار/مارس من عام ١٩٧٦. وقد كان هذا اللقاء فاتحة لعلاقة وطيدة بين الرجلين. وتلاه اجتماع آخر انضم إليه بيار الجميل وولداه بشير وأمين[٢٣].

أما جوزيف أبو خليل فيروي في كتابه **قصة الموارنة في الحرب**، أنه ذهب إلى إسرائيل في إحدى ليالي آذار/مارس ١٩٧٦ بعدما استأذن بيار الجميل وطلب أسلحة من شمعون بيريس، فكان له ذلك، ثم تطورت العلاقة بين الطرفين[٢٤].

كانت المبادرة السورية تجاه لبنان قد بدأت بعد أن أقام الكتائب والأحرار علاقتهم بإسرائيل، لكن هذه العلاقة لم تتطور بشكل فعال إلا بعد تطور علاقة مصر مع إسرائيل. لذلك لما دخلت القوات السورية في عام ١٩٧٧، إلى المناطق المسيحية دخل معها أكثر من سبب لكي تصطدم بقوى هذه المناطق، بخاصة أن بشير الجميّل لم يقبل بهذا الانتشار إلا مرغماً، وربما كان مصمماً على التخلص منه في أول فرصة، منذ تلك اللحظة التي نزل فيها عند إرادة والده. وفي أي حال، زاد تحول المبادرة السورية إلى تحالف مع منظمة التحرير، للعمل على إسقاط اتفاقات كامب ديفيد، من حدة التناقضات العسكرية والأمنية أيضاً والسياسية القائمة بين قوى «المناطق الشرقية» من جهة، والانتشار العسكري السوري من جهة ثانية. وهكذا، فإن المبادرة السورية التي بدأت لإنهاء حرب السنتين انتهت، لتصبح في ظل الصراع مع إسرائيل واتفاقات كامب ديفيد حرباً لسنوات، وبدأت إسرائيل استخدام علاقتها مع أطراف المنطقة الشرقية في مواجهة سوريا ومنظمة التحرير، حتى إن اجتياح الجنوب عام ١٩٧٨ كان لحماية كامب ديفيد بما في ذلك انتشار القوات الدولية[٢٥].

(٢٣) شيمون شيفر، **كرة الثلج: أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٤).

(٢٤) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٥٩.

(٢٥) انظر: بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢**، ص ١٥٤. ينقل بقرادوني عن جوني عبده، بعد مرور سنة على اجتياح عام ١٩٧٨، كشفه أن إسرائيل قررت ومصر والولايات المتحدة الأمريكية إقفال جبهة الجنوب عبر إبعاد منظمة التحرير عن الحدود الدولية. وفي الرواية ذاتها أن ضابطاً نروجياً زار لبنان قبل الاجتياح الإسرائيلي وطلب زيارة إلى الجنوب للاستطلاع ولكن تبين بعد الاجتياح أن النروج شاركت بقوات الطوارئ الدولية التي انتشرت في الجنوب، وكان الهدف إبعاد منظمة التحرير وقواتها عن الحدود خمسة عشر كيلومتراً لضمان سلامة الجليل لخمس سنوات.

ثالثاً: غزو ١٩٨٢ ـ إخفاق الحل الإسرائيلي

المبادرة العربية الأولى لحل الأزمة اللبنانية، التي عرفت بالوثيقة الدستورية، وقد كانت في العمق مبادرة سورية، أخفقت بسبب رفض منظمة التحرير الفلسطينية العودة إلى اتفاقية القاهرة. وكانت الحرب الأهلية في بداياتها والقوى اللبنانية لم تحقق أهدافها؛ فالحركة الوطنية كانت في بداية امتشاق السلاح، والمقاومة الفلسطينية كانت في بداية نشر نفوذها الحر في لبنان.

أما **المبادرة الثانية**، التي جاءت بعد التدخل السوري المعروف بالمبادرة السورية، فإن إخفاقها هذه المرة جاء لأسباب عربية ـ عربية. فعلى الرغم من قرارات مؤتمري الرياض والقاهرة، فإن نشوء المحاور العربية في وجه سوريا حال دون تطبيق مقررات المؤتمرات العربية. لكن بعد أن بدأت مصر مفاوضاتها مع إسرائيل، فإن خصوم الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم، وجمعت مصيبة كامب ديفيد بين حافظ الأسد وياسر عرفات، فبدأت مرحلة من التعايش الإجباري على أرض لبنان.

فسوريا بحاجة لمنظمة التحرير إلى جانبها لكي تواجه أنور السادات في علاقته المتنامية مع إسرائيل، ومنظمة التحرير بحاجة لسوريا في لبنان لكي تبرر استمرار وجودها المسلح ونشاطها العسكري في الجنوب.

كانت العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير علاقة إجبارية فرضتها الظروف على أرض بلد شاءت الصدف أن ضعفه بدأ يتحكم فيه، ويتيح في الوقت ذاته فرصة لتعايش الآخرين وصراعهم.

لم تنقطع علاقة بعض زعماء الموارنة مع إسرائيل، فهي كانت موجودة منذ فترة طويلة. ففي عام ١٩٥٥ نجد في يوميات شاريت، إشارة إلى زيارة مبعوث لبناني خاص من طرف الرئيس كميل شمعون يحمل الرسالة التالية: «لبنان على استعداد لتوقيع سلام منفصل مع إسرائيل إذا قبلت بالشروط التالية: «ضمان الحدود بين البلدين، ومساعدة لبنان إذا هاجمته سوريا، وشراء فائض محاصيله الزراعية». بمعنى آخر، لم يكن قدوم السلاح من إسرائيل إلى أطراف مارونية أمراً جديداً. فخلال ثورة ١٩٥٨ تلقى الرئيس شمعون ٥٠٠ رشاش طومسون وبريتا وبرن، وبعد بضع سنوات، تعاون رابين مع شمعون، كما كتب في مذكراته حين كان قائداً للمنطقة الشمالية، ليضعا حداً لتسرب

الأسلحة من سوريا إلى لبنان خشية انقلاب يطيح الرئيس شمعون. لكن المساعدة الإسرائيلية الحقيقية، التي شملت المحروقات والمدفعية الثقيلة ودبابات «السوبر شيرمن» الأمريكية الصنع، والآلات الإلكترونية المتقدمة، وحتى الثياب، لم تبدأ بالوصول إلا بعد دخول القوات السورية فعلياً إلى لبنان في ربيع ١٩٧٦[٢٦].

إن توجه قسم من أعضاء الجبهة اللبنانية نحو إسرائيل لم تبرره اعتبارات أو مصالح فحسب. ففي المركز الفكري للجبهة، أي مركز الأبحاث في جامعة الروح القدس في الكسليك، حصلت مناقشات أساسية مطولة حول مستقبل الطوائف المسيحية في لبنان، وجرى التعبير عنها بصيغ واضحة جذرية، وقد ركزت على أن الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ هو بمثابة مأساة هزلية، ولبنان كاتحاد طوائف دخله فيروس عدم الثقة. في مثل هذه الحال، ينبغي حل مثل هذا الاتحاد. وقد رأت أبحاثهم أنه عندما يحصل التهاب حاد في مكان ما من الجسم، لا يبقى إلا العملية الجراحية لاستئصاله أو بتره، وبالتالي فإن المخرج الوحيد يبقى في العودة إلى الصيغة القديمة: «لبنان الصغير» أو «دولة فدرالية» على مثال سويسرا.

هذه الدراسات التي نشرت لأول مرة عام ١٩٧٦، أعيد نشرها مجدداً عام ١٩٧٨، وكان أحد أهم واضعيها فؤاد افرام البستاني أحد أركان الجبهة اللبنانية. وقد تركت هذه الدراسات وقعاً إيجابياً في إسرائيل. ففكرة تقسيم الشرق الأوسط إلى دول صغيرة تقوم على أساس انتماءاتها الطائفية، بدت جذابة جداً لعدد كبير من الإسرائيليين. فقد بدا لهم أن أول دولة من هذا الطراز يمكن أن تنشأ في لبنان. إلا أن حزب العمل الحاكم في إسرائيل، أبدى تحفظات معينة ضد أي التزام قوي في لبنان. ولكن بعد تسلم حزب الليكود الحكم في إسرائيل تبدل الوضع، وقد اختارت الحكومة الإسرائيلية الجديدة سياسة التعاون الوثيق مع الجبهة اللبنانية[٢٧].

إذا كان التعايش بين سوريا ومنظمة التحرير قد فرض نفسه لمواجهة

---

(٢٦) جوناثان راندل، **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ط ٤ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ١٦٤.

(٢٧) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٢٩١.

التقارب المصري ـ الإسرائيلي، فإن إسرائيل أخذت تدفع بعلاقتها مع أطراف الجبهة اللبنانية لإزعاج الحليفين سوريا ومنظمة التحرير.

قبيل التجديد للرئيس حافظ الأسد لولاية رئاسية جديدة وقع اشتباك مفاجئ في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ بين جنود لبنانيين وسوريين أمام ثكنة الفياضية، سرعان ما امتد فشمل المنطقة الشرقية من بيروت، وكانت حصيلته أكثر من ثلاثين قتيلاً غالبيتهم من الجنود السوريين.

بعد يومين، أي في ٩ شباط/فبراير، عمت المعارك كل المنطقة الشرقية من بيروت، ووقفت الجبهة اللبنانية إلى جانب الجيش اللبناني ضدّ القوات السورية، ولم تهدأ المعارك إلا بعد وساطة من الرئيس سليمان فرنجية طلب فيها الرئيس الأسد من الجبهة اللبنانية إصدار بيان تعلن فيه ثقتها بالسياسة السورية في لبنان، وهذا ما تم قبل أن تتوقف المعارك[٢٨].

عندئذٍ، رأى مناحيم بيغن أن لحظة التدخل في لبنان قد حانت. لكن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً للحؤول دون تدخل إسرائيل. وكانت معارضة الولايات المتحدة لتدخل إسرائيل لمصلحة الجبهة اللبنانية، لخوفها من أن يؤدي ذلك إلى مواجهة عسكرية بين إسرائيل وسوريا في لبنان. وخاطب سايروس فانس وزير الدفاع عيزر وايزمن، مؤكداً أن قراراً إسرائيلياً بالتدخل عسكرياً في لبنان سيكون بمثابة خطأ تاريخي.

ولقد صب مناحيم بيغن جام غضبه على الأمريكيين الذين حاولوا منع إسرائيل من التدخل، وتسلح بيغن بالاستعدادات لعقد قمة كامب ديفيد من أجل بحث الأمر مع الولايات المتحدة، لكن الأخيرة رفضت. عندها أبلغ بيغن الرئيس شمعون أن إسرائيل لن تتدخل، لكنه أعطى الجبهة اللبنانية وعداً بأن إسرائيل ستتدخل إذا استعملت القوات السورية سلاح الطيران[٢٩].

لم يقف الأمر عند هذه الحدود؛ فعلى أثر عملية فدائية فلسطينية في

(٢٨) بقرادوني، السلام المفقود: **عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ص ١٤٨.

(٢٩) شيفر، كرة الثلج: **أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان**، ص ٥٠.

١١ آذار/ مارس ١٩٧٨، اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان وتقدمت إلى نهر الليطاني، واتخذ مجلس الأمن في ١٩ و٢٠ آذار/مارس القرارين رقمي (٤٢٥) و(٤٢٦)[٣٠].

حاولت إسرائيل إقامة ما تسميه الحزام الأمني، أو الشريط الحدودي، وطلبت من بشير الجميل تأمين مقاتلين للسيطرة على الشريط، وقد نقل بشير إلى الشريط نحو ٣٠٠ مقاتل. لكن خلافات في حزب الكتائب واعتراضات بيار الجميل دفعت بشيراً إلى التراجع، وتم سحب المقاتلين بعد أربعة أيام من وصولهم إلى هناك[٣١].

لكن إسرائيل التي لم تنجح في التدخل إثر حادثة الفياضية، وفشلت في جر قوات الجبهة اللبنانية إلى الشريط الحدودي، نجحت في دفعها لمواجهة القوات السورية في بيروت. وفي ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٨، أي بعد انقضاء ثلاثة أعوام على بدء الحرب في عام ١٩٧٥، عادت المعارك بين قوات الجبهة اللبنانية والقوات السورية في بيروت الشرقية، وجاءت نتيجة المجابهة باهظة: ٣٠ قتيلاً و٢٥٠ جريحاً. وإثر ذلك زار الرئيس سركيس سوريا، وتقرر إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فمنع من قبل إسرائيل وقوات سعد حداد الذي بدأ يسيطر على الشريط الحدودي كجيب مدعوم من الاحتلال الإسرائيلي.

لكن الأحداث تسارعت، فحدثت مجزرة إهدن، ثم انفجرت المواجهات بين القوات السورية وقوات الجبهة اللبنانية في الأول من تموز/يوليو ١٩٧٨، بعدها لوح الرئيس سركيس بالاستقالة إلى أن هدأ القصف[٣٢]. ثم تبين أن الطيران الحربي الإسرائيلي قد حلق بكثافة فوق بيروت واخترق جدار الصوت أكثر من مرة، وتبين أن هذه الإشارة الإسرائيلية جاءت بعد رسالة أرسلها الرئيس كميل شمعون إلى أحد المسؤولين الإسرائيليين[٣٣].

بعد عودة الرئيس الياس سركيس عن استقالته، انسحبت القوات السورية من مواقعها في وسط الأشرفية، وعن جسور مداخل بيروت الشرقية، وسادت

(٣٠) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٣١) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٧٥.

(٣٢) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٥٤ و١٦٧.

(٣٣) أبو خليل، المصدر نفسه، ص ٨٥.

هدنة على المحاور. لكن بيروت عادت مسرحاً للمواجهة؛ ففي بداية أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بدأت محادثات السلام الإسرائيلية ـ المصرية في كامب ديفيد، وانتهت بتوقيع معاهدة في الثامن عشر منه، فعادت قوات الجبهة اللبنانية اللبنانية تتحرش بالقوات السورية. وفي الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر اندلعت جولة جديدة من الاشتباكات لكن هذه المرة بعنف لم يسبقه مثيل. وقد استمرت المعارك حتى السادس من تشرين الأول/أكتوبر، تاريخ انعقاد قمة ثانية بين الرئيس حافظ الأسد والياس سركيس، وقد تقرر بعدها عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيت الدين بين ١٥ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨[٣٤]. وقد انتهى إلى قرار بانسحاب الوحدات السورية من الأشرفية ونشر قوات سعودية مكانها[٣٥]. كما طالب المؤتمر الجبهة اللبنانية بالإعلان، عن قطع علاقاتها بإسرائيل، وهذا ما حدث ولكن بعد التنسيق مع إسرائيل وطمأنتها إلى أن البيان لا يعني قطع العلاقات. وقد وافقت إسرائيل على إذاعة البيان شرط ألا يتضمن شتائم لإسرائيل[٣٦].

بعد مؤتمر بيت الدين وبيان الجبهة اللبنانية عن قطع العلاقة بإسرائيل، اتخذت الأزمة اتجاهات مختلفة، منها قيام بشير الجميل بتصفية القوات العسكرية لحزب الوطنيين الأحرار في تموز/يوليو ١٩٨٠، وإعلان إنشاء «القوات اللبنانية»، والتطور الثاني تمثل بانفتاح وتقارب بين الياس سركيس وبشير الجميل. وقد فتح سركيس الطريق أمام بشير لتحسين علاقته مع الإدارة الأمريكية فيما كان بشير يعد نفسه للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

وبالفعل بدأت الاتصالات مع الرئيس سركيس الذي استقبل بشيراً، وقد بدأ يعجب به ويراهن عليه، ومهد له الطريق مع الولايات المتحدة[٣٧] إلى أن زارها في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨١ في أعقاب أزمة زحلة وأزمة الصواريخ، كذلك مهد سركيس الطريق أمام بشير للقاء بالمبعوث الأمريكي آنذاك فيليب حبيب الذي أعجب به أيضاً، وتم وصله مباشرة بالإدارة الأمريكية[٣٨].

(٣٤) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٢٩٩.
(٣٥) بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ص ١٩١.
(٣٦) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٩٢.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

بعد معركة زحلة، وفي بداية عام ١٩٨٢ يروي جوزف أبو خليل في كتابه **قصة الموارنة في الحرب** أنه في إحدى الزيارات إلى إسرائيل كوفد موسع من القوات اللبنانية برئاسة بشير، وأثناء اجتماع في منزل مناحيم بيغن طلب أرييل شارون، وزير الدفاع آنذاك، الاختلاء ببشير الجميل، وقد دامت الخلوة فترة طويلة علم بعدها أن شارون فاتح بشيراً بنيته غزو لبنان وتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير، وبعد ذلك بأسابيع جاء شارون وقيادته إلى بيروت، وعقد اجتماع حضره قادة الجبهة اللبنانية بيار الجميل وكميل شمعون وفريق بشير وقد أطلع شارون الحضور على خطته التي باتت قريبة التنفيذ[٣٩].

في المحصلة اجتاحت إسرائيل لبنان وأمنت انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ولكنه اغتيل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في بيت الكتائب في الأشرفية، فجرى انتخاب شقيقه أمين بديلاً منه. وقد أصيب المشروع الإسرائيلي في لبنان بضربة قوية، ويعبر أبو خليل عن ذلك بالقول: «إن الجهة التي أمرت باغتيال بشير الجميل لم تكن تهدف إلى اغتيال الشخص بقدر ما كانت تهدف إلى إسقاط الحل الذي كاد يتم للأزمة اللبنانية»[٤٠].

قبل ذلك كانت إسرائيل قد نفذت رغبتها، إذ إنه بعد يومين من انتخاب بشير رئيساً للجمهورية، وصلت القوات المتعددة الجنسيات، وبدأ خروج المنظمات الفلسطينية والجيش السوري من بيروت وفق اتفاق عقده فيليب حبيب مع ياسر عرفات وحافظ الأسد. وفي ٣٠ آب/أغسطس غادر ياسر عرفات بيروت إلى أثينا ومنها إلى تونس[٤١].

تسلم أمين الجميل رئاسة الجمهورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، لكنه سرعان ما وقع في الوهج الأمريكي، وراح يتصرف وكأنه الخيار الأمريكي في الشرق الأوسط كرد على الخيار الإسرائيلي الذي مثله أخوه بشير. وأخذ أمين يحمل الأمريكيين مسؤولية إيجاد الحل، ثم تبنى الحل والاقتراح الأمريكيين ببدء المفاوضات الإسرائيلية ـ اللبنانية بمعزل عن سوريا ومنظمة التحرير. وبدأت

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
(٤١) كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١)، ص ٤٥.

هذه المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ في خلدة، وترأس الوفد اللبناني السفير أنطوان فتال[٤٢]. وخلال زيارة قام بها أمين الجميل في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٨٢ إلى واشنطن تكوّن لديه انطباع يشير إلى استعداد الولايات المتحدة لممارسة دور محام جديد عن لبنان؛ فالقوات الأمريكية جاءت مرتين إلى لبنان؛ قبل إجلاء الفلسطينيين وبعد حدوث مجزرة صبرا وشاتيلا. ولكن الرئيس رونالد ريغان تعهد له هذه المرة بأن القوات الأمريكية ستبقى في لبنان إلى أن تغادره كل القوات الأجنبية وتستعيد الحكومة اللبنانية سلطتها على كل الأراضي اللبنانية. وقد كرر هذا التعهد مراراً خلال سنة كاملة.

وهكذا ظهر لأول مرة وكأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أعطت الأولوية للبنان. فقد أعلن ريغان مراراً ضرورة حل النزاع في لبنان أولاً، ثم العمل لتسوية القضية الفلسطينية، فكلف المبعوث فوق العادة فيليب حبيب، التوسط بين لبنان وجارتيه، وطلب منه التفاوض أولاً لسحب القوات الإسرائيلية، ثم لسحب القوات السورية. ولكن لماذا كان الربط بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية؟ لم يكن بالإمكان إيجاد جواب واضح عن ذلك. أما التفسير الأكثر احتمالاً فهو أن الدبلوماسية الأمريكية اعتبرت أن إيجاد حل للنزاع في لبنان أكثر سهولة، وأنه قد يسمح لها لاحقاً بممارسة تأثير إيجابي لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية الأكثر صعوبة وتعقيداً. أما سبب مباشرة فيليب حبيب بالمفاوضات حول القضية اللبنانية أولاً بموضوع الانسحاب الإسرائيلي ثم الانسحاب السوري، بدلاً من التفاوض حول انسحاب الفريقين بطريقة متوازية، فيعود، إلى اعتبار أن إسرائيل القوة المنتصرة في لبنان، وأنها في مواقع أكثر قوة ونفوذاً.

إن رفض إسرائيل خطة ريغان المتعلقة بالأراضي المحتلة، وإبراز عزمه على إيجاد تسوية في لبنان، دفعا بالحكومة الإسرائيلية إلى استخدام إمكانياتها لإرجاء الحل في لبنان، أو لتأخيره، أو لعرقلته، أو لجعله مستحيلاً. فضلاً عن ذلك، كانت لإسرائيل أيضاً أسباب عديدة لإظهار عدم الرضى عما يحدث في لبنان، بخاصة أن أمين الجميل لم يكن مستعجلاً على اتفاقية سلام مع إسرائيل. فبينما

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

ركز الصقور الإسرائيليون على إجبار لبنان على القبول بتسوية وفقاً لتصوراتهم تكاثر عدد «الحمائم» المطالبين بوضع حد للمغامرة في لبنان وبالانسحاب السريع منه. وكانت مجزرة صبرا وشاتيلا قد أثارت أزمة في إسرائيل، وكانت إسرائيل مسؤولة عنها باعتبارها قوة احتلال تمت المجزرة تحت نظرها وبإشرافها. وبقدر ما كان يتزايد في إسرائيل الانتقاد لغزو لبنان، كانت الحكومة الإسرائيلية أيضاً تشعر بضرورة العمل للحصول على نتائج حسية تبرر عملها. وقبل أن تبدأ المفاوضات مع لبنان، مارس آرييل شارون ضغطاً على اللبنانيين؛ إذ هدد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بيار الجميل بجعل دور ابنه أمين مقتصراً على دور مختار في بعبدا إذا اعتمد فقط على الولايات المتحدة لا على إسرائيل[٤٣].

مع بدء المفاوضات، ساد جو من التفاؤل الرسمي اللبناني بقدرة واشنطن على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل وتسويقه مع سوريا. لكن هذه المفاوضات اصطدمت خلال خمس جولات بتحديد أولويات جدول الأعمال، لكن في المقابل كانت المناوشات بين قوات الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية قد بدأت في قرى الجبل، وأخذت إسرائيل توظف التناقضات وتفجرها[٤٤].

كانت القوات اللبنانية قد دخلت قرى الجبل بمواكب ضخمة مع الدبابات الإسرائيلية، ثم بدأت التحرشات والاشتباكات اليومية في قرى الجبل، وكان واضحاً أن إسرائيل تلعب على التناقضات بين الطرفين؛ فساعة تسلح هؤلاء وساعة تمنع السلاح عن أولئك.

لم يكن شارون يتحمل بطء المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية وتعثرها، وكان مستعداً للعب كل أوراقه كي يخفف من الحملة الداخلية عليه. فسعى إلى اتفاق سريع مع الرئيس أمين الجميل مباشرة، وبمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية. أجرى اتصالاً بسامي مارون وعرض عليه ورقة عمل عرفت في ما بعد بـ «ورقة شارون»، وقد تضمنت ترتيبات أمنية بينها إقامة محطات إسرائيلية للإنذار المبكر داخل لبنان، وكاد هذا الاتفاق أن يتطور لولا تدخل الأمريكيين الذين ما إن علموا بالأمر حتى هددوا الجميل بوقف وساطتهم والامتناع عن تقديم أي ضمانة أمريكية مستقبلاً. فطوى الجميل صفحة هذه الاتصالات التي

(٤٣) هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ص ٣٣٦.
(٤٤) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٤٩.

لم يكن قد التزم بها بعد أو وقعها[٤٥].

في هذا الوقت بدأت سوريا تظهر معارضتها لتطور المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٣ تلقى الجميل رسالة من الرئيس الأسد مكتوبة بخط اليد وغير موقعة جاء فيها: «إن سوريا تعتبر أن أية مكاسب يحققها الغزو الإسرائيلي للبنان تشكل خطراً على أمن سوريا وهذا ما سيفرض بقاء سوريا في لبنان»[٤٦].

بعد اثنتين وثلاثين جولة بقيت المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية تراوح مكانها، فقرر جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، التوجه إلى الشرق الأوسط والتدخل المباشر لوقف دوران المفاوضات في حلقة مفرغة. وفي ٧ أيار/مايو اجتمع شولتز مع الأسد الذي أبلغه أن دمشق لا توافق على ما يمس استقلال لبنان ومصالحه وأمن سوريا ومصالحها، ووصف الرئيس السوري الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي باتفاق الإذعان.

وتسارعت القرارات؛ ففي ١٣ أيار/مايو عقدت الجولة الرابعة والثلاثون من المفاوضات، وتم الاتفاق على النص النهائي. وفي ١٤ أيار/مايو وافق مجلس الوزراء اللبناني على المشروع في جلسة استثنائية، وفي اليوم التالي وافق مجلس النواب على المشروع وصادق الكنيست الإسرائيلي عليه. وفي ١٧ أيار/مايو وقع رؤساء الوفود على الاتفاق بالأحرف الأولى.

لكن هذا الاتفاق ولد ميتاً، إذ إن الحكومة الإسرائيلية تبادلت مع الحكومة الأمريكية رسائل جانبية أكدت فيها تل أبيب أن جيشها لن ينسحب من لبنان إذا لم ينسحب الجيش السوري. وبذلك زرعت إسرائيل لغماً في اتفاق ١٧ أيار/مايو وأعطت دمشق حق نقضه وجعله غير قابل للتنفيذ، والتقطت دمشق الفرصة السانحة وأعلنت أن اتفاق الإذعان لن تكتب له الحياة.

بعد توقيع الاتفاق تدهورت الأوضاع الأمنية، وانفجرت اشتباكات عنيفة في الجبل، وأكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن العرب الذين رفضوا كامب

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤٦) إيلي سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧)، ص ١٥٥.

ديفيد لا يمكنهم إلا أن يرفضوا اتفاق ١٧ أيار/مايو.

إثر هذه التطورات أقر الإسرائيليون إعادة انتشار قواتهم وبدأوا الانسحابات الجزئية من الجبل، وبدأت الحكومة الإسرائيلية تنفذ سياسة الأرض المحروقة، واندلعت المواجهة بين قوات الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية في كل أنحاء الجبل، ودارت المعارك من بيت إلى بيت ومن قرية إلى قرية، لكن النتيجة كانت نزوح كل أهالي الجبل من المسيحيين وتجمعهم في دير القمر مع عناصر القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع[٤٧].

لقد استغلت سوريا أشهر المفاوضات استغلالاً جيداً، وواصلت تنمية قوتها العسكرية بمساعدة الاتحاد السوفياتي، وفي نهاية الأمر استخدمت الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي راية وحدت تحت لوائها التكتلات المختلفة في لبنان ضد الاتفاق، واستعادت لنفسها موقع السيطرة في لبنان والمنطقة. وقد أثبتت سوريا للولايات المتحدة أنه من دونها لا يمكن التوصل إلى أي مسار سياسي في المنطقة يحقق تقدماً على صعيد عقد تسويات.

وقف مناحيم بيغن عاجزاً. إسرائيل بدأت تنسحب من لبنان بالتنازل عن أهدافها الشاملة. الإحساس بالندم راح يتزايد. الجيش الإسرائيلي ينسحب من دون نتائج سياسية، والقوى المعادية لإسرائيل أخذت تتقدم وتنظم نفسها من جديد[٤٨].

وكتعبير عن التخلي التدريجي عن أحلامه التي راجت في عام ١٩٨٢ استقال بيغن في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٣، وينسب سكرتيره يوناه كليما فوتسكي هذه الاستقالة إلى قلبه المكسور، ويضيف: «إن رئيس الحكومة أصابه اليأس من عدد القتلى الإسرائيليين ومن التورط العسكري الذي بدا أن لا نهاية له. فقد ظن أننا لن نفعل سوى الدخول والخروج»[٤٩].

(٤٧) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٤٨) شيفر، **كرة الثلج: أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان**، ص ٣٢٣.

(٤٩) راندل، **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ص ٢٢٢.

الفصل الرابع

العودة إلى الرعاية السورية

أولاً: مؤتمر جنيف

في كتابه **القتال من أجل السلام**، يقول وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر في فترة توقيع اتفاق ١٧ أيار/مايو: «كان اتفاق ١٧ أيار يدعو للاستغراب. فبعد أن تأكدت إسرائيل من استفادتها اقتصادياً نتيجة لقبولها الانسحاب، اشترطت في رسالة سرية قبل بها شولتز ولم يعلم بها الجميل، أن يتزامن انسحابها من لبنان مع الانسحاب السوري. إن الاتفاق والرسالة السرية أعطيا الرئيس السوري حافظ الأسد حق النقض على الانسحاب الإسرائيلي. لقد تبين مع الوقت أن الاتفاق أعطى سوريا أيضاً حق النقض على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ومارس الأسد هذا الحق بعدم انسحابه»[١].

وقع الاتفاق بين لبنان وإسرائيل بالأحرف الأولى في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، وفي ٢٠ تموز/يوليو توجه الرئيس أمين الجميل إلى واشنطن يرافقه الرئيس شفيق الوزان. وكانت المناطق اللبنانية تشهد اشتباكات فيما كانت بيروت الشرقية تتعرض للقصف من مدافع الحزب الاشتراكي. في هذه الأثناء سئل الجميل في نادي الصحافة في واشنطن عن القصف الذي تتعرض له بيروت من القوات السورية والحزب الاشتراكي، فكان جوابه أن هذا القصف سيرتد إلى العاصمة السورية دمشق. في هذه الأثناء، وفي ٢٣ تموز/يوليو، تم

(١) عبد الله بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٤.

الإعلان عن قيام جبهة الإنقاذ الوطني برئاسة الرئيس سليمان فرنجية وعضوية الرئيس رشيد كرامي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وبعض الأحزاب اليسارية. وفي الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ بدأت القوات الإسرائيلية الانسحاب من جبل لبنان (من عاليه والشوف)، وفي المقابل بدأت قوات جبهة الإنقاذ التقدم لملء الفراغ بعد أن رفضت إسرائيل السماح للجيش اللبناني بالانتشار مكانها على الرغم من تدخل الولايات المتحدة. وبعد نحو عشرين يوماً كانت ميليشيات القوات اللبنانية قد أخلت كل قرى عاليه والشوف وسط أكبر عملية هجرة للسكان المسيحيين منذ القرن الماضي، حيث تجمع سكان القرى المسيحية والقوات المنسحبة في بلدة دير القمر بقيادة سمير جعجع كما تقدم. أما قوات جبهة الإنقاذ فقد توقفت عند حدود بلدة سوق الغرب[٢].

وجدت الحكومة الأمريكية نفسها في مأزق صعب؛ فمن جهة رفضت أن تنجر إلى القبول بحرب أهلية لبنانية، ومن جهة أخرى لم تقبل بأن تسعى سوريا إلى إفشال السياسة الأمريكية تماماً في لبنان. فإسرائيل برهنت عبر انسحابها من الشوف بأنها لم تعد تفكر بتكوين توازن مقابل لسوريا في لبنان، ولا بدعم أمين الجميل سياسياً، وهو الذي رفض إبرام الاتفاق معها بعد أن أقره مجلس الوزراء ووافق عليه مجلس النواب. فالقوات الأمريكية، مثلها مثل القوات الفرنسية، والإيطالية، واللواء البريطاني المحدود العدد، لم تكن على استعداد أيضاً للدخول في عمليات عسكرية جدية.

كان على الولايات المتحدة أن تختار بين التراجع أمام الضغط السوري وإعطاء صورة عن دولة عظمى تقوم بمطاردتها الميليشيات، وبين التزامها العسكري وإبراز صدقيتها. لكنها اختارت مخرجاً لهذين الاحتمالين وقررت قصف الشوف والجبال المحيطة بسوق الغرب بواسطة مدافع البارجة «نيوجرسي»، لوقف هجوم قوات الحزب الاشتراكي والحؤول دون سقوط سوق الغرب[٣]. لكن القصف لم يغير الوقائع الميدانية، وراحت المعارك تشتد

(٢) كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١)، ص ٥٩.

(٣) تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، نقله عن الألمانية موريس صليبا (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ٣٥٠.

والقصف يعنف، وتعرض مقر قوات المارينز لانفجار سيارة يقودها انتحاري، بالقرب من مطار بيروت الدولي، وأدى الانفجار إلى مقتل ٢٤١ منهم، كما فجر في الوقت ذاته مقر الجنود الفرنسيين وقتل ٦٠ جندياً[٤]. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ أعلن وقف لإطلاق النار وبدئ التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي تقرر في جنيف في سويسرا، بعد وساطة سعودية تولاها السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان ورفيق الحريري رجل الأعمال اللبناني، بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا[٥].

قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف حاول الرئيس أمين الجميل الاجتماع بالرئيس السوري حافظ الأسد وبالملك فهد بن عبد العزيز، لكي يدخل إلى المؤتمر من موقع قوي. لكن موفده إلى العاصمة السورية دمشق، جان عبيد، عاد صفر اليدين؛ فقد رفض الأسد استقبال الجميل إلا بعد أن يلغي اتفاق ١٧ أيار/مايو[٦].

انعقد مؤتمر الحوار الوطني في فندق انتركونتننتال في جنيف، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، بحضور رئيس الجمهورية أمين الجميل، والرئيس كميل شمعون، والرئيس سليمان فرنجية، والرئيس صائب سلام، والرئيس رشيد كرامي، والرئيس عادل عسيران، والشيخ بيار الجميل، ووليد جنبلاط، ونبيه بري، ووزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام، والوزير السعودي محمد إبراهيم المسعود. واستمرت أعمال المؤتمر حتى الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر.

لم يصل مؤتمر جنيف إلى أية نتيجة، سوى الاتفاق على هوية لبنان العربية؛ إذ جاء في البيان الختامي: «لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل لجامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها، على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول

(٤) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ٣٩.

(٥) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٧١.

(٦) إيلي سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٥٣.

والمجالات دون استثناء»[٧]. ولقد أخفق المؤتمر في التوصل إلى أية نتائج أخرى بسبب عقدة اتفاق ١٧ أيار/مايو، حيث أصرت سوريا والقوى الممثلة لجبهة الإنقاذ على إلغاء الاتفاق فيما تمسك به أمين الجميل، واتفق على عقد جلسة ثانية لمؤتمر الحوار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته. وقد طرح المؤتمر للنقاش المسائل التالية:

- صلاحيات رئيس الجمهورية واهتمام المعارضة بتقليصها.
- المجلس النيابي من حيث زيادة عدد أعضائه وتحقيق المساواة في التمثيل بين المسلمين والمسيحيين وتمديد مدة ولاية رئيس المجلس.
- تحويل مجلس الوزراء إلى الهيئة الفعلية لصنع القرار وتحديد صلاحياته في الدستور.
- تعزيز منصب رئيس الوزراء وتحديد صلاحياته في الدستور.
- اللامركزية من حيث نقل بعض المسؤوليات الإدارية من العاصمة إلى القضاء والمحافظة أو إلى أكثر من ذلك.
- الإنماء المتوازن بين العاصمة والمناطق.
- إلغاء الطائفية السياسية.

وطبعاً لم يتم التوصل إلى اتفاق حول أي من المواضيع المطروحة، وانفض المؤتمر على أمل أن يتوجه الرئيس الجميل إلى واشنطن للقاء الرئيس ريغان من أجل البحث في موضوع تعديل اتفاق ١٧ أيار/مايو[٨].

ثانياً: إلغاء إتفاق ١٧ أيار/مايو وانعقاد مؤتمر لوزان

بعد مؤتمر جنيف توجه الرئيس أمين الجميل إلى واشنطن لاستكشاف موقف الولايات المتحدة بخصوص اتفاق ١٧ أيار/مايو، والبحث في إمكانية تعديله أو تنفيذه. لكن الموقف الأمريكي شرع ينظر إلى الأمور من زوايا مختلفة،

(٧) **المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان**، تقديم طلال سلمان، ط ٢ (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٤)، ص ٢٠٨.

(٨) انظر وقائع الجلسات، في: المصدر نفسه.

بخاصة بعد أن تعرض مقر المارينز للتفجير. فقد اعتبر رئيس الولايات المتحدة أن اتفاق ١٧ أيار/مايو أصبح بمثابة اتفاق مجمد، وأبلغ وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز الجميّل أن من الأفضل عدم إلغاء الاتفاق لكي لا تثار إسرائيل، كما يجب عدم تنفيذه لكي لا تغضب سوريا، ولذلك يجب البحث عن خيار ثالث. لكن الخيار الثالث كان يعني المراوحة واستمرار الحرب الداخلية؛ وهذا ما حدث.

أصرت سوريا على إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو، مهما كانت النتيجة. فحاول الجميل كسب الوقت. لكن سوريا أصرت على موقفها، وأبلغ وزير خارجيتها عبد الحليم خدام لبنان هذا الموقف صراحة، رافضاً أي تحديد لموعد ثان لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني قبل إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو، لكن أمين الجميل فضّل الانتظار لعله يحصل على موعد للاجتماع بالرئيس السوري، وهذا ما لم يحدث، بل تطور الأمر إلى تصاعد في المواجهة بين الجيش اللبناني وعناصر من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وأخذ التدهور العسكري يتسع إلى أن حدثت انتفاضة السادس من شباط/فبراير ١٩٨٤، وسيطرت مليشيات القوات المعارضة على الجزء الغربي من بيروت، وخرجت قوات الجيش اللبناني منها بعد معارك طاحنة. لكن المعارك استمرت، وبدأت قوات الحزب التقدمي الاشتراكي محاولة اختراق جبهة سوق الغرب، فما كان من الجميل إلا أن ناشد السعودية التدخل. وبعد اجتماع بين وزير خارجية المملكة سعود الفيصل ووزير خارجية لبنان إيلي سالم، بحضور رفيق الحريري، في الرياض، وضعت خطة اقترح فيها سالم إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار/مايو قبل الدعوة لمؤتمر الحوار الوطني[٩]. وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة تقرر فيها إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن مع كل ما ترتب عليه من آثار[١٠]، بخاصة بعد أن قطع الجميل الأمل في تجاوب إسرائيل معه؛ فقد حاول جاهداً قبل ذلك بأسبوع الاتصال بإسرائيل للوقوف على مدى استعدادها لدعمه، لكن إسرائيل كانت قد قررت عدم الاستماع إليه[١١]، فيما

(٩) سالم، المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(١٠) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٧٥.

(١١) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٦٠.

بدأت القوات المتعددة الجنسية الأمريكية والفرنسية والبريطانية والإيطالية الانسحاب من لبنان[12].

بين انتهاء أعمال مؤتمر جنيف في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وبدء جلسات مؤتمر لوزان في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٤، تغيرت أمور كثيرة؛ فبيروت الغربية كانت قد أصبحت تحت سيطرة حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي، وكانت جبهة سوق الغرب قابلة للانهيار بضغط من الحزب التقدمي، فيما بدأت القوات المتعددة الجنسية الانسحاب، بعد أن ألغي اتفاق ١٧ أيار/مايو. في ظل هذه الأجواء انعقد مؤتمر الحوار في لوزان، لمناقشة الأفكار الإصلاحية لتطوير النظام السياسي. لكن المفاجأة هذه المرة جاءت من قبل سليمان فرنجية أبرز حلفاء سوريا الذي رفض أي تعديل في صلاحيات رئيس الجمهورية، وقاد معه تشدد الفريق الماروني الذي أدى إلى عدم توصل المؤتمر إلى أية نتيجة[13].

دام المؤتمر حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤ من دون التوصل إلى نتيجة سوى تشكيل لجنة أمنية برئاسة رئيس الجمهورية، أنيط بها تنفيذ خطة أمنية لإقامة بيروت الكبرى، وهيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان[14].

كان المؤتمر قد شهد صراعاً في الأفكار والمواقف. لكن كل طرف بقي على موقفه ورأيه، ولم ينجح الحوار في تعديل أي اقتناع؛ فقد اقترح كميل شمعون إنشاء «جمهورية فدرالية» فعارضه سليمان فرنجية ورشيد كرامي، واقترح وليد جنبلاط تسمية لبنان «جمهورية لبنان العربية»، واتهم نبيه بري أمين الجميل بمحاولة تدمير ضاحية بيروت الجنوبية، وعاد شمعون للمطالبة بلبنان دولة علمانية، فرد عليه رشيد كرامي برفضه ما يتناقض مع الإسلام. وفي نهاية المؤتمر أعدت ورقة للنقاش عرفت بوثيقة لوزان وقد تضمنت الأفكار التالية:

ـ لبنان عربي الانتماء والهوية.

ـ تأليف حكومة اتحاد وطني وإنشاء هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور

(١٢) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٣٥٧.

(١٣) انظر محاضر جلسات المؤتمر، في: **المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان**.

(١٤) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٧٥.

للبنان المستقبل خلال عام، وفقاً للإصلاحات التالية:

أ ـ إلغاء الطائفية في الوظائف العامة، باستثناء وظائف الفئة الأولى، على أن تكون هذه الوظائف مداورة ومناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

ب ـ اعتبار مجلس الوزراء السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

ج ـ يتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية.

د ـ ينتخب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين.

هذه الورقة رفضها الرئيس سليمان فرنجية رفضاً باتاً، وقال: «أنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم من حقوق طائفتي»[15].

في نهاية المؤتمر قال عبد الحليم خدام: «لا جدوى من المشاركين في المؤتمر، فغالبيتهم لا تمثل لبنان الجديد. ومن الأفضل الجمع بين قادة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، فهم الشباب الذين أفرزتهم الحرب وهذا هو الطريق للتوصل إلى اتفاق شامل»[16].

ثالثاً: الاتفاق الثلاثي وفشل الحل السوري

بعد مؤتمر لوزان، الذي سبقه إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار/مايو، كان واضحاً أن سوريا قد استعادت المبادرة كاملة في لبنان. ويلخص جوزف أبو خليل رؤيته للأوضاع في لبنان في تلك الفترة بالقول: «كانت حال لبنان بعد سقوط اتفاق السابع عشر من أيار أشبه بحال المريض الذي تدهورت صحته في شكل مرعب، فقرر أهله استبدال الطبيب المعالج بطبيب آخر».

لقد كان العلاج الإسرائيلي قاتلاً، أو على الأقل قاسياً، فلم يتحمله الجسم العليل. وحلت سوريا مكان إسرائيل، واستبدل «السلام الإسرائيلي» بـ «السلام السوري». وكما عملت سوريا على تفشيل «السلام الإسرائيلي»، ستعمل إسرائيل على تفشيل «السلام السوري»[17].

(١٥) **المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان**، ص ٤٠٢.

(١٦) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٣١٤.

(١٧) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٢٦٨.

هذا الوضع أثار انزعاجاً أمريكيا. فالاستياء الأمريكي من تطورات الأحداث كان يتزايد بسبب تنامي النفوذ السوري، وتالياً السوفياتي[١٨]. والواضح أن سوريا باتت، بعد إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار/مايو وانسحاب القوات المتعددة الجنسية وانتفاضة السادس من شباط/فبراير، تنظر إلى الأمور من زوايا جديدة.

في منتصف نيسان/أبريل ١٩٨٤ عقدت قمة لبنانية ـ سورية، بين الرئيسين أمين الجميل وحافظ الأسد، تم فيها الاتفاق على اعتبار وثيقة لوزان بمثابة الخطوط العريضة لعمل الحكومة المقبلة وتوجهاتها، كما تم الاتفاق على أن يكون رشيد كرامي رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية. لكن القمة تجاوزت ما تم الاتفاق عليه في وثيقة لوزان لجهة اختيار رئيس مجلس الوزراء. فالوثيقة قالت إن اختياره يتم عن طريق الانتخاب في مجلس النواب، لكن الرئيس الأسد فضل أن يتم اختياره عن طريق المشاورات.

لكن اللافت في القمة المذكورة ليس اتخاذ القرار بالحكومة ورئيسها وبرنامجها والأعضاء، بل في الكلام الذي قاله الرئيس السوري أثناء مناقشات القمة وهو استخدامه تعبيري «الشرعية الدستورية» و«الشرعية الثورية». وقد ظهر ذلك أثناء النقاش والتداول في أسماء أعضاء الحكومة حيث لَمح الرئيس الأسد إلى تفضيله تمثيل وتوزير زعماء المعارضة في الحكومة (أي وليد جنبلاط ونبيه بري). وقد قال الرئيس الأسد في هذا الموضوع: «وجود الأقطاب لا شك يسبب مشاكل، على أن دخولهم في الحكومة الجديدة أفضل من بقائهم خارجها. وبين هؤلاء مشكلة بروتوكولية. هناك المسنون، وهناك الشباب، المسنون لهم سمعتهم وكرامتهم والشباب لهم السلطة الفعلية على الأرض.. أنتم تدركون أن هناك شرعية دستورية وشرعية ثورية والذين يملكون السلطة على الأرض عندهم السلطة الثورية والسلطة الفعلية»[١٩].

حكومة الوحدة الوطنية ترأسها الرئيس رشيد كرامي وانضم إليها وليد جنبلاط ونبيه بري ممثلين للشرعية الثورية، فيما انضم إليها بيار الجميل وكميل شمعون وسليم الحص وعادل عسيران ممثلين عن الشرعية الدستورية. وقد عين

(١٨) سالم، المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

مجلس الوزراء العماد ميشال عون قائداً للجيش[٢٠].

لكن حكومة الاتحاد الوطني سرعان ما أصبح اسمها حكومة الانقسام الوطني، وبدأ أمين الجميل يفقد سلطته كرئيس للجمهورية. في بداية الأمر خطت التسوية خطوات واسعة فأنهى الجيش اللبناني انتشاره في بيروت الكبرى في خلال أيام، وعاد مطار بيروت إلى العمل بعد توقف دام ١٦٠ يوماً، وكذلك المرفأ. ثم أزالت الجرافات ما تبقى من الخط الأخضر الفاصل بين البيروتين في إطار خطة أمنية لإزالة خطوط التماس. لكن الاعتراضات بدأت تظهر؛ إذ رفضت حركة أمل أن يخرج اللواء السادس ذو الغالبية الإسلامية من المنطقة الغربية على أن يتولى هو الأمن فيها، فيما انتشرت الألوية التي غالبيتها من المسيحيين في المناطق الشرقية[٢١]. ولم تمض أربعة أيام على قرار مجلس الوزراء فتح الطرق الدولية حتى أعلن الوزير وليد جنبلاط النظام الأساسي للإدارة المدنية في الجبل، ورفض دخول الجيش مجدداً إلى هذه المنطقة إلى حين انتهاء مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب[٢٢].

في المقابل استمر تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية. ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ انفجرت سيارة مفخخة يقودها سائق انتحاري في السفارة الأمريكية التي كانت قد انتقلت إلى عوكر، بعد انفجار السفارة في عين المريسة. كما اقتحم متظاهرون السفارة السعودية في بيروت بدعم من حزب الله، وعلى الأثر أغلق السعوديون سفارتهم في بيروت وبدأوا يعتمدون كلياً على رفيق الحريري في إدارة علاقاتهم السياسية بلبنان[٢٣].

أما في المنطقة الشرقية فقد شهدت الأمور تأزماً ذا طبيعة مختلفة؛ فقد انقلبت الأمور على أمين الجميل، وبدأت القوى المحسوبة عليه بالتمرد ضده. كان أمين الجميل قد تمكن من الإمساك بحزب الكتائب بعد وفاة والده في آب/أغسطس ١٩٨٤، حيث انتخب مرشحه الدكتور إيلي كرامة رئيساً للحزب، كما أوصل الدكتور فؤاد أبو ناضر إلى قيادة القوات اللبنانية. لذلك ظهر أمين

(٢٠) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٧٨.

(٢١) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٣٦٢.

(٢٢) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٢٦٩.

(٢٣) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٣٤٥.

الجميل في بداية عام ١٩٨٥ وكأنه يمسك بالمنطقة الشرقية والقرار فيها، فهو رئيس الجمهورية، ويسيطر على حزب الكتائب والقوات اللبنانية[٢٤].

في الخامس من آذار/مارس ١٩٨٥ أوفد الرئيس الأسد إلى لبنان نائبه عبد الحليم خدام، وعقدت خلوات في القصر الجمهوري الصيفي في بكفيا.

أسفرت اجتماعات بكفيا عن مجموعة قرارات أهمها: فتح الطريق الساحلية، وإزالة حاجز البربارة التابع لسلطة سمير جعجع مسؤول القوات اللبنانية في الشمال، وكان هذا الحاجز قد أنشئ عام ١٩٧٨ في أعقاب مجزرة إهدن التي راح ضحيتها طوني فرنجية وعائلته. وإثر اجتماعات بكفيا نفسها جرت اتصالات مع سمير جعجع لإزالة حاجز البربارة. في ظل هذه الأوضاع بدأت اجتماعات بين كريم بقرادوني وسمير جعجع وإيلي حبيقة الذين قرروا السيطرة على القوات اللبنانية وانتزاع القرار الذي يسيطر عليه أمين الجميل عبر فؤاد أبي ناصر، وقد أعدت خطة لذلك وتولى ميشال المر تأمين التمويل لخطة الانتفاضة وإجراء الاتصالات التمهيدية مع قائد الجيش العماد ميشال عون[٢٥].

لقد رفض سمير جعجع إزالة حاجز البربارة، فاتخذ حزب الكتائب قراراً بفصله من الحزب. وكانت ردة الفعل الطبيعية أن أقدم حبيقة وجعجع على تنفيذ انتشار عسكري سيطرا فيه على قيادة القوات اللبنانية التي انتخبت إيلي حبيقة قائداً لها. وهكذا أحدثت هذه «الانتفاضة» داخل المنطقة الشرقية اهتزازاً كبيراً في نفوذ الرئيس الجميل، وذلك بعد يومين من اجتماعات بكفيا[٢٦].

ولم يمض شهران على الانتفاضة المذكورة في المناطق الشرقية حتى حدثت انتفاضة أخرى على الانتفاضة كان أحد أبطالها إيلي حبيقة. ففي ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ اجتمعت الهيئة التنفيذية التي كانت بمثابة قيادة جماعية للقوات، وانتخبت إيلي حبيقة رئيساً لها. إلا أن التطور تمثل بالبيان الذي أذاعه حبيقة إثر انتخابه. فقد أعلن في بيان له: «الاقتناع الذي نعلن اليوم هو أن الخيار اللبناني

(٢٤) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٨٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

هو عربي. نقول ذلك عن اقتناع لا عن خوف، ولسوريا في هذا القرار موقع أساسي نظراً إلى الروابط الجغرافية والتاريخية المصيرية»[٢٧].

هذا الموقف لقائد القوات اللبنانية إيلي حبيقة شكل مفاجأة في لبنان، وبخاصة أن حبيقة كان معروفاً بعلاقته القوية بإسرائيل، وهو المتهم بمشاركته بمجازر صبرا وشاتيلا. وقد كان بيانه هذا دليلاً على تطور ما في العلاقة مع سوريا، ودلت الوقائع على أن حبيقة كان قد بدأ حواراً مع سوريا سبقته ثلاث رسائل خطية منه إلى القيادة السورية يعلن فيها التزامه الخيار العربي وتحديداً عبر سوريا. وقد سبقت هذا التطور اتصالات سرية بين الجانبين امتدت طويلاً. وفي العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ كان إيلي حبيقة يزور العاصمة السورية على رأس وفد من القوات بعد اتصالات دامت خمسة أشهر، وقد كرر حبيقة التأكيد على وحدة لبنان واستقلاله وانتمائه العربي، وعلى أهمية الدور السوري في التوصل إلى الحلول المرجوة. وبعد أسبوعين كان ممثلو القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي يجتمعون في دمشق بحضور خدام ويبدأون مفاوضات حول وثيقة للإصلاحات السياسية[٢٨]. هذه المفاوضات والاتصالات التي بقيت سرية، بين قوى «الشرعية الثورية» الثلاث، استمرت حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ تاريخ توقيع ما سمي بالاتفاق الثلاثي، في دمشق.

نهار الاثنين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ سلّم وزير الخارجية السوري فاروق الشرع رئيس الجمهورية أمين الجميل نص الاتفاق الثلاثي، وأبلغه دعوة لعقد قمة مع الأسد في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦[٢٩].

وقد لحظ الاتفاق الإصلاحات التالية[٣٠]:

ـ لبنان بلد عربي الانتماء والهوية.

(٢٧) أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ص ٣٥٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

(٢٩) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٤١٠.

(٣٠) نص الاتفاق الثلاثي منشور في الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٥، وفي ملاحق أكثر من كتاب. انظر مثلاً النص الكامل، في: **لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١)، باب الملاحق.

- وضع قانون انتخاب جديد على أساس اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، وتحديد سن الانتخاب بـ ١٨ سنة.

- استحداث مجلس شيوخ يتولى البت بالقضايا المصيرية مع مجلس النواب.

- تعيين نواب جدد، وتوسيع المجلس النيابي عبر زيادة الأعضاء وفقاً لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى (المثالثة ضمن المناصفة).

- يترأس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشات من دون حق التصويت في الجلسات التالية وهي: مجلس الدفاع، اجتماعات مجلس الوزراء لإقرار البيان الوزاري، وجلسات حل مجلس النواب.

- يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد في حالات يعتبر فيها البلاد في خطر، ولرئيس الجمهورية دعوة مجلس النواب للانعقاد مرة في الشهر.

- السلطة الإجرائية مناطة بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والإدارية ويضع السياسة العامة للدولة.. وحل مجلس النواب بقرار معلل..

- رئيس مجلس الوزراء يترأس مجلس الوزراء ويدير الجلسات ويطرح جدول الأعمال.

- تشكيل الحكومة يتم بعد استشارات نيابية ملزمة يجريها رئيس الجمهورية. وإذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع مرسوم الحكومة بعد تشكيلها يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى مجلس النواب.. وإذا امتنع رئيس الحكومة المكلف عن عرض لائحته الحكومية على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه يعتبر ذلك بمثابة اعتذار ويفتح باب الاستشارات مجدداً.

- إلغاء طائفية الوظيفة باستثناء وظائف الفئة الأولى، وتكون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

اعتبر الاتفاق أن التعبير الأبرز عن عروبة لبنان يكون بإقامة علاقات مميزة مع سوريا وذلك في مجال السياسة الخارجية والعلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية والتربوية.

هذا الاتفاق شكل صدمة في المنطقة الشرقية، وقرر أمين الجميل وسمير جعجع الانقضاض عليه.

وفي نهار الأربعاء في ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٦ سدد الجميل وسمير جعجع ضربة قاسية لسياسة سوريا في لبنان عندما شنا هجوماً عسكرياً مشتركاً على حبيقة، وقد استعان الجميل في هجومه هذا بشباب بكفيا والمتن من الكتائب. وعند حلول الليل كانت قوات حبيقة قد هزمت واستسلم حبيقة إلى الجيش ونقل إلى وزارة الدفاع مع نجل ميشال المر الياس، ومنها غادر إلى باريس، وبعدها إلى دمشق[٣١]. وهكذا تبخر الاتفاق الثلاثي، وسقط عبر سقوط ركن من أركان الشرعية الثورية، وعاد التوتر من جديد، حيث تربع جعجع على رأس القوات اللبنانية فيما بقي ميشال عون على رأس الجيش اللبناني.

رابعاً: قراءة في التحولات وصعود قوى «الشرعية الثورية»

شكّل اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ نقطة تقاطع مصالح كل الأطراف، لكنها لم تكن معلنة. كانت الدول العربية قد قررت في العمق إقفال جبهاتها مع إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣، فيما انحصرت البندقية الفلسطينية في لبنان في ظل اتفاق القاهرة الذي لم يعد قادراً على تلبية طموحاتها في العمل العسكري ضد إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى لبنان باعتباره صاحب دور، فيما اعتبر الاتحاد السوفياتي أن ورقة المقاومة الفلسطينية هي من أهم الأوراق في المنطقة بعد وقف النار الذي جرى ترتيبه على الجبهتين المصرية والسورية. أما في لبنان فإن القوى الداخلية كانت قد وصلت إلى نقطة اللاعودة؛ فالنظام مقفل على الإصلاح واستيعاب المتغيرات الديمغرافية والسياسية الجديدة، وقوى المعارضة بدأت تجد من يساعدها ويقف إلى جانبها. فهذه المعارضة المتمثلة بالحركة الوطنية المدعومة من المقاومة الفلسطينية اعتبرت أن الفرصة سانحة لها للتقدم. أما قوى النظام فقد رأت أن حجم المعارضة وما تحمله من أخطار على النظام لم تعد تحتملها، فكان الانفجار في لحظة ظن

(٣١) سالم، المصدر نفسه، ص ٤١٢.

البعض أنها نزهة صيفية فيما كانت كمن فتح كل أبواب الجحيم دفعة واحدة. وأصبح إغلاق الأبواب متعذراً؛ فكل محاولة لإغلاق باب من أبواب الجحيم كانت تؤدي إلى فتح باب آخر لتدخل منه النيران:

ـ **المحاولة الأولى** لاستيعاب الأزمة، وقد تمثلت بالوثيقة الدستورية، شكلت خطوة متقدمة إلى الأمام على مستوى الإصلاح السياسي أو تعزيز المشاركة الداخلية. لكن الوثيقة الدستورية تجاهلت عاملاً أساسياً هو أن المقاومة الفلسطينية لم تكن على استعداد للعودة إلى حدود اتفاق القاهرة، كما أن الحركة الوطنية رأت أنّ التعديلات الطفيفة التي أدخلت على النظام السياسي غير كافية.

ـ **المحاولة الثانية**، المتمثلة بمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، فشلت أيضاً بسبب العوامل العربية. لقد استندت المقاومة الفلسطينية في إفشالها للمقررات العربية إلى المحاور العربية ذاتها. فلم يكن من مصلحة مصر أو العربية السعودية وحتى الكويت أن تنجح سوريا بفرض نفوذها في لبنان. في هذا الوقت كانت إسرائيل قد بدأت تعمق علاقاتها مع قادة الموارنة، وتتلقى إشارات إيجابية من أنور السادات. عندها انتقلت الحرب في لبنان لحماية كامب ديفيد عبر الضغط على سوريا والمقاومة الفلسطينية عن طريق دعم الأحزاب المسيحية التي لها مصلحة في ذلك.

ـ **المحاولة الثالثة**، لقد ظنت إسرائيل والولايات المتحدة أنه بعد كامب ديفيد يمكن استكمال الطوق، وبالتالي دفع النفوذ الإسرائيلي إلى الأمام عبر استفراد لبنان، فكان الغزو الإسرائيلي وما سبقه من مقدمات وما تلاه من معادلات بدأت بإيصال بشير الجميل إلى الرئاسة الأولى وانتهت باتفاق ١٧ أيار/ مايو.

كان سقوط اتفاق ١٧ أيار/مايو، رغم العنف الكبير الذي رافقه، إحدى تجارب الحلول الفاشلة التي لم تأخذ كل معطيات الأزمة في الاعتبار. فكما أن الوثيقة الدستورية قد وجدت الفشل أمامها لتجاهلها مصالح المقاومة الفلسطينية، فإن سقوط ١٧ أيار/مايو كان أيضاً بسبب تجاهل إسرائيل مصالح سوريا في لبنان.

صحيح أن سوريا عادت فتقدمت للإمساك بالورقة اللبنانية بعد السابع عشر من أيار/مايو وإخفاقه المدوّي، لكن محاولات الإصلاح أو الوصول إلى تسوية داخلية عبر الحوار في جنيف ولوزان قد أخفقت لوجود الولايات المتحدة

خارج المعادلة، وبعد تلقيها ضربات مؤلمة في بيروت. ولقد وصل الأمر بجورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، إلى حد وصفه لبنان بالبلد الموبوء.

كل المحاولات تمت تجربتها، لكن فشلها كان محققاً لعدم موافقة طرف واحد على الأقل من أطراف اللعبة على التسوية المقترحة. وقد حاولت إسرائيل فاعترضت سوريا فكان الفشل. وحاولت سوريا فكانت الولايات المتحدة وإسرائيل في موقع الاعتراض أو عدم المبالاة فكان الفشل. وهذا ما أصاب الاتفاق الثلاثي الذي حاول جمع قوى الشرعية الثورية التي فشلت هذه المرة في مواجهة قوى الشرعية الدستورية.

دلت تجارب هذه الحلول التي عاشها لبنان على أن غياب عنصر واحد من العناصر الداخلية أو العربية أو الدولية عن ساحة الحل كان كفيلاً بإسقاطه؛ تماماً كمن فتح أبواب الجحيم وحاول إغلاقها باباً باباً. والحقيقة أن إغلاقها لا يتم إلا كما تم فتحها؛ أي كلها في وقت واحد.

لكن الحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥، وفي أحد أسبابها إقفال قوى النظام النقاش ومحاولات الإصلاح بالحوار والتطور الطبيعي، شارفت على نهايتها وهي تحمل متغيرات وقوى جديدة.

كل محاولات الإصلاح السياسي حملت أفكاراً تقول بتقليص نفوذ رئيس الجمهورية الماروني، وتحسين شروط مشاركة باقي الأطراف، الإسلامية بخاصة، من الوثيقة الدستورية وصولاً إلى مؤتمري جنيف ولوزان، فإن النقاش الفعلي كان يدور حول الصيغ التي تعيد توزيع صلاحيات الحكم في لبنان: هل يبقى رئيس الجمهورية بمثابة الحاكم غير المسؤول، وما هو دور باقي عناصر السلطة؟ (رئيس الحكومة ومن ثم رئيس مجلس النواب)؟ إن غالبية المشاريع الإصلاحية قالت وركزت على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، إضافة إلى إعادة صياغة جديدة لتوزيع الحصص داخل النظام.

في مقدمة كتابه **لعنة وطن** يخلص كريم بقرادوني إلى القول: «استهدفت حرب لبنان رؤساء الجمهورية، فتساقط ستة منهم خلال ستة عشر عاماً، بمعدل رئيس واحد لكل سنتين ونصف. واستهلكت الأزمة أربعة رؤساء

للحكومة، بمعدل رئيس لكل أربع سنوات، وتولى رجلان فقط رئاسة مجلس النواب، بمعدل رئيس لكل ثماني سنوات. منطق العدد هذا يشير إلى أن الرؤساء الموارنة هم الضحية الأولى يليهم الرؤساء السنّة، ثم الرؤساء الشيعة. وتوحي الأرقام بأن الشيعة أصبحوا أقوى الجميع، والسنّة أقوى من الموارنة. أما في منطق السياسة فقد اهتز وضع رئاسة الجمهورية وثبت موقع رئاسة الحكومة وتعزز موقع رئاسة مجلس النواب. يبقى منطق التاريخ، وهو الأقسى، ومعه تساوى اللبنانيون في الخسارة. الرابحون خسروا والمنهزمون خسروا والكل في المصيدة»[٣٢].

كانت فترة حروب ما بعد الاجتياح الإسرائيلي أكثر كثافة وعنفاً داخل لبنان. لقد تمزقت الأحشاء اللبنانية واختلط بعضها ببعض، فتكرس تقدم قوى أو طوائف، وتكرس أيضاً تراجع أخرى، وثبتت مواقع طوائف غير هذه وتلك.

كانت حكومة الرئيس شفيق الوزان الأولى التي شكلها في عهد الرئيس أمين الجميل آخر الحكومات التي تم تشكيلها وفقاً لموازين القوى القديمة في صيغة النظام، أي صيغة ١٩٤٣. هذه الصيغة كانت قد استقرت على معادلة ثنائية: رئيس الجمهورية الماروني يختار أو يختزل الطوائف المسيحية عبر اختيار ممثليهم في الحكومة، ورئيس الوزراء المسلم السنّي يختار أو يختزل باقي المسلمين في تشكيل الحكومة. في تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس أمين الجميل اختار هو الوزراء المسيحيين وطرح حقائبهم والأسماء، فيما اختار الوزان وطرح أسماء الوزراء المسلمين بمن فيهم الوزراء الشيعة المثلون في الحكومة. طبعاً كان ذلك يتم بعد استمزاج الآراء والمشاورات. لكن الاختيار النهائي كان يتم بين الرئيسين. لقد اختار شفيق الوزان الوزير إبراهيم حلاوي وكان عضواً في «التجمع الإسلامي» الذي يرأسه، كما اختار الوزير الشيعي الآخر في الحكومة وهو الدكتور عدنان مروة، وكان له رأي في اختيار الوزير الدرزي[٣٣].

بعد سقوط هذه الحكومة عبر انتفاضة السادس من شباط/فبراير، ضعف أو تلاشى اختزال السنّة لاختيار ممثلي الشيعة والدروز، فأصبحت كل طائفة

(٣٢) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٤. انظر أيضاً الصحف اللبنانية في تلك الفترة والنقاش الذي دار حول ما عرف بالعقدة الشيعية.

تختار ممثليها بنفسها. فقد انعكست موازين القوى المسيطرة على أرض الواقع الاجتماعي - السياسي على المعادلة السياسية في السلطة. وكان رشيد كرامي أول من واجه هذه المعادلة الجديدة؛ إذ إن التحاق نبيه بري بحكومته، وهي الحكومة الأولى بعد انتفاضة السادس من شباط/فبراير ١٩٨٤، بقي معلقاً لأيام طويلة إلى أن تمت الاستجابة لمطالب بري بإلحاق وزارة الدولة لشؤون الجنوب به[٣٤].

منذ ذلك التاريخ باتت كل طائفة تهتم بتزكية مرشحيها وتعيينهم في الحكومة بالتشاور مع سوريا. فسوريا هي التي اختارت رشيد كرامي رئيساً للحكومة، كما اختارت الوزراء المسلمين أجمعين، ووضعت «فيتو» على بعض الوزراء المسيحيين، وهذا ما درجت عليه العادة والتقليد منذ ذلك اليوم[٣٥]. وحين اعترض رشيد كرامي على تصفية تنظيم «المرابطون» عسكرياً من قبل حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وصولاً إلى الاعتكاف والتلويح بالاستقالة، رد عليه الزعيمان بري وجنبلاط بالسخرية، مما اضطره للعودة إلى صفوف الحكومة من دون أي تعديل يذكر في موازين القوى. لكن ما يدعو للتوقف عنده أن إشارة الرئيس حافظ الأسد إلى أن قوى الشرعية الثورية هي التي ستصنع الاتفاق بدليل تشجيع سوريا للاتفاق الثلاثي بين الميليشيات الثلاث، كانت إشارة في مكانها الصحيح عبر قراءة موازين القوى الجديدة. لكن الذي جرى أن ممثل قوى «الشرعية الثورية» لدى الطرف المسيحي، أي القوات اللبنانية، كان لا يزال يدين بالولاء لقوى إقليمية أخرى مناهضة لسوريا ساعدته في الانقلاب على الاتفاق الثلاثي. لقد اتهم الرئيس الأسد الولايات المتحدة وإسرائيل بمساعدة سمير جعجع في الانقضاض على الاتفاق الثلاثي وإطاحته عبر الهجوم على قوات إيلي حبيقة والسيطرة عليها[٣٦].

(٣٤) سالم، المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول المراسلات بين الجميل وسوريا، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣٦. انظر أيضاً: بقرادوني، المصدر نفسه.

القسم الثالث

اتفاق الطائف

الفصــل الخامس

نضوج الأفكار والمشاريع

أولاً: نقطة الانطلاق

شكل الاتفاق الثلاثي الذي وقّعته المليشيات الثلاث أكثر محاولة إصلاحية متقدمة وقّعتها أطراف طائفية مختلفة: حركة أمل (الشيعة) والحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) والقوات اللبنانية إيلي حبيقة (الموارنة).

صحيح أن أطرافاً عديدةً طرحت مشاريع إصلاحية خلال مؤتمرات الحوار، إلا أن الاتفاق الثلاثي كان بمثابة المشروع الأول الذي حظي باتفاق أطراف متناقضة طائفياً. وقد نص الاتفاق على تعديلات كثيرة في تركيبة وتوزع الصلاحيات داخل السلطة في لبنان. كما أن الذي ميز الاتفاق الثلاثي من غيره من المشاريع تطرقه في النص للمرة الأولى إلى العلاقات اللبنانية ـ السورية التي وصفها بـ «العلاقات المميزة»، وحمله اقتراحات لتنظيمها في مجالات السياسة الخارجية والعلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية والتربوية والإعلامية.

لكن على الرغم من سقوط الاتفاق الذي وقعته الأطراف الثلاثة بعد الانتفاضة أو الانقلاب الذي قاده سمير جعجع بالتحالف مع الرئيس الجميل في مواجهة إيلي حبيقة، فإن النقاط والمبادئ التي توصل إليها الاتفاق سيتبين في ما بعد أنها باتت قاعدة للانطلاق في أي بحث جدي عن حل تحت صيغة إصلاح النظم وإعادة تنظيم وإرساء العلاقات مع سوريا، فالاتفاق الثلاثي بات نقطة انطلاق وقاعدة للمقارنة.

في كل الأحوال، لم يكن التوصل إلى اتفاق الطائف وليد المناقشات

النيابية للنصوص الدستورية والإصلاحية في قصر المؤتمرات في مدينة الطائف، بقدر ما كان حصيلة لتطور في الأفكار والمفاهيم الإصلاحية التي شقت طريقها قبل الاجتماع الشهير بمدة طويلة. كما أن العناصر والروافد التي ساهمت في إنضاج فكرة الإصلاح متعددة، تقاطعت كلها في النهاية عند إخراج التسوية بالطريقة التي تمت بها.

وسنحاول في هذا الفصل إبراز وكشف الغطاء عن المحاولات الحثيثة التي تمت بعيداً عن الأضواء، وساهمت في إنضاج فكرة الإصلاح والتسوية والمشاريع التي أعدت لذلك، والأطراف التي عملت على هذه المشاريع وساهمت في صياغتها وصناعتها وسط أجواء دولية وعربية وداخلية ملائمة.

وإذا كانت الانطباع العام الذي ساد بعد اتفاق الطائف قد جُيِّر إنجازه لهذا الطرف أو ذاك، فإن البحث عن الوقائع الفعلية يدل على عكس ذلك تماماً. طبعاً لقد أعدت أغلبية الأطراف المعنية بالأزمة الداخلية مشاريعها للإصلاح في مرحلة اتفاق الطائف أو في مرحلة التحضير له، لكن المشاريع الفعلية تمثلت بثلاثة مشاريع أساسية سنحاول متابعة ولادة كل منها.

١ ـ تبدل في الأجواء الأمريكية إزاء لبنان

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، إثر إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو وما تبعه من أحداث، بينها انسحاب القوات المتعددة الجنسية، قد قررت إهمال لبنان والشؤون المتعلقة به. لكن بعد سقوط الاتفاق الثلاثي فإن الصورة تبدلت. فقد عاد الاهتمام الأمريكي إلى ملاحقة النشاط السياسي اللبناني، وكان تقويم المسؤولين في الولايات المتحدة للأوضاع في لبنان قد تغير؛ فبعد أن اعتبر لبنان سابقاً مسؤولية سورية نظراً لعدم قدرة أي من الأطراف على التحرك في لبنان، رجع لبنان بعد إسقاط الاتفاق الثلاثي إلى دائرة الاهتمام الدولي ومنه الأمريكي[١]. وكان الرئيس حافظ الأسد يعتبر أن إسقاط الاتفاق الثلاثي من قبل سمير جعجع وأمين الجميل قد توافق مع رغبة ودعم أمريكيين[٢].

(١) عبد الله بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١٠٧.

(٢) إيلي سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧).

في كل الأحوال كانت التقديرات الأمريكية بالنسبة للبنان، في ربيع عام ١٩٨٦، تقول إن اللبنانيين غير قادرين على تحقيق الوفاق الوطني بسبب الضغوط والتدخلات الخارجية على مختلف الأطراف، وإن هذا الوضع كان نتيجة ارتباط الأزمة اللبنانية بأزمة المنطقة، وبالتالي فإن حل الأولى مرتبط بحل الثانية أو بحدوث تطورات كبرى تعدل ميزان القوى في المنطقة. وكان تحليل القيادات الأمريكية يقول بضرورة قيام اتصالات بين اللبنانيين لتحضير الخطوط العريضة لأي اتفاق محتمل بينهم بانتظار الظروف الملائمة، فإذا ضاعت الفرصة المقبلة كان الثمن باهظاً[٣].

أما الفاتيكان فكان رأيه أكثر تطرفاً، إذ كان يرى ضرورة أن يعمل على حل للأزمة في لبنان بأي طريقة، وكان الموفد البابوي إلى لبنان، في آذار/ مارس عام ١٩٨٦، يرى، بعد جولة على كل الأطراف، أن الموارنة قابعون في القرون الوسطى، وأن الطائفة المسيحية في حالة شلل وهي تتجه إذا بقيت على هذه الحالة، نحو الكارثة، والحل يكون عبر الحوار لإيجاد نقاط مشتركة لحل الأزمة[٤].

٢ ـ ورقة ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧

إثر سقوط الاتفاق الثلاثي أعلن الرئيس رشيد كرامي مقاطعته للرئيس أمين الجميل، لدوره في تشجيع إسقاط الاتفاق، وقد شجعه في ذلك وتضامن معه باقي الوزراء المسلمين في الحكومة. لكن الجميل كان ينتظر الفرصة الملائمة لإعادة الحوار مع سوريا. وفي الخامس من شباط/ فبراير ١٩٨٦ حصل تطور استغله الجميل لإعادة ما انقطع مع الأسد. والذي جرى أن طائرات إسرائيلية أجبرت طائرة ليبية صغيرة على الهبوط، وكانت على متنها بعثة سورية ما لبثت إسرائيل أن أفرجت عنها. هنا بادر الجميل إلى الاتصال بالأسد لإعلان استنكاره للتصرفات الإسرائيلية، وفي أثناء الاتصال فاتحه بضرورة الحوار بين لبنان

(٣) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٦. والحصيلة مأخوذة نتيجة ندوة نظمت في باريس في ربيع عام ١٩٨٦، بتمويل من مؤسسة عصام فارس، وقد شارك فيها مسؤولون سابقون في الإدارة الأمريكية، وكان البحث يتركز فيها حول الأزمة اللبنانية وسبل حلها.

(٤) سالم، المصدر نفسه، ص ٤١٧.

وسوريا. لكن الرئيس الأسد فضل أن يكون الحوار عن طريق أجهزة المخابرات أولاً، فإذا ما توصلا إلى تفاهم، بعد ذلك يتم تطويره بلقاءات علنية[٥].

بعد ذلك تحركت العربية السعودية في مسعى للوساطة عبر رفيق الحريري، بتكليف من الملك فهد. وقد اقترح الحريري أن يوجه الجميل رسالة إلى الأسد يقبل فيها بجوهر الاتفاق الثلاثي، ترسل إلى الملك فهد الذي يبعث بها بدوره إلى الرئيس الأسد لعلها تكون باباً لاستئناف الحوار. وهذا ما جرى، حيث أعدت رسالة من سبع نقاط بتاريخ السابع من آذار/مارس عام ١٩٨٦، لكن الأسد رفض الاستجابة للوساطة، انطلاقاً من أن الجميل قد ساهم في الانقلاب على الاتفاق الثلاثي[٦].

بعد ذلك استمرت نصائح الولايات المتحدة للحكم في لبنان بالسعي إلى الحوار مع سوريا، واقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي على الجميل عقد مؤتمر مسيحي، أو إجراء مشاورات مع القيادات المسيحية، لإدخال تعديلات توافقية على الاتفاق الثلاثي وتوحيد الرؤية أملاً باستعادة الحوار مع سوريا. في هذه الأثناء اقترح رجل الأعمال اللبناني هاني سلام على الجميل استخدام وساطة رجل الأعمال العربي مهدي التاجر مع الرئيس حافظ الأسد، باعتبار أنه على صداقة معه. وهذا ما جرى؛ فبعد اتصالات واجتماعات متعددة مع مهدي التاجر قبل الأسد بالوساطة. وفي هذه الأثناء حصل تطور بارز في الجانب المسيحي، حيث اقترح السفير البابوي في لبنان استبدال القيادة الدينية لدى الموارنة؛ إذ إن صحة البطريرك خريش كانت قد بدأت تتدهور، وهذا ما حدث إذ انتخب البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير بدلاً من خريش لكي يستطيع صفير مواكبة التطورات على مستوى الموارنة والمسيحيين في لحظة حرجة. كما أن الفاتيكان تقدم، عبر مبعوثه الشخصي أشيل سيلفستريني، بمقترحات سلمها لوزير الخارجية السورية فاروق الشرع، هي عبارة عن مذكرة في صفحتين نتيجة اجتماعات المبعوث البابوي مع الأطراف اللبنانية. وقد تضمنت مذكرة سيلفستريني النقاط التالية:

- وجوب إعادة بناء لبنان على أساس أنه بلد مستقل ذو سيادة يتمتع بهوية

(٥) المصدر نفسه، ص ٤١٢.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

خاصة وقد يقيم لبنان (علاقات خاصة) مع سوريا تحددها اتفاقات ثنائية بين البلدين وتحترم استقلال كل من الدولتين وسيادتها.

- وجوب انسحاب كل القوات الأجنبية لتمكين الحكومة اللبنانية من بسط سيطرتها على كل أراضيها.

- إن الإصلاحات التي تحترم الخصائص الديمغرافية في لبنان وبنيته الاجتماعية وصيغة التعايش يجب أن تثبت دستورياً.

- احترام هوية لبنان التاريخية، وتعدديته السياسية والحريات الفردية، وحرية الفئات التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني.

- احترام حرية المعتقد الديني والتعبير والتعليم والملكية الخاصة.

- تثبيت مبدأ توزيع الرئاسات الثلاث على المذاهب الثلاثة الكبرى في لبنان، والمساواة بين عدد النواب المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي ومجلس الوزراء واعتماد مبدأ اللامركزية[٧].

بعد ذلك أبلغ مهدي التاجر الرئيس الجميل ضرورة أن يكتب رسالة إلى الرئيس الأسد يوضح فيها أهدافه؛ وهذا ما فعله الجميل بعد أن أطلع البطريرك صفير والرئيس شمعون وسمير جعجع على مضمون الرسالة، وقد تضمنت صوراً لمبادئ الإصلاح الضرورية، منها المشاركة في السلطة عبر ميثاق ودستور جديدين، وتحدثت عن تعاون بين لبنان وسوريا ضمن اتفاقات تعقدها الحكومتان.

الرسالة نقلت إلى الرئيس الأسد بواسطة مهدي التاجر، وقد قبلها الرئيس السوري، لكنه طالب بتصور من الجميل حول مفهومه للعلاقات المميزة بين البلدين، فأعد الجميل تصوّراً للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. هنا كان الاقتراح السوري عقد جلسات مناقشة سرية يتم الإعلان عنها عندما تصل إلى نتائج، ويتم الاتفاق على الإصلاحات. وقد شارك في الاجتماعات عن الجانب السوري: وزير الخارجية فاروق الشرع، ورئيس جهاز المخابرات السورية في لبنان العميد غازي كنعان، ومدير عام

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

وزارة الخارجية وليد المعلم، وكان الجانب اللبناني ممثلاً بمستشار الرئيس الجميل للشؤون الخارجية د. إيلي سالم، ومدير المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس، والدكتور نقولا نصر كمدّون لمحاضر الجلسات[٨].

المباحثات التي بقيت سرية، انعقدت في مبنى وزارة الخارجية السورية في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. وبناء على ذلك عقد ثلاثة عشر اجتماعاً استمرت حتى مطلع حزيران/يونيو. وفي نهاية المباحثات تم الاتفاق على ورقة إصلاحات[٩]، وقد أطلق على الوثيقة التي اتفق عليها اسم «الميثاق الوطني». وبعد الانتهاء من الاتفاق على الوثيقة عقد اجتماع في بكركي بحضور السفير البابوي والبطريرك صفير، وقام إيلي سالم بإطلاعهما على النص. وقد وافق السفير البابوي على النص وقال إن الموارنة سيرتكبون خطأ كبيراً إذا رفضوا هذه الإصلاحات، كما أن البطريرك صفير كان مسروراً. كما نوقشت الوثيقة مع كميل شمعون والمطران الياس عودة فوافقا عليها، وتولى الرئيس الجميل إطلاع سمير جعجع وقائد الجيش العماد ميشال عون على الوثيقة فوجداها مرضية.

ونتيجة لهذا التوافق اجتمع الرئيس الأسد بالرئيس أمين الجميل في القمة الإسلامية في الكويت، وعادت المباحثات في دمشق لاستكمال بعض التفاصيل، بخاصة أن سوريا كانت قد أطلعت المعارضة على الوثيقة وانتظرت الردود عليها. لكن في هذه الأثناء طرأ تطور جديد على العلاقات اللبنانية ـ السورية دفعها مجدداً إلى التوتر. فقد اندلعت اشتباكات عنيفة في بيروت بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل، عندها اجتمع الرئيس الأسد بقادة اللقاء الإسلامي الذين طالبوه بتدخل سوريا لوقف القتال. وقد تجاوبت سوريا مع طلب القيادات الإسلامية وأعادت جيشها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ إلى بيروت الغربية بعدما خرج في عام ١٩٨٢. هنا أصدر الجميل بياناً اعتبر فيه أن عودة القوات السورية إلى بيروت الغربية بمثابة «عمل غير دستوري» يعمق التباعد ويساهم في تفتيت القرار الشرعي[١٠].

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٠.

(٩) جورج بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر** (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٣)، ص ١٦.

(١٠) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٤١١.

كان الجميل يعتبر أن التدخل السوري في بيروت الغربية بطلب من القيادات الإسلامية من دون مشاورات معه، بمثابة تجاهل له، وهذا ما أعاد توتير العلاقات مع سوريا على الرغم من ارتياح الولايات المتحدة لعودة الجيش السوري إلى بيروت لضبط الأوضاع[١١]. هنا رفضت سوريا استكمال الحوار بسبب موقف الجميل إلى أن عرض رجل الأعمال رفيق الحريري التوسط مع سوريا لإعادة الحوار بدفع من الملك فهد بن عبد العزيز. وقد طلب الحريري الاجتماع بالجميل للبحث بالوثيقة الإصلاحية، وهذا ما جرى، حيث جاء الجميل إلى قبرص واستقل طائرة الحريري مع إيلي سالم، وجرى نقاش دام ساعات أدخلت نتيجته بعض التعديلات على الوثيقة الإصلاحية، وأخذ الحريري الوثيقة معدلة وتوجه إلى دمشق من أجل تسليمها، وقد عرفت بوثيقة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، لأن الحريري سلمها للمسؤولين السوريين في هذا التاريخ، ومن أبرز ما تضمنته الأفكار التالية:

ـ نصت الوثيقة على ثمانية مبادئ فاعتبرت أن «لبنان عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة التي يتم ترسيخها باتفاقيات ثنائية بعيدة المدى في مختلف المجالات».

ـ اعتبرت الوثيقة: «أن الشعب مصدر السلطات والنظام يقوم على احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها».

ـ قالت الوثيقة بـ «إلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسي» على أن «تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد» تنفيذ الخطوات لإلغاء الطائفية.

ـ نصت الوثيقة على إناطة «السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء»، واعتبرت أن مجلس الوزراء «يتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء»، على أن «تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص مستقل». كما أن «رئيس

(١١) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٤٤٦. انظر أيضاً: بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ١٢٠.

الجمهورية يترأس مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه، ويحق لرئيس الحكومة ترؤس جلسات مجلس الوزراء بالتوافق مع رئيس الجمهورية».

ـ رئيس الجمهورية يوقع قرارات مجلس الوزراء خلال أسبوعين «من تاريخ ورودها» إلى الرئاسة، أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها، وتكون «قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس».

ـ تحدد مهلة لتوقيع كل من رئيس الحكومة والوزير المختص.

ـ يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء على المثالثة بين الطوائف الكبرى ضمن المناصفة.

ـ وقد اعتبرت الوثيقة أن رئيس الجمهورية هو «رأس الدولة».

ـ «رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة».

ـ «لرئيس الجمهورية إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه هو ويوقعه معه رئيس الحكومة».

ـ كما نصت الوثيقة على بند خاص بصلاحيات رئيس الحكومة، جاء فيه: «يترأس جلسات مجلس الوزراء في حال غياب رئيس الجمهورية أو حين يستنيبه». كما نصت الوثيقة على أن تسمية رئيس الحكومة تجري «من قبل رئيس الجمهورية بالاستناد إلى نتيجة استشارات نيابية ملزمة».

ـ بالنسبة للسلطة التشريعية نصت الوثيقة على توزيع «المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين»، على أن يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨).

ـ انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلتين للتجديد[١٢].

الورقة المذكورة سلمت إلى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧ وفي ٢٧ منه التقى الحريري بالرئيس الأسد الذي اعتبر أن المشكلة مع الجميل باتت تتجاوز الاتفاق على الإصلاحات الدستورية

(١٢) سالم، المصدر نفسه، ص ٥٤١. انظر أيضاً النص الكامل في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٢)، ص ٣٣٣.

إلى الكشف عن قتلة الرئيس رشيد كرامي الذي اغتيل بعد تفجير المروحية التي كان يستقلها في الأول من حزيران/يونيو ١٩٨٧، وأنه على الرئيس الجميل في هذه الحال القضاء على الحالة الإسرائيلية في المنطقة الشرقية من بيروت. وقد أيقن الرئيس السوري أن أي اتفاق يعقد مع الجميل في ظل النفوذ الإسرائيلي في الشرقية مصيره الفشل، على الرغم من أنه اعتبر أن مسودة الإصلاحات التي نتجت من المحادثات اللبنانية ـ السورية مقبولة غير أنها لن تصبح قابلة للتنفيذ قبل أن يتحرك الجميل ضد الظاهرة الإسرائيلية في منطقته. وقال الأسد للحريري: «إن محادثات سالم ـ الشرع حققت تقدماً كبيراً وكانت على وشك أن تكلل بالنجاح لولا اغتيال كرامي». وبهذا تكون المحاولة الإصلاحية الجديدة نتيجة الاجتماعات السرية بين موفدين من الجميل والمسؤولين السوريين قد أسدل الستار عليها[١٣].

٣ ـ ورقة الحريري

في عام ١٩٨٢ برز اسم رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري إثر الاجتياح الإسرائيلي، حيث تولت شاحنات ورافعات إزالة الركام من شوارع العاصمة بيروت إضافة إلى مدينة صيدا، وترافق هذا الاسم مع تنسيق توزيع المساعدات الغذائية السعودية إلى اللبنانيين في العام ذاته تحت لافتة مساعدات خادم الحرمين الشريفين.

أطل اسم رفيق الحريري مرة ثانية عام ١٩٨٣، حين أوفدت العربية السعودية إلى دمشق الأمير بندر بن سلطان للتوسط في وقف النار من جراء المعارك في الجبل، وقد رافقه رجل الأعمال رفيق الحريري. من ثم عاد فتردد اسمه رجل أعمال ووسيطاً سعودياً في التحضير لعقد مؤتمر جنيف للحوار الوطني، كما ساهم في التحضير لانعقاد مؤتمر لوزان الذي انبثقت بنتيجته حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي[١٤]. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ اقتحم متظاهرون يرفعون الأعلام الإيرانية السفارة السعودية في بيروت وحطموا

(١٣) سالم، المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(١٤) بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر**، ص ٦٨. انظر أيضاً مقالات الصحافي طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير، في: **المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان**، تقديم طلال سلمان، ط ٢ (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٤).

محتوياتها وأحرقوها. عند ذلك قررت العربية السعودية إغلاق سفارتها في بيروت وسحب سفيرها أحمد الكحيمي. لذلك اعتمدت المملكة على رفيق الحريري في إدارة العلاقات السعودية في لبنان. لكن الحريري الذين اضطلع بهذا الدور أقام في دمشق، وبدأت اتصالاته ونشاطاته تتسع في لبنان وسوريا عبر توليه مهمة السفير غير المعين[١٥]. في هذا الفترة بدأ الحريري يكوّن لنفسه فريقاً من المستشارين والمساعدين بينهم السفير اللبناني في برن جوني عبده الذي عمل مديراً للمخابرات في عهد الرئيس سركيس.

من خلال مشاركته وتكليفه بالمهمات من قبل العربية السعودية، وحضوره لمؤتمري جنيف ولوزان، أطل رفيق الحريري وتعرف إلى أطراف النزاع في لبنان آنذاك. وبعد فشل مؤتمر لوزان وبداية تعثر عمل حكومة الرئيس رشيد كرامي، عمل رفيق الحريري على إنضاج وتحضير الاتفاق الثلاثي. وكانت اجتماعات الأطراف والشخصيات المشاركة في التحضير للاتفاق الثلاثي تتم في منزله في باريس أو في منزله في دمشق بحضور الأطراف والشخصيات التي شاركت في توقيع الاتفاق الثلاثي، وقد بذل الحريري جهداً مضاعفاً في اللحظات الأخيرة للمفاوضات بين الأطراف من أجل التوصل إلى الاتفاق[١٦].

بعد أن أقفلت سوريا باب الحوار مع الرئيس أمين الجميل، وأبلغ الأمر إلى الحريري في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٧، بدأ الحريري مع فريق العمل الذي كونه حوله بإعداد مشروع لحل الأزمة اللبنانية.

في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ انعقدت في عمان قمة عربية شارك فيها الرئيس أمين الجميل على رأس وفد من الوزراء والمستشارين، وعمل الجميل جاهداً على عقد اجتماع بالرئيس السوري حافظ الأسد، لكن الأخير رفض الاجتماع به قبل قيامه بإنهاء «الحالة الإسرائيلية» والكشف عن قتلة الرئيس كرامي كما تقدم. في هذه الأثناء قابل رفيق الحريري الرئيس الجميل وقدم له نسخة عن مسودة مشروع للوفاق الوطني عرف في ما بعد بمشروع

---

(١٥) سالم، المصدر نفسه، ص ٣٤٥. انظر أيضاً: بكاسيني، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٦) بكاسيني، المصدر نفسه، ص ٦٨. لمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً: بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، وسالم، المصدر نفسه.

١١/١١/١٩٨٧. لكن الجميل لم يكترث للأمر لأنه لا صفة للحريري لتقديم مشاريع[١٧].

لكن الحريري الذي زار واشنطن في ٢٢ من الشهر ذاته تقدم بنسخة من مشروعه من الإدارة الأمريكية، وتحديداً من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي، وأعلمه أن هذه المسودة أصبحت في حيازة المسؤولين السوريين[١٨]. إلا أن التطور الجدي حصل حين طلب السفير الأمريكي في بيروت جون كيلي من الرئيس الجميل وفريقه ملاحظاتهم أو ردهم على مشروع الحريري، وكان هذا الطلب قد تم في ١١/١١/١٩٨٧؛ ولهذا عرف المشروع باسم مشروع ١١/١١، بخاصة أن الحريري كان قد طلب عدم نسبة المشروع إليه. وقد اعتبر السفير الأمريكي في حديثه مع الجميل أن المشروع مقبول من المسؤولين السوريين، وأن سفير الولايات المتحدة ينتظر الرد اللبناني على المشروع لكي يبلغه إلى سوريا[١٩].

منذ تلك اللحظة بدأت مرحلة جديدة من الاتصالات اللبنانية ـ السورية ـ الأمريكية محورها ورقة الحريري كمشروع للحل تقبل به سوريا وتشجع على نقاشه الولايات المتحدة، ما دفع الرئيس الجميل للتجاوب مع العملية ما دامت الولايات المتحدة قد قبلت بالدخول فيها. وقد عقدت الاجتماعات الأولى لدراسة كيفية التعاطي مع المشروع وتنظيم الرد عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بين مورفي ومسؤولة مكتب سوريا ولبنان والأردن في الخارجية الأمريكية ابريل غلاسبي مع السفير اللبناني في واشنطن عبد الله بو حبيب، للتفكير في إعداد رد الجميل على ورقة الحريري، على أن تسلم الملاحظات للجانب الأمريكي ليقدمها بدوره إلى المسؤولين السوريين[٢٠].

الوثيقة التي عرفت بورقة ١١/١١/١٩٨٧ حددت عديد الجيش اللبناني بـ ٢٥ ألفاً من العسكريين، على أن «تقتصر المخابرات في الجيش على المعلومات العسكرية دون سواها».

---

(١٧) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٩) انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ١٣٢، وسالم، المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

(٢٠) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ١٣٣.

وقد نصت الورقة المذكورة تقريباً على المبادئ العامة ذاتها التي اعتمدتها ورقة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧. لكن الورقة المذكورة نصت على اعتماد المحافظة دائرة انتخابية وخفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة.

- كما نصت على استحداث مجلس للشيوخ يساهم مع المجلس النيابي بالنظر في الأمور المهمة.

- اعتبرت الورقة أن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة كما أنه «رأس السلطة الإجرائية يمارسها من خلال مجلس الوزراء».

- رئيس الجمهورية «يترأس مجلس الوزراء في المواضيع المهمة التي تتصل بدعائم الوطن...».

- رئيس الجمهورية يدعو مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً «كلما رأى ذلك ضرورياً».

- يسمى رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة.

- نصت الورقة على بند خاص بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء.

- نصت الورقة على إناطة «السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء».

- كما أعطيت لمجلس الوزراء صلاحيات حل المجلس النيابي ونصت على أن النصاب القانوني يكون بأكثرية ثلثي الأعضاء.

- بالنسبة للسلطة التشريعية قالت الورقة بفصل النيابة عن الوزارة.

- نصت على «توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ورفع عدد النواب إلى ١٠٨».

- ينتخب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

- بالنسبة للطائفية السياسية نصت الورقة على أن «تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء» العمل لإلغاء الطائفية السياسية بعد سلسلة خطوات.

تميزت ورقة ١١/١١/١٩٨٧ باقتراحها ورقة عمل أخرى بمثابة مشروع

للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، وعلى سبيل المثال نصت على «تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة في البقاع على أن يكون هذا البند لمدة أربع سنوات فقط»[٢١].

هذه الورقة تحولت، كما أشرنا، إلى نقطة انطلاق لحوار سوري - أمريكي - لبناني حول الإصلاح السياسي في لبنان أملاً بحل الأزمة. وقد مضى من الوقت نحو سنة وأكثر على إنجاز هذه الورقة قبل أن يظهر المشروع الثالث الذي يعتبر بين المشاريع الأساسية التي تم تداولها في الطائف.

٤ - مشروع الكورال بيتش

على أثر خلوّ مركز رئاسة الجمهورية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وما نتج من ذلك من انقسام نتيجة قيام حكومتين متنازعتين، واحدة برئاسة العماد ميشال عون وثانية عادية برئاسة الرئيس سليم الحص، عقد وزراء الخارجية العرب في تونس دورة غير عادية للنظر في الأزمة اللبنانية اتخذ فيها قرار بتاريخ ١٢/١/١٩٨٩ بتأليف اللجنة السداسية، من وزراء خارجية الكويت والجزائر وتونس والأردن والإمارات العربية إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

بدأت اللجنة أعمالها بتوجيه الدعوة لرئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس مجلس الوزراء سليم الحص والعماد ميشال عون، وتم اللقاء بأعضاء اللجنة في تونس في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩[٢٢]. في هذه الفترة، وقبل انعقاد مجلس الجامعة العربية، وفيما كانت المداولات جارية حول الحلول الواجب اتباعها، اتفق الرئيس حسين الحسيني والرئيس سليم الحص على عقد لقاءات سرية بينهما لإعداد صيغة وفاقية تحضيراً لطرحها إذا ما جاء أوان الحل. وقد عقدت الاجتماعات بين الاثنين بشكل سري في فندق الكورال بيتش وشارك فيها شقيق الرئيس الحسيني طلال والدكتور خالد قباني كمستشار للرئيس الحص، وقد كان آخر اللقاءات في ٢/١/١٩٨٨، وتم التوصل في خلاله إلى

(٢١) بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر**، ص ٥٢.

(٢٢) خالد قباني، «وثيقة الوفاق الوطني في الطائف،» في: مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق، **لبنان في تاريخه وتراثه**، ٢ مج (بيروت: [المركز]، ١٩٩٣)، مج ٢، الفصل ٧، ص ٨٦٤.

مشروع تحت عنوان «مبادئ الوفاق الوطني». وقد أبقي هذا المشروع بعيداً عن الأضواء إلى حين انعقاد مؤتمر الطائف. وبعد اشتداد النقاش وتهديد عقد المؤتمر بالانفراط، شكلت لجنة نيابية سميت «لجنة العتالة»، وضمت الرئيس الحسيني و١٧ نائباً، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات مقفلة لمناقشة الإصلاحات، حيث استغل الرئيس الحسيني النقاش الذي جرى بسبب مشروع اللجنة الثلاثية العربية ليطرح المشروع الذي اتفق عليه مع الرئيس الحص، وكان في بداية كل اجتماع يوزعه على النواب ويعود ويجمعه في نهاية الاجتماع خوفاً من تسريبه إلى الصحافة[٢٣]. وفي ما يلي أبرز ما تضمنه المشروع الذي اتفق عليه بين الحسيني والحص في اجتماعات فندق الكورال بيتش: في باب المبادئ العامة حمل المشروع المبادئ نفسها التي اعتمدت في المشروعين السابقين وقد أضيفت إليها في البند الثامن الفقرة التالية: «ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدس لا شرعية لأي سلطة تناقضه». وهذه العبارة أدخلت أيضاً في بند المبادئ العامة في مقدمة الدستور بعد إقراره.

المشروع المذكور بدأ بالسلطة التشريعية واعتبر أن «لبنان دائرة انتخابية واحدة».

- نص المشروع على أن «توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين».

- ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس.

- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨.

- نص المشروع على إناطة «السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء»، على أن يجتمع مجلس الوزراء في مقر خاص.

- يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء العرف المتبع القائم على المثالثة من ضمن المناصفة.

- نص المشروع على صلاحيات مجلس الوزراء.

- بالنسبة لرئيس الجمهورية اعتبر «رأس الدولة» ويرأس جلسات مجلس الوزراء في حال حضوره.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٦٧. انظر أيضاً: بكاسيني، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

- أعطى المشروع لرئيس الجمهورية «حق عرض أمر من الأمور الملحة على مجلس الوزراء لا يتضمنها جدول الأعمال».

- نص المشروع على صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء تحت بند مستقل.

- بالنسبة لتسمية رئيس الحكومة نص المشروع على أن رئيس الجمهورية «يجري استشارات نيابية ملزمة بحضور رئيس مجلس النواب. .».

- في إلغاء الطائفية السياسية أقر المشروع بتشكيل «هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية. . .». تماماً ذات الصيغة التي اعتمدت في المشروعين السابقين[٢٤].

ثانياً: وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

أشرنا في بداية الفصل إلى أن هناك ثلاثة مشاريع أو ثلاث أوراق عمل شكلت الرافد الأساسي لمشروع اتفاق الطائف. لكن اللافت أن المشاريع الثلاثة استندت في صياغة نصوصها إلى المرتكزات نفسها؛ بمعنى أن كل طرف، وقبل أن يعد مشروعه المقترح للإصلاح والوفاق، عاد إلى أوراق ومشاريع وأفكار لينطلق منها وهي مشاريع وفاقية أو محاولات إصلاحية طرحت سابقاً في مراحل أساسية بين اللبنانيين. بمعنى آخر فإن مشاريع الإصلاح والوفاق كانت تستند إلى نصوص وأفكار صاغها اللبنانيون في مراحل متعددة من مراحل محاولات حل الأزمة اللبنانية.

وهذه الأوراق التي تم الانطلاق منها هي: الوثيقة الدستورية الصادرة في عام ١٩٧٦، والمبادئ الوفاقية الـ ١٤ الصادرة في عهد الرئيس الياس سركيس، والثوابت الإسلامية الصادرة في عام ١٩٨٣، ومشاريع الإصلاح التي طرحت في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، وورقة العمل الأساسية التي تم وضعها في نهاية مؤتمر الحوار الوطني في لوزان، والاتفاق الثلاثي[٢٥]. بمعنى آخر، فإن

(٢٤) سليم الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١)، ص ١٠٨. انظر أيضاً النص الكامل في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٤)، ص ٣٥٨.

(٢٥) المصدر نفسه، وإيلي سالم، **وثيقة الوفاق الوطني بين بيروت ودمشق والطائف** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٢). انظر أيضاً: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)؛ كارول داغر، **جنرال ورهان** (بيروت: دار ملف العالم العربي، ١٩٩٢)، ومقابلة مع مروان حمادة باعتبار أنه كان من الفريق الذي ساهم في صياغة ورقة الحريري.

وثيقة الوفاق الوطني، بما هي محصلة للمشاريع الثلاثة المذكورة، كانت وليدة الفكر السياسي اللبناني السائد في أواخر حرب الخمس عشرة سنة. ولهذه الأسباب فإن كل طرف من الأطراف المذكورة يتحدث عن اتفاق الطائف وكأنه من صنعه فيما هو في المحصلة نتيجة التقاطع عند الأفكار ذاتها، انطلاقاً من المعادلات والمحاولات الإصلاحية ذاتها التي تم تطويرها خلال مراحل الأزمة اللبنانية[٢٦]، بما هي محاولات وفاقية تسووية.

لكن، كيف تقاطعت المشاريع الثلاثة لتدخل في صلب وثيقة الوفاق الوطني التي طرحت في الطائف ودارت النقاشات حولها؟

يروي د. إيلي سالم أنه بعد تكليف الأخضر الإبراهيمي بمهمة مندوب اللجنة الثلاثية العربية التقاه في لندن في مكتب هاني سلام، حيث عقد معه سلسلة طويلة من الاجتماعات أطلعه فيها على كل مراحل الحوار مع سوريا، وصولاً إلى المناقشات التي دارت وأنتجت ورقة ١٣ حزيران/يونيو. كما شرح له الخلفية السياسية والإصلاحية التي صيغت على أساسها بنود الوثيقة. وكان الأخضر الإبراهيمي يدون الشروحات والملاحظات التي تمت[٢٧]. وهكذا فإن نص الوثيقة وخلفياتها كانت بمتناول الأخضر الإبراهيمي الذي شارك في إعداد نص الوثيقة العربية التي سلمت للنواب في الطائف.

لكن، ما علاقة المشروع الذي تقدم به رفيق الحريري بالموضوع؟

كما أشرنا في بداية الفصل من أنه قبل نقل الورقة بصيغتها النهائية إلى المسؤولين السوريين، أمضى الحريري والرئيس الجميل والدكتور إيلي سالم في طائرة الحريري التي حطت في مطار قبرص ساعات، تم في خلالها مناقشة الورقة وإدخال بعض التعديلات عليها قبل تسليمها إلى الرئيس الأسد والمسؤولين السوريين. لكن بعد رفض المسؤولين السوريين لمشروع الجميل عمل

(٢٦) يروي إيلي سالم في كتابه **الخيارات الصعبة** أن وثيقة الطائف نسخة منقحة عن وثيقة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، حيث تمت الإشارة إلى ذلك أيضاً في: سالم، **وثيقة الوفاق الوطني بين بيروت ودمشق والطائف**. ويقول الرئيس الحص في كتابه **عهد القرار والهوى**: «إن من يرى اتفاق الطائف ويقارنه مع المشروع الذي أعده مع الرئيس حسين الحسيني وأشرنا له بمشروع الكورال بيتش يجد تشابهاً كبيراً في النصوص بين المشروعين. إضافة إلى ذلك فإن ورقة الحريري متطابقة إلى حدود بعيدة مع نص الوثيقة العربية». انظر: الحص، المصدر نفسه.

(٢٧) مقابلة مع إيلي سالم أجراها المؤلف.

الحريري مع فريق عمله على إعداد مشروعه الذي عرف بورقة ١١/١١/١٩٨٧، وكان منطلقاً للمناقشات التي أجرتها أبريل غلاسبي.

الاستشراق الأمريكي أو «الأرابيست» في لبنان

بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ تردد في لبنان اسم الدبلوماسية الأمريكية أبريل غلاسبي التي لعبت دوراً في الاتصالات بين الحكم في لبنان من جهة، وسوريا من جهة أخرى. كانت غلاسبي في تلك الفترة تعمل في الخارجية الأمريكية ضمن فريق يشرف عليه مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد مورفي، وقد كلفت غلاسبي مسؤولية قسم لبنان والأردن وسوريا في الخارجية الأمريكية، وكان يساعدها في مهمتها في لبنان جوزف لوبارون المسؤول عن مكتب لبنان في الخارجية. ثم عينت غلاسبي بعد انتهاء مهمتها في لبنان سفيرة لبلادها في العراق[٢٨].

تنتمي غلاسبي في الخارجية الأمريكية إلى جيل الدبلوماسيين الذين يعرفون بـ «الأرابيست»، وهو مصطلح تعتمده وزارة الخارجية الأمريكية للدلالة على الدبلوماسيين الأمريكيين الذين تخصصوا بالأحوال والشؤون العربية، ومعظمهم يتكلم اللغة العربية[٢٩]. أغلبية هؤلاء الدبلوماسيين «الأرابيست» تميل إلى فصل السياسة الخارجية الأمريكية عن السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي تنظر إلى العالم العربي من زاوية الثقافتين العربية والإسلامية، بخاصة بعد دراستهما في مجال التخصص. و«الأرابيست» ينظرون إلى مصالح بلادهم في المنطقة من زاوية مختلفة عن زاوية نظر الاستشراق الفرنسي؛ بمعنى أن اهتمامهم ينصب على تأمين مصالح الولايات المتحدة بطريقة براغماتية، بغض النظر عن التفاصيل الصغيرة المتعلقة بشؤون الأقليات والطوائف. وعلى سبيل المثال: تعتبر المنطقة العربية منطقة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، لأنها تحتوي على النفط، والمهم بالنسبة لهم هو الحفاظ على مصالح بلادهم كما هو متوقع.

في لبنان كانت نظرتهم للأمور مختلفة عما هو متوقع منهم، على الأخص من قبل الفريق العامل مع الرئيس أمين الجميل. عبد الله بو حبيب السفير

(٢٨) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ١٨. كما أن المعلومات ذاتها أوضحها مروان حمادة في مقابلة مع المؤلف.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣.

اللبناني في واشنطن وهو الذي كان مقرباً من الرئيس الجميل، تحدث عن تجربته مع غلاسبي بالقول: «كانت غلاسبي لا تكترث كثيراً للقوات والكتائب. إنها كانت تعتقد أن المؤسستين ربما هما سبب المشاكل اللبنانية. لم تكن وحدها من أصحاب هذا التفكير. لقد شرحت لي غلاسبي مرة أن الأمريكي يتخرج في الثانوية من دون أن يسمع عن العرب إلا القليل. وعندما يدخل أحدهم السلك الخارجي يدرس العرب والإسلام ولا يوجد للموارنة أي دور في ذلك. ويسمع الدبلوماسي الأمريكي بالموارنة فقط عندما يزور لبنان ليتخصص في العربية وحضارة المنطقة، ويرى هناك أن الموارنة يعارضون كل ما درسه الدبلوماسي الأمريكي عن العرب والإسلام، فتنشأ عنده حساسية ضد الموارنة. ويمكنني أن أضيف من تجربتي، يقول بو حبيب: بما أن معظم من يعرفون في الخارجية بال «أرابيست» يؤيدون القضايا العربية ويعارضون الهيمنة الإسرائيلية على سياسة واشنطن الخارجية في الشرق الأوسط، فإن تحالف القوات اللبنانية مع إسرائيل زاد من حساسية هؤلاء للموارنة وبالتالي للكتائب والقوات»[٣٠].

منذ ١١/١١/١٩٨٧، تاريخ انعقاد القمة العربية في عمّان، وهو تاريخ تسليم رفيق الحريري مسودة مشروعه للوفاق الوطني في لبنان إلى الرئيس الجميل، اضطلعت أبريل غلاسبي، بتكليف من الخارجية الأمريكية، بمهمة إجراء حوار بالوساطة بين سوريا والرئيس أمين الجميل، كما أشرنا سابقاً، وكانت الخلفية الأمريكية تنطلق من ضرورة إحداث إصلاح سياسي ودستوري في لبنان لإعطاء دور ومشاركة أكبر للمسلمين في ممارسة السلطة، انطلاقاً من نظرية تقول إن ميل المسلمين في لبنان إلى مناصرة العمل الفدائي ثم الانخراط في منظمات أصولية متطرفة، يعود في جانب منه إلى إحساسهم بأن دورهم في المشاركة في السلطة ضعيف جداً بسبب احتكار الموارنة، وبالتالي فإن العمل للتخفيف من حدة الاحتقان لدى المسلمين يكون بإصلاح النظام والإفساح في المجال أمامهم للمشاركة في مكاسبه[٣١].

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣١) مقابلة مع مروان حمادة، ومقابلة مع الوزير السابق الياس سابا. لقد شارك حمادة بالاجتماعات والاتصالات التي أجرتها غلاسبي في بيروت مع أطراف المعارضة وكذلك الياس سابا الذي عمل مستشاراً وموفداً من الرئيس سليم الحص إلى اللجنة السداسية العربية. انظر أيضاً: «لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات،» (حلقة دراسية)، افتتح الحلقة خير الدين حسيب؛ ترأس الجلسة وأدار الحلقة سليم =

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، في تلك الأثناء، تميل إلى بدء حوار جديد مع سوريا. وقد وجدت في الحوار من أجل الإصلاح في لبنان فرصة مناسبة لها، إذ إن الولايات المتحدة كانت ترى أن سوريا مهمة في الاستراتيجيا الأمريكية، بخاصة في ما يتعلق بالرهائن الأمريكيين في لبنان باعتبار أن سوريا كانت الطريق الوحيد لمساعدة أمريكا في الإفراج عنهم برغم سحب السفير الأمريكي من دمشق ووضع الحظر على زيارة المسؤولين الأمريكيين الكبار لسوريا. وفي هذا المجال كانت الولايات المتحدة قد أيدت، بطريقة غير مباشرة، عودة سوريا إلى بيروت الغربية بعد تدخلها إثر اشتباكات حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي[٣٢].

باختصار، فإن الولايات المتحدة شجعت الرئيس الجميل على الحوار مع سوريا انطلاقاً من ورقة الحريري، وتقدمت هي للعب دور الوسيط عن طريق أبريل غلاسبي. لكن الهدف كان الوصول إلى تفاهم مع سوريا لكي تساعد على إطلاق الرهائن ومن ثم الاتفاق على انتخابات الرئاسة في لبنان لكي لا يقع الفراغ الدستوري ويدخل لبنان في دورة عنف جديدة[٣٣].

استغرقت مهمة غلاسبي في الحوار بين سوريا والمعارضة من جهة، والرئيس الجميل من جهة أخرى، عدة أشهر بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وانتهت في السادس من أيار/مايو ١٩٨٨، لكنها انتهت بالفشل. كان الرئيس الجميل يربط التوصل إلى أي اتفاق بالتوصل إلى ما أسماه صفقة متكاملة مع سوريا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، على أن تتضمن هذه الصفقة تشكيل حكومة جديدة غير حكومة الحص التي تقاطعه، وأن تتولى الحكومة تنفيذ خطة أمنية لسحب المسلحين وانتشار الجيش، ثم إقرار ما يتفق عليه في الحكومة وإحالته إلى مجلس النواب من أجل تعديل الدستور. لكن الموقف السوري كان، على العكس من ذلك، يطالب بالاتفاق على الإصلاحات قبل تشكيل أي حكومة. وقد برزت العقدة في موضوع إناطة السلطة الإجرائية

= الحص؛ قدم ورقة العمل منح الصلح؛ أعد التعقيب جوزف أبو خليل، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

(٣٢) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣٣) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

بمجلس الوزراء مجتمعاً، وهذا ما رفضه الجميل، على الأخص الاقتراح القائل بأن الرئيس لا يحضر مجلس الوزراء إلا في حالات محددة.

لقد اقتنعت غلاسبي، ومعها مورفي، بضرورة إحداث إصلاح عبر تحويل السلطة الإجرائية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. لكن الجميل رفض ذلك واتهم غلاسبي بالتواطؤ مع السوريين والمعارضة. وفي المحصلة غادرت غلاسبي لبنان في ٦ أيار/مايو ١٩٨٨ من دون التوصل إلى اتفاق، بل تأكد إثر ذلك استحالة الاتفاق على الإصلاح في عهد الجميل[٣٤]. وفي حزيران/يونيو كانت الإدارة الأمريكية قد اقتنعت بأن الإصلاح بات مستحيلاً، وأن الاهتمام يجب أن يتركز على اختيار رئيس جديد للبنان وبعد ذلك يمكن التفكير بالإصلاح[٣٥]. لكن ما تمكنت غلاسبي من إنجازه هو إنضاج لأفكار إصلاحية في النظام اللبناني بشكل أعاد توزيع حصص المشاركة في السلطة مع حرص على أن يبقى النظام متماسكاً مع فتح أفق للتطور مستقبلاً.

حصيلة مهمة غلاسبي

في المحصلة، ونتيجة لمناقشات أبريل غلاسبي مع المسؤولين السوريين والمعارضة من جهة، ومع الرئيس أمين الجميل من جهة أخرى، تم التوصل إلى نقاط مشتركة، وبقيت نقاط عالقة بين الجانبين، قبل أن تسلم غلاسبي ما وصلت إليه للأطراف المعنية وتغادر لبنان إلى مركز عملها سفيرة لبلادها في العراق[٣٦].

وفي ما يلي نعرض وثيقة تشكل الحصيلة التي انتهت إليها المفاوضات الأمريكية ـ السورية وتولتها غلاسبي، وقد سلمت هذه الحصيلة أيضاً لكل الأطراف الأساسيين داخلياً بمن فيهم البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير، بتاريخ ٣/٦/١٩٨٨، وهذا نصها:

---

(٣٤) انظر الوقائع في: بو حبيب، المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٤٤، إضافة إلى محاضر الاجتماعات بين الفريقين اللبناني والأمريكي المنشورة في باب الوثائق والملاحق.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦. انظر أيضاً: سالم، المصدر نفسه، ص ٤٩٤.

(٣٦) أفشل الجميل ما توصلت إليه غلاسبي بعد اجتماعه مع جورج شولتز في قبرص.

الإصلاح السياسي

أين نحن الآن؟

أظهرت المفاوضات الأمريكية ـ السورية الخلاف الداخلي في الصورة التالية:

١ ـ المشـاركة:

أ ـ تكوين السلطة التنفيذية:

١ ـ تسمية رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أم انتخابه في مجلس النواب؟

٢ ـ تأليف الحكومة بالتوافق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف (بالتسمية). وفي هذه الحالة لا حكومة من دون موافقة رئيس الجمهورية (اقتراح الحكم)، أم تأليف الحكومة من قبل الرئيس المكلّف (بالانتخاب)، وفي هذه الحالة يحتكم الرئيسان إلى مجلس النواب إذا رفض رئيس الجمهورية توقيع المراسيم (اقتراح المعارضة)؟

ب ـ ممارسة السلطة التنفيذية:

يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء وفي حال غيابه يرأس الجلسات رئيس الحكومة (اقتراح الحكم) أم يرأس رئيس الوزراء مجلس الوزراء، ولرئيس الجمهورية الحق في حضور اجتماع مجلس الوزراء وترؤسه في بعض الأحوال؟ (اقتراح المعارضة).

٢ ـ إلغاء الطائفية:

تشكيل هيئة وطنية تطرح أفكاراً للإصلاح ضمن فترة محدّدة تؤدي إلى إلغاء الطائفية (اقتراح الحكم) أم تشكيل هيئة وطنية تقترح الإجراءات الكفيلة بإلغاء الطائفية ضمن فترة محدّدة (اقتراح المعارضة)؟ في الحالة الأولى الفترة المحدّدة هي فترة الاقتراح أما في الحالة الثانية فالفترة المحدّدة هي فترة التنفيذ.

٣ ـ النقاط الأخرى الأساسية لا خلاف فيها، وأهمها المناصفة في مجلس النواب وإناطة السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء.

أما اللامركزية التي لم تطرح في هذه المفاوضات فالقاعدة فيها أنها موسّعة إذا كانت على مستوى القضاء وضيّقة إذا كانت على مستوى المحافظة[٣٧].

المشـروع المقترح

يرتكز هذا المشروع على الترابط بين المسائل المختلف عليها من جهة، وعلى الربط بين ثلاث ضرورات من جهة ثانية:

أ ـ ضرورة الحفاظ على قوة الحكم وتأمين وحدته.

ب ـ ضرورة توفير المشاركة.

ج ـ ضرورة العمل على تجاوز الطائفية.

١ ـ تكوين السـلطة:

أ ـ مجلس النواب:

ـ أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً[٣٨]. ضمن كلّ من الفئتين.

ـ يُنتخب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس[٣٩].

ب ـ مجلس وطني[٤٠]:

١ ـ محرّر من القيد الطائفي في مستوياته كافة.

٢ ـ ينتخب على درجتين: في القضاء لتأهيل المرشحين وعلى المستوى الوطني (لبنان دائرة واحدة).

---

(٣٧) ذلك مناط على وحدة البلاد ومنعاً لإنشاء الكانتونات.

(٣٨) اقتراح بعض المعارضة كان باعتماد المثالثة من ضمن المناصفة.

(٣٩) يدعم هذا الاقتراح موقع رئيس المجلس الشيعي وخصوصاً بعد أن أنشئ المجلس الجديد على حساب المجلس القديم ورئاسته.

(٤٠) الغاية منه هي حل عقدة إلغاء الطائفية السياسية (إلغاء فوري أو ضمن برنامج زمني) وإيجاد مجال سياسي لاطائفي قابل للتوسيع وفقاً للتطور الطبيعي للمجتمع وتبعاً لنجاح التجربة.

إن الحلول المقترحة في أوراق العمل خطيرة: فإلغاء الطائفية فوراً يعني استبدال هيمنة طائفة معينة بهيمنة طائفة أخرى؛ وتحديد مهلة زمنية غير مرتبطة بالتطور الطبيعي للمجتمع يعني عملياً تحديد موعد الحرب الأهلية المقبلة.

٣ ـ التمثيل النسبي: اللائحة الإجبارية[٤١] التي تحدّد أولوية المرشحين بترتيب الأسماء[٤٢].

٤ ـ الأغلبية المطلوبة في قرارات المجلس هي الأغلبية العادية، ما عدا قرارات الاعتراض التي تستلزم أكثرية الثلثين ومهلة محدّدة.

٥ ـ يراقب أعمال السلطة التنفيذية وينشر التقارير والتوصيات المتعلقة بهذه الأعمال.

٦ ـ اقتراح التشريعات وخصوصاً ما يتعلق منها بالعمل على تجاوز الطائفية.

٧ ـ تشمل صلاحية الاعتراض المقيّدة بأغلبية الثلثين وبمهلة أسبوع واحد الأمور التالية:

أ ـ تعديل الدستور الذي هو من صلاحيات مجلس النواب.

ب ـ الترشيحات لرئاسة الجمهورية قبل عملية الانتخاب التي تجري في مجلس النواب[٤٣].

ج ـ تسمية رئيس الوزراء التي هي من صلاحيات رئيس الجمهورية[٤٤].

د ـ تشكيل الحكومة بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، قبل أن تنال الثقة من مجلس النواب.

هـ ـ يعاد النظر في صلاحيات المجلس الوطني في بداية كل ولاية جديدة له، بناء على اقتراح يتقدّم به المجلس الوطني من مجلس النواب. وفي حال موافقة مجلس النواب يقوم بتعديل الدستور الذي يستلزم أغلبية موصوفة[٤٥].

---

(٤١) منعاً للشطب على أساس طائفي أو مناطقي.

(٤٢) حفاظاً على الاعتبارات الطائفية والمناطقية والمهنية، فكل لائحة لا تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل تعرض نفسها للخسارة.

(٤٣) يحد هذا الأمر من صلاحيات مجلس النواب ويشكل عائقاً إضافياً أمام تعديل الدستور.

(٤٤) حفاظاً لحق رئيس الجمهورية بالمبادرة وحفاظاً على اعتداله في الاختيار.

(٤٥) ذلك من أجل إبقاء الأفق مفتوحاً في حال نجاح التجربة.

٢ ـ تشكيل الحكومة:

أ ـ يجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية يُصدر بنتيجتها كتاب التكليف[٤٦].

ب ـ لا يصبح التكليف نهائياً إلا بعد عرضه على المجلس الوطني، وفي حال الاعتراض بالأغلبية الموصوفة وضمن المهلة المحدّدة، يعمد رئيس الجمهورية إلى تكليف رئيس آخر لتشكيل الحكومة.

ج ـ فور صدور كتاب التكليف يباشر رئيس الحكومة المكلّف استشاراته لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

د ـ لا يتقدم رئيس الحكومة في المجلس النيابي طالباً الثقة إلا بعد عرض تشكيلة الوزراء على المجلس الوطني، وفي حال الاعتراض بالأغلبية الموصوفة وضمن المهلة المحدّدة، لرئيس الحكومة أن يتقدم بالاتفاق مع رئيس الجمهورية بتشكيلة جديدة.

هـ ـ يُعتبر رئيس الحكومة المكلّف معتذراً إذا لم يتوصل إلى تشكيل الحكومة ضمن مهلة أسبوعين من تاريخ اعتبار تكليفه نهائياً، وعندها يعمد رئيس الجمهورية إلى تكليف رئيس جديد للحكومة[٤٧].

و ـ عند صدور كل تكليف عن رئيس الجمهورية وعند كلّ تقديم لتشكيلة حكومية من قبل رئيس الحكومة ينعقد المجلس الوطني في جلسة خاصة في مهلة أسبوع واحد.

---

(٤٦) يشكل هذا الأمر إلغاء للاقتراح القائل بوجوب القيام بـ «استشارات ملزمة» ويحفظ لرئيس الجمهورية حق المبادرة.

(٤٧) منعاً لحدوث أزمات وزارية كالتي حلت في عهدي الحلو وفرنجية، وكما هو ظاهر في نص الوثيقة، تم ذكر اقتراح حول «المجلس الوطني» بعد «مجلس النواب»، وهو عبارة عن أحد الاقتراحات التي كانت تدرس لإحداث مجلس وطني ينتخب على أساس لاطائفي من شأنه تطوير سبل معالجة إلغاء الطائفية السياسية.

والوثيقة مأخوذة من أرشيف سمير حميد فرنجية. وقد واكب فرنجية وشارك في كل المراحل التي سبقت الإعداد لاتفاق الطائف، ولعب دوراً كصلة وصل بين الرئيس حسين الحسيني والبطريرك صفير. كما شارك في بعض المشاريع التي أعدها فريق عمل رئيس الوزراء رفيق الحريري.

وقد عمل الرئيس حسين الحسيني أيضاً على تطوير أفكار حول الموضوع، والصيغة التي وضعت منشورة في باب الملاحق في هذا الكتاب تحت عنوان «الإصلاح الوطني»، الملحق رقم (١٠)، ص ٤٠٧.

ز ـ إذا انقضت ستة أسابيع على استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة من دون التوصل إلى تأليف حكومة جديدة، سواء أكان ذلك لسبب اعتراضات المجلس الوطني أو لسبب عدم الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف أو لأي سبب آخر، ينتخب مجلس النواب رئيس الحكومة الذي يقوم بتشكيلها في مهلة أسبوع واحد. وفي هذه الحالة لا يحق للمجلس الوطني الاعتراض على اسم رئيس الحكومة أو على تشكيلة الوزراء، وتعتبر ثقة مجلس النواب كافية، ويكون على رئيس الجمهورية إصدار مراسيم تشكيل الحكومة.

٣ ـ ممارسة السلطة التنفيذية:

١ ـ تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء المؤلّف من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.

٢ ـ يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء، وفي حال غيابه يرأس الجلسات رئيس الحكومة.

٣ ـ صلاحيات رئيس الجمهورية الأخرى متفق عليها.

٤ ـ صلاحيات رئيس الحكومة الأخرى متفق عليها.

الورقة العربية

بعد انعقاد قمة الدار البيضاء التي أسفرت عن تشكيل اللجنة الثلاثية العربية تولى رفيق الحريري وفريق عمله صياغة نص الورقة العربية التي سلمت إلى النواب لدى وصولهم إلى الطائف، وكان الحريري يعمل مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. ويقول الأخضر الإبراهيمي: إن الحريري تولى كتابة نص اتفاق الطائف بيده[٤٨]. وفي السياق ذاته يروي الرئيس حسين

---

(٤٨) «الوسيط الجزائري يروي سيرته مع الاتفاق،» مقابلة مع الأخضر الإبراهيمي، **المستقبل**، ١٧/٦/١٩٩٩. وقد جاء في نص المقابلة ما حرفيته: «لم يكن الأخضر الإبراهيمي متابعاً للشأن المتعلق بالتصوّر السياسي الذي أعدته اللجنة الثلاثية، أي وثيقة الوفاق الوطني التي جرى إقرارها لاحقاً: «هذا الأمر كان منوطاً باللجنة التي كان الجانب السعودي، أحد أركانها، أكثر اطلاعاً من غيره على الوضع في لبنان، سواء الملك فهد بن عبد العزيز أو الأمير سعود الفيصل، بدليل أن ثمة توافقاً جرى بين القادة الثلاثة، فور تشكيل اللجنة، على أن يتولى الجانب السعودي الدور الرئيسي والمنسق في اللجنة»».

ويتابع الإبراهيمي: «أما الشيء الذي أظن أن اللبنانيين كانوا يعرفونه معرفة جيدة، فهو أن عرّاب القضية اللبنانية، في تلك الفترة، بالنسبة إلى السعوديين كان شخصاً اسمه رفيق الحريري. وكان واضحاً =

الحسيني أنه تسلم نص الورقة العربية في شهر آب/أغسطس عبر «الفاكس» من اللجنة العربية بعد أن كان أعده رفيق الحريري[٤٩].

ويروي النائب مروان حمادة أن الحريري تولى مع فريقه، بالتنسيق مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، اقتراح الصيغة التي وافق عليها الرئيس حافظ الأسد بعد معركة سوق الغرب في آب/أغسطس ١٩٨٩، والتي أدخلت تعديلات على الورقة العربية وتحديداً الاقتراح الذي يتحدث عن إعادة انتشار الجيش السوري بعد سنتين من إقرار الإصلاحات الدستورية حتى خط المديرج - حمانا - عين دارة. وهذا التعديل الذي أدخل على الورقة العربية جعلها مقبولة من الجانب السوري[٥٠].

لكن ما دامت «وثيقة الوفاق الوطني»، التي عرفت بالورقة العربية، قد أعدت من قبل رفيق الحريري وفريقه، وأعطيت للجنة الثلاثية لطرحها على النواب ومناقشتها، ما علاقة مشروع «الكورال بيتش» الذي أعده الرئيسان الحسيني والحص؟

= بالنسبة إلى اللبنانيين دوره في مراحل سبقت الطائف، خصوصاً في اجتماعات لوزان وجنيف، حيث كان الحريري موجوداً شخصياً وبشكل مباشر ورسمي باسم المملكة».

«أما في هذه المرحلة»، يضيف الإبراهيمي: «فلم يكن له أي دور رسمي، باعتبار أن من كان يتولى الملف رسمياً هو سعود الفيصل، أما أنا فكنت ألاحظ وجود الحريري ودوره، وحاولت أن ألتقي به أكثر من مرة، لكنه كان يتردد في الظهور. قابلته للمرة الأولى ليس في جدة ولا في الرياض وإنما في الرباط، كان يقوم بزيارة هناك، علمت من أصدقاء مشتركين بوجوده فتقابلنا في فندق «هيلتون» لكنه كان حريصاً على عدم وجود إعلام، لأنه لم يكن يحمل صفة رسمية. لكن الشيء الأكيد أن الأمير سعود كان على تواصل دائم به وينسّق معه. وأذكر أن الحريري بدأ منذ تلك الفترة بالظهور بصورة تدريجية، حيث كان يوجد كلما عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعاً، كنت أراه باستمرار إما في جدة أو في دمشق حيث كان ينسق مع السوريين بشأن الاتفاق، ولا شك بأن دوره كان أساسياً، وقد ساهم مساهمة أساسية في إعداد وثيقة الطائف لا بل أعتقد أنه كتبها بخط يده، وقد لعب الحريري دوراً أساسياً في مؤتمر الطائف، حيث كان يقيم في قصر المؤتمرات، في جناح خاص مثله مثلنا، وكان على علاقة دائمة بالنواب ليلاً ونهاراً، وأذكر أن «الدشداش» السعودي كان يلازمه دائماً، مع أنه دخل علناً في (المعمعة) في هذا المؤتمر، كما لو أنه أخرج جواز سفره اللبناني».

ويتابع الإبراهيمي: «أذكر أيضاً أن هذه الوثيقة أعيدت صياغتها ثلاث مرات إلى أن تم إنجازها بصيغتها النهائية، وقد اطلعت الأطراف اللبنانية عليها، فقبلت من الرئيس الحص ومن حلفاء سوريا، بينما واجهت تحفظات أو رفضاً من الجانب المسيحي، وخصوصاً من العماد عون».

(٤٩) حديث في: **الأنوار**، ١٠/٣/١٩٩٦.

(٥٠) مقابلة مع مروان حمادة أجراها المؤلف، وقد روى حمادة أن الاجتماعات كانت تتم في منزل الحريري في دمشق، وكان يعرف بـ «مطبخ أبو رمانة» لأنه يقع في منطقة أبو رمانة.

في النصف الثاني من شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، وتحديداً في الثامن عشر منه، غادر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير لبنان إلى الفاتيكان على رأس وفد من أحد عشر مطراناً للبحث مع البابا والمسؤولين الكبار في الكرسي الرسولي، في وضع لبنان بعد التدهور الخطير الذي حصل إبان حرب التحرير التي شنها العماد ميشال عون. وفي أثناء إقامته في روما التقى البطريرك رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ثلاث مرات، كما التقى رفيق الحريري، وكانت زيارة الحسيني والحريري إلى روما للاجتماع بصفير، وفي خلال هذه الاجتماعات تم البحث معه في المخارج المطروحة لحل الأزمة اللبنانية، وقد اطلع البطريرك صفير على نص المشروع الذي عرف بالورقة العربية، كما أطلع الحسيني صفير على نص مشروع «الكورال بيتش»، وكان بحث مستفيض في كل البنود المطروحة[٥١].

أول نشاط سياسي قام به البطريرك بعد العودة كان ترؤسه اجتماعاً موسعاً للنواب المسيحيين في بكركي، وقد تركز البحث على سبل الخروج من المأزق الراهن في لبنان وخلو سدة الرئاسة، والمساعي الجارية مع اللجنة العربية لإيجاد الحلول المطروحة والممكنة.

في هذه الاجتماعات عرض البطريرك على النواب مشروع الورقة العربية وأخذ يطرحه للنقاش بحضور ممثل عن العماد ميشال عون (العقيد عامر شهاب) وممثل عن القوات اللبنانية (جورج عدوان)، وكان البطريرك صفير في بداية الاجتماع يقرأ عليهم نص المشروع أو يعيد تلاوة الفقرة التي يطالب بها النواب، لكن من دون أن يوزع عليهم نسخاً عنه خوفاً من تسربه إلى الرأي العام. وقد وجد النواب، أن المشروع المقترح يحمل الكثير من البنود التي تحتاج إلى نقاش، فاقترح النائب بطرس حرب تشكيل لجنة نيابية تتولى الاتصال بالرئيس الحسيني والنقاش معه والتنسيق مع البطريرك صفير.

لذلك شكلت لجنة قوامها النواب: بطرس حرب، وخاتشيك بابكيان، ونصري المعلوف، وسميت «لجنة بكركي»، وأخذت تعقد اجتماعات مع الرئيس الحسيني لمناقشة الورقة العربية. وقد تبين، بعد طول مناقشة، أن النص

(٥١) سركيس نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم** (بيروت: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ٩١. انظر أيضاً: حسين الحسيني، في: **نداء الوطن**، ١٢/٦/١٩٩٤.

سيبقى كما هو من دون تعديل. وفي النهاية سافر النواب إلى الطائف بعد موافقة العماد ميشال عون على النقاط السبع التي أعلنتها اللجنة الثلاثية، ولما وصلوا إلى الطائف كان نص المشروع بانتظارهم. في هذه الأثناء كان الرئيس حسين الحسيني قد عقد سلسلة اجتماعات في مقر البطريركية المارونية في الديمان مع البطريرك صفير وناقش معه مطولاً في الصيغ التي يمكن الوصول إليها والقبول بها، بما في ذلك المشروع الذي أعده مع الرئيس الحص وسمي بـ «الصيغة التجريبية»[52].

إلى الطائف وصل النواب في ٢٩/٩/١٩٨٩. أما الاجتماع الافتتاحي فقد بدأ في الثلاثين منه، فكانت كلمات الافتتاح وخطابات الترحيب. أما النقاش فقد بدأ يوم الأحد في ١/١٠/١٩٨٩، وكانت كلمات ومواقف للنواب، تميز في خلالها الرئيس صائب سلام في إطلاق الشعار الذي عمل في ظله المؤتمر وهو «الفشل ممنوع». لكن الذي جرى أن المناقشات ضمت كل النواب في جلسة عامة، وانصرفوا إلى مناقشة بنود الوثيقة العربية بنداً بنداً. وبسبب وجود غالبية النواب في قاعة واحدة فإن الجلسات تحولت إلى جلسات لإطلاق الخطب والمواقف الرنانة وسط تصاعد في الخلافات على كل النقاط، ما هدد بفشل المؤتمر بسبب أجواء التوتر السياسي؛ مما استدعى في اليوم التاسع تدخل الأمير سعود الفيصل الذي اجتمع بالنواب وقال معاتباً: «سبق وأبلغتمونا أنكم تستطيعون خلال ٢٤ ساعة الاتفاق في ما في بينكم على كل شيء، بيد أننا فوجئنا بأنكم لم تحسموا أي بند بعد أكثر من أسبوع. سبق وأكدتم لنا أن لا خلاف لبنانياً ـ لبنانياً، وأن العقدة الوحيدة هي مع دمشق. فما الذي جرى؟».

إثر هذه المشادات تدخلت اللجنة الثلاثية عبر وزراء خارجية الدول الثلاث، الذين عقدوا أكثر من اجتماع مع النواب مسيحيين ومسلمين، وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى اقتراح مفاده تشكيل لجنة صياغة نيابية مصغرة، إذ إن اتساع الاجتماع يساهم في عدم الوصول إلى نتيجة. ولهذا شكل الرئيس الحسيني لجنة نيابية من ١٧ نائباً ضمت كل الاتجاهات، وسميت «لجنة العتالة» وقد ضمت النواب: جوزف سكاف، وعبد الله الراسي، وجورج سعادة،

(٥٢) نعوم، المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣. انظر أيضاً: بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر**.

ونزيه البزري، ونصري المعلوف، وبطرس حرب، وميشال ساسين، ورينيه معوض، وإدمون رزق، وخاتشيك بابكيان، ومحمود عمار، ومحمد يوسف بيضون، وعلي الخليل، وطلال المرعبي، وجميل كبي، وألبير منصور وتوفيق عساف[53].

إثر ذلك انصرفت اللجنة إلى مناقشة البنود الإصلاحية. ويروي الدكتور خالد قباني الذي شارك في اجتماعات لجنة «العتالة» مع شقيق الحسيني طلال باعتبارهما مستشارين، أن الحسيني طرح على اللجنة النيابية المشروع الذي سبق أن أعده مع الرئيس الحص، وتركز النقاش عليه بنداً بنداً. ويقول إن نسخ المشروع كانت توزع في بداية كل اجتماع ويعاد جمعها في نهايته[54].

اجتماعات لجنة «العتالة» استمرت حتى نهاية المؤتمر، حيث أقرت كل البنود الإصلاحية، فيما تولى الأمير سعود الفيصل عبر زيارته إلى دمشق مع رفيق الحريري، إقناع الرئيس حافظ الأسد والمسؤولين السوريين بإدخال بعض التعديلات على الشق المتعلق بالسيادة، وهذا ما سنشرحه بالتفصيل لاحقاً.

بعد هذا العرض يتضح كيف تداخلت المشاريع الثلاثة، أي ورقة ١٣ حزيران/يونيو التي نتجت من محادثات (سالم ـ الشرع)، وورقة رفيق الحريري، ومن ثم مشروع الكورال بيتش، وكيف تداخلت وأنتجت الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني. وفي مقارنة بين النصوص الثلاثة المتشابهة إلى حد بعيد تقريباً، نعثر على الدور الذي لعبه الرئيس الحسيني باعتباره رئيس الجلسات في زيادة النقاط إلى جانب صلاحيات رئيس مجلس النواب وحالات حل المجلس، إذ إن النص الذي تم الاتفاق عليه مع الرئيس الحص في اجتماعات «الكورال بيتش» قد تم تجاوزه لصالح تعزيز صلاحيات وموقع رئيس مجلس النواب، وهذا ما سوف يعود ويعلق عليه الرئيس سليم الحص بعد اطلاعه على النص الذي أقر في الطائف، بالقول: «عندما اقترح الرئيس الحسيني مثل هذا النص عليّ في سياق الحوار الذي كان بيننا لوضع مشروعنا لمبادئ الوفاق الوطني، أبديت عدم موافقتي عليه لكونه في الأساس غير ديمقراطي. إنني لم اعترض على انتخاب رئيس المجلس لمدة ولاية المجلس، أي أربع سنوات،

(٥٣) بكاسيني، المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥٤) قباني، «وثيقة الوفاق الوطني في الطائف،» مج ٢، ص ٨٦٧.

ولكنني أعربت عن عدم ارتياحي للنص بعدم إمكانية حجب الثقة عنه إلا في لحظة معينة (بعد سنتين ولمرة واحدة في أول جلسة يعقدها المجلس)، أما اعتراضي فكان في الواقع على جانب أهم من المسألة هو النص بأن سحب الثقة لا يكون إلا بأكثرية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس، وهذا يعني استحالة سحب الثقة من رئيس المجلس، حتى ولو صوت ضده ٦٦ بالمئة من أعضاء مجلس النواب، فاقترحت أن يكون سحب الثقة بالأكثرية المطلقة»[٥٥].

لكن بالعودة إلى نصوص المشاريع الثلاثة التي عرضناها نلاحظ أن كل مشروع قد توافق مع الآخرين حول الصيغ الإصلاحية، ومنها مثلاً: «إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء»، وتحويل مجلس الوزراء إلى مركز القرار. وحده تميز «مشروع الكورال بيتش» بزيادة ملحوظة في صلاحيات رئيس مجلس النواب إذ قال بتمديد ولاية رئيس المجلس طوال مدة ولاية المجلس ذاته. كما لحظ المشروع أن رئيس مجلس النواب يحضر الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية لتسمية رئيس الحكومة المكلّف. وهذا البند سيعود ويثير الكثير من النقاش أثناء الطائف وبعده.

(٥٥) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٠٥ - ١٠٦.

الفصل السادس

اتفاق الممكن

أولاً: أحداث ممهدة لمؤتمر الطائف

١ ـ عون في بعبدا

كان الرئيس أمين الجميل، كما أسلفنا، يهدف من خلال حواره مع دمشق بواسطة الولايات المتحدة، عن طريق أبريل غلاسبي، للوصول إلى صفقة متكاملة: تشكيل حكومة جديدة مع تفاهم على مبادئ الإصلاح، على أن تقوم هذه الحكومة بمتابعة الموضوع الإصلاحي عبر إرسال مراسيم ومشاريع قوانين إلى مجلس النواب. وفي الأساس كان الجميل يهدف إلى التجديد لولايته سنتين إضافيتين، بخاصة أن الفرنسيين قد وعدوه بتقديم الدعم له في هذا المشروع[١].

في السابع من حزيران/يونيو ١٩٨٨، انعقدت في الجزائر قمة عربية التقى في خلالها الرئيسان الجميل والأسد. ومرة أخرى فشلت محاولة الجميل لبحث الإصلاحات مع نظيره السوري، إضافة إلى البحث بحكومة جديدة. وحين طالب الجميل بتعاون الأسد لتشكيل حكومة جديدة سأل الأسد الجميل بدهشة: «ولماذا تريد حكومة جديدة؟»، علماً بأن ولاية الجميل كانت ستنتهي

(١) كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١)، ص ١٠. انظر أيضاً: جورج بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر** (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٣)، ص ١١.

في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨[٢]. الولايات المتحدة كانت قد نصحت بدورها بالإبقاء على الأوضاع كما هي من دون تغيير، أي من دون الخوض في تشكيل حكومة جديدة حتى الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، وبعدها يتولى الرئيس الجديد تشكيل حكومة جديدة والبحث في الإصلاح السياسي[٣]. وكان أحد المسؤولين الأمريكيين في البيت الأبيض، بوب أوكلي، قد لخص لمستشار الرئيس الجميل للشؤون الخارجية إيلي سالم سياسة الولايات المتحدة على الشكل التالي: «إن الاهتمام الأمريكي قد تحوّل، وهو الآن موجه نحو عقد مؤتمر دولي بخصوص الشرق الأوسط، ونزع التسلح النووي، والحرب العراقية ـ الإيرانية، والانتخابات الرئاسية الأمريكية وهي الأهم. لبنان لم يعد قضية كبيرة. ليس في واشنطن من يعتقد أن لبنان بلد محوري لنجاح سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أو فشلها. لقد اعترفت الولايات المتحدة بوجود سوريا في لبنان ونفوذها فيه، وهي تريد لهذا النفوذ أن يكون إيجابياً لصالح لبنان. وستلجأ أمريكا في الوقت الحاضر إلى علاقتها الطيبة مع سوريا للوصول إلى اتفاق على مرشح للانتخابات الرئاسية اللبنانية. ينبغي لهذه العملية أن تسفر عن ثلاثة أو أربعة أسماء وتحظى بالاتفاق العام ثم يصار إلى اختيار أحدهم»[٤].

في المقابل، فإن أهم نتائج اجتماع الجميل بالأسد في الجزائر كان الاتفاق على أن يوفد الجميل مساعداً إلى دمشق لاستكمال الحوار في موضوع انتخابات الرئاسة. وقد شدد الأمريكيون على متابعة الاتصالات، وحثوا الجميل على أن يوفد مساعداً في أقرب وقت إلى دمشق[٥]. وكان الجميل والأسد قد اتفقا على أن يقترح الرئيس اللبناني على الرئيس السوري بعض الأسماء التي يراها مناسبة لتولي رئاسة الجمهورية.

وبعد أسبوع من القمة في الجزائر أوفد أمين الجميل الوزير جوزف الهاشم إلى العاصمة السورية لاستكمال البحث في انتخابات رئاسة الجمهورية.

(٢) إيلي سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٩٦.

(٣) عبد الله بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١٤٩.

(٤) سالم، المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(٥) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

وتم الاتفاق على أن يعود الوزير اللبناني لاحقاً إلى دمشق حاملاً لائحة بأسماء مرشحين يقترحهم الجميل لكي تقوم سوريا باختيار واحد منهم[٦]. لكن الجميل لم يكن مسروراً باقتراح الأسد إرسال أسماء المرشحين وتسليمها للواء غازي كنعان إذ كان الجميل يأمل في أن يعقد مجدداً صفقة مع الأسد عبر اجتماع بينهما للاتفاق على اسم المرشح الأفضل[٧].

الجميل عمد في الوقت ذاته إلى الاجتماع بقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، واتفق معه على استبعاد ثلاثة أشخاص هم: سليمان فرنجية، وريمون إده، وميشال عون. وقد حصل الاجتماع في التاسع من تموز/يوليو ١٩٨٨، أي بعد شهر من اتفاقه مع الأسد على الموضوع، وتم الاتفاق على طرح ثلاثة أسماء كمرشحين للانتخابات الرئاسية: رينيه معوض، ميشال إده، وبيار حلو، وقال لجعجع: «لن أرسل اللائحة دفعة واحدة إلى دمشق بل سأفاوض معهم اسماً اسماً»[٨].

الجميل لم يرسل الأسماء التي اتفق عليها مع جعجع إلى سوريا، وطالب ريتشارد مورفي بأن يقوم بجولة مكوكية بين بيروت ودمشق لتبادل الأسماء، فرفض مورفي ذلك. وطالب الجميل بإرسال الأسماء، لكن الجميل لم يحرك ساكناً. في هذه الأثناء طرأ تطور جديد إذ أعلن الرئيس سليمان فرنجية ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة في منتصف آب/أغسطس، عند ذلك التزمت دمشق دعمه. وقد عين الرئيس حسين الحسيني ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ موعداً لجلسة الانتخاب[٩]، لكن الجميل تفاهم مع جعجع، وهذا ما قبل به ميشال عون، على تعطيل جلسة انتخاب فرنجية، وتولى القائم بالأعمال الأمريكي دانييل سمبسون إبلاغ النواب هذا الأمر، وتولت حواجز القوات اللبنانية منع النواب من الوصول إلى قصر منصور[١٠].

في هذه الأثناء كان الانزعاج الأمريكي قد بلغ مداه؛ لأن الجميل لم

(٦) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ١١.

(٧) سالم، **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ص ٤٩٨.

(٨) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٠) سركيس نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم** (بيروت: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ٥٠.

يرسل الأسماء التي اتفق عليها مع جعجع إلى الرئيس الأسد. الجميل لم يعلم أنه بهذه الطريقة فوّت على نفسه فرصة جوهرية، وأنه قد أصبح خارج اللعبة. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ عاد ريتشارد مورفي إلى المنطقة للبحث بموضوع الانتخابات الرئاسية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر قرر الجميل تسليم الأسماء لسوريا بعد أن أكد الاتفاق عليها مع جعجع، وهي أسماء: منوال يونس وبيار حلو وميشال إده، لكن العقيد غازي كنعان رفض عندها تبلغ الأسماء. ولقد استغرق الأمر الجميل أربعة أشهر لكي يطرح الأسماء، إذ إنه اتفق مع الأسد على هذا الموضوع في قمة الجزائر في أوائل حزيران/يونيو، وقرر إرسالها إلى سوريا في نهاية أيلول/سبتمبر، عندها قررت سوريا الاتفاق مع ريتشارد مورفي، وهذا ما حصل، إذ اتفقت معه على اسم مخايل الضاهر[١١].

غادر مورفي بيروت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بعد أن أطلق عبارته الشهيرة: «مخايل الضاهر أو الفوضى» وكان الموفد الأمريكي يقول بذلك: «لم نعد نستطيع تغيير الاتفاق مع سوريا» إذ إن الولايات المتحدة كانت قد ساعدت في عدم انتخاب سليمان فرنجية وساعدت الجميل لكنه لم يلب الرغبات الأمريكية بإرسال أسماء المرشحين إلى الرئيس الأسد فلم يعد من مخرج إلا الاتفاق مع الأخير، وهذا ما حصل، إذ استقر الرأي على مخايل الضاهر من دون التوقف عند رأي الجميل الذي ضيع الفرصة بالمماطلة.

كانت المنطقة الشرقية من بيروت قد اشتعلت بالرفض لاختيار الضاهر. فميشال عون اعتبره بمثابة اتفاق الإذعان، وسمير جعجع رفض أيضاً، والبطريرك صفير وضع في موقع الرفض[١٢].

في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ غادر مورفي بيروت، وفي المساء دعا الجميل إلى اجتماع في بكفيا حضرته القوات اللبنانية وحزب الأحرار وفريق عمله، للتداول في القرار الواجب اتخاذه. لكن الرفض كان جواب الجميع. في هذه الأثناء كان الجميل يعمل، عبر مستشاره غسان تويني، على خط زيارة دمشق حيث طلب الأخير من الرئيس حسين الحسيني تأمين الاتصال مع سوريا لترتيب اجتماع الجميل مع الأسد، وهكذا كان. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر توجه

(١١) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ١٥٧.

(١٢) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ١٦.

الجميل إلى دمشق للاجتماع مع الأسد، لكن الذي حصل أن قائد الجيش ميشال عون اتفق مع جعجع على رفض نتائج الاجتماع؛ الأمر الذي اعتبره الرئيس الأسد بمثابة انقلاب على الاجتماع، فعاد الجميل من دمشق بخفي حنين، فيما أصر قادة المنطقة الشرقية على رفض انتخاب مخايل الضاهر[١٣].

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ رفض أمين الجميل تسليم حكم البلاد إلى الحكومة التي يرأسها سليم الحص، كما رفض البحث بتوسيعها، وطلب من بيار حلو الماروني تشكيل الحكومة الانتقالية، لكن ما من أحد من المسلمين قبل بالاشتراك فيها فاعتذر بيار حلو[١٤].

في النهاية، بقيت ساعات وتنتهي بعدها المهلة الدستورية لولاية الرئيس الجميل، لذلك أخرج الاقتراح الأخير وهو تشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، على أن يكون أعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري المتوازن طائفياً. لكن الأعضاء المسلمين انسحبوا من الحكومة وبقيت بأعضائها المسيحيين، ودخل لبنان مرحلة جديدة هي مرحلة الانقسام في ظل حكومتين: حكومة العماد عون التي تعتبر نفسها الحكومة الدستورية، وحكومة الرئيس الحص التي تعتبر نفسها هي الحكومة الشرعية.

كانت خطة الرئيس الجميل ترتكز على واحد من خيارات ثلاثة:

١ - تشكيل حكومة انتقالية فيها حزب الكتائب والقوات اللبنانية، ويقصى عنها العماد ميشال عون.

٢ - تسليم كل السلطة إلى العماد عون بحكومة عسكرية وإقصاء كل الآخرين عنها بمن في ذلك الكتائب والقوات.

٣ - حتمية اصطدام الجيش، أي عسكر الحكومة، بالقوات لتناقضهما على الأرض بسبب التنافس على السلطة.

لقد اختار الجميل البند الثاني لسببين: **الأول** رفض «القوات» إقصاء عون عن الحكومة الانتقالية. وقد أبلغت إليه ذلك، **والثاني** تأكده من أن عون لن

(١٣) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٤) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٢٤.

يسمح له بإبعاده، وأنه قد يقدم على أي شيء بما في ذلك الاستيلاء على السلطة بعسكره إذا ألف حكومة لا تضمه. وقد أبلغ عون الجميل ذلك عبر شخصيات وموفدين حملهم رسائل بهذا المعنى. لذلك فإن الجميل فضل أن يسلم عون كرة النار، وهو قد سارع إلى حملها بكل قواه[١٥].

٢ ـ مغريات تونس

كانت الفترة التي تسلم فيها العماد ميشال عون زمام الأمور في بعبدا فترة مليئة بالتحولات؛ فالانتفاضة الفلسطينية كانت مشتعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الأردن قد تخلى، في نهاية شهر تموز/يوليو ١٩٨٨، عن مطالبته بالأراضي المحتلة. وعقب ذلك أعلنت منظمة التحرير تأسيس دولة فلسطين المستقلة واعترافها بدولة إسرائيل مع إعلانها الاستعداد لمفاوضات معها. إلا أن التطور الأبرز كان خروج العراق قوياً من حربه مع إيران في تموز/يوليو ١٩٨٨، أي قبل شهرين من دخول عون إلى بعبدا. وخرج العراق من الحرب بجيش قوي وترسانة أسلحة ورغبة في مواجهة سوريا التي وقفت مع إيران. وفي هذه الحال بدأ تدفق الأسلحة العراقية على القوات اللبنانية، ومن ثم باتجاه الجيش اللبناني بقيادة رئيس الحكومة الانتقالية قائد الجيش ميشال عون[١٦].

بعد إعلان الحكومة الانتقالية أعلن الأعضاء المسلمون في الحكومة، أي الذين كانوا ضمن أعضاء المجلس العسكري، استقالتهم من الحكومة. هنا بدأ عون مباحثات ونقاشات مع «القوات اللبنانية» من أجل توسيع الحكومة التي يرأسها، ومن ثم وصل البحث إلى كيفية تنظيم الجباية المالية ودمج القوى العسكرية. وفي هذه المرحلة التقط الأمريكيون مبادرة قامت بها السعودية، من خلال رفيق الحريري، هدفها إجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية بعدما تعذر إجراؤها في موعدها الدستوري، وقضت المبادرة يومها بأن يجتمع النواب المسيحيون في بكركي، وأن يختاروا بطريقة التصويت، وبالتعاون مع البطريرك الماروني، أسماء خمسة مرشحين لرئاسة الجمهورية. وعندما يتم ذلك يرفع

(١٥) نعوم، المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٦) تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، نقله عن الألمانية موريس صليبا (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ٦٩٤.

الأمريكيون هذه اللائحة إلى سوريا فتختار واحداً منها[١٧].

هذه المبادرة أيدها سمير جعجع وعارضها ميشال عون الذي أعلن، في مناسبة عيد الاستقلال، أنه لا يوافق على انتخاب رئيس رهينة، وأنه يعطي الأولوية لـ «التحرير قبل الانتخاب». وأفهم كل الذين راجعوه لاحقاً أنه غير مرشح ولا يوافق على إدراج اسمه في اللائحة المنوي إرسالها إلى دمشق. وهنا افترقت الحسابات بين عون وجعجع، وعلق عون فكرة توسيع الحكومة وبدأ الشك يذر قرنه بين الطرفين[١٨].

في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً له في تونس على مستوى وزراء الخارجية، وكان الموضوع اللبناني أبرز بند على جدول أعماله، خصوصاً بعد التطورات السلبية وأهمها تعذر انتخاب رئيس للجمهورية خلفاً للرئيس أمين الجميل وقيام حكومتين تتنازعان الشرعية والسلطة؛ الأمر الذي هدد فعلياً بتقسيم لبنان.

بعد البحث والمداولات شكل المجلس لجنة سداسية من وزراء خارجية الكويت والإمارات العربية المتحدة والأردن والجزائر والسودان وتونس، وكلفها معالجة هذه القضية، وكانت اللجنة برئاسة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح[١٩]. وكان اجتماع وزراء الخارجية العرب قد شهد صداماً كلامياً عنيفاً بين وزيري خارجية العراق وسوريا حول لبنان، ولهذا فإن اللجنة السداسية لم تضم لا العراق ولا سوريا[٢٠].

في اجتماعاتها الأولى قررت اللجنة دعوة أطراف الصراع على الحكم، وهم العماد ميشال عون والرئيس سليم الحص والرئيس حسين الحسيني، إلى الاجتماع بها في تونس في محاولة لجمعهم وبحثاً عن مخرج للأزمة ومحاولة لإزالة خطر التقسيم. وقد لبى الجميع الدعوة[٢١].

يروي الرئيس سليم الحص أنه لدى مروره في باريس أثناء توجهه إلى

(١٧) نعوم، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٨) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ١٩٢.

(١٩) نعوم، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٠) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ١٨٧.

(٢١) نعوم، المصدر نفسه، ص ٦٩.

تونس، التقى في فندق رويال مونسو، بالنائب عبد المجيد الرافعي، النائب من حزب البعث الموالي للعراق، يرافقه الياس الفرزلي. وبعد نقاش طويل أبلغ الرافعي الحص أن العراق يؤيد حكومة العماد ميشال عون ويعتبرها الحكومة الشرعية، وبالتالي فإنه سيمنحها كل الدعم[٢٢].

في تونس التقت اللجنة السداسية العربية الطرفين، رغم أنها لم تنجح في جمعهما، وبقي كل على موقفه: ميشال عون طالب بعودة بيروت الكبرى وسيطرة الجيش الذي يقوده عليها، كما طالب بإنهاء «الاحتلالات» وبرمجة الانسحابات، فيما دعا الحص والحسيني إلى تزامن الإصلاحات والانتخابات الرئاسية وطالبا بضمانات لتعديل الدستور[٢٣].

إلا أن التطور الأبرز الذي شهدته اجتماعات تونس كان اجتماع عون بياسر عرفات الذي أبلغه أنه يضع البندقية الفلسطينية تحت تصرفه، باعتبار أنه يمثل الشرعية اللبنانية[٢٤]. لذلك فإن اجتماعات تونس شكلت بالنسبة لعون مفترقاً مهماً، وهو اعتبر أن أعضاء اللجنة العربية تعاطفوا معه وأيدوا مشروعه للسيطرة على بيروت الكبرى[٢٥].

كما أن هناك من أسمعه أن سوريا باتت على شفير الهاوية، وأن عليه البدء في إخراجها من لبنان. وفي تونس ظن الجنرال عون أنه مقبول من العرب، إذ إن أبا عمار وضع البندقية الفلسطينية تحت تصرفه، والعراق دعمه، واللجنة السداسية أثنت على مزاياه؛ وكان هذا يعني له بوضوح أن عليه أن يضرب كل القوى في بيروت الشرقية ثم في بيروت الغربية[٢٦].

لم يطل الوقت حتى وصلت الأمور في بيروت الشرقية إلى مفترق الطرق. ففي ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ تحول اشتباك بسيط بين الجيش و«القوات» إلى معركة شاملة استخدم فيها الفريقان المصفحات والمدفعية. هنا، طلب البطريرك

---

(٢٢) سليم الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١)، ص ٤٤.

(٢٣) كارول داغر، **جنرال ورهان** (بيروت: دار ملف العالم العربي، ١٩٩٢)، ص ١٢٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٢٥) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ٧١.

(٢٦) داغر، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

صفير والنواب في المنطقة وقف المعارك، فاشترط عون وقف الجبايات من قبل «القوات» تحت شعار: «لا للدويلة، نعم للدولة»، وطالب بإخلاء القوات لمرفأ بيروت (الحوض الخامس) فوافقت «القوات»[٢٧].

٣ ـ عون يعلن حرب التحرير

في الخامس من شباط/فبراير ١٩٨٩ أقام السفير الفرنسي في لبنان مأدبة تكريماً للموفد الفرنسي إلى لبنان جان ـ فرنسوا دونيو، وكان بين الحضور رئيس الحكومة الانتقالية قائد الجيش العماد ميشال عون. في هذه المناسبة عرض عون للحضور نتائج اجتماعاته مع اللجنة السداسية العربية في تونس. وقبل أن ينهي كلامه قال من دون مقدمات: «لقد بدأت مسيرة التحرير، سنربح الجولة، التحرير بالنسبة لي شيء محقق».

كان أكثر المتحمسين لفكرة التحرير جان ـ فرنسوا دونيو الذي تذكر مسألة أفغانستان، واعتبر أن المقاومة الأفغانية لم يكن لديها في البداية أي دعم خارجي. لكن الصين كانت أول من ساعد المقاومة الأفغانية إرباكاً للسوفيات، وكأنه كان يلمح إلى أن العراق يمكن أن يفعل الأمر نفسه. وقال دونيو أمام عون والحضور: «لقد أجبرت المقاومة الأفغانية الجيش الأحمر للمرة الأولى على الانسحاب بالقوة». كان دونيو يلمح إلى أن إعلان المقاومة ضد سوريا في لبنان سيدفع العراق إلى المساعدة، وكذلك دولاً كثيرة[٢٨].

كان ميشال عون، وإثر سيطرته على الحوض الخامس في مرفأ بيروت في ١٤ شباط/فبراير، قد نشط اتصالاته مع المسؤولين السوريين، وكان بعد أن ضرب القوات اللبنانية في مسألة الجباية، مقتنعاً بأن ذلك سيدفع سوريا إلى دعمه للوصول إلى رئاسة الجمهورية، إذ اعتبر، آنذاك أن رئاسة الجمهورية باتت في متناول يده، ورأى أن من الأفضل له، قبل ارتقاء سدة الرئاسة الأولى، أن يزيل كل العقبات داخل معسكره[٢٩]. لكن ميشال عون كان ماضياً في طموحه

---

(٢٧) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٧٠٠. انظر أيضاً: بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ١٩٧.

(٢٨) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢٩) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٣٣.

إلى تحقيق بيروت الكبرى؛ ففي الرابع والعشرين من شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ قرر مجلس الوزراء الذي يرأسه إقفال المرافئ غير الشرعية وإحياء غرفة الملاحة البحرية، وحدد السادس من شهر آذار/مارس موعداً لتنفيذ هذا القرار. كما قرر فتح معبر المرفأ تسهيلاً لحركة التجارة وإرسال إشارة إلى أنه منفتح على المنطقة الغربية. لكن قرار إحياء غرفة الملاحة البحرية كان يحمل في طياته مخاطر عديدة، إذ إنه كان يتعرض للسلطات الأخرى خارج المنطقة الشرقية. وقد دارت نقاشات بين عون وبعض المناصرين له، والأصدقاء نصحوه بعدم السير بهذا الموضوع لأنه سيؤدي إلى صدام مع سوريا، لكنه أصر على موقفه[٣٠].

اللافت أن عون كان في هذه الأثناء، قد فتح باب التوتر مع «القوات اللبنانية» من جهة عبر سيطرته على الحوض الخامس وتهديده بمد هذه السيطرة إلى باقي المنطقة الشرقية، ومن جهة ثانية مع سوريا عبر مطالبته بإحياء غرفة الملاحة البحرية. وقد بدأ التوتر العسكري بالاتجاهين حيث بدأ القصف المتقطع على المحاور وباتجاه المرافئ والاستنفار العسكري في مواجهة «القوات».

في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ بلغ التوتر أوجه في المنطقة الشرقية، حيث كان الجيش والقوات في حال استنفار، وكان عون يتهم «القوات» بمحاولة استعادة السيطرة على الحوض الخامس، و«القوات» تتهم عون بالتحضير للسيطرة عليها. لكن عون اختار التصعيد مع سوريا.

لقد ظهر عنصران شبه متزامنين في ليلة واحدة، هي ليلة ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩؛ إذ قصد السفير الأمريكي قصر بعبدا لكي يقنع عون بعدم شن هجوم على «القوات اللبنانية». لكن بعد انصراف الدبلوماسي الأمريكي وصل إلى بعبدا القائم بالأعمال العراقي وممثل منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اجتماع بينهم دام من الواحدة والنصف حتى الرابعة والنصف فجراً[٣١].

وفي السابعة والنصف من صباح اليوم التالي، أي في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩، بدأت القذائف تتساقط على المنطقة الغربية، وأطل ميشال عون في

(٣٠) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ٨٣.

(٣١) داغر، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

المساء على شاشة التلفزيون ليعلن بدء «حرب التحرير» لإخراج سوريا من لبنان[٣٢].

لقد كانت ثمة اعتبارات دفعت بميشال عون إلى إعلان ما أسماه «حرب التحرير»:

الاعتبار الأول: أن سوريا لم تتجاوب مع عون حين حد من سلطة «القوات اللبنانية» وسيطر على الحوض الخامس.

الاعتبار الثاني: أن الكلام الذي سمعه في تونس، وعلى الأخص من القيادة الفلسطينية، أوحى له أن حالة النظام في سوريا باتت في مراحلها النهائية، أي أن سقوط النظام السوري قريب، وأن تدخل الجامعة العربية سيساعده.

الاعتبار الثالث: الكلام والدعم الذي سمعه من العراق والوعود التي تحققت بمده بكل المساعدات العسكرية والمادية.

الاعتبار الرابع: تشجيع فرنسا له على هذا الدور، وإقناعه بطرح القضية في مجلس الأمن الدولي، وكانت فرنسا تعتقد أنه عبر تصعيد الأوضاع في لبنان، وعلى الأخص بين عون وسوريا، سيسمح لها بالعودة إلى الساحة الدولية وساحة الشرق الأوسط لكي تلعب دوراً جديداً، بخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. لكن آمال فرنسا وميشال عون خابت، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت لهما بالمرصاد[٣٣].

٤ ـ تفاهم دولي على حل المشكلة اللبنانية

في ٦ أيار/مايو ١٩٨٩ التقى وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في موسكو، وإثر الاجتماع صدر بيان أمريكي ـ سوفياتي مشترك عن لبنان كان الأول والوحيد في تاريخ الحرب اللبنانية. وقد تضمن البيان الذي لا يتجاوز عدد كلماته الـ ٢٥ كلمة ثلاث نقاط رئيسية هي:

١ ـ دعوة الجبارين الفرقاء اللبنانيين إلى إنهاء القتال فوراً.

(٣٢) نعوم، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٩٠.

٢ ـ الطلب من المقاتلين الجلوس إلى طاولة الحوار.

٣ ـ تعهد الجبارين ببذل مساعيهما الحميدة لإنجاح الحوار المطلوب.

الملاحظة الأولى على البيان أنه جاء خالياً من الموقف الأمريكي القائم على دعوة جميع الجيوش الأجنبية إلى الانسحاب من لبنان، كما جاء خالياً من الموقف السوفياتي الداعي باستمرار إلى تنفيذ القرار رقم (٤٢٥) وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية. فضلاً عن أن البيان السوفياتي ـ الأمريكي المشترك لم يذكر حتى كلمة انسحابات، علماً بأنه صدر في الوقت الذي كانت تدور فيه في لبنان حرب طاحنة تحت اسم حرب التحرير التي أعلنها العماد ميشال عون.

كما تبين في المؤتمر الصحافي الذي أعقب اللقاء المذكور أنه تم الاتفاق بين الدولتين على تجزئة القضية إلى جزأين:

جزء يبدأ العمل به فوراً، ويقوم على ترتيب البيت الداخلي اللبناني عن طريق إحياء المؤسسات الدستورية، والثاني يقوم على استبعاد التعامل مع قضيتي الانسحابات والوجود الفلسطيني في لبنان إلى الوقت الذي يتم فيه اتفاق لحل مشكلة الشرق الأوسط ككل، باعتبار أن هذين الموضوعين يربطان القضية اللبنانية مباشرة بقضية الشرق الأوسط.

هذا التطور حدث في ٦ أيار/مايو ١٩٨٩. وفي ٢٣ منه انعقدت القمة العربية في الدار البيضاء، حيث كلفت اللجنة الثلاثية العربية متابعة حل الأزمة اللبنانية، وهذا ما جرى عبر اتفاق الطائف(٣٤).

٥ ـ اللجنة الثلاثية العربية

لم تكن مغامرة ميشال عون في البداية من دون أبواب مفتوحة، بل على العكس ظهر أن رهانه كان في محله؛ إذ بعد إعلانه «حرب التحرير» واندلاع المعارك وموجات القصف العشوائي، تعالى الضجيج في أنحاء العالم، وسارعت باريس إلى تأكيد موقفها الذي وعدت ميشال عون به، إذ حذرت من مخاطر القيام بعمل عسكري ضد المناطق الشرقية، ووجه فرنسوا ميتران، في ٤ نيسان/أبريل، دعوة إلى الضمير العالمي للتحرك، وقامت في فرنسا تظاهرات تؤيد ميشال عون

(٣٤) انظر: جورج ديب، في: **الاتحاد الأسبوعي** (قطر) (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

وتندد بسوريا، وجاءت وفود فرنسية إلى لبنان لتأييد عون، كما أرسلت فرنسا سفينة مستشفى لمساعدة الجرحى وسفينة أخرى محملة بالمحروقات(٣٥).

في هذا الوقت كان الموقف الأمريكي مغايراً تماماً لتوجهات عون، حيث اعتبرت واشنطن أن تصعيد الموقف وتفجيره بشكل كبير لن يجبر الدول العظمى على وضع لبنان في أولوية اهتماماتها، وأن واشنطن ولندن تعارضان هذا التفكير(٣٦).

وقد وجدت اللجنة السداسية العربية نفسها عاجزة عن تحقيق أي تقدم، فيما دعا البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير إلى اجتماع في بكركي حضره ثلاثة وعشرون نائباً مسيحياً أصدروا إثره بياناً دعوا فيه إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار، ولم يذكروا المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان كما يطالب عون. وعلى الفور أيدت الخارجية الأمريكية بيان النواب في بكركي ودعت الأطراف للقبول به، وهذا ما أزعج عون، وبدأ يدفع إلى الخلاف مع الولايات المتحدة.

لكن رهان ميشال عون العربي صح إلى حدود بعيدة، إذ تداعى الملوك والرؤساء العرب إلى عقد قمة في الدار البيضاء في المغرب، من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩، لدرس الوضع اللبناني وإيجاد الحلول له، وألفوا لجنة ثلاثية عليا من عاهل العربية السعودية، وملك المغرب ورئيس جمهورية الجزائر، ومنحوها الصلاحيات الشاملة الكاملة لحل الأزمة اللبنانية(٣٧).

في قمة الدار البيضاء واجهت سوريا أعنف حملة عربية عليها، وكانت شبه معزولة ومحصورة، وقد شن الرئيس العراقي هجوماً على الرئيس السوري وطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وتبادل الزعيمان كلاماً قاسياً، وطالب ياسر عرفات ومعه مجموعة من الرؤساء العرب، بتشكيل قوة سلام عربية تحل تدريجياً بالتعاون مع الجيش اللبناني محل الجيش السوري، بدءاً بمنطقة بيروت الكبرى، وأجمع العرب بلهجات مختلفة على سحب المسألة اللبنانية من يد سوريا. وبعد أربعة أيام من المباحثات الحامية كادت القمة أن تنتهي من دون

(٣٥) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٠٠.

(٣٦) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ١٩٢.

(٣٧) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ٨٧.

نتائج بسبب احتدام الصراع العراقي ـ السوري على الانسحاب من لبنان. لذلك تدخل الملك فهد في اللحظات الأخيرة فأخذ وعداً من الرئيس السوري بتعديل موقفه لاحقاً شرط ألاّ يصدر أي قرار عربي يطالب بانسحاب الجيش السوري.

إثر انتهاء القمة عقدت اللجنة الثلاثية، في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، اجتماعاً في الرباط تبنت فيه خطة عمل على المستويين الأمني والسياسي، ودعت إلى وقف فوري لكل أعمال العنف ورفع الحصارات وفتح المعابر، وبدأت إعداد وثيقة وفاق الوطني لحل الأزمة اللبنانية، وأوكلت إلى وزراء خارجية الدول الثلاث مهمة القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة العمل، وقررت أن يتفرغ الأخضر الإبراهيمي لمتابعة كل القضايا مع كل المعنيين[٣٨].

لم تكن سوريا مرتاحة في مؤتمر الدار البيضاء؛ فقد شكل العراق ومنظمة التحرير والأردن مثلثاً متناسقاً في مواجهة سوريا، إلا أن تدخل الملك فهد في اللحظة الأخيرة ساهم في دعم الأسد. لذلك فإن البيان الختامي للقمة لم يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان، ولم يحدد مهلة لذلك. لكن قرارات القمة أبعدت سوريا عن اللجنة المكلفة تنفيذ قراراتها، وقد تذرعت باقي الدول العربية بأن إدخال سوريا في اللجنة سيدفع العراق إلى المطالبة بأن يكون عضواً فيها، كما أن خصامهما سيؤدي إلى فشل أعمالها. لكن قرار القمة العربية تضمن نقاطاً مهمة أبرزها:

ـ التأكيد على عروبة لبنان، واعتبار أن استمرار الأزمة بعد خلو سدة الرئاسة وتعطل السلطة الشرعية وانقسام السلطة التنفيذية، كل ذلك من شأنه أن يهدد بتقسيم لبنان ويهدد الأمن القومي للأمة العربية.

ـ التأكيد على التضامن مع لبنان لإنهاء محنته، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني، ومساعدة الشرعية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على كل التراب اللبناني، تمهيداً لإعاد الإعمار.

ـ التأكيد على المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان، والتزام الدول العربية المشاركة الإيجابية في مناقشة المقترحات اللازمة للحل، ودراستها وتقديمها كذلك العون المادي والسياسي.

(٣٨) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٠٣.

وقد كلف المؤتمر اللجنة الثلاثية توفير الأجواء اللازمة لدعوة أعضاء مجلس النواب حتى خارج لبنان عند الضرورة، لمناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية لعرضها على كل الأطراف اللبنانيين، بحيث يمكن أن تعتبر أساساً للوفاق الوطني، يقرها مجلس النواب اللبناني في أول اجتماع له.

ـ دعوة مجلس النواب اللبناني إلى الانعقاد في العاصمة اللبنانية بيروت للمصادقة على وثيقة الإصلاحات السياسية.

ـ بعد المصادقة على وثيقة الإصلاحات السياسية ينتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية يؤلف حكومة وفاق وطني تلتزم وثيقة الإصلاح السياسية وتتخذ الإجراءات التطبيقية اللازمة، وإعطاء اللجنة الثلاثية فترة ستة أشهر لتطبيق هذه التوجهات[٣٩].

لم تكن مقررات القمة نتيجة اجتماعات الدار البيضاء، ذلك أن الكثير من الحيثيات تم التوصل إليه بفعل عمل اللجنة السداسية التي كانت تعمل برئاسة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح. وعلى سبيل المثال، فإن فكرة اجتماع النواب خارج لبنان لمناقشة وثيقة الإصلاح كانت قد تبلورت خلال فترة عمل اللجنة السداسية التي التقت رؤساء الجمهورية والحكومة السابقين، إضافة إلى الأطراف السياسية اللبنانية، كما كان الرئيس سليم الحص أحد أصحاب الاقتراح الداعي إلى اجتماع النواب خارج لبنان بعيداً عن الضغوط لكي يتمكنوا من التوصل إلى نتيجة. كما ساهم الرئيس الحص في إقناع اللجنة السداسية العربية بضرورة التلازم بين الإصلاح وانتخابات رئاسة الجمهورية، أي أن إقرار الإصلاح ضرورة لانتخاب رئيس الجمهورية[٤٠].

كما أن أحد أهداف القمة كان التمكن من إقرار الإصلاحات وانتخاب رئيس الجمهورية وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بعيداً عن الضغوط السورية من

(٣٩) **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب** ([لبنان: د. ن.، ١٩٨٩؟])، ص ٢١.

(٤٠) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ٧١ ـ ٧٢. انظر أيضاً: بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ٢١٠، وفي هذه الصفحة يكشف بو حبيب أن السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان ذكر أمامه أن على النواب الاجتماع خارج لبنان.

دون أن يكون ذلك مواجهة صريحة معها[٤١].

وعلى الرغم من إعلان قرار وقف إطلاق النار وقرارات القمة لم يتوقف التدهور الأمني، وأخرت دمشق فتح المعابر، وامتنعت عن فك الحصار على المنطقة الشرقية، وبدوره رفض ميشال عون الموافقة على فتح مطار بيروت الدولي. عندها توجه وزراء خارجية الدول الثلاث إلى دمشق، وكان اجتماع مطول مع الرئيس حافظ الأسد الذي اشترط، لرفع الحصار البحري، تفتيش السفن المتجهة إلى المنطقة الشرقية والتأكد من عدم نقلها السلاح. وفي أواخر حزيران/يونيو ١٩٨٩ تدارست اللجنة الثلاثية المجتمعة على مستوى القمة في وهران، كيفية إيجاد مخرج من المأزق الذي تواجهه وبخاصة في ظل صعوبة التفاهم مع دمشق، وقرر القادة الثلاثة، للجنة أن يحملوا وزراء خارجيتهم رسالة خطية إلى الرئيس الأسد يشرحون فيها تعارض تصورهم لسيادة لبنان وعلاقته بسوريا مع تصوره، ويقترحون سحب الجيش السوري إلى البقاع خلال ستة أشهر.

هذا التوجه أدى إلى رفض دمشق، ثم إلى تدهور الأوضاع الأمنية مجدداً، فعاد وزراء الخارجية الثلاثة إلى دمشق للمرة الثالثة. وكانوا يحملون رسالة شفوية إلى الرئيس السوري تؤكد أن موضوع بسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كل التراب اللبناني يشكل مبدأ رئيسياً غير قابل للتعديل، لأن هناك التزاماً عربياً جماعياً بهذا المبدأ. وكانت ردة فعل الرئيس الأسد رفضه استقبال الوزراء الثلاثة، وعارض وزير خارجية سوريا أي اشراف عربي على تنظيم العلاقات اللبنانية ـ السورية، رافضاً الإشارة إلى تحديد أية فترة زمنية لسحب الجيش السوري إلى البقاع، مطالباً بالبحث بهذا الموضوع بعد الاتفاق على الإصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس للجمهورية وقيام حكومة الوفاق الوطني[٤٢].

٦ ـ مفترق معركة سوق الغرب

لم تنجح مساعي اللجنة الثلاثية في وقف التدهور، واستمرت سوريا في الحصار البحري، وبخاصة بعد تردد أنباء عن أن ميشال عون قد يحصل على

(٤١) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٤٢) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٠٤.

صواريخ فروغ من العراق. واستمر تدهور الوضع الأمني، وتعالت التحركات المؤيدة لعون من جهة، والمطالبة بوقف النار من جهة أخرى[٤٣].

في المقابل نشطت فرنسا مجدداً وأوفدت إلى لبنان الوزير المكلف بالشؤون الفرنكوفونية آلان دوكو، وتوجهت قطع بحرية فرنسية إلى المنطقة، وبذل الاتحاد السوفياتي، بالتنسيق مع فرنسا، مساعي للتهدئة، فأرسل نائب وزير الخارجية غينادي تراسوف في زيارة إلى بيروت ودمشق وبغداد، ودعا الرئيسان فرنسوا ميتران وميخائيل غورباتشوف، في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى وقف فوري للنار وسط تهديد بطرح القضية على مجلس الأمن الدولي، ولوح وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بطرح القضية على مؤتمر دولي لحل الأزمة اللبنانية.

وفي الأول من آب/أغسطس خرجت اللجنة الثلاثية من صمتها ببيان مفاجئ، وأعلنت في تقرير لها أنها قررت وقف جهودها الرامية إلى تسوية المشكلة اللبنانية، وحملت سوريا المسؤولية عن وصول أعمال اللجنة إلى الطريق المسدود على مختلف الصعد، وسارعت باريس والقاهرة إلى دعم البيان[٤٤].

كانت النتيجة أن تصاعد القصف واشتد الحصار، وراح القصف يشتد خلال شهر آب/أغسطس إلى أن قام الحزب التقدمي الاشتراكي، في ١١ آب/أغسطس، بهجوم واسع عنيف وسط قصف مركز على تحصينات سوق الغرب، ونجح باختراقها وكاد يتمكن من احتلال كل مواقع الجيش اللبناني لو لم يوقف الجيش السوري دعمه المدفعي، فاضطر الحزب التقدمي إلى التراجع بعد أن كان على وشك السيطرة على آخر مواقع الجيش والنزول باتجاه القصر الرئاسي في بعبدا[٤٥].

إلا أن التطور الأبرز تمثل بالموقف الأمريكي الذي طلب من اللجنة الثلاثية العودة عن تعليق أعمالها، وقد أبدت واشنطن انزعاجها لإقدام اللجنة الثلاثية على تحميل سوريا مسؤولية فشل أعمالها عبر إصدارها التقرير بشكل علني.

(٤٣) بو حبيب، المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٤٤) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٤٥) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٤١.

وقد أبلغت واشنطن اللجنة الثلاثية العربية، عبر وزير خارجية المملكة العربية السعودية، أن ميشال عون قد أفسد المخطط الأمريكي في المنطقة؛ إذ إن التوجه الأمريكي كان باتجاه جمع الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض بعد أن دعمت الولايات المتحدة الانتفاضة الفلسطينية. وجاء عون بمواقفه التصعيدية ورفضه إجراء انتخابات رئاسية وإعلانه حرب التحرير، وإقدامه على «تفجير لبنان» بحسب التعبير الأمريكي، فاتجهت أنظار العالم صوب لبنان ولم تعد تهتم بحل المشكلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأبلغت الولايات المتحدة اللجنة الثلاثية ضرورة معاودة استرضاء سوريا والعودة إلى التفاوض من جديد، وحل المشكلة في لبنان بأي وسيلة. كما طلبت الولايات المتحدة من فرنسا تخفيف دعمها لعون وعدم إيصال المشكلة إلى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. ولهذه الأسباب انسحبت القطع الحربية الفرنسية من البحر الأبيض المتوسط. كما أبلغت الولايات المتحدة اللجنة الثلاثية العربية ودمشق أن تجاوب الأخيرة مع مساعي التهدئة سيجعل واشنطن تغض النظر عن بقاء سوريا في لبنان[٤٦].

في المقابل، وفي الوقت ذاته، أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي في بيروت دانييل سمبسون عضو الجبهة اللبنانية شاكر أبو سليمان أن واشنطن لا تعارض بقاء الجيش السوري حالياً في لبنان، ولا توافق على نقل المسألة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، وقال له: «لن تستطيعوا مهما فعلتم أن تخرجوا الجيش السوري عسكرياً، ولن تتدخل أي دولة لإخراجه. عليكم أن تتقدموا باقتراحات حول الإصلاحات السياسية. ولا حل لديكم إلا عن طريق دمشق»[٤٧].

كادت مغامرة ميشال عون أن تنجح حتى آخر فصولها؛ إذ إن تقرير اللجنة العربية الثلاثية، الذي تضمن تحميل سوريا المسؤولية، كان بمثابة الانتصار الأكبر له. لكن أولويات الولايات المتحدة ومصالحها تقاطعت في تلك

(٤٦) انظر وقائع اجتماع وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بايكر مع وزير خارجية العربية السعودية سعود الفيصل، في: نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، باب الملاحق، ص ٢٠٧. انظر أيضاً: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، باب الملاحق، الملحق رقم (٥)، ص ٢٧٩، وباب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٩)، ص ٤٠٢.

(٤٧) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٠٥.

اللحظة مع وجود سوريا في لبنان.

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أدلى ميشال عون بتصريح، هو الأعنف ضد الولايات المتحدة، فقد اتهمها بأنها «باعت لبنان إلى سوريا». وتوترت العلاقات بين الطرفين، واعتصم عدد من المواطنين وعلى رأسهم جبران غسان تويني أمام مقر السفارة الأمريكية في عوكر، فاغتاظ السفير حيال ما عده حصاراً مرفوضاً للسفارة، وأمر بإخلاء السفارة وغادر مع الطاقم إلى بلاده. وهناك رواية أخرى تقول إن الإدارة الأمريكية كانت قررت إغلاق السفارة والرحيل عن بيروت، وكانت تنتظر الحجة لذلك، وإن بعض الذين حرضوا على حصار السفارة هم أعضاء في جهاز الاستخبارات الأمريكية كانت مهمتهم إيجاد مبررٍ لإقفالها[٤٨].

٧ ـ اللجنة الثلاثية: عودة إلى التحرك

بعد بيان الأول من آب/أغسطس ١٩٨٩ الذي أصدرته اللجنة الثلاثية العربية، وحملت فيه سوريا مسؤولية فشل أعمال اللجنة، تصاعد العنف في لبنان بشكل دراماتيكي، بلغ حدَّ قيام الحزب التقدمي الاشتراكي بشن هجومه على سوق الغرب في ١٨ آب/أغسطس ونجاحه في اختراق مواقع الجيش ثم توقفه بعد أن أوقف الجيش السوري مساندته المدفعية[٤٩]. وكانت الرسالة السورية واضحة، إذ إن سوق الغرب كادت أن تسقط، وهي أهم دفاعات المنطقة الشرقية. وقد فهمت الأطراف المعنية الرسالة بوضوح، إذ بإمكان سوريا قلب الطاولة، إذا لم تعجبها الأوراق. هنا كان تدخل الأمريكيين الذي طلبوا إلى اللجنة الثلاثية معاودة العمل والتفاوض من جديد مع الأطراف[٥٠].

بعد هذه التطورات عاودت اللجنة الثلاثية الاتصالات من أجل استئناف المهمة، وقد تولى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مهمة التفاهم مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وأدلى الرئيس الجزائري في تلك الفترة بحديث لجريدة **الشرق الأوسط** الصادرة في لندن كشف فيه وقائع التسوية التي مهدت لعودة اللجنة إلى عملها، حيث قال: «كان لي لقاء في ليبيا مع الرئيس حافظ الأسد.

(٤٨) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٤٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٠) انظر نص محضر الاجتماع بين سعود الفيصل وجيمس بايكر المشار إليه سابقاً.

التقينا على حدة، وبدأ العتاب بيننا، ولكني قلت له: وقت العتاب فات. دعنا ننظر إلى المستقبل. هل سوريا راغبة في استمرار عمل اللجنة؟. قال نعم... وكنت قد التقيت الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ووضعته في الصورة وقلت له: بودي أن أحدثك بالتفاصيل حول ما حدث، ليكون خادم الحرمين الشريفين ملماً بالصورة بدقة. كما بحثت الموضوع مع جلالة الملك الحسن الثاني الذي كان موجوداً في ليبيا ووضعته في الصورة أيضاً». في المحصلة اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث على هامش اجتماعات مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد، وأصدروا بياناً بنية استئناف اللجنة عملها. وفي السابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ صدر عن اللجنة الوزارية العربية ما عرف ببيان النقاط السبع الذي أعاد رسم سير آلية الحل العربي(٥١).

وقد جاء في البيان: «إن اللجنة الثلاثية العربية.. حقناً للدماء وحرصاً على إشاعة الأجواء الممهدة لعودة الأمن والاستقرار وتوفيراً للمناخ الملائم للوفاق الوطني تقرر:

«**أولاً**: وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان.

«**ثانياً**: تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى لبنان، وتتولى اللجنة الأمنية المذكورة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ ومراقبة السفن التي ترد إلى اللجنة الأمنية اللبنانية معلومات أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى أي طرف كان.

«**ثالثاً**: فك الحصر البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة الأمنية اللبنانية ممارسة مهماتها.

«**رابعاً**: الطلب من جميع الأفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استخدام السلاح بكل أنواعه ومن أي جهة كان، وكذلك وقف الحملات الإعلامية.

«**خامساً**: دعوة جميع الدول المعنية وتلك التي أيدت اللجنة الثلاثية في مهمتها لحل الأزمة اللبنانية إلى العمل بكل إمكاناتها لوقف أي إمداد للسلاح لأي كان في لبنان.

(٥١) جورج سعادة، **قصتي مع الطائف** (بيروت: مطابع الكريم الحديثة، ١٩٩٨)، ص ٤٢ - ٤٣.

وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوباً كاملاً لتحقيق ذلك.

«**سادساً**: توجيه الدعوة إلى أعضاء المجلس النيابي اللبناني للاجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها بتاريخ ١/٣/١٤١٠ هـ الموافق ٣٠/٩/١٩٨٩ م، بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي. وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي في هذا الشأن.

«**سابعاً**: تقرر أن يتوجه السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان يوم الأحد السابع من الشهر الثاني عام ١٤١٠ هـ الموافق ٧/٩/١٩٨٩ م، لوضع هذا القرار موضع التنفيذ»(٥٢).

أدخلت اللجنة الثلاثية بعض التعديلات على نص «وثيقة الوفاق الوطني» قبل أن تستأنف عملها، وهذه التعديلات أصابت بشكل جوهري مسألة إعادة انتشار القوات السورية، إذ إن النص الأول أورد أن على القوات السورية إعادة التجمع والانتشار في البقاع خلال ستة أشهر من اتفاق النواب. لكن التعديل الذي أدخل مدد الفترة التي يفترض أن تعيد القوات السورية فيها انتشارها في البقاع من ستة أشهر إلى سنتين بعد إقرار الإصلاحات الدستورية، بعد الاتفاق مع الحكومة اللبنانية. وفيما كان النص الأول يلحظ أن هذا الأمر يتم برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا شطبت عبارة رعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا من النص الثاني. وفي ما يلي أبرز التعديلات في هذا المجال(٥٣).

لقد ورد في النص الأول:

١ - «تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع. كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مركز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية

(٥٢) بشارة منسى، **الطائف بين الطوائف** (بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٩.

(٥٣) سعادة، المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٥٠.

اللجنة الثلاثية العربية العليا».

٢ ـ «وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما حيث تدعو الحاجة».

أما النص الجديد فقد أصبح على الشكل التالي:

أ ـ «. . . تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان. . . وفي نهاية هذه الفترة تقوم الحكومة السورية، بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية، بإعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي من ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج وعين دارة وفي نقاط أخرى. ويتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

ب ـ «وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين».

يتبين من النصين الفوارق التالية:

أ ـ حذفت عبارة «حيث تتواجد القوات السورية» مما يدل على أن مساعدة سوريا على بسط سلطة الدولة لن تقتصر على أماكن وجودها.

ب ـ استبدلت عبارة «فترة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر» بعبارة «مدة أقصاها سنتان».

ج ـ أضيف إلى عبارة «تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع» عبارة «ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة وفي نقاط أخرى». حجة السوريين في ذلك حماية قواتهم الموجودة في البقاع.

د ـ استبدلت عبارة «برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا» بعبارة «واللجنة العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول. . .»، فاستبدلت بذلك الرعاية بالمساعدة المشروطة بطلبها من قبل الدولتين.

هـ ـ استبدلت عبارة «. . . وسوف تجسده اتفاقات بينهما حيث تدعو الحاجة» بعبارة «في شتى المجالات»؛ مما يدل على رغبة سوريا في عقد اتفاقات مع لبنان في شتى المجالات.

و ـ استبدلت عبارة «تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز. . . .» بعبارة «تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع. . .». مما يجعل تجمع القوات السورية نتيجة قرار مشترك بين حكومتي البلدين مع الإبقاء على النص الذي يؤكد على إلزامية إعادة التمركز ويحدد المهلة المطلوبة لذلك.

ز ـ حذف مقطع «وبناء على ما تقدم يتم التوقيع على اتفاق فيما بين الحكومتين السورية واللبنانية برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا»؛ مما يدل على رغبة سوريا بعقد اتفاق أمني مباشر مع لبنان من دون تدخل اللجنة العربية ورعايتها.

ح ـ أدخل نص جديد لم يكن وارداً في النص السابق يقضي بتسليم أسلحة جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر[٥٤].

وقد برز الفرق الشاسع بين بيان اللجنة الثلاثية في أول آب/أغسطس وبيانها في أيلول/سبتمبر؛ ففي آب/أغسطس دانت اللجنة الثلاثية الدور السوري في لبنان، وفي أيلول/سبتمبر سلمت بهذا الدور. وهكذا انطلقت اللجنة الثلاثية انطلاقة جديدة إذ بدأت بالصدام مع سوريا وانتهت إلى العمل بالتفاهم معها، وهذا ما أوضحه الرئيس الجزائري في حديثه المشار إليه سابقاً إلى جريدة **الشرق الأوسط** حيث أوضح أنه لم يكن بالإمكان استئناف عمل اللجنة على أساس البحث بالإصلاح الداخلي وترك موضوع انتشار الجيش السوري إلى المرحلة النهائية[٥٥].

حظي بيان اللجنة الثلاثية بدعم عربي ودولي واضح، فصدرت بيانات عن

(٥٤) انظر نص الوثيقة قبل التعديل وبعده في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٥)، ص ٣٧٠. وقد أشير إلى العبارات والكلمات التي عدلت بحروف سوداء سميكة، لتمييزها من النص الأصلي.

(٥٥) هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**، ص ٧١١.

أغلبية الدول العربية والدول الأجنبية من الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة، فالاتحاد السوفياتي وفرنسا ودول عدم الانحياز والمجموعة الأوروبية... الخ. بمعنى آخر، فإن عودة اللجنة إلى العمل وفق الصيغة الجديدة كانت محط إجماع عربي ودولي يهدف إلى إنهاء الأزمة اللبنانية التي كانت قد عمت أخبارها كل الدنيا، وراح تعبير «اللبننة» يدخل القاموس السياسي الدولي تعبيراً عن الأزمات التي لا تنتهي[٥٦].

٨ ـ موافقة عون

بعد صدور بيان اللجنة الثلاثية الذي تضمن النقاط السبع حضر الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت للبحث مع الأطراف في السير بتنفيذ هذه النقاط. وقد نشرت الصحف في هذه الأثناء البنود المعدلة في وثيقة الوفاق الوطني، الأمر الذي ولّد انزعاجاً وتحفظاً لدى العماد ميشال عون، وكذلك لدى بعض الأطراف المسيحية. لكن اتصالات دولية نشطت في كل الاتجاهات لحث الأطراف المعترضة على الموافقة. وكانت حركة ملحوظة للسفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا والسفير الفرنسي رينيه ألا، فيما تولى الأخضر الإبراهيمي الاتصال بكل الأطراف لإقناعهم بالموافقة على البنود السبعة، وبالذهاب إلى العربية السعودية لمناقشة الوثيقة. وكان الجميع بانتظار موقف العماد ميشال عون المتحفظ. لكن عون أعطى موافقته في النهاية للأخضر الابراهيمي. ويروي رئيس حزب الكتائب جورج سعادة، في كتابه **قصتي مع الطائف**، أنه فوجئ بموافقة عون على ما جرى. ولما سأله عن السبب أجابه: «أنه تلقى اتصالاً من وزير خارجية العراق طارق عزيز الذي طلب منه الموافقة على خطة اللجنة على أن يتولى العراق دعم مواقف العماد عون في اجتماعات المملكة»[٥٧]. وتدخل الفرنسيون على أعلى المستويات، حيث اتصل وزير خارجية فرنسا رولان دوما بعون وطلب منه الموافقة على خطة اللجنة الثلاثية العربية[٥٨].

التقى عون بالنواب قبل مغادرتهم إلى الطائف، وأبدى أمامهم تحفظاً على

(٥٦) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ٤٤ ـ ٤٥. يعرض سعادة كل المواقف والبيانات المؤيدة التي صدرت.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٨) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٤٢.

البند المتعلق ببسط سلطة الدولة. لكنه في النهاية دعاهم إلى الذهاب والبقاء على اتصال معه[٥٩]. وقد تولى رفيق الحريري الاتصال بالنواب فرداً فرداً ودعاهم إلى الطائف، بعد أن تم تأمين كل الترتيبات لانتقالهم إلى العربية السعودية[٦٠].

ومع انتقال النواب إلى الطائف بدأت عملية معقدة؛ إذ لم يعرف النواب أنهم بانتقالهم إلى العربية السعودية قد حققوا مبدأ «النصاب المتحرك» وأصبحوا خارج سلطة العماد عون من جهة، وخارج سلطة حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة أخرى[٦١].

ثانياً: النواب في الطائف

في ١٩٨٩/٩/٢٩ وكان اليوم يوم جمعة، وصل إلى الطائف في العربية السعودية ٦٢ نائباً من أصل ٧٣، والنواب الذين قرروا عدم الحضور والمشاركة في الاجتماعات هم: كامل الأسعد، والعميد ريمون إده، وألبير مخيبر، وعبده عويدات، وفؤاد الطحيني، وإميل روحانا صقر، وآرا يراونيان، وراشد الخوري، ورائف سمارة، وباخوس حكيم، وسورين خان أميريان[٦٢].

النواب الذين شاركوا في نقاشات الطائف لم يعد منهم إلى عضوية البرلمان بعد أول انتخابات نيابية جرت في عام ١٩٩٢ سوى ١٧ نائباً، ولم يعد من النواب المسيحيين إلى المجلس سوى ثمانية[٦٣]. حين وصل النواب إلى الطائف كان الانطباع العام أن الاجتماع لن يستغرق وقتاً طويلاً، إذ إن تأشيرة السفر التي أعطيت للنواب من قبل السلطات السعودية كانت لأربعة أيام[٦٤]. لكن جلسات المؤتمر التي بدأت في ٣٠ أيلول/سبتمبر استمرت حتى العاشرة من مساء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حيث كانت الجلسة الختامية. جلسة الافتتاح بدأت بكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز باسم اللجنة الثلاثية العربية ألقاها نيابة عنه وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، ثم

(٥٩) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٠٧.

(٦٠) داغر، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٦١) بو حبيب، **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، ص ٢٣٠.

(٦٢) **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب**، ص ٣٧.

(٦٣) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٣٠.

(٦٤) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ١٤١.

كانت كلمة لرئيس مجلس النواب حسين الحسيني. في نهاية الجلسة وزعت على النواب نسخة من وثيقة الوفاق الوطني المطروحة للنقاش باسم اللجنة العربية الثلاثية، وقد تابع الأمير سعود الفيصل وباقي أعضاء اللجنة الثلاثية مؤتمر الطائف لحظة بلحظة عبر الاتصال الدائم بكل الأطراف[٦٥]. وقد ظهر للمؤتمرين بدءاً من اليوم الأول أن الأمير سعود الفيصل هو المكلف بمتابعة تفاصيل المناقشات ودقائقها، يعاونه الأخضر الإبراهيمي ورفيق الحريري[٦٦]. وقد تواجد في الطائف أيضاً، منذ اليوم الأول، المستشار الأول في سفارة الولايات المتحدة في لبنان آنذاك دايفيد ساترفيلد الذي أقام في فندق «الإنتركونتيننتال» الذي خصص للصحافيين، وهو يبعد عن قصر المؤتمرات نحو ٤٥ كلم، وقد رافقه الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد جونز. وتولى ساترفيلد الاتصال بأغلبية النواب وإبلاغهم دعم الولايات المتحدة للمؤتمر وضرورة خروجه بنتائج إيجابية، وأن وثيقة الوفاق الوطني المطروحة للنقاش هي أقصى ما يمكن الحصول عليه حالياً. كما أكد للنواب أن الولايات المتحدة ستضمن تنفيذ هذه الوثيقة، وعلى الأخص البنود المتعلقة بموضوع السيادة، أي إعادة الانتشار السوري حتى البقاع. لكن ساترفيلد غادر الطائف بعد ستة أيام من انعقاد المؤتمر إلى قبرص، واستأنف اتصالاته بالنواب من السفارة الأمريكية في قبرص، إثر ملاحظات من بعض النواب وعلى الأخص المسيحيين، لكي لا يحرجوا أمام العماد عون الذي كان على علاقة سيئة مع الولايات المتحدة، ولكي لا يتهمهم بأنهم يتلقون التوجيهات من ساترفيلد[٦٧].

ظهر منذ اليوم الأول أن النقاش تركز على مسألتين: الإصلاح السياسي، ومسألة السيادة، أي موضوع إعادة انتشار القوات السورية، وقد انقسم النواب إلى عدة محاور سياسية. لكن النقاشات كلها كانت تصب في النهاية عند رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الذي لعب الدور الأساسي في التوصل إلى صيغ مقبولة بين الآراء، ولم يظهر الحسيني أنه طرف في النقاش الحاد إلا عندما تطرق هذا النقاش إلى دور رئيس مجلس النواب، وتحديداً عندما طالب بأن

(٦٥) منصور، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٦٦) بكاسيني، **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر**، ص ٩٠ و١٠٢.

(٦٧) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ٩٠.

يحضر رئيس مجلس النواب الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية لتكليف رئيس الحكومة، إضافة إلى مطالبته بتحديد ولاية رئيس المجلس بأربع سنوات.

إذاً فقد انقسم النواب إلى محاور متعددة، وكان كل محور يبدو متشدداً في المواد والقضايا التي تعنيه مباشرة.

الجانب المسيحي، وتحديداً المحور الذي دافع عن صلاحيات رئيس الجمهورية، تمثل بالنائب جورج سعادة رئيس حزب الكتائب، وبطرس حرب عن النواب الموارنة المستقلين، وبيار دكاش وميشال ساسين عن الأحرار.

محور نواب السنّة أو نواب المنطقة الغربية ركز مداخلاته على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، وتمثل بالرئيس صائب سلام والنائب نزيه البزري، إضافة إلى النائب جميل كبي، ومحور نواب الشيعة أو نواب البقاع وقد ركز اهتمامه بشكل خاص على تعزيز صلاحيات رئاسة مجلس النواب، ومجلس النواب بشكل عام، وتمثل بالرئيس حسين الحسيني والرئيس عادل عسيران والنائب علي الخليل. أما جبهة الأحزاب الوطنية، وتحديداً حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي، فقد تولى رفع مطالبها والدفاع عنها النائب زاهر الخطيب إضافة إلى النائب توفيق عساف الذي دافع عن مطالب الدروز.

لكن تركيز النائب الخطيب، نيابة عن بري وجنبلاط، كان على ضرورة إحداث آلية واضحة لإلغاء الطائفية السياسية وإحداث المثالثة ضمن المناصفة في مجلس النواب بعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية.

أما من تبقى من النواب فقد انحصر همهم في الوصول إلى صيغة تعديلات دستورية معتدلة معقولة. لكن الانقسام الحاد بين المسلمين والمسيحيين بشكل عمودي تمحور حول بند السيادة وتحديداً موضوع إعادة الانتشار السوري في البقاع، فكان نواب المنطقة الشرقية يعتبرون أن هذه المسألة، أي الوصول إلى جدول واضح لإعادة انتشار الجيش السوري، هي من المسائل الرئيسية التي على أساس حلها يتضح موقفهم من سائر النقاط[٦٨].

(٦٨) انظر في هذه المسألة: المصدر نفسه؛ بكاسيني، المصدر نفسه؛ منصور، **الانقلاب على الطائف**، ومنسى، **الطائف بين الطوائف**.

وقد أظهرت النقاشات التي تمت أن النقاط التي أصر كل محور عليها وتسببت في نقاش حاد وكادت تطيح المؤتمر لم يتم تحقيقها، بل تم التوصل إلى تسوية بشأنها:

١ ـ الرئيس صائب سلام رفض مبدأ أن يكون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما طالب بأن تعتبر الحكومة مستقيلة بعد استقالة نصف الوزراء زائد واحد، وتمت تسوية الموضوع بالإبقاء على اعتبار رئيس الجمهورية رئيساً للمجلس الأعلى للدفاع باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكن التسوية جاءت بإدخال فقرة تقول: «هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء»؛ أي أضيفت عبارة «تخضع لسلطة مجلس الوزراء»[٦٩]. أما بالنسبة لموضوع استقالة الحكومة فقد تم الاتفاق على اعتبار الحكومة مستقيلة إذا استقال ثلث الأعضاء زائد واحد، باعتبار أن القرارات الأساسية تتم الموافقة عليها بأغلبية الثلثين[٧٠].

٢ ـ فجر الأحد في ٨/١٠/١٩٨٩، دخل مؤتمر الطائف مرحلة خطرة نتيجة لنقاش عنيف على الأخص بين الرئيس حسين الحسيني من جهة، والنائب جورج سعادة والنائب بطرس حرب من جهة ثانية، حول موضوع رئاسة مجلس النواب؛ فالرئيس حسين الحسيني طالب بتحديد ولاية رئيس مجلس النواب بمدة ولاية المجلس أربع سنوات، أي طوال مدة ولاية المجلس نفسه لكي يشعر باستقرار في موقعه ولا يبقى رهينة للعبة التيارات السياسية ومسألة الأغلبية النيابية. كما طالب الحسيني بأن يشارك رئيس مجلس النواب إلى جانب رئيس الجمهورية في الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتكليف رئيس الحكومة. وقد اشتد الخلاف بشكل عنيف ما دفع بسعادة إلى الانسحاب من الاجتماع والتوجه إلى جناحه في الفندق وبدأ يجمع ثيابه للمغادرة. وهذا ما دفع نواباً آخرين للتضامن معه والتحرك لمغادرة قصر المؤتمرات، احتجاجاً على التوجه لتقليص صلاحيات الرئاسة الأولى.

(٦٩) انظر: **الدستور اللبناني: الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) ١٩٩١** ([بيروت: مجلس النواب، ١٩٩١])، المادة (٤٩)، ص ٣٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٥١.

بطبيعة الحال، تدخلت اللجنة الثلاثية العربية ورفيق الحريري في مسعى وساطة بين النواب أسفر عن صيغة توفيقية تقضي بتمديد ولاية رئيس مجلس النواب أربع سنوات بدلاً من سنتين كما اقترحت الوثيقة العربية، وصرف النظر عن اقتراح الحسيني الأول اشتراك رئيس مجلس النواب إلى جانب رئيس الجمهورية في الاستشارات النيابية لتكليف رئيس الحكومة. وقد تم اعتماد مبدأ ولاية رئيس المجلس تماماً كولاية المجلس أي أربع سنوات تمثلاً بكل الدول البرلمانية الديمقراطية. وقد وضعت شروط تعجيزية لسحب الثقة منه بعد سنتين من انتخابه[٧١].

٣ ـ بند السيادة، وتحديداً مسألة إعادة انتشار القوات السورية على الأراضي اللبنانية، شكّل عقدة المؤتمر الأساسية، على الأخص لدى النواب المسيحيين. فقد تجاوز المؤتمر مسألة الصلاحيات وبخاصة بعد تذليل الخلافات المستعصية بشأن صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، إضافة إلى باقي تفاصيل التعديلات الدستورية. لكن النواب المسيحيين اعتبروا أن موافقتهم النهائية على الشق الإصلاحي مرتبطة مباشرة بالتوصل إلى جدول زمني واضح لإعادة انتشار القوات السورية، ورهنوا إعطاء الموافقة النهائية على البنود الإصلاحية بموضوع برمجة إعادة انتشار الجيش السوري، علماً بأن المؤتمرين كانوا قد اتفقوا بشكل سريع وواضح على الموقف من الانسحاب الإسرائيلي، وقد تم بإجماع المؤتمرين، وفق ما ورد في مشروع الوثيقة العربية مع تعديل بسيط. فقد ورد في مشروع الوثيقة «... بسط سيادة الدولة... ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع إسرائيل والعمل على تدعيم...»، وأصبح النص معدلاً «... في منطقة الحدود المعترف بها دولياً والعمل... إلخ.»[٧٢].

أما إعادة انتشار الجيش السوري فقد أثارت الكثير من الجدل، واستدعت اجتماعات متعددة مع اللجنة العربية من جهة، ونواب المنطقة الشرقية من جهة أخرى، الذين أصروا على إدخال تعديلات واضحة على الصيغة الواردة في وثيقة اللجنة العربية المطروحة للنقاش بخصوص بند السيادة. وقد شكل النواب

(٧١) انظر: منسى، المصدر نفسه، ص ١٢٧؛ سعادة، المصدر نفسه، ص ٩؛ بكاسيني، المصدر نفسه، ص ١٠٥، ومنصور، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٧٢) منصور، المصدر نفسه، ص ٦٠.

المسيحيون لجنة منهم ضمت النواب الذين سبق أن تعاونوا مع البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير. وكانت مهمة هذه اللجنة صياغة اقتراحات التعديل في بند السيادة المتعلق بإعادة انتشار الجيش السوري، وقد ضمت اللجنة النواب: نصري المعلوف، وعثمان الدنا، وخاتشيك بابكيان، وبطرس حرب، وبيار دكاش، وجورج سعادة.

اللجنة اجتمعت، بعد أن أعدت تعديلاتها مع وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل وأعضاء اللجنة العربية، وقد كان الوزير السعودي واضحاً في حواره مع أعضاء اللجنة إذ شدد على استحالة تعديل البنود في هذه الفقرة باعتبار أن الصيغة الموجودة في الوثيقة العربية تم التوصل إليها بعد اتصالات دولية وعربية واسعة مع سوريا، وبالتالي فإن تعديلها من حيث الجوهر مسألة بالغة الصعوبة.

لكن نواب المنطقة الشرقية أصروا على موقفهم. حينها غادر وزير خارجية السعودية إلى دمشق يرافقه رفيق الحريري، وعقد مع الرئيس السوري حافظ الأسد اجتماعات طويلة لمناقشة صيغة التعديلات التي اقترحتها لجنة النواب السداسية، وقد استمرت اجتماعات الفيصل ـ الحريري في دمشق مع الرئيس الأسد والمسؤولين السوريين ثلاثة أيام عادا بعدها ببعض التعديلات على المذكرة التي أعدها النواب الستة، وقد جاءت على النحو التالي:

١ ـ إضافة عبارة «بسط سلطة الدولة تدريجياً بواسطة قواتها الذاتية»، للتدليل على برمجة الانسحاب السوري. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح.

٢ ـ شطب عبارة «تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني»، واستبدالها بعبارة «تقرر الحكومتان الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني»، أو «تقوم الحكومتان»، تمت الموافقة على صيغة «تقرر الحكومتان».

٣ ـ شطب عبارة «ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة وفي نقاط أخرى»، وأضاف السوريون إلى هذه العبارة عبارة «وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة» بديلاً من شطب العبارة الأولى.

٤ ـ تحديد فترة محدودة لبقاء القوات السورية في البقاع تتوقف على الضرورة التي تقررها الحكومتان بالاشتراك (لم تتم الموافقة على ذلك).

٥ ـ شطب عبارة «ويتم اتفاق» واستبدالها بعبارة «كما يتم الاتفاق» (تمت الموافقة على ذلك).

٦ ـ شطب عبارة «زمن وجودها» واستبدالها بعبارة «مدة وجودها»، وتمت الموافقة على ذلك.

٧ ـ شطب عبارة «إذا رغبتا في ذلك»، واستبدالها بعبارة «واللجنة العربية تبقى على استعداد لمساعدة الدولتين على الاتفاق» (لم تتم الموافقة على ذلك).

٨ ـ شطب كلمة «استراتيجية» وقد استبدلها السوريون بكلمة «أخوية».

٩ ـ شطب عبارة «شتى المجالات» واستبدالها بعبارة «في المجالات» أو بعبارة «بشتى المجالات التي تحقق مصلحة البلدين» وليس «بما يحقق مصلحة البلدين» كما ورد في نص الوثيقة (لم تتم الموافقة عليه).

١٠ ـ إضافة عبارة «في إطار سيادة واستقلال كل منهما» (تمت الموافقة على ذلك)[٧٣].

هذه حصيلة التعديلات التي نجح الأمير سعود الفيصل في إدخالها على نص الوثيقة العربية نتيجة اجتماعاته مع الرئيس الأسد والمسؤولين السوريين. ولما عاد إلى الطائف اجتمع إلى نواب المنطقة الشرقية وأبلغهم أن ما جرى هو الحدود القصوى فـ «لا تطلبوا منا أكثر من ذلك، لأن هذا هو الحد الأقصى النهائي والآتي أحسن»[٧٤].

كما ألح نواب المنطقة الشرقية على ضمانات إضافية تدعم تنفيذ النص، وهذا ما فرض على اللجنة الثلاثية إصدار بيان في نهاية المؤتمر اعتبر وثيقة من وثائق المؤتمر وهو يؤكد التزام سوريا وتعهدها للجنة بتنفيذ مضمون الوثيقة، أي إعادة الانتشار بعد سنتين من إقرار الإصلاحات الدستورية[٧٥].

في النتيجة لم ينل كل فريق ما أصر عليه بل نال جزءاً منه، وقد عبر

(٧٣) سعادة، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٧٥) منصور، المصدر نفسه، ص ٦٥. انظر أيضاً نص وثيقة الوفاق الوطني كما اقترحت اللجنة العربية والتعديلات التي أدخلت عليه نتيجة المؤتمر في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٥)، ص ٣٧٠.

النائب جميل كبي عن الموضوع بالقول: «كل فريق نال جائزة ترضية ولبنان فاز بالجائزة الكبرى»[٧٦]. وبعد ذلك اختتم المؤتمر بالتصويت على الإصلاحات التي تم التوافق عليها وإدخالها على نص الوثيقة العربية، وحملت اسم «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني». وقد تم حل آخر نقطة اعتراض على عدد النواب في اللحظة الأخيرة، إذ إن المسؤولين السوريين كانوا قد رفضوا اقتراحاً بجعل عدد أعضاء مجلس النواب ١٠٨ بدلاً من ١٢٨. لكن الأمير سعود الفيصل أجرى اتصالاً بوزير خارجية سوريا الذي وافقه على إقرار عدد ١٠٨ بدلاً من ١٢٨[٧٧].

ويوم الأحد في ٢٢/١٠/١٩٨٩، وبعد مناقشات استمرت ٢٣ يوماً، عقدت الجلسة الأخيرة، وتلي خلالها نص «وثيقة الوفاق الوطني» معدلة، ودعا الرئيس الحسيني للتصويت عليها وتليت الأسماء فوافق جميع النواب على الوثيقة باستثناء النائب زاهر الخطيب وتوفيق عساف وحسن الرفاعي، أي بأغلبية ٥٨ صوتاً من أصل ٦٢ صوتاً[٧٨].

ثالثاً: أبرز التعديلات والإصلاحات التي انبثقت عن الطائف

تناولت وثيقة الطائف تعديلات متعددة يمكن وضعها ضمن المحاور التالية:

١ ـ المبادئ العامة

تضمنت «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني»، التي أُقرت في الطائف، عشرة مبادئ عامة تمّ تعدادها أبجدياً من (أ) إلى (ي)، وقد أدخلت في صلب الدستور مقدمة يعتبرها الرئيس حسين الحسيني في منزلة المقدسات[٧٩]، فيما يعتبرها الدكتور ادمون رباط «إعلاناً دستورياً لما يستند إليه لبنان من الأركان الثابتة وما يؤمن به الشعب اللبناني من العقيدة القومية، وهي الخاصية التي

(٧٦) سعادة، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٧٨) **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب**، ص ٣٨.

(٧٩) محاضرة في جامعة اللويزة، في: **النهار**، ٢٨/١/١٩٩٥.

تتضح صراحة في كل بند من بنود هذه المقدمة ـ الإعلان الذي تنطوي كل كلمة منه على حل لإشكال نفسي وسياسي، طالما تسبب، منذ تأسيس دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، في المناظرات المتضاربة العنيفة بين القائلين بأن ثمة «قومية لبنانية» والعدد الضخم من أنصار الأمة العربية»[٨٠]. الجديد في هذا الموضوع أن الدستور اللبناني لم تكن له مقدمة، وكانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام تستخلص من نصوص مواد الدستور، لكنها في الطائف قيلت صراحة وشكلت أساس بنيان الاتفاق[٨١].

إلا أن أبرز ما في بند المبادئ العامة التي تحولت إلى مقدمة للدستور يتمثل بالفقرتين (أ) و(ب).

الفقرة (أ) جاء فيها: «لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً»[٨٢].

هذه الفقرة، وتحديداً عبارة «وطن نهائي لجميع أبنائه»، حسمت جدالاً طويلاً، وهي مأخوذة من نص «الثوابت الإسلامية» الصادرة عن اجتماع دار الفتوى لقيادات المسلمين في عام ١٩٨٣، وهي بذلك تشكل اعترافاً من المسلمين والعروبيين بنهائية الكيان اللبناني بالنسبة لهم، ورفضاً لدعوات الوحدة أو لصيغة الكيان باعتباره صيغة تعايش إسلامي ـ مسيحي، وكان هذا النقاش الذي انطلق منذ قيام لبنان الكبير واتسم بالحدة أحياناً وبلغ ذروته في مقال د. حسين القوتلي مدير عام دار الإفتاء الذي نشر في صحيفة **السفير** إبان الحرب الأهلية والذي قال فيه: «إن الشريعة الإسلامية تحتم على المسلمين أن لا يخضعوا إلا إلى الحاكم المسلم، وإن آمال المسلمين في لبنان قد خابت عندما تحقق لهم أن الحكم الفعلي أصبح خاضعاً للمسيحيين ولهيمنة الموارنة على مرافق الدولة»[٨٣]. هذا المقال عبر في فترة صدوره عن ذروة تبرم المسلمين بالكيان،

(٨٠) انظر دراسة إدمون رباط عن مقدمة «الميثاق الوطني اللبناني» الذي أقر في الطائف، في: **النهار**، ١/١٢/١٩٩٤.

(٨١) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٧٣.

(٨٢) انظر المقدمة، في: **الدستور اللبناني: الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) ١٩٩١**، ص ٧.

(٨٣) **السفير**، ٢٦/٩/١٩٧٦.

وسبقته بطبيعة الحال طروحات صدرت عن الجبهة اللبنانية تدعو إلى التقسيم والفدرالية. لكن المفارقة أن الدكتور حسين القوتلي صاحب المقال المشار إليه كان عام ١٩٨٣ بين الشخصيات التي عاونت الرئيس سليم الحص في إقناع مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد بإنجاح المساعي لعقد اللقاء الإسلامي في دار الفتوى وإصدار ما يسمى بالثوابت الإسلامية التي جاءت فيها عبارة «لبنان وطن نهائي...»[٨٤].

في الحصيلة شكلت عبارة «لبنان وطن نهائي...» التي وردت في الفقرة (أ) من مقدمة الدستور تجاوزاً لإشكالية كبيرة رافقت الموقف من الكيان منذ قيامه، وقد جاء إدخالها في مقدمة الدستور تأكيداً على هذه المرحلة من النضوج الإسلامي والوطني واللبناني بعد نحو نصف قرن من الالتباس والرفض لفكرة لبنان.

أما الفقرة (ب) من مقدمة الدستور التي أقرت عبر الميثاق الوطني في الطائف، فقد جاء فيها: «لبنان عربي الهوية والانتماء»؛ هذه العبارة شكلت بدورها تجاوزاً لعقدة رافقت عمر الكيان اللبناني، بدليل أن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى نص على أن لبنان «ذو وجه عربي»، دليلاً على عدم نضج فكرة الانتماء العربي الكامل للبنان في تلك الفترة التأسيسية من قبل المسيحيين.

ويعتبر الدكتور إدمون رباط: «أن الهوية العربية التي أعلنت وثيقة الوفاق الوطني أنها ملتصقة بلبنان التصاقاً عفوياً فإنما تؤلف خاتمة لتردد تعود أصوله إلى أول عهد الاستقلال من الوجهة الرسمية، وفي نظر التاريخ إلى وضع النصارى، ولا سيما الموارنة منهم، في الإسلام، عندما كانوا لا يتمتعون بحقوقهم إلا بصفتهم من أهل الذمة وفي إطار الذمة، كما كانت حددتها ورسمتها الشريعة الإسلامية، وذلك من دون أن تكون لذلك أي علاقة بالعرق العربي الصحيح.

«وبقي مدة قرون الشعور بالدين هو الطاغي وحده على نفسية الشعب، من دون تمييز بين المسلمين وغير المسلمين، ولم تكن قد نبتت بعد الفكرة القومية

(٨٤) سليم الحص، **ذكريات وعبر** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)، ص ٦٩.

التي لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر بتأثير النهضة الأدبية التي تناولت اللغة العربية وآدابها في لبنان أولاً وفي الأوساط المسيحية وبخاصة المارونية، ومن ثم في دمشق وحلب والقاهرة وذلك بمساهمة المسلمين والنصارى على السواء»[٨٥].

في كل الأحوال، فإن تطور هذه العبارة قد جاء في سياق من تتابع الأحداث. فإذا كانت عبارة «لبنان ذو وجه عربي» قد وردت في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى، فإن الحكومة الرباعية التي شكلت في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب إبان ثورة ١٩٥٨، استخدمت عبارة «إن لبنان يشكل دولة عربية، أسوة بسائر الدول العربية». وكانت الحكومة تضم في ذلك الوقت بيار الجميل وريمون إده[٨٦]. كما أن الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية عام ١٩٧٦ جاء فيها «إن لبنان بلد عربي، سيد، حر، مستقل»[٨٧]. كما أن مؤتمر جنيف الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٣ كانت نتيجته الوحيدة الإقرار بأن لبنان «عربي الانتماء والهوية»[٨٨].

وبالنتيجة فإن إقرار نهائية الكيان اللبناني وعروبته وإدخالهما في مقدمة الدستور، شكّلا ذروة التلاقي الداخلي على مبادئ وأسس أثارت نزاعاً فكرياً وأيديولوجياً من عمر لبنان الحديث. وبالتالي فإن وثيقة الطائف تجاوزت عشرات السنين من الصراع نحو اتفاق على أسس لبنان الحاضر والمستقبل.

٢ ـ مجلس النواب

اقترح نص الوثيقة العربية، الذي وزع على النواب لمناقشته في الطائف، البدء بنقاش صلاحيات رئاسة الجمهورية ثم رئاسة مجلس الوزراء ثم أخيراً صلاحيات رئاسة مجلس النواب. إلا أن النقاش الذي انطلق في الطائف انتهى إلى اعتماد المواد والفقرات المتعلقة بمجلس النواب بداية لا كما وردت في

(٨٥) إدمون رباط، في: **النهار**، ١/١٢/١٩٩٤.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) انظر نص الوثيقة الدستورية، في: باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، باب الملاحق، ص ٤٩٦.

(٨٨) **المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان**، تقديم طلال سلمان، ط ٢ (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٤)، ص ٢٠٨.

الوثيقة العربية، على اعتبار أن النظام في لبنان برلماني ديمقراطي انطلاقاً من أن الشعب هو مصدر السلطات وأن النظام ليس رئاسياً. وقد دافع عن وجهة النظر هذه الرئيس حسين الحسيني، وهذا ما تم حيث أُعطيت لمجلس النواب الأولوية[٨٩]؛ الأمر الذي أعطى مجلس النواب الأرجحية على باقي المؤسسات، على الأقل من حيث الشكل.

أما من حيث المضمون فقد طرأت خمسة تعديلات على صلاحيات ووضعية مجلس النواب ورئيسه تمثلت بالتالي:

أ ـ كانت مدة ولاية رئيس المجلس ونائبه سنة واحدة، ولذلك جاء اقتراح الوثيقة العربية بتمديد ولاية رئيس المجلس ونائبه سنتين. لكن الرئيس حسين الحسيني اقترح تمديد ولاية رئيس المجلس ونائبه إلى أربع سنوات هي مدة ولاية المجلس أسوة بباقي الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، وكما هو معمول به في فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى أن هذا التعديل يعطي رئاسة المجلس استقراراً ويحررها من ضغط السلطة التنفيذية. كما أن الرئيس الحسيني كان قد اتفق مع الرئيس سليم الحص على اعتماد ولاية رئاسة المجلس لأربع سنوات في المشروع الذي عرضناه وأسميناه مشروع الكورال بيتش[٩٠]. هذه النقطة أثارت طبعاً نقاشاً طويلاً، بخاصة أن الرئيس الحسيني اقترح أن يشارك رئيس المجلس في الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية لتسمية رئيس الحكومة. لكن بعد الاعتراضات التي برزت بوجه الموضوع وكادت تهدد بفشل المؤتمر تم الاكتفاء بصيغة مخففة عبر إدخال نص على الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور التي تقول: «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب... إلخ». وبذلك استعيض من حضور رئيس مجلس النواب الاستشارات بالاطلاع عليها رسمياً من رئيس الجمهورية.

ب ـ لكن التعديل الأبرز الذي اعتبر حلاً وسطاً في موضوع ولاية رئيس المجلس كان «حتى لا يتحول إلى متحكم بإرادة النواب وقد اطمأن إلى استقرار رئاسته طيلة مدة ولاية المجلس»، بحسب تعبير الدكتور جورج سعادة[٩١]. فإن

(٨٩) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٤٢.

(٩٠) انظر نص المشروع في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٤)، ص ٣٥٨.

(٩١) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ١٤٥.

الاقتراحات والمناقشات حاولت الوصول إلى صيغة حل وسط تمثلت في أن «للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه في أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل»[٩٢]، وهذا ما اعتبر بمثابة شرط مستحيل التحقق.

ج ـ اقترحت الوثيقة العربية ضمن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء «دعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية وحله عند الضرورة». لكن الذي جرى أن النقاش، وبالتالي التعديل الذي أقر، حصرا مسألة حل المجلس ببعض الحالات المحددة كعدم الاجتماع طوال عقد عادي أو عقدين استثنائيين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر، أو عند رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة (المادة ٥٦، فقرة ٤ من الدستور)، وبذلك يكون هذا التعديل قد قلب الموازين الدستورية نظراً لما كان مقترحاً وما جرى الاتفاق عليه. وبات حل مجلس النواب لا يصح إلا في حالات نادرة صعبة وذلك «منعاً لهيمنة السلطة الإجرائية» بحسب تعبير النائب ألبير منصور[٩٣].

د ـ مسألة نشر القوانين، حيث أثبتت التجربة سابقاً أن رئيس الجمهورية كان يمتنع عن نشر القوانين المقرة والمرسلة إليه، ولذلك اعتبرت القوانين المقرة نافذة حكماً بعد مرور شهر على إيداعها رئاسة الجمهورية إذا لم يتخذ رئيس الجمهورية قراراً بردها (المادة ٥٧ من الدستور). وقد سبق أن وضعت القوانين في درج رئيس الجمهورية أكثر من مرة، على الأخص في عهدي الرئيسين سليمان فرنجية وأمين الجميل[٩٤].

هـ ـ كما تم إقرار مسألة مشاريع القوانين المعجلة التي ترسلها الحكومة، وهي التي اعتبرها الكثير من النواب مصادرة لصلاحيات السلطة الاشتراعية، حيث كانت الحكومة تعمد إلى نشر كل مشاريع القوانين المرسلة إلى مجلس النواب بصفة المعجل المكرر إذا تأخر مجلس النواب في مناقشتها وإقرارها. وقد

(٩٢) **الدستور اللبناني: الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) ١٩٩١**، المادة (٤٤)، ص ٣٣.

(٩٣) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٤٥.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

عدلت المادة (٥٨) من الدستور وفقاً لما جاء في نص وثيقة الوفاق الوطني، وأصبح النص: «كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء».

و ـ كما أقر النواب عملياً الامتناع عن إعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة، ولذلك عدلت المادة (١٨) من الدستور فأصبحت: «لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب»، بعد أن كانت «ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين»، هذه التعديلات التي أدخلت على مؤسسة مجلس النواب، إن لناحية ولاية رئيسه وشروط إعادة انتخابه إضافة إلى موضوع حل مجلس النواب وموضوع إصدار القوانين وغيرها من التعديلات جعلت مجلس النواب مؤسسة مختلفة عن السابق من حيث قوة صلاحياته واستقلاليته.

٣ ـ رئاسة الجمهورية

اعتبر الرئيس سليم الحص أن التعديلات التي أدخلت على صلاحيات رئيس الجمهورية يمكن وصفها بأنها بمثابة الإصلاح الدستوري النوعي[٩٥]، ورأى النائب بطرس حرب أن التعديلات في هذا المجال كرست الأعراف التي كانت سائدة في نصوص مكتوبة؛ فالذي كان سائداً قبل الطائف هو أن الذي كان يمارس هو الأعراف وليس النصوص الدستورية[٩٦]، فيما رأى النائب جورج سعادة أن ما جرى الاتفاق عليه في الطائف بخصوص رئاسة الجمهورية هو عبارة عن صلاحيات كانت لرئيس الجمهورية في الدستور السابق ولم يكن يمارسها[٩٧].

أما أبرز التعديلات الإصلاحية في موضوع رئاسة الجمهورية فقد تمثل بالتالي:

---

(٩٥) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٠٠.

(٩٦) **النهار**، ١٨/١١/١٩٩٤.

(٩٧) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ١٦٤.

أ ـ إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء بعد أن كان الدستور في المادة (١٧) ينيط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، وكانت تقول: «تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء».

هذا التعديل نقل السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء باعتباره هيئة جماعية، كما رمى هذا التعديل إلى إيكال السلطة إلى جهة في الدولة تكون مسؤولة أمام مجلس النواب عن أعمالها باعتبار أن رئيس الجمهورية، وبحسب الدستور، لا تبعة عليه، إلا عند خرقه الدستور وفي حالة الخيانة العظمى (المادة ٦٠). وقد هدف هذا التعديل إلى تطوير صيغة المشاركة الطائفية في الحكم بما يؤمن قدراً أكبر من التمثيل والتوازن باعتبار أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن الطوائف[٩٨].

ب ـ التعديل الثاني المهم في هذا المجال تمثل بطريقة انعقاد مجلس الوزراء في غياب رئيس الجمهورية، وهو أمر كان مستحيلاً تحققه سابقاً، وبذلك أصبح مجلس الوزراء يدعى للانعقاد بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وإذا حضر رئيس الجمهورية فإنه لا يشترك في التصويت لكنه أعطي حق النقض في خلال مهلة خمسة عشر يوماً، وبذلك أصبح رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء على الرغم من أن الجلسات تصبح برئاسة رئيس الجمهورية إذا حضر. ولهذه الأسباب حدد لمجلس الوزراء مقر خاص لعقد الاجتماعات[٩٩].

ج ـ جعل اختيار رئيس الحكومة نتيجة لاستشارات نيابية ملزمة (المادة ٥٣ من الدستور) بعد أن يطلع رئيس مجلس النواب رسمياً على نتائجها، فيما نص الدستور سابقاً على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً.

د ـ أصبح لرئيس الحكومة المكلف أن يجري استشارات نيابية وسياسية عامة قبل تشكيل حكومته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٤ ـ رئيس مجلس الوزراء

كان رئيس مجلس الوزراء في دستور ما قبل الطائف شبه غائب، إذ لم يرد

---

(٩٨) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٠٢.

(٩٩) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٤٨.

ذكره في الدستور سوى مرتين: مرة حيث نص على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويختار من بينهم رئيساً، فجعله بذلك أولاً بين متساوين، والمرة الثانية حيث نص أن على الحكومة أن تدلي ببرنامج عملها أمام مجلس النواب وأن رئيسها هو الذي يتلو بيانها أو من ينوب عنه، وفي كلتا الحالتين لم يكن الدستور ينيط برئيس الحكومة أية صلاحيات معيّنة (المادة ٦٦ قبل التعديل).

أما في اتفاق الطائف فقد استحدث في الدستور عنوان مستقل برئيس مجلس الوزراء (المادة ٦٤)، نصَّ على صلاحياته «فرئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، وهو يمارس الصلاحيات التالية[١٠٠]:

١ ـ يرأس مجلس الوزراء، ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيّق لتصريف الأعمال.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦ ـ يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمَّنُها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

---

(١٠٠) **الدستور اللبناني: الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) ١٩٩١**، المادة (٦٤)، ص ٤٨.

٧ ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص[١٠١].

رابعاً: مرحلة تنفيذ الطائف

١ ـ معارضة ميشال عون

بعدما أنهى النواب مناقشة البنود الإصلاحية واتفقوا عليها، وعاد الأمير سعود الفيصل من دمشق بالتعديلات التي أدخلت على النصوص المتعلقة بإعادة الانتشار السوري، لم يعد أمام النواب إلا الجلسة الختامية، وبالتالي التصويت على التعديلات. يروي رئيس حزب الكتائب جورج سعادة أنه قرن موافقته النهائية على الوثيقة المعدلة بشروط عدة، منها موافقة الأطراف المسيحية الأساسية على النص النهائي، وهو، لذلك، أجرى اتصالاً بالبطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير وأطلعه على النص الأخير وزوده بنسخة منه عبر «الفاكس» فاطلع البطريرك عليه ووافق على النص.

وبناءً على طلبه، أصدر المكتب السياسي الكتائبي بياناً أيد فيه الاتفاق، ومثله فعلت الجبهة اللبنانية وأحزابها. وبحسب الرواية ذاتها، فإن سعادة اتصل بداني شمعون الذي كان يتحدث إلى العماد ميشال عون على خط ثانٍ، وتولى سعادة تلاوة نص الاتفاق على مسمع من ميشال عون، وبعدما فرغ من تلاوته، أجابه داني شمعون نقلاً عن عون: «عظيم.. عظيم، امشوا بالاتفاق». ويروي سعادة أن داني شمعون عندما علم بأن للنائب بيار دكاش بعض التحفظات قال له: «ليس الوقت وقت فلسفات قانونية». وتولى شمعون إقناع دكاش بالموافقة[١٠٢].

أما النائب أوغست باخوس فقد روى أنه قبل التصويت على التعديلات

---

(١٠١) انظر باقي التعديلات والإصلاحات في نص وثيقة الوفاق الوطني المنشورة في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٥)، ص ٣٧٠.

(١٠٢) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ١٢٦.

التي أدخلت على الوثيقة اتصل ميشال ساسين من بيروت ليقول: الاتفاق جيد ولكن يجب أن تنتخبوا العماد ميشال عون رئيساً[١٠٣].

طالب نواب المنطقة الشرقية، بعد إقرار الاتفاق يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، بأن يتوجه الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت ويطلع عون على الوثيقة النهائية التي صوّت عليها النواب، وهذا ما حصل؛ إذ توجه الإبراهيمي إلى بيروت ناقلاً إلى عون وسليم الحص دعوة من الملك فهد لحضور حفل الاختتام الرسمي الذي سيقام في جدة.

قال الإبراهيمي للعماد عون: «نحن نعتبرك وراء الطائف، لأنك نجحت في إثارة الاهتمام الدولي بلبنان، وأنت مدعو مع الرئيس الحص لترؤس المصالحة العامة التي ستتم في جدة». فسأله عون عن الدور الذي خصص له في إطار تنفيذ اتفاق الطائف، فأجاب الإبراهيمي: «بإمكانك أن تكون وزيراً، نائباً، أن تؤسس حزباً سياسياً». فظهر شيء من الاستياء على وجه العماد، ثم سأل: «هل أنت مقتنع شخصياً، سيد إبراهيمي، بأن الاتفاق في مصلحة لبنان؟ ما هي ضماناتنا في ما يتعلق بالانسحاب السوري؟» أجاب الإبراهيمي: «هذا الاتفاق هو أفضل ما أمكننا الحصول عليه، فالعرب عرابوه، وهو مدعوم من المجموعة الدولية بأسرها. سيخضع تطبيقه للمراقبة ولن تكون هذه المراقبة شكلية».

طبعاً، لم يعط عون الجواب مباشرة، وطلب تأجيل بت الموضوع يوماً. وفي اليوم التالي عقد عون مؤتمراً صحافياً رفض فيه الاتفاق، معتبراً أنه «يشرّع الجريمة المتمثلة في الوجود السوري في لبنان»، متهماً الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير المؤامرة ضد سيادة لبنان[١٠٤].

وقد علق الإبراهيمي على ما جرى بالقول: «إن عون لو كان متأكداً من انتخابه رئيساً للجمهورية لوافق على السفر إلى جدة[١٠٥].

إثر إعلانه رفض الاتفاق كان رد الفعل عنيفاً، إذ عمت التظاهرات

(١٠٣) **نداء الوطن**، ٤/١١/١٩٩٤.

(١٠٤) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٤٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

الرافضة المنطقة الشرقية وباحة قصر بعبدا، وأعلن عون بصراحة أن على النواب أن يبقوا حيث هم، وتم إحراق بعض منازل النواب في المنطقة الشرقية من بيروت.

إثر انتهاء حفل الاختتام في جدة وإعلان عون مواقفه، عاد فريق من النواب إلى لبنان، أما الآخرون فتوجهوا إلى باريس ونزلوا في فندق رويال مونصو. أمام هذا الوضع ظهر أن التوجه الذي كان قد تقرر بإجراء انتخابات الرئاسة في قصر منصور يبدو مسألة مستحيلة، بخاصة بعد أن عارض عون ذلك، فما كان من الفرقة العسكرية الجزائرية التي انتشرت في محيط مجلس النواب إلا أن انسحبت، وبدأ التفكير بمكان آخر لإجراء الانتخابات الرئاسية[١٠٦].

أما رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، فتوجه إلى باريس. وبعد اجتماعات مع النواب هناك، تقرر المضي في المسيرة حتى النهاية، والتوجه إلى لبنان، وفي طريق العودة أبلغ النواب أن المقصود هو مطار القليعات حيث أعدت الترتيبات اللازمة. ولدى وصول النواب إلى القليعات انعقدت جلسة في الثالثة والربع من بعد ظهر الأحد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وتمت المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية بأغلبية ٥٢ صوتاً[١٠٧].

كان ميشال عون قد أعلن حل مجلس النواب، وفي الليلة ذاتها اجتاح متظاهرون مؤيدون لعون مقر البطريركية المارونية في بكركي، وتعرضوا للبطريرك بالإهانة فغادر إلى مقره الصيفي في الديمان[١٠٨].

في ٢٢/١١/١٩٨٩، وفي ذكرى الاستقلال أقام الرئيس التاسع للجمهورية اللبنانية رينيه معوض حفل استقبال في القاعة الشرقية للقصر الحكومي في الصنائع، بعد أن كان قد كلف الرئيس سليم الحص تشكيل

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١٠٧) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٠٢. انظر أيضاً: **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب**، ص ٤٨.

(١٠٨) داغر، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

الحكومة الأولى. وفي نهاية الحفل غادر معوض القصر الحكومي إلى منزله لكنه لم يصل، إذ إن سيارة مفخخة انفجرت لدى مرور موكبه أمام مدرسة رمل الظريف فتناثرت جثته أشلاء[١٠٩].

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ اختار ٥٣ نائباً اجتمعوا في بارك أوتيل - شتورا الرئيس الجديد للجمهورية، وكان هذه المرة النائب الياس الهراوي ابن مدينة زحلة، والمرشح الثاني الذي جانبه التوفيق في جلسة مطار القليعات على الرغم من أنه أعد خطابه الرئاسي بعناية أثناء وجوده في فندق رويال مونصو في باريس[١١٠]. وبطبيعة الحال أعاد الهراوي تكليف الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة التي كانت قريبة جداً من الحكومة التي اتفق عليها مع الرئيس معوض مع تعديل في بعض الأسماء.

٢ - الصراع بين عون وجعجع

في اليوم عينه الذي انتخب فيه رينيه معوض رئيساً للجمهورية في مطار القليعات، انعقد في قصر بعبدا اجتماع ضم العماد ميشال عون وأعضاء حكومته العسكرية وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون وجورج عدوان. وفي الاجتماع المذكور كان لجعجع رأي مختلف عن آراء باقي الحضور، إذ حاول إقناع عون بضرورة الموافقة على انتخاب معوض رئيساً للجمهورية والتعاون معه، وقال جعجع: «إذا حضر معوض إلى مقر الرئاسة ووضع الجيش على حاله إضافة إلى وضع «القوات اللبنانية» نكون نحن كلنا حوله ونستطيع أن نخفف الكثير».

لكن بقية الآراء لم تكن مشجعة، وبخاصة رأي الوزير عصام أبو جمرة عضو المجلس العسكري سابقاً، إذ اعتبر «أن الانتخابات التي ستجري بعد الظهر في القليعات هي انتخابات سورية وأن هذا الطائف سوري ولن نربح منه أي شيء»[١١١].

لم يستطع جعجع تغيير الموقف. وفي اجتماعات أخرى حاول عون العمل

(١٠٩) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ - ١٩٩٠**، ص ١٢٧.

(١١٠) داغر، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(١١١) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ١٠٣.

على توسيع حكومته بضم القوات اللبنانية إلى صفوفها، لكن جعجع رفض هذا الطرح.

بعد اغتيال معوض انتخب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية، وفور انتخابه أعلن الهراوي أنه سيهاجم قصر بعبدا لإزاحة عون. ومساء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وإثر تهديدات الهراوي، تدفق مد بشري بالآلاف إلى باحة القصر الرئاسي في بعبدا لحماية الجنرال. عندها اضطر جعجع إلى إعلان أن «القوات اللبنانية» ستقف إلى جانب الجيش[١١٢]. ومنذ ذلك اليوم تحولت باحة قصر بعبدا إلى باحة للشعب، وتحول الجنرال أسيراً للأصوات المؤيدة له والتي تهتف بحياته ليزداد تصلبه ورفضه.

أحست «القوات اللبنانية» بالإحراج نتيجة الحشد الجماهيري الذي تحلق حول عون، فصمم سمير جعجع على إثبات الوجود، ولهذا أعلن مهرجان «يوم المقاومة» وسط حشد بشري وإعلامي لإظهار نفوذ «القوات اللبنانية»[١١٣]. وهنا بدأ التوتر بين الفريقين، فطالب عون بأن تلتزم إذاعة «صوت لبنان» بقراراته فرفض حزب الكتائب، وساندته القوات، وأخذ التوتر يزداد، وبدأت المناوشات بين الطرفين إلى أن قرر عون إزاحة القوات والسيطرة على المنطقة المسيحية، بخاصة أن جعجع رفض إصدار موقف معلن ضد اتفاق الطائف. وفي التاسعة من صباح ١/٢/١٩٩٠ بدأ الجيش هجوماً واسعاً على مراكز القوات اللبنانية بقيادة العماد عون الذي أطلق على المعركة اسم «حرب توحيد البندقية»، فيما سماها سمير جعجع «حرب الإلغاء». بيد أن المفاجأة كانت نجاح القوات اللبنانية في السيطرة بسرعة على ثكن الجيش في عمشيت وصربا وحالات وعلى القاعدة البحرية في جونية، وأعلن جعجع أثناءها أنه لن يسمح بذبح القوات، فيما رأى عون أن القوات هي «حصان طروادة أمريكي» لتمرير اتفاق الطائف، ورد بالسيطرة على منطقة ضبية. وهنا اتسعت دائرة القتال فسيطر الجيش على عين الرمانة وسيطرت «القوات» على معقل المغاوير في أدما وانتقلت المعارك إلى أعالي كسروان.

خلال ثلاثة أشهر سقط أكثر من ألف قتيل وثلاثة آلاف جريح،

(١١٢) داغر، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١١٣) نعوم، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

وانسحب حزب الأحرار من قيادة «القوات اللبنانية»، ودعا داني شمعون في العاشر من نيسان/ أبريل ١٩٩٠ إلى إنشاء جبهة لبنانية جديدة، وانقسم حزب الكتائب بين جناح مؤيد لعون وآخر مؤيد لجعجع، وحاصرت القوات منطقة عون بحراً، وأغلق عون المعابر بين الشرقيتين، وبذلك كانت حرب شاملة انقسمت فيها المنطقة الشرقية على نفسها، وتواجهت القوى المسيحية العسكرية في معركة طاحنة[١١٤]. في هذه الأثناء كانت الشرعية الممثلة في رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة سليم الحص تستعيد أنفاسها، وتعد عدتها للتوسع، بعد أن عينت الضابط إميل لحود قائداً للجيش. هنا تدخلت بغداد وفرضت على عون وجعجع إعلان وقف للنار، بعدما أوفد عون إلى العراق اللواء فؤاد عون، فيما أوفدت القوات اللبنانية بيار رزق وسط سخط طارق عزيز عليهما معاً ومعاتبته لهما على استخدام الأسلحة التي أرسلها العراق إليهما في الحرب بينهما، وهكذا فرضت بغداد على الطرفين إعلان وقف للنار في النصف الثاني من أيار/ مايو وقبل انعقاد القمة العربية في بغداد في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٠ بأيام[١١٥].

في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وفيما كانت المنطقة الشرقية من بيروت تعيش في ظل الحرب بين الجيش والقوات اللبنانية، اجتاح الجيش العراقي الكويت في أقل من ١٢ ساعة، وقرر العراق تغيير الخريطة السياسية في الشرق الأوسط. وصرح ميشال عون أثناءها بأن اجتياح الكويت يمكن أن تكون له انعكاسات إيجابية على لبنان. وفي ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠ انعقدت في القاهرة قمة عربية طارئة وقررت إرسال قوات عربية إلى الخليج وفرض عقوبات على العراق.

في منتصف آب/ أغسطس استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلي، الذي سلمه رسالة من الرئيس الأمريكي جورج بوش. وفي ٢٠ آب/ أغسطس صرح السفير الأمريكي في دمشق إدوارد دجرجيان بأن واشنطن تريد تنفيذ اتفاق الطائف فوراً. وفي اليوم التالي صوّت مجلس النواب على هذا الاتفاق وأقر التعديلات الدستورية التي أصبحت الدستور الجديد لـ «الجمهورية الثانية»، وصدّق عليها

(١١٤) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢١٦.

(١١٥) داغر، **جنرال ورهان**، ص ١٨١.

رئيس الجمهورية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. وكان الرئيس حافظ الأسد قد التقى قبل ذلك في ١٣ أيلول/ سبتمبر وزير الخارجية الأمريكي جيمس بايكر، وعقد معه لقاء مطولاً تم خلاله التفاهم على طريقة معالجة أزمتي الخليج ولبنان. وأعطت واشنطن موافقتها على إطاحة ميشال عون وفق الشروط السورية. وبعد أسبوع تم اجتماع في عنجر في البقاع بين العميد غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات العربية السورية ووفد من القوات اللبنانية، وفي نهاية أيلول/ سبتمبر زار الرئيس اللبناني دمشق، وتلقى من الرئيس السوري وعداً باستعداد الجيش السوري لاقتحام مناطق سيطرة عون، بناء على طلب خطي تقدمه الحكومة اللبنانية. وفي ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ استقبل جورج بوش سليم الحص في البيت الأبيض، وفي اليوم الثاني طلب مجلس الوزراء من دمشق تقديم مساعدتها لإنهاء تمرد عون[١١٦].

كان الحكم الذي انبثق من اتفاق الطائف قد أجرى كل المحاولات المطلوبة والضرورية لفتح الطريق أمام عودة العماد ميشال عون إلى الشرعية. ففي ١ تموز/ يوليو ١٩٩٠ انعقد مجلس الوزراء وأطلق في نهاية جلسته مبادرة سياسية دعيت فيها كل الأطراف، ومنها على وجه التحديد العماد ميشال عون، للانضمام إلى الشرعية، وطلبت الحكومة من الأخضر الإبراهيمي العودة إلى بيروت لنقل هذه المبادرة إلى العماد عون، ومحاولة إقناعه بها. لكن عون أصر على موقفه الرافض[١١٧].

كما أن المساعي البعيدة عن الأضواء لم تنقطع مع العماد عون لكي ينهي تمرده سلمياً، وقد تولى جزءاً كبيراً منها الوزير محسن دلول، إذ اجتمع إلى عون أكثر من مرة لكن الأخير رفض. كما أجرى الفاتيكان محاولات في هذا الشأن، كانت الأخيرة منها في ٢٧ تموز/ يوليو حين أبلغه السفير البابوي بابلو بوانتي رسالة من البابا يوحنا بولس الثاني بضرورة الاعتراف بالشرعية، والانضمام إليها، لكن عون رفض بشدة وسأل السفير البابوي: ممن هذه الرسالة؟ فأجابه إنها من قداسة البابا، فرد عليه عون.. «قل للبابا إنه رئيس الكاثوليك في

(١١٦) بقرادوني، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(١١٧) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٨٠. انظر أيضاً: منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٢٩.

العالم، أما في لبنان وفي الشرق الأوسط فأنا رئيس المسيحيين»[١١٨].

كان ميشال عون يعتقد أن سوريا لن تجرؤ على شن هجوم عسكري ضده، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى ذلك. وقد لعبت عوامل عدة في منع العماد عون من التصديق بأن عملية عسكرية ستحصل، ومن هذه العوامل: المعارضة الفرنسية، وانفتاح بعض أركان المليشيات (الحزب السوري القومي، وحزب الوعد الذي يرأسه إيلي حبيقة) على التعاطي الإيجابي معه، بخاصة أن هذه الأطراف محسوبة على سوريا، فيما كان هدف هذه الأطراف تشجيعه على قتال القوات اللبنانية، واطمئنانه إلى أن استخدام الطيران غير مسموح به، وتأثره بجو الحشود الشعبية التي أوجدها حول قصر بعبدا. وربما كان الموعد الذي حدد لضباطه من قبل العميد غازي كنعان في تمام العاشرة من يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر دور كبير في جعله يطمئن إلى أن العملية العسكرية تهويلية[١١٩].

السابعة من صباح ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، حلقت طائرات سوخوي سورية وألقت قنابلها على منطقة بعبدا، وبدأت عملية اقتحام مناطق سيطرة عون من قبل الجيش السوري ووحدات من الجيش اللبناني بقيادة العماد إميل لحود. العماد عون فر إلى السفارة الفرنسية وطلب وقف النار، وظهراً دخلت وحدات من الجيش السوري القصر الجمهوري في بعبدا ومقر وزارة الدفاع في اليرزة. ويعلق كريم بقرادوني على ذلك بالقول: «هكذا حقق حافظ الأسد الثأر التاريخي على فرنسا التي أقامت سنة ١٩٢٠ انتدابها على سوريا ولبنان معاً فحل محلها بعد ما يقارب النصف قرن وبسط انتدابه على لبنان»[١٢٠].

بقي ميشال عون في مبنى السفارة الفرنسية في مار تقلا في منطقة الحازمية من ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ حتى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١، ومنه غادر إلى فرنسا ضمن اتفاق مع الدولة الفرنسية بأن يبقى في رعايتها مدة خمس سنوات؛ بمعنى آخر أبعد عون إلى فرنسا مدة خمس سنوات بشرط وافقت

(١١٨) داغر، **جنرال ورهان**، ص ٢٥٢.

(١١٩) منصور، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٢٠) بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، ص ٢٢٦.

عليه الدولة الفرنسية، أساسه ألا يغادر مكان إقامته ولا يتعاطى بالشأن السياسي[١٢١].

٣ ـ انهيار قوى المنطقة الشرقية

بعد إقرار النواب وثيقة الوفاق الوطني في الطائف حدث تطوران دراماتيكيان: **الأول** تمثل في الحرب التي شنها ميشال عون داخل المنطقة الشرقية من بيروت على القوات اللبنانية تحت شعار «توحيد البندقية» واعتبرتها القوات بمثابة «حرب الإلغاء». فقد تواجه الجيش اللبناني الحديث التجهيز والعدة والوافر المعدات مع «القوات اللبنانية» التي كانت بلغت مرحلة متقدمة من التدريب والتجهيز، بخاصة بعد أن كان العراق قد زود الطرفين بمختلف أنواع المعدات العسكرية. بمعنى آخر، فإن ميشال عون دخل في معركة مع القوات في رحلة انتحارية أطاحت قوى الجيش ومعداته ومعنوياته في مقابل تكبد القوات اللبنانية خسائر لا تقل عن خسائر الجيش في المعدات والأرواح. لكن الخسارة الكبرى تمثلت في تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية والاقتصادية للمناطق الشرقية من بيروت، بعدما استطاعت المحافظة على حد أدنى من التماسك والنمو طوال الحرب الأهلية.

كانت المناطق الغربية من بيروت قد شهدت أعنف الحروب، إذ استعملت فيها كل وسائل التدمير، من اندلاع الحرب الأهلية إلى حروب الزواريب والشوارع بين المنظمات الفلسطينية، إلى الاجتياح الإسرائيلي الذي استخدم أحدث أسلحته في تدمير الشق الغربي من العاصمة، إلى حروب المليشيات بعد ذلك، وحروب المخيمات... إلخ. بمعنى أن المنطقة الشرقية من بيروت كانت بعيدة عن كل هذه المآسي، إلى أن نشبت حرب الجيش والقوات لتطيح ما جرى الحفاظ عليه: مئات الإصابات والقتلى بل الآلاف من صف النخبة سقطوا في المواجهة بين الطرفين.

كان قرار ميشال عون أشبه بقرار تدمير الذات.

الخسارة الفادحة التي أنتجتها هذه المواجهة لم تقتصر على الأرواح والماديات والعتاد العسكري، بل تمثلت في شكل أساسي في الصدمة السياسية والنفسية التي عاشها المسيحيون.

(١٢١) داغر، **جنرال ورهان**، ص ٣٤٠.

فمع اندلاع المواجهة بين الجيش و«القوات» تشكلت لجنة وساطة ضمت الأباتي بولس نعمان والمطران خليل أبي نادر وشاكر أبو سليمان. عملت هذه اللجنة المستحيل لوقف الحرب بين الطرفين لكنها لم تنجح، بل كانت تصطدم بتصلب عون ورفض جعجع. وفي ٢٠ أيار/مايو قرر الأباتي بولس نعمان التنحي جانباً، وكتب يقول: «ليست هذه الحرب سوى تصفية حسابات بين مليشياويين... من جهتي أخيراً، فإني بذلت المستحيل لإنقاذ المجتمع المسيحي، إنما الآن انتهى كل شيء...»[١٢٢].

كانت النتيجة الوحيدة للحرب بين الطرفين هي إضعافهما وإضعاف ثقة المسيحيين بقيادتهم السياسية والعسكرية.

التطور الدراماتيكي **الثاني** الذي حدث بعد إقرار وثيقة الطائف تمثل في القرار الذي اتخذه الرئيس العراقي صدام حسين باجتياح الكويت، وإدخال منطقة الشرق الأوسط في أتون لم يكن ليخطر ببال أحد. ففي ١٢ ساعة دخل الجيش العراقي إلى الكويت واحتلها وبات على مسافة ساعات من حقول النفط في المملكة العربية السعودية، معلناً مواجهة هي الأعنف والأكبر في المنطقة التي تعرضت من جراء ذلك لأكبر مواجهة مع القوى الغربية منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إثر تأميم قناة السويس. وإذا كانت مواجهة عام ١٩٥٦ قد أعلنت بداية صعود نجم الناصرية والحركة القومية العربية في المنطقة، فإن اجتياح صدام حسين للكويت كان إعلاناً مدوياً لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها.

بعدما أقر النواب في الطائف وثيقة الوفاق الوطني، أصدرت اللجنة الثلاثية العربية في جدة بياناً جاء فيه: «إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية وأن اللجنة الثلاثية ستعمل على إطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ. كما أن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان لوحدته وسيادته الكاملة»[١٢٣].

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٢٣) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: **التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب**، ص ٤٢.

وبعد نحو ثماني سنوات من إقرار وثيقة الطائف يكتب الأخضر الأبراهيمي في تقديمه لكتاب جورج سعادة **قصتي مع الطائف** فيقول: «أدعو هؤلاء المشككين في أمر الطائف إلى الاطلاع على الصحف اللبنانية الصادرة يوم الخميس الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ وسيرون نص البيان الذي صدر عن اجتماع اللجنة الوزارية الثلاثية بالقاهرة وبتاريخ ١ آب/أغسطس وبحضور دولة الرئيس سليم الحص والذي أعلنت فيه اللجنة قرارها الدعوة إلى اجتماع يعقد بالمملكة العربية السعودية في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ من أجل إنشاء الصندوق الدولي لإعادة إعمار لبنان، وقد يلاحظ قراؤنا أن هذا الخبر رغم أهميته الحيوية للبنان آنذاك لم يكن الخبر الرئيسي في الصحف اللبنانية، وذلك لأن حدثاً مشؤوماً خطف محل الصدارة في كل صحف وجرائد العالم ووكالات الأنباء وغيرها وهو خبر اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية»[١٢٤].

كانت اللجنة الثلاثية العربية قد تعهدت مساعدة لبنان على تنفيذ بنود اتفاق الطائف على مختلف المستويات، لكن اجتياح العراق للكويت شغل الدول العربية في مشكلة أكبر منها، فلم تعد قادرة على مواكبة المشكلة اللبنانية، وباتت الرعاية العربية لحل أزمة لبنان محورها الرعاية السورية التي متنت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية إثر اشتراك قواتها ضمن القوى العربية في حرب الخليج..

وبذلك فإن المعطيات التي تكونت منها موازين القوى السياسية لحظة إقرار اتفاق الطائف تبدلت بعد أشهر على ولادته. فالقوى العسكرية المسيحية التي كانت متمثلة في الجيش بقيادة ميشال عون وفي القوات اللبنانية، كانت تقابلها قوى عسكرية في المناطق الإسلامية قوامها ما تبقّى من قوى الجيش بقيادة العماد إميل لحود، وهي لم تكن كبيرة الفاعلية، إضافة إلى مليشيات مسلحة لحركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله.

عنصر التبدل تمثل في تصادم قوى الشرقية وتراجع فاعليتها ونفوذها، خصوصاً بعد إزالة تمرد عون بالقوة، وفي الوقت عينه انشغال باقي الدول العربية ولا سيما الدول أعضاء اللجنة الثلاثية العربية بنتائج حرب الخليج

(١٢٤) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ١٥.

المدمرة، وبقاء سوريا القوة الأكثر نفوذاً وتأثيراً.

خامساً: مشكلات ناجمة عن تطبيق الطائف

لم يكن إقرار نص وثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت تعديلات دستورية نهاية مرحلة، بل بداية مرحلة جديدة بالغة التعقيد والحساسية الداخلية. لقد عاشت البلاد ورجال السلطة في لبنان منذ عام ١٩٤٣ في ظل نصوص دستورية كانت مفصلة على مقياس المندوب السامي الفرنسي المطلق الصلاحيات، واستعصى الدستور اللبناني على التعديل طوال نصف قرن، ما بين عامي ١٩٤٣ و١٩٩٠. ولقد سجلت تلك الحقبة عملياً تعديلين دستوريين، كلاهما كان في مضمونه إجرائياً لا إصلاحياً: **الأول** في عام ١٩٤٩ لتمكين مجلس النواب، خلافاً لنص الدستور، من التجديد للرئيس بشارة الخوري لولاية ثانية، **والثاني** في عام ١٩٧٦ لتمكين المجلس من انتخاب الرئيس الياس سركيس قبل حلول فترة الاستحقاق الدستوري، في محاولة لإنهاء الأزمة المحتدمة. ولذلك فإن أول إصلاح دستوري جاء في عام ١٩٩٠ عملاً باتفاق الطائف. ومن هنا فإن العمل وفقاً لنصوص الدستور الجديد لم يكن مسألة سهلة، فالنصوص شيء، والتطبيق شيء آخر. كما أن مضمون النص يختلف كثيراً عن فلسفة تطبيقه.

الأجواء التي سادت بعد إقرار الطائف وبدء تطبيقه مع الحكومة الأولى التي ترأسها الرئيس سليم الحص كشفت عما يشبه الحرب اليومية حول سبل تطبيق هذه الفقرة من الدستور أو تلك، بخاصة بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

رئيس الجمهورية الياس الهراوي أخذ يتصرف وكأن التعديلات الدستورية لم تنل من صلاحيات رئيس الجمهورية، عبر تحويلها إلى مؤسسة مجلس الوزراء، آملاً تكريس أعرافٍ تتجاوز النص، ورئيس مجلس الوزراء كان أمام تجربة تثبيت الصلاحيات التي حاز عليها عبر نقل السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء وتالياً في جزء كبير منها إلى رئيس هذه المؤسسة، أي رئيس مجلس الوزراء. أما رئيس مجلس النواب فقد ظهر جلياً أن الاطمئنان الذي وفره الطائف لمنصب رئيس مجلس النواب (مدة الولاية)، إضافة إلى صعوبة حل المجلس بل استحالته، قد انعكست على تصرفاته. فانطلاقاً من أنه شارك في

الطائف، ومن أنه كان محور المناقشات التي أدت إلى التعديلات، فقد اعتبر أن الكثير من النصوص الجديدة تنطلق من فلسفة أو خلفية مختلفة عن تلك التي يراها الآخرون. وهكذا كان الجدل والخلاف ينشب بين الثلاثة عند كل مفترق أو خطوة جديدة؛ رئيس الجمهورية يتصرف على خلفية أن الطائف لم يأخذ من صلاحياته، فيما يتشبث رئيس الحكومة بالصلاحيات الجديدة لتأكيد الالتزام بها، في الوقت الذي يحاول فيه رئيس مجلس النواب لعب دور الموجه للاثنين.

في التجربة الماضية لعمل السلطة كان الكثير من الممارسات يجري استناداً إلى أعراف؛ بمعنى آخر، فالدستور القديم لم يكن ينص على صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء بل لم يكن ينص، بالكاد، على وجوده، إذ إن السلطة الإجرائية كانت منوطة برئيس الجمهورية منفرداً، أما النص الدستوري الذي انبثق من اتفاق الطائف فقد أناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء.

يقول النص الدستوري الجديد: «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور..» كما جاء في نص المادة (٤٩)، أي أن رئيس الجمهورية، بحسب الدستور الجديد، يتولى سلطة رعائية، فيما السلطة الإجرائية يتولاها مجلس الوزراء. كما أن الدستور أناط برئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة التي «يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء» حسبما نصت المادة (٦٤) من الدستور.

١ ـ في التعبير عن موقف الدولة

أولى المشكلات التي بدأ رجال سلطة الطائف بمواجهتها تمثلت في تصرف رئيس الجمهورية الياس الهراوي استناداً إلى النصوص القديمة، مضافاً إليها تدخله اليومي في شؤون الدولة والموظفين وظهوره اليومي عبر وسائل الإعلام لإعطاء التوجيهات واقتراح الخطط التنفيذية.

يقول الرئيس سليم الحص: «ظهر تباين في التعبير عن موقف الحكم والحكومة حيال مسائل معينة وبدا وكأنما الرئيس الياس الهراوي كان حريصاً على تسجيل المواقف مستخدماً صفة المتكلم، ربما ليثبت في الممارسة أن اتفاق الطائف لم ينل من سلطات رئيس الجمهورية أو صلاحياته الأساسية قيد أنملة،

برغم أن نصوص الاتفاق نقلت أكثر تلك السلطات من رئاسة الجمهورية، التي لا تتحمل أية مسؤوليات سياسية أو تبعات بحسب الدستور، إلى مجلس الوزراء الذي يتحمل كل المسؤوليات والتبعات السياسية عن ممارسة الحكم، وأنا كنت بالطبع حريصاً على ممارسة صلاحياتي بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء، كاملة، غير منقوصة، حسبما جاء في اتفاق الطائف».

وقد بلغ الحرج، يقول الرئيس الحص، «الذي كان يسببه لنا الرئيس باستباق قرارات الحكم بمواقف إعلامية، أقصاه؛ إذ عقد في ٢٦/١١/١٩٩٠ مؤتمراً صحافياً وتحدث فيه من موقع صاحب القرار في شتى القضايا. فأثار ذلك لغطاً سياسياً وصحافياً كبيراً لم يكن من الممكن تجاوزه، أو احتمال نتائجه المستقبلية المحتملة فيما لو ترجم السكوت على ذلك النهج قبولاً به. فواجهتُ الرئيس بالعتاب في جلسة خاصة، ثم أثير الأمر مجدداً في أول جلسة عقدها مجلس الوزراء، ثم حسمتُ الجدل حول موقفنا في تصريح علني أكدت فيه حق الرئيس في مخاطبة اللبنانيين بكلام توجيهي وطني، لكن التعبير عن سياسة الدولة وسياسة الحكومة هو من حق رئيس مجلس الوزراء»[١٢٥].

ويقول ألبير منصور الذي تولى في الحكومة الأولى بعد الطائف منصب وزير الدفاع: «تبين في ما بعد أن تقليداً جديداً يدخل على تقاليد الرئاسة هو تقليد التصاريح الصحافية والتعاطي اليومي المباشر مع الأحداث وهو أمر عدا عن كونه يتنافى مع الدور الجديد لرئيس الجمهورية تنافياً مطلقاً إلا أنه لم يكن في تقاليد الرئاسات السابقة.. أما الرئاسة بعد الطائف، فليس من حقها التحدث عن الحكم لأنه ليس مناطاً بها بل بمجلس الوزراء»[١٢٦].

٢ ـ في العلاقة بالمؤسسة العسكرية

إذا كانت المناقشات بين النواب في الطائف قد تركزت وتصاعدت حول مسألة من هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وحسمت بتسوية تقول: «إن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء»، بحسب المادة ٤٩ من الدستور، فإن هذا الالتباس في النص سرعان

(١٢٥) الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٥٣.

(١٢٦) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١١٢.

ما ظهر مع بداية تطبيقه، إذ كيف يكون رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء الذي يترأسه شخص آخر؟

يقول ألبير منصور: «بدأت منذ اللحظة الأولى تتركب ممارسات بين الرئيس وقائد الجيش على قاعدة التقليد السابق، أي على قاعدة تجاوز المؤسسات والمسؤوليات الدستورية والعمل المؤسسي، ونسج أعراف من التصرف خارج إطارها تقضي باستقلالية تصرف قيادة الجيش عن سلطة الوزير وإلحاقها مباشرة برئاسة الجمهورية... فإضافة إلى الرغبة الجامحة التي تعتري كل رئيس بممارسة السلطة المباشرة والتعاطي المباشر مع قائد الجيش، كانت لدى الرئيس الهراوي رغبة مقصودة في ممارسة هذا التعاطي لتكريس تفسير عرفي معين لنص اتفاق الطائف، ولهذا حاول الرئيس التعاطي مباشرة مع قائد الجيش متجاهلاً مصدر القرار الذي هو مجلس الوزراء ومنفذ القرار الذي هو الوزير، وعمد رئيس الجمهورية من خارج المؤسسات، وخلافاً لأي نص قانوني إلى إنشاء مؤسسات عسكرية مرتبطة به مباشرة، لا وجود لها في نصوص، فتم إنشاء لواء حرس يتبع له مباشرة ويطوِّع مباشرة لحسابه الجنود ويسجلهم على الجيش، كما تم إنشاء جهاز أمن خاص بالرئاسة، وهذه بدعة البدع، يتصرف بأوامر مهمة ورخص سلاح خلافاً للقانون، وأنشأ مؤسسة سماها غرفة أوضاع ألحق بها عشرات الضباط لدراسة جميع الشؤون في البلاد ورفع التقارير اليومية»[١٢٧].

٣ ـ مقر اجتماعات مجلس الوزراء

جاء في الفقرة الخامسة من المادة (٦٥) من الدستور تحت عنوان مجلس الوزراء ما يلي: «يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر... الخ».

بموجب اتفاق الطائف أضحى مجلس الوزراء ينعقد برئاسة رئيسه، إلا في حال حضور رئيس الجمهورية. وهذا يختلف كثيراً عما كان في فترة ما قبل الطائف، إذ إن مجلس الوزراء ما كان ينعقد في غياب رئيس الجمهورية، كما أن مقر اجتماعات مجلس الوزراء كان في مقر رئاسة الجمهورية.

بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف وانتخاب الرئيس الياس

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

الهراوي، وبسبب الظروف الاستثنائية التي كانت تعيشها البلاد نتيجة امتناع العماد ميشال عون عن الاعتراف بالسلطة الجديدة، وتمركزه في مقر الرئاسة في بعبدا، فإن الرئيس الهراوي أقام في ثكنة أبلح في البقاع، وكانت اجتماعات مجلس الوزراء تعقد في فندق بارك أوتيل ـ شتورا. وبعد مدة انتقل الرئيس الهراوي إلى بيروت للإقامة في مقر مؤقت في الرملة البيضاء في مبنى قدمه هدية رجل الأعمال رفيق الحريري وهو كان قدمه قبلاً ووضعه بتصرف الرئيس رينيه معوض قبل استشهاده.

لدى انتقال الرئيس الهراوي إلى بيروت أقام في مبنى المقر المؤقت، وكانت اجتماعات مجلس الوزراء تعقد فيه بسبب الظروف الاستثنائية. ثم جرى نقاش حول الموضوع فأبدى الرئيس الهراوي رغبة في أن يكون مقر رئاسة الجمهورية في سباق الخيل، أو في قصر الصنوبر مقر إقامة السفير الفرنسي، بعد طلب الإذن من الدولة الفرنسية. كما رغب الرئيس الهراوي في أن يكون مقر اجتماعات مجلس الوزراء في العقار عينه، بيد أن ذلك أدى إلى اعتراض الرئيس سليم الحص، انطلاقاً من أن نص الدستور على مقر خاص لاجتماعات مجلس الوزراء جاء لفصل مقر مجلس الوزراء عن رئيس الجمهورية، وبالتالي فإن إقامة المقر بالقرب من مقر الرئاسة الأولى لا يغير شيئاً في الموضوع.

واقترح الرئيس الحص أن يقام مقر لاجتماعات مجلس الوزراء في عقار يقع على طرف حرج بيروت، وفي انتظار إتمام البناء اقترح على الرئيس الهراوي أن تعقد اجتماعات مجلس الوزراء في قصر الأونيسكو، لكن الرئيس الهراوي رفض الفكرة، وبعد أيام قليلة استقالت حكومة الرئيس الحص[١٢٨].

بقي موضوع مقر اجتماعات مجلس الوزراء معلقاً، ولم يبت، وبقيت اجتماعات مجلس الوزراء في الحكومتين اللتين شكلتا بعد حكومة الرئيس الحص، أي حكومة الرئيس عمر كرامي وحكومة الرئيس رشيد الصلح، تنعقد في المقر الرئاسي حيث يقيم رئيس الجمهورية. بل إن الرئيس عمر كرامي لم يترأس أي جلسة لمجلس الوزراء، حتى إنه أقدم على إلغاء إحدى جلسات مجلس الوزراء لاضطرار رئيس الجمهورية إلى السفر إلى دمشق متخلياً بذلك عن

(١٢٨) الحص، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

صلاحياته، ربما خشية تدهور علاقته برئيس الجمهورية الذي سبق أن أظهر حساسية تجاه الموضوع في العلاقة السابقة بالحص[١٢٩].

حين رأس رفيق الحريري الحكومة، تمت تسوية موضوع مكان اجتماعات مجلس الوزراء، عبر صيغة اقترحها الحريري على الهراوي وقبل بها. والتسوية كانت عبارة عن اقتراح أن تعقد جلسات مجلس الوزراء مداورة، مرة في مقر رئاسة الجمهورية، ومرة أخرى في مقر رئاسة الحكومة في القصر الحكومي في الصنائع، ومن ثم في السرايا الكبير، وقد تعرض هذا الاقتراح للانتقاد كثيراً واعتبر بمثابة بدعة، فيما اعتبره الرئيس الحريري بمثابة تسوية تحفظ التوازن[١٣٠].

لم يجتمع مجلس الوزراء في مقر خاص به إلا في بداية عهد الرئيس إميل لحود، إذ اختير مبنى مقر الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية في المتحف مقراً خاصاً باجتماعات مجلس الوزراء.

٤ ـ الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الخلاف، بل الصراع، لم يتوقف حول مقر اجتماعات مجلس الوزراء، بل برز حول منصب الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

بتاريخ ٢١/١١/١٩٩٠ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعيين هشام الشعار مديراً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء، وبصفته هذه في الوقت عينه أميناً عاماً لمجلس الوزراء.

رئيس مجلس النواب حسين الحسيني اعترض على الموضوع معتبراً أنه بعدما أصبح لمجلس الوزراء مقر مستقل للاجتماعات، فإن منصب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بات يختلف عن منصب المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء. بمعنى آخر، إن المقر المستقل للاجتماعات يجب أن تنفصل أمانته العامة عن المديرية العامة لمجلس الوزراء.. طبعاً رفض الرئيس سليم الحص هذه المقولة، لكن الاعتراض والرفض كانا عبر وسائل الإعلام.

(١٢٩) منصور، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٣٠) انظر تصريحات الرئيس حسين الحسيني، في: الحياة، ٩/٦/١٩٩٤.

الرئيس الحص اعتبر أنه لا يمكن الفصل بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمدير العام لمجلس الوزراء. وإذا كان الدستور قد أقر بمقر خاص لاجتماعات مجلس الوزراء فهذا لا يعني أن المقر، أي المبنى، في حاجة إلى أمانة عامة مستقلة عن رئاسة مجلس الوزراء، فيما رد الرئيس الحسيني على الموضوع معتبراً أن مقر اجتماعات مجلس الوزراء يجب أن يتحول إلى مؤسسة مستقلة لها أمانة عامة منفصلة عن المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء.. الرئيس الحص اعتبر أن لمجلس الوزراء في ذلك أسوة بمجلس النواب الذي لا يفصل بين المدير العام لمجلس النواب والأمين العام لمجلس النواب... الخ[١٣١].

٥ ـ دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في غياب رئيسه

نصب الأفخاخ لم يتوقف في أية لحظة، ومن ذلك مسألة دعوة مجلس الوزراء من قبل رئيسه أو من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء في غياب الرئيس!

جاء في الفقرة الخامسة من المادة (٦٤) من الدستور، تحت عنوان رئيس مجلس الوزراء: «يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث».

وفي الفقرة (١٢) من المادة (٥٣) من الدستور تحت عنوان رئيس الجمهورية جاء ما نصه: «يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة». أي أن المادة (٦٤) الفقرة (٥) أعطت رئيس مجلس الوزراء صلاحيات دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، وأعطت الفقرة (١٢) من المادة (٥٣) رئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد استثنائياً لكن بعد الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء.

الدستور لا ينص على نائب رئيس مجلس الوزراء أو على صلاحيات له، لكن مع تشكيل كل حكومة جرت العادة على إصدار مرسوم يحدد مناصب الوزراء بالوكالة في حال غياب أي وزير تأميناً لحسن سير عمل المؤسسات،

(١٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٥٤ ـ ١٥٩.

وبالتالي فإن رئيس مجلس الوزراء يعين نائباً له يتولى في غيابه تسيير أمور الحكومة الطارئة إذا تطلب الأمر ذلك.

وما حدث، أنه بينما كان الرئيس سليم الحص موجوداً في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وقعت مجزرة نهر الموت جراء الاشتباكات بين الجيش والقوات اللبنانية، فاتصل رئيس الجمهورية الياس الهراوي بالرئيس الحص وأطلعه على الموضوع وقال: «المسألة في حاجة إلى جلسة لمجلس الوزراء لإحالة الجريمة على المجلس العدلي». فرد الحص: هل تريد مني العودة؟ فقال الهراوي: لا أنت تقوم بعمل وطني، ولا داعي لعودتك..

وكان أن دعا الرئيس الهراوي مجلس الوزراء إلى الاجتماع واتخذ القرارات المناسبة. وهنا بدأ الخلاف.

الرئيس الحص اعتبر أن رئيس الجمهورية لم يشاوره في دعوة مجلس الوزراء، كما ينص الدستور، فيما رد الهراوي بأن الدعوة تمت بعد الاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء، فرد الحص بأن لا صلاحيات لنائب رئيس مجلس الوزراء بدعوة المجلس إلى الانعقاد، إذ لا صلاحيات تقريرية له، بل إن نيابته هي فقط لتسيير أعمال الحكومة في غياب رئيسها وليس لاتخاذ القرارات عنه.

رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، كان مع تفسير الهراوي. واستمر الجدل إلى أن صدر مرسوم الجلسة المذكورة بصفة استثنائية مسوغاً انعقادها على أساس أنه تم بالاتفاق مع الحص لكيلا تغدو سابقة، وتتحول بالتالي إلى عرف[١٣٢].

٦ ـ «النظام الداخلي» لمجلس الوزراء أو تنظيم أعمال مجلس الوزراء؟

بعد إقرار اتفاق الطائف، وقيام الحكومة الأولى برئاسة الدكتور سليم الحص، نشأت خلال الممارسة ظاهرة جديدة تمثلت في انضمام رئيس حركة «أمل» نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط إلى صفوف

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

الحكومة، بصفة وزيري دولة. الظاهرة الجديدة لم تكن اشتراكهما في الحكومة بل طريقة الأداء داخل الحكومة حيث برزت ظواهر المعارضة داخل الحكومة، أو عدم تقيد الوزير بمقررات مجلس الوزراء. هذه الطريقة بالتصرف أشاعت أجواء حامية وصدامية مع رئيس الحكومة سليم الحص الذي كان يطالب الوزير نبيه بري بالأموال العائدة للنفط والجبايات التي كانت تتم قبل الطائف. كما تطور الأمر إلى صدام بالوزير وليد جنبلاط الذي كان يهاجم رئيس الحكومة بألفاظ شخصية حادة ثم يعود ليحضر جلسات مجلس الوزراء. الوزيران بري وجنبلاط، ونتيجة للصراع مع الحص، وفي بعض الأحيان مع الرئيس الهراوي، أخذا يطالبان بأخذ موافقتهما في الاعتبار والاطلاع على جدول أعمال مجلس الوزراء.. أو بطلب جلسات استثنائية لمجلس الوزراء، أو بالحق في إدراج مواضيع على جدول أعمال مجلس الوزراء[١٣٣].

هذا النقاش دفع للمطالبة بوضع نظام داخلي لأعمال مجلس الوزراء. وقد استحوذ الأمر على نقاش عنيف وصل إلى مقاطعة أعمال مجلس الوزراء من قبل الوزيرين بري وجنبلاط. وفي النهاية شكلت لجنة وزارية لصياغة هذا المشروع. ولكن مع تشكيل اللجنة الوزارية برزت مشكلتان: **الأولى** مطالبة نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر بتحديد صلاحياته، **والثانية** مطالبة بعضهم ومنهم الرئيس الحسيني بأن يصدر النظام الداخلي بقانون لا بمرسوم.

وجهة النظر المقابلة التي دافع عنها رئيس الحكومة قالت إن الأمر يهدف إلى تقييد رئيس مجلس الوزراء والحد من صلاحياته.

وبذلك تشعب النقاش وأدى إلى تدخل المسؤولين السوريين، إلى أن كان موقف مشترك من رئيسي الجمهورية والحكومة بصدور الأمر بمرسوم عادي، بعد استشارة مجلس شورى الدولة، وتسميته: «مرسوم تنظيم أعمال مجلس الوزراء»، وليس النظام الداخلي لمجلس الوزراء. إذ إن عبارة النظام الداخلي مستخدمة في مجلس النواب، وهو يصدر بقانون، ولكي يتاح تعديل التنظيم إذا

(١٣٣) أحمد سرحال، **وثيقة الطائف: الوفاق الوطني ودستور الجمهورية الثانية** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣)، ص ١٤٨. انظر أيضاً: منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٦٠.

وجد رئيس مجلس الوزراء ذلك ضرورياً. ونص التنظيم المذكور على ضرورة تقيد الوزير بقرارات مجلس الوزراء[١٣٤].

٧ ـ حق التفويض

نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من الدستور على أن: «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها».

بعد انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، وتسلمه سلطاته الدستورية بدأ استشاراته النيابية لتكليف رئيس الحكومة الأول في عهده، ولكن خلال تلك الاستشارات برزت قضية جديدة كانت تطرح لأول مرة منذ البدء بتطبيق اتفاق الطائف، وهي عدم إعلان النواب، إثر انتهاء زيارتهم للرئيس، أي موقف، وفي اليوم الثاني للاستشارات تبين أن عدداً كبيراً من النواب قد فوض إلى رئيس الجمهورية صوته لتجييره في مصلحة من يريد من الشخصيات المرشحة لرئاسة الحكومة.

الأصوات بعد الاستشارات تبين أنها مالت في غالبيتها لتسمية الرئيس رفيق الحريري لتشكيل الحكومة. رئيس الجمهورية إميل لحود أبلغ الرئيس الحريري أن ٨٣ نائباً قد سموه لتشكيل الحكومة، وبالتالي فقد نال غالبية الأصوات كما أن هناك ٣١ نائباً قد فوضوا رئيس الجمهورية تسمية من يريد. لكن الرئيس الحريري اعتبر أن في الأمر مخالفة دستورية، إذ إن نص الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور صريح. فالتسمية يجب أن تكون استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة، وبالتالي فإن النائب ملزم بتسمية مرشحه لرئاسة الحكومة، ولا يحق له تفويض رئيس الجمهورية في صوته، ولهذه الأسباب أبلغ الحريري لحود أنه لا يمكن أن يقبل بالمخالفة الدستورية، وهو يتريث في قبول التكليف. هذه المسألة أثارت أكبر لغط سياسي ودستوري في البلاد. وقد اعترض على هذا التفسير للدستور الرؤساء سليم الحص، عمر كرامي، ورشيد الصلح، بينما أدلى الرئيس حسين الحسيني بمطالعة مطولة حول هذا الموضوع،

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر نص مرسوم تنظيم أعمال مجلس الوزراء. انظر أيضاً: منصور، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

في حديث إلى جريدة **النهار** أوضح فيه أن الاستشارات النيابية ملزمة بنتائجها، ولا يحق للنائب تجيير صوته لرئيس الجمهورية، وأن على رئيس الجمهورية أن يسأل النائب عن مرشحه لرئاسة الحكومة ويدوّن رأيه، وإذا أصر على التفويض يعتبر صوته ملغىً.

الحسيني أوضح أن الاستشارات منذ إقرار الطائف كانت تجري وفق هذه الطريقة. فالرئيس رينيه معوض اعتمد هذا التفسير لنص المادة الدستورية، وكذلك الرئيس الياس الهراوي، وبالتالي فإن على رئيس الجمهورية تسجيل آراء النواب وجمع الأصوات وتسليم النتيجة لرئيس مجلس النواب[١٣٥]. الرئيس لحود عاد وأبلغ الحريري أنه يمكن الانطلاق من نتيجة الغالبية، أي ٨٣ صوتاً، لكن الحريري أصر على الاعتذار ضمن موقفٍ أساسه أنه لا يوافق على خرق الدستور، والسماح بسابقة تصبح في ما بعد عرفاً. وقد أعلن اعتذاره عن عدم قبول التكليف، وعقد في ٣/١٢/١٩٩٨ مؤتمراً صحافياً قال فيه: «لقد اعتذرت عن تولي مسؤولية الحكومة.. وباتت المادة (٥٣) من الدستور في أمان وغير خاضعة لأي شكل من أشكال الجدل والمساومة. ولقد قمت بما قمت به تعزيزاً للديمقراطية واحتراماً للدستور وحرصاً على إبقاء مقام رئاسة الجمهورية فوق النزاعات في عملية اختيار رئيس الوزراء».

وكان طبيعياً أنه بعد اعتذار الحريري أن يجري الرئيس لحود استشارات نيابية ثانية ليفوز الرئيس سليم الحص الذي تولى تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس لحود، وقد أصر ثلاثة نواب على تفويض رئيس الجمهورية فاعتبرت لاغية وقبل الحص بنتيجة الاستشارات[١٣٦].

سادساً: ظواهر ما بعد الطائف

تميزت صيغة الحكم التي انطلقت منذ عام ١٩٤٣ بظواهر متعددة، منها ما عرف أولاً بتفرد رئيس الجمهورية في الصلاحيات وقوة السلطة. لكن الممارسة، في ظل هذه الصيغة مع تطور موازين القوى السياسية، أفرزت ظواهر أخرى منها ما عرف بـ «الثنائية»؛ بمعنى ثنائية حكم رئيس الجمهورية

(١٣٥) **النهار**، ١٦/١١/١٩٩٨.

(١٣٦) **السفير**، ٤/١٢/١٩٩٨.

بالاتفاق مع رئيس الحكومة، أو بثنائية تفاهم الموارنة والسنّة، انطلاقاً من الميثاق الوطني الأول الذي انطلق من تفاهم بشارة الخوري مع رياض الصلح. وبعدها راجت نظرية أخرى إثر تعالي الأصوات المطالبة بالمشاركة واصفة الحكم بحكم «المارونية السياسية»[١٣٧]، أما الحكم، في ظل اتفاق الطائف أو الجمهورية الثانية، فسرعان ما أفرز ظواهر جديدة لا تمت إلى الظواهر القديمة بصلة، بل كانت نابعة من طبيعة السلطة وآلية ممارستها في ظل الدستور الجديد. وأبرز هذه الظواهر ما عرف ويعرف بـ «السلطة المجلسية»، إضافة إلى بدعة «الترويكا»[١٣٨]، لكن السمة الأساسية لحكم الطائف هي سمة الحكم الجماعي.

١ ـ السلطة المجلسية

أشرنا في هذه الدراسة إلى أبرز التعديلات والإصلاحات التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني، ومنها ما يتعلق بمجلس النواب ورئيسه.

التطور الأول كان تمديد ولاية رئيس المجلس من سنة إلى أربع سنوات. وتقول المادة (٤٤) من الدستور: «للمجلس، ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها، أن ينزع الثقة من رئيسه، أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر»؛ بمعنى أن ولاية رئيس المجلس باتت أربع سنوات، وبات من الصعوبة بمكان نزع الثقة من رئيس المجلس بعد سنتين إذ إنها تتطلب أكثرية الثلثين.

التطور الثاني الذي طرأ على هذا المستوى هو موضوع حل مجلس النواب بحسب الفقرة الرابعة من المادة ٦٥ من الدستور والذي لا يمكن أن يتم إلا «بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل

(١٣٧) صفة أطلقها المفكر منح الصلح وكتب فيها أكثر من دراسة. انظر: **المارونية السياسية: سيرة ذاتية** (بيروت: مركز السفير للمعلومات، ١٩٧٨). وهذا الكتاب يعرض بإسهاب هذا المفهوم ومنطلقاته.

(١٣٨) «الترويكا» هي تعبير عن اشتراك ثلاثة أشخاص في شأن واحد. وقد كان المؤلف أول من أطلق تعبير «الترويكا» على الحكم في لبنان في أكثر من مقال في جريدة السفير خلال حكومة الطائف الثانية التي ترأسها الرئيس عمر كرامي وكثرت فيها الخلافات والاجتماعات الثلاثية.

منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمّتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى».

هذه التعديلات التي طرأت على ولاية رئيس مجلس النواب، وعلى الاستحالة التي وضعت فيها احتمالات حل مجلس النواب، جعلت من مجلس النواب ورئيسه قوة لا تحدها أية قوة ثانية في النظام. إذ إن جوهر النظام الديمقراطي البرلماني يقوم على حق مجلس النواب، باعتباره السلطة الرقابية، في نزع الثقة من الحكومة وفي المقابل حق الحكومة في حل مجلس النواب.

يقول مونتسكيو في الفصل السادس من الباب التاسع من كتابه **روح القوانين**: «إذا اجتمعت في قبضة يد شخصية أو هيئة واحدة السلطتان التشريعية والتنفيذية انعدمت الحرية». ثم يقول: «وكذلك الشأن إذا اجتمعت السلطات الثلاث في يد واحدة ولو كانت يد الشعب ذاته». ثم ينتهي من ذلك إلى تلك النتيجة الحتمية في عبارته الشهيرة: «يجب أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها بحيث لا تستطيع واحدة أن تسيء استعمال سلطتها أو أن تستبد بالسلطة». ولذلك «رغبة في حسن سير مصالح الدولة وضماناً لحريات الأفراد ومنعاً للتعسف والاستبداد، يجب أن لا تجمع مختلف السلطات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في قبضة يد شخصية أو هيئة واحدة»[١٣٩].

إذا كانت «كل سلطة يجب أن توقف عند حدها بواسطة غيرها»، بحسب مونتسكيو، فإن سلطة مجلس النواب بعد الطائف باتت منيعة، فليس هناك قدرة على نزع الثقة من رئيس المجلس خلال سنتين، وبالتالي هو ثابت في موقعه. كما أن هناك استحالة لحل المجلس ذاته من قبل الحكومة، في الوقت الذي أبقى فيه الدستور على حق المجلس بنزع الثقة من الحكومة. لهذه الأسباب راجت تسمية «السلطة المجلسية» بعد البدء بتطبيق اتفاق الطائف.

ويقول النائب بطرس حرب في مجال حديثه عن اتفاق الطائف: «لا أدعي أننا استطعنا الخروج من التأثيرات التي كنا نخضع لها آنذاك، لذلك وقعنا في ثغرات أخرى، فلم نستطع البحث عملياً في كيفية تآلف السلطات في ما

(١٣٩) عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

بينها. وكان ثمة ميل لدى غالبية المجتمعين إلى أن يسترد مجلس النواب صلاحياته إلى درجة المبالغة في استرداده هذه الصلاحيات. فتحول نظامنا، حسبما أرى، من نظام برلماني إلى نظام مجلسي. هذه الأمور أثرتها في الطائف وفي جلسة الإقرار في مجلس النواب، ومحاضر المجلس في آب تؤكد ذلك. وقلت إننا نرتكب خطأ، وهذا الذي نقره لا يتناسب، وسنضطر مستقبلاً إلى إعادة النظر به، ولم يسمع أحد بكل أسف»[١٤٠].

ويعتبر مُنَح الصلح أن صيغة الطائف شابها قصور، ومثال ذلك: «بروز الاتجاه إلى جعل النظام اللبناني نظاماً مجلسياً يمليه كون النواب هم الذين كانوا وسيلة صنع الطائف»[١٤١].

إلا أن أبلغ شهادة في الموضوع جاءت من النائب الوزير السابق ألبير منصور، وأهمية رأيه نابعة من كونه كان شريكاً في فكرة دعم التعديلات التي حصلت لمصلحة مجلس النواب ومدة ولاية رئيسه، باعتبار أنه كان من حلفاء الرئيس حسين الحسيني فترة الطائف وما بعدها، وهو في هذا الصدد يقول: «أعتقد، وفي قراءة للتاريخ من آخر، أن خطأ ما وقع أدى إلى المبالغة في استقلالية المجلس ودور رئيسه، وأنه يصعب تبرير الأمرين بعد أن ألغيت الهيمنة ونقلت الصلاحيات من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء. بل إن في الأمرين خطراً مستجداً يهدد بتجدد الهيمنة وإنما بصورة معكوسة من منطلق رئاسة المجلس هذه المرة وليس من منطلق رئاسة الجمهورية».

وفي موضوع حل مجلس النواب يقول: «إني، وفي قراءة للتاريخ من آخر، أعتقد أننا بالغنا في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن بين السلطتين ويحرفه لمصلحة السلطة التشريعية بما يساعد في إمكان بعث هيمنة من جديد، فالحصر هذا، معطوفاً على استقلالية المجلس، ودور رئيسه، قد يشجع على بعث هيمنة طائفية جديدة، هي هيمنة رئيس المجلس والطائفة التي ينتمي إليها»[١٤٢].

(١٤٠) انظر المقابلة مع بطرس حرب، في: **النهار**، ١٨/١١/١٩٩٤.
(١٤١) منح الصلح، «لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات، ورقة العمل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٧٢.
(١٤٢) ألبير منصور، **موت جمهورية** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤)، ص ٢٥٦.

هذا الوضع الذي وصل إليه رئيس المجلس والمجلس، بفعل التعديلات التي أقرت في اتفاق الطائف، جعل من موقع رئيس المجلس نقطة قوة متزايدة أهلته ليصبح قوة اعتراضية داخل النظام، على مختلف القضايا، وقادراً على منح الموافقة وعلى حجبها، حتى في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، وهذا ما حدث بالفعل عندما أصر الرئيس الحسيني على المشاركة في البحث في التشكيلات الإدارية أثناء حكومة الرئيس كرامي[١٤٣]. وفي تاريخ الأنظمة البرلمانية الديمقراطية شواهد كثيرة على ذلك كان أبرزها في فرنسا عام ١٩٣٢[١٤٤].

٢ ـ بدعة «الترويكا»

إن بروز ظاهرة السلطة المجلسية سمحت بظهور سمات وظواهر أخرى لازمت عمل النظام السياسي، بعد إقرار اتفاق الطائف، منها ما عرف ببدعة «الترويكا». والسؤال: هل بدعة «الترويكا» جاءت من قبيل المصادفة، بسبب موازين قوى النظام الجديدة أم انطلاقاً من سابق تصور وتصميم؟ الوقائع العملية تدل على الاحتمالين؛ فقد سعى الرئيس حسين الحسيني، الذي استشعر قوة موقفه وموقعه في الصيغة الجديدة، للمشاركة في شؤون السلطة التنفيذية، عبر المشاركة في اجتماعات ثلاثية أسبوعية، وفي كل شأن أساسي، وهذا ما دفع إلى تعالي الأصوات الانتقادية من جراء تنامي بدعة «الترويكا». كيف ذلك؟

الفقرة (هـ) من مقدمة الدستور التي طالب الرئيس حسين الحسيني بإدخالها ودمجها فيه، بعدما كانت قد أقرت ضمن المبادئ العامة لوثيقة الوفاق الوطني، جاء فيها: «النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها». لكن النائب الوزير السابق ألبير منصور حليف الرئيس الحسيني في تلك الفترة يقول: «إن تركيبة الديمقراطية اللبنانية وتوزيع الرئاسات فيها على الطوائف تفرض، لحسن الأداء، تغليب التعاون والتوازن على الفصل بين السلطات، خلافاً للأنظمة البرلمانية في الديمقراطيات العادية غير المركبة.

(١٤٣) كان المثال الساطع على ذلك القانون الذي أصدره مجلس النواب وأعاد فيه السماح للتلفزيونات ببث الأخبار السياسية بعد أن كانت حكومة الحريري قد أوقفتها، ما تسبب بأزمة سياسية كبيرة.

(١٤٤) متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ص ١٨٣.

فالفصل في لبنان قد يعني التشنج الطائفي والمذهبي واحتمالات الفتنة، بينما التوازن المحمي بالتعاون هو ما تصوره اتفاق الطائف، وما رسمه مهندسوه. والتوازن المطلوب إلى جانب التعاون ليس صيغة حكم ثلاثية. إنها صيغة تنسيق وتعاون ثلاثية لحسن أداء المؤسسات. وحسن أداء المؤسسات المبنية على الأكثريات المركبة مثل لبنان لا يستقيم باعتماد الأصول المنصوص عليها في الكتب المدرسية. فلا محاسبة المجلس للحكومة، ولا طرح الثقة بها مجتمعة، ولا مراقبة الوزراء وطرح الثقة بهم منفردين، يمكن أن تمارس وفقاً للأصول المنصوص عليها في الكتب. ففي كل وضع لا بد من مراعاة الأكثرية المركبة. ولذا يفترض التعاون والتوازن بين السلطات في لبنان أكثر بكثير مما يفترض الفصل. والتعاون هذا ضابطه رئيس الدولة رئيس الجمهورية وكذلك التوازن»[١٤٥].

إذاً، فالمسوغ النظري لبدعة الترويكا جاء انطلاقاً من مبدأ تقديم «التعاون» على مبدأ «الفصل»، وهذا ما أحدث البدعة التي تسببت بالكثير من النقاش والارتباك والصراع، إلى حد عطل آلية عمل الدولة والمؤسسات. وقد كانت تجربة النقاش الذي تحول إلى صراع بين الرئيسين الياس الهراوي وحسين الحسيني في فترة حكومة الرئيس عمر كرامي بشأن تعيينات الموظفين في الفئة الأولى دليلاً دامغاً على الآثار السلبية لبدعة «الترويكا» على عمل آلة السلطة. فقد تطلب الأمر أشهراً من النقاش والصراع، ولم تتمكن الحكومة من إجراء تعيينات الموظفين في الفئة الأولى فتعطل عمل السلطة الإجرائية وانعكس بالكثير من السلبيات على عمل الإدارة المترهلة التي كانت في حاجة إلى تأهيل وتجديد في الدماء، بعد توقف الحرب. كما أن إصرار الرئيس الحسيني على الاشتراك في رحلة رئيس الجمهورية إلى الأمم المتحدة ساهم في أن يكون الوفد اللبناني في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤلفاً من الرؤساء الثلاثة أي الياس الهراوي وحسين الحسيني وعمر كرامي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١. وقد تولى الرئيس الحسيني خوض معركة إعلامية لتسويغ اشتراك الرؤساء الثلاثة في الرحلة، وهو اعتبر أن أبرز ما في رحلة الرؤساء الثلاثة إلى نيويورك «كونها تأتي بعد مرحلة ظهر فيها لبنان أنه منقسم. وإن ذهاب الرؤساء الثلاثة يعني وحدة لبنان».

(١٤٥) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٩١.

وبطبيعة الحال كان منظر الوفد اللبناني بالغ الغرابة، وهو يتنقل برؤساء ثلاثة، بخاصة حين حدد موعد الاجتماع مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان الذي اضطر إلى استقبال الرؤساء الثلاثة والاستماع إليهم[١٤٦].

هذه الظاهرة البدعة ساهمت، في شكل طبيعي، في تدمير نفسها خلال نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي، بسبب تحولها موضوعاً للخلاف على كل القضايا، إذ بات اتفاق الرؤساء الثلاثة يشكل اختزالاً للمؤسسات الدستورية، بينما يتحول خلافهم إلى معطل لعمل المؤسسات، وإلى باب لتعزيز النزاعات الطائفية والمذهبية داخل النظام، وأمام كل القضايا؛ وهذا ما دفع الرئيس الحسيني إلى الاعتراض على ما يجري، بعد خروجه من رئاسة مجلس النواب وحلول الرئيس نبيه بري محله.

ففي حزيران/ يونيو ١٩٩٤، وفي حوار مع جريدة **الحياة**، يواجه الرئيس الحسيني السؤال التالي: «في ما يخص «الترويكا»، يقال إن تجربتها نشأت أيام رئاستكم لمجلس النواب مع الرئيس الحص والرئيس الهراوي ثم مع الرئيس كرامي؟». فيجيب: «إني لم أشارك في يوم من الأيام في أي عمل تنفيذي، كما حصل في ظل ما أسموه «الترويكا»[١٤٧].

وفي عام ١٩٩٥ يرد على السؤال عينه في حوار مع جريدة **السفير** بالقول: «هناك فارق كبير بين ما يحصل اليوم وما حصل في ذلك الوقت»[١٤٨].

بمعنى آخر، فإن الرئيس الحسيني يعتبر أن مشاركته في الاجتماعات الثلاثية حين كان رئيساً لمجلس النواب كانت تختلف من حيث المضمون، حين أصبح يشارك فيها الرئيس نبيه بري وأصبح هو خارجها.

في ختام كتابه **الانقلاب على الطائف** يقول ألبير منصور: «أملت وسعيت إلى أن تتكون ترويكا فعلية قائمة على انسجام وتفاهم بين الرؤساء الثلاثة، لأني رأيت فيها السد الوحيد الذي يؤمل منه أن يمنع الانهيار... إلا أن جميع

(١٤٦) انظر: **النهار**، ١٩/٩/١٩٩١.

(١٤٧) **الحياة**، ـ/٦/١٩٩٤.

(١٤٨) **السفير**، ١١/١/١٩٩٥.

المتضررين من تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لحقيقته عملوا ضد قيام هذه الترويكا»[١٤٩].

٣ ـ الثنائية ضمن المثالثة

ثمة ظاهرة أخرى برزت، وما زالت، خلال مراحل العمل باتفاق الطائف، وهي ظاهرة «الثنائية ضمن المثالثة»؛ هذه الظاهرة لم تنل بطبيعة الحال، نصيبها من الدرس والتعليق، ولكنها حالة ثابتة تكرر ظهورها في غير مناسبة، إذ إن موازين القوى الجديدة داخل النظام التي حلت محل الهيمنة التي كانت متمثلة في رئيس الجمهورية وسلطاته الواسعة، توزعتها المراكز الثلاثة في الدولة: رئاسة الجمهورية، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء. وقد دلت التجربة على أن تقارب اثنين من الأقطاب وتفاهمهما يجعل من الثالث في موقع الضعيف حكماً، بغضّ النظر عن الصلاحيات الدستورية والنصوص القانونية. وقد دلت على الأمر شواهد عدة منها:

أ ـ التأزم الذي نتج من حادثة اعتداء تعرض لها حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم، من قبل عناصر أمنية داخل البنك المركزي في ١٥/٣/١٩٩٠. وفي عهد الحكومة الأولى للطائف التي كانت يرأسها الرئيس سليم الحص.

والحادثة نتجت من خلاف بين وزير الداخلية آنذاك الياس الخازن وحاكم مصرف لبنان بعد توقيع وزارة الداخلية اتفاقية مع شركة بريطانية لطباعة جوازات سفر جديدة تأخر مصرف لبنان في فتح الاعتماد المالي لإنجازها. وبسبب هذه الحادثة طلب رئيس الحكومة من وزير الداخلية الاستقالة.. وما حدث هو أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي رفض هذا الطلب، ليتطور الموضوع إلى شبه أزمة، ولم يستطع رئيس الحكومة إقالة وزير الداخلية، بخاصة أن رئيس مجلس النواب تضامن مع رئيس الجمهورية في هذا الموقف، ثم لتنتهي الأزمة بتسوية شكلية[١٥٠].

ب ـ أزمة النظام الداخلي، كما أشرنا سابقاً في الحديث عن النظام

(١٤٩) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ٢١٠.

(١٥٠) انظر: الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**، ص ١٤٥.

الداخلي لعمل مجلس الوزراء؛ فقد تمت إثارته في ظل حكومة الرئيس عمر كرامي، وكانت الحكومة الثانية في عهد الطائف، إذ طالب بعض الوزراء بوضع نظام داخلي لعمل مجلس الوزراء، ونشبت حول الموضوع أزمة كبيرة: رئيس مجلس النواب طالب بأن يصدر النظام الداخلي بقانون يناقشه مجلس النواب، بينما أصر رئيس الحكومة على أن يكون بمرسوم عادي. وفي المحصلة اتفق رئيسا الجمهورية والحكومة على أن يصدر النظام الداخلي بمرسوم عادي، وتضامنا في الموقف في وجه رئيس مجلس النواب وهذا ما تم في النهاية[١٥١].

في متابعة الممارسة اليومية لعمل السلطة نعثر على أمثلة عديدة كالتي أشرنا إليها، وتنتهي النتيجة إلى معادلة: من يتفق مع من؟ رئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة أم رئيس الجمهورية مع رئيس مجلس النواب؟ أم العكس؟

في المثال الأول، كانت مخالفة وزير الداخلية لأبسط قواعد انتظام السلطة وعمل المؤسسات واضحة، لكن رئيس الحكومة عجز عن إقالة وزير الداخلية، لاتفاق رئيس الجمهورية مع رئيس مجلس النواب. لكن التجربة ذاتها تكررت، بطريقة معكوسة، إذا إن اتفاق الرئيس رفيق الحريري مع الرئيس الياس الهراوي على إقالة الوزير جورج أفرام تم بمرسوم وُقِّع من قبلهما، علماً بأن الدستور نص على أن إقالة الوزير لا تتم إلا بأكثرية الثلثين من مجلس الوزراء بحسب المادة (٣٧) من الدستور.

هذه المعادلة في موازين القوى بين الرؤساء الثلاثة دفعت بالرئيس رفيق الحريري إلى إطلاق تفسير جديد مفاده: إنه لا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أن يختلف مع رئيس الجمهورية، فرئيس الجمهورية شريك في السلطة الإجرائية[١٥٢]. علماً بأن هذا التفسير لا يتوافق ونص الدستور القائل: «إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة» بحسب المادة (٤٩).

المادة (١٧) من الدستور أناطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. إن هذا التفسير الذي حاول الرئيس الحريري إدراجه والعمل عليه جاء نتيجة موازين القوى التي أنتجها الطائف وعدلت في المواقع والقوى داخل السلطة.

(١٥١) سرحال، **وثيقة الطائف: الوفاق الوطني ودستور الجمهورية الثانية**، ص ١٤٨.

(١٥٢) انظر المقابلة التي أجراها الصحافي عماد الدين أديب مع رفيق الحريري في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ في القاهرة على شبكة أوربت.

٤ ـ الإحباط المسيحي

بعد إقرار اتفاق الطائف راجت مقولة مفادها أن المسيحيين في لبنان يشعرون بالإحباط، وهي الحالة التي عبرت عن نفسها بشكل واضح في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩٢ وسط مقاطعة من الناخبين والمرشحين المسيحيين للمشاركة في هذه العملية. بمعنى آخر، فإن ما يشبه حالة من التباعد والطلاق جرت بين الطوائف المسيحية عموماً ودولة ما بعد الطائف. فما هي العوامل والمؤثرات التي ساهمت في تبلور هذه الحالة لدى جزء كبير من اللبنانيين، كان قبل قرن من دعاة فكرة قيام لبنان بصورته الحاضرة؟

مما لا شك فيه أن عوامل عديدة ساهمت في تبلور هذه الحالة لدى المسيحيين، وقد يتطلب الأمر بحثاً منفرداً وموسعاً، إلا أن درس التطورات السياسية التي رافقت ولادة اتفاق الطائف وتنفيذه قادرة على إعطاء نتائج الحد الأدنى لهذه الظاهرة التي ما زالت آثارها موجودة لدى قطاعات مسيحية واسعة، واستدعت في ما استدعت زيارة بابا روما يوحنا بولس الثاني إلى لبنان، بعدما أقام السينودس الخاص من أجل لبنان، ورعاه.

في الأساس، وقد عرضنا هذا الموضوع في الفصول الأولى، لم تكن فكرة لبنان المستقل إلا فكرة مسيحية ـ غربية أوروبية بدأت بالتكون مع الاصطدام الأول للدول الأوروبية والغربية بالدولة الإسلامية المتمثلة في السلطنة العثمانية. لقد ساهم التطلع الكولونيالي الأوروبي التوسعي في المنطقة في نشوء مسألة الأقليات غير الإسلامية في جبل لبنان تحديداً، وتطورها[١٥٣]. كانت الدول الرأسمالية الأوروبية تطمع في التوسع والسيطرة على أسواق المنطقة، وكانت إثارة مسألة الأقليات المسيحية باباً واسعاً لهذا الدخول والتوسع، ولهذا السبب كان الانتشار الواسع للإرساليات التبشيرية الأوروبية في منطقة جبل لبنان، الذي تطور إلى نظام الحمايات وما رافقها من حروب ومذابح أنتجت في النهاية صيغة المتصرفية. وقد ساهمت الحربان العالميتان الأولى والثانية، وانتصار محور الحلفاء، في تقاسم الأجزاء العربية في السلطنة العثمانية وصولاً إلى قيام لبنان الكبير برعاية فرنسية خاصة.

(١٥٣) انظر على سبيل المثال: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٢).

لقد حاولت فرنسا طوال القرن الماضي الدخول إلى المنطقة والسيطرة، انطلاقاً من مشاريع متعددة بدءاً من حملة نابليون بونابرت الفاشلة، إلى حملة إبراهيم باشا وما تبعها من حروب داخلية مروراً بمشروع ١٨٦٠ الذي رافق الفتنة، وكان يهدف إلى مملكة عربية بزعامة عبد القادر الجزائري... إلخ.

في المحصلة تحقق لفرنسا ما أرادت في لبنان، هذا الكيان الذي ارتبط وجوده عبر التعاون والعلاقة الخاصة التي تمت مع الموارنة. لقد ورث رئيس جمهورية لبنان بعد الاستقلال عام ١٩٤٣ الصلاحيات عينها التي كان المندوب السامي الفرنسي يمارسها بحسب دستور ١٩٢٦، ولهذا بالذات فإن المقولة الشائعة لدى الموارنة عن أن فرنسا «أم لبنان الحنون» ليست مجرد مقولة.

هكذا ارتبطت فكرة قيام لبنان وتأصلت بالمساعدة الغربية بعامة والفرنسية بخاصة، وقد ازداد تأصل هذه الفكرة مع أزمة عام ١٩٨٥، ورسو الأسطول السادس على شواطئ بيروت؛ بمعنى أن الموارنة بخاصة والمسيحيين بعامة استندوا إلى خلفية الحماية الغربية في البداية وخلال الممارسة تأكد لهم أنه مهما جرى فإن الغرب سيقف إلى جانب المسيحيين، وعلى الأخص فرنسا. ولهذا فإن المسيحيين في لبنان تعرضوا بعد إقرار الطائف لسلسلة من الصدمات السياسية والنفسية المتوالية ساهمت إلى حدود بعيدة في إنتاج حالة الإحباط:

أ ـ سقوط الجنرال

لم تكن فكرة ميشال عون خارجة عن هذا السياق، بل كانت داخله بالفعل، بدليل أن إعلانه حرب التحرير ضد سوريا جاء بدعم عربي، عراقي، ولكنه كان بتشجيع فرنسي على وجه الخصوص؛ ما أتاح المجال لتكرار نشوء هذا الالتباس الفكري والنفسي والسياسي لدى جموع المسيحيين المؤيدين للجنرال عون.

«يا شعب لبنان العظيم»، هكذا كان يصرخ ميشال عون في الجماهير الملتهبة. وفي أحيان كثيرة كان يقف إلى جانبه وفد فرنسي جاء للدعم والمؤازرة. لقد شكلت حالة عون السياسية والأيديولوجية والنفسية مرحلة متقدمة من هياج الشعور «الوطني اللبناني» المتماثل مع الفكرة الأولى التي انبثق منها لبنان، أي لبنان القائم والمفروض والمنتصر بالحماية الغربية والفرنسية تحديداً.

بقراءة التطورات والأحداث من آخرها، يتبين أن هناك فرقاً شاسعاً بين ما حدث وبين الآمال التي حملتها الجموع التي افترشت باحة قصر بعبدا وتلاله. هل كان في تصور هذه الحشود أن ميشال عون سيفر إلى السفارة الفرنسية على وقع قصف الطيران السوري من دون تدخل غربي أو إسرائيلي؟ حتى ميشال عون العسكري وقائد الجيش لم يكن يتصور هذه النهاية. لقد بقي، حتى ساعات قبل عملية الاقتحام، يظن أن إسرائيل لن تسمح للجيش السوري باقتحام مناطق سيطرته. وحين طلب من الإذاعة التابعة له إعلان طلبه وقف النار والتحاق عناصر الجيش وضباطه بقيادة العماد إميل لحود، فإن رد الفعل الشعبي المسيحي كان الاستنكار وعدم التصديق. بل إن الاتصالات الهاتفية انهالت على الإذاعة من مريديه تشتم هذه الكذبة، غير مصدقة أن الجنرال طلب وقف النار وأن الحلم انتهى. حتى إن ميشال عون ذاته، وعلى الرغم من وصوله إلى السفارة الفرنسية، كان يعتقد أنه سيعود بعد تنفيذ وقف إطلاق النار إلى قصر بعبدا[١٥٤].

ب ـ الانتشار المسلح

كانت سلسلة من الصدمات المتوالية. فمع اقتحام مناطق سيطرة ميشال عون من قبل الجيشين اللبناني والسوري، شهدت هذه المناطق انتشاراً حزبياً مسلحاً لحزبي «الوعد» والحزب السوري القومي الاجتماعي، إذ قاما بالسيطرة على مكاتب ومراكز كانت لهما سابقاً، وتحت حجة عدم السماح للقوات اللبنانية بالعودة إلى هذه المناطق. وقد شكلت هذه الخطوة إحراجاً لحزب الكتائب ورئيسه الذي سبق أن شارك في إقرار اتفاق الطائف، وللحكومة، وبخاصة أن مراكز حزب الكتائب قد تعرضت لأعمال تخريب وسطو[١٥٥].

ج ـ اغتيال داني شمعون

إذا كانت عملية إزاحة ميشال عون واقتحام مناطق سيطرته قد شكلت أعلى مراحل الصدمة للمسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً، فإن صدمة الحروب الداخلية بين الجيش و«القوات» كانت قد لعبت دوراً كبيراً في تشكيل مقدمات

(١٥٤) داغر، **جنرال ورهان**، ص ٣٢٣.

(١٥٥) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ٣٢١.

الأسئلة الصعبة التي لم تجد لها أجوبة. لكن الأمر لم يقف عند هذه الحدود. ففيما كان ميشال عون ورفاقه داخل جدران السفارة الفرنسية جاء نبأ اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون، حليف العماد عون، وعائلته في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أي بعد ثمانية أيام من سقوط الجنرال، ليشكل الحدث ـ الصدمة الثانية الأكثر رعباً وتأثيراً في جماهير المسيحيين، بخاصة أن جريمة اغتيال داني شمعون كانت من البشاعة بحيث فاقت حدود الوصف؛ إذ اقتحم مسلحون منزل شمعون واغتالوه مع زوجته وطفليهما الصغيرين وهُم في ثياب النوم[١٥٦].

د ـ انتخابات ١٩٩٢

هذه السلسلة من الصدمات المتوالية، من إزاحة العماد ميشال عون وإنهاء تمرده، إلى اغتيال داني شمعون وعائلته، إلى الانتشار المسلح لأحزاب معادية لـ «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب، إلى الأداء غير المتوازن في جمع الأسلحة، وحل الميليشيات، كلها أحداث ساهمت في التحضير لما سمي الإحباط المسيحي. فخلال بضعة أشهر انهارت جدران عالية من تاريخ الآمال والأوهام والأحلام داخل المناطق المسيحية.

فلا فرنسا تدخلت لمنع العملية العسكرية، ولا إسرائيل حركت ساكناً، حتى إن القيادات التي ملأت الساحة ووسائل الإعلام بالشعارات والخطب لم تعد موجودة، بل حلت محلها قوى أخرى، كانت طوال سنوات في خانة الأعداء. وفيما سلمت «القوات اللبنانية» أجزاء كبيرة من أسلحتها، وبدأت مناطقها تخضع لسيطرة الخطة الأمنية للجيش بقيادة العماد إميل لحود، كان ظاهراً تمتع باقي القوى الميليشياوية بحرية الاحتفاظ بأسلحتها، وحرية حركتها، ودخول أعداد كبيرة منها إلى صفوف الجيش وقوى الأمن الداخلي[١٥٧].

لذلك فما إن آن أوان الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ بقانون انتخابي يراعي مصالح حلفاء سوريا من القوى السياسية، مفتقداً قواعد المساواة والنزاهة في نظر المسيحيين، حتى كانت حالة الاعتراض والسلبية قد وصلت إلى أقصى

---

(١٥٦) **السفير**، ١٢/١٠/١٩٩٠.

(١٥٧) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٥٠.

حدودها في المناطق الشرقية، التي أعلنت مقاطعة زادت طين التراجع السياسي بلة، ليتكون مجلس نيابي من طبيعة مختلفة اختلافاً جذرياً عن التركيبة السابقة. وقد ساهمت المقاطعة المسيحية بطبيعة الحال في وصول قوى وشخصيات إلى المجلس النيابي لم تكن تحلم بالوصول، فزادت سلبية المقاطعة في سلبية وقع تغير موازين القوى المندفع على وقع آلية تنفيذ اتفاق الطائف في ظل وحدانية الرعاية السورية، بعد الانكفاء، أو الانشغال العربي بمفاعيل حرب الخليج ومخاطرها. وقد عبر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير علناً عن موقف المسيحيين من الانتخابات النيابية بالقول: «إن الشعب على رغم ما يتخبط فيه من أزمة معيشية خانقة لكان يجهد النفس لتلبية نداء الواجب الوطني لو كان يلوح له في الأفق بصيص أمل في أن إرادته ستحترم وأن صناديق الاقتراع ستخرج له نواباً هو اختارهم بحرية تامة، ولكن الممارسات تدل، لسوء الطالع، على أن من سيمثلونه هم مفروضون عليه ولا صلة له بهم ولا صلة لهم به»[١٥٨].

وبعد انتهاء الانتخابات اعتبر أنها «جاءت خلافاً للاختيار الحر ولتكون جسر عبور إلى مخططات سيكشفها الزمن»[١٥٩].

هـ ـ سمير جعجع في السجن

قبيل الساعة العاشرة من ليل الخميس ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، طويت مرحلة كاملة من مراحل صعود قيادات الحرب الأهلية في المناطق الشرقية، فقد أقدمت قوة من الجيش اللبناني على سوق قائد «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع إلى نظارة وزارة الدفاع في اليرزة، من مقر قيادته في بلدة غدراس في كسروان، للتحقيق معه في جريمتين هما: تفجير كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل قبل خمسين يوماً، واغتيال المهندس داني شمعون وعائلته قبل ثلاث سنوات ونصف السنة، بعدما صدر قرار بحل حزب القوات اللبنانية، وصودرت أسلحته[١٦٠].

وفي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٥ أصدر المجلس العدلي، وهو أعلى سلطة

---

(١٥٨) **النهار**، ١٠/٨/١٩٩٢.

(١٥٩) **النهار**، ١٢/١٠/١٩٩٢.

(١٦٠) **السفير**، ٢٢/٤/١٩٩٤.

قضائية في البلاد، حكمه في قضية اغتيال داني شمعون وعائلته، وقضى بإنزال عقوبة الإعدام بجعجع وتخفيفها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة[١٦١].

٥ ـ بعض نتائج الإحباط

أشرنا سابقاً إلى ظروف تكوّن الشعور بالإحباط لدى المسيحيين عموماً، في المرحلة التي تلت اتفاق الطائف، لكن الأمر لم يقتصر على العامة منهم، بل جاوزهم إلى الخاصة، وتحديداً القيادات الروحية والسياسية. فطوال عهد الرئيس الياس الهراوي الذي دام تسع سنوات عبرت قياداتهم عن شعور بالخيبة، من جراء طريقة التطبيق، أو بالخديعة، بخاصة أن الجانب المتعلق بالإصلاح السياسي أو التعديلات الدستورية، قد جرى العمل بأجزاء كبيرة منه، بينما لم ينفذ الشق المتعلق بـ «السيادة»، وتحديداً إعادة الانتشار للجيش السوري. لذلك فإن فكرة وجود الجيش السوري في لبنان ارتبطت لديهم بفكرة الشعور باستقواء المسلمين عليهم بهذا الوجود. من هنا فإن المطالبة بإعادة الانتشار للجيش السوري بقيت هي المطلب الأساس لدى قيادات عديدة، وفي الوقت عينه حجة للوقوف في وجه استكمال تطبيق بنود تم الاتفاق عليها على مستوى التوزيع العادل والمتساوي بين الطوائف لبعض مراكز الفئة الأولى.

ويمكن القول إن قيادة الموارنة الروحية، الممثلة في البطريركية المارونية، لعبت في هذه الحقبة من الزمن اللبناني الدور الأساسي في قيادة المسيحيين. فالبطريرك صفير هو الذي قاد مسيحياً وأمن التغطية لفكرة الحل عبر الطائف؛ إذ إن كل المشاريع كانت تناقش معه وقد تمت بموافقته، وقد أشرنا إلى هذا الموضوع سابقاً. فالرئيس حسين الحسيني وكذلك الرئيس رفيق الحريري أطلعاه على نص مشروع وثيقة الوفاق الوطني الذي تبنته اللجنة الثلاثية العربية وطرحته، وهو تولى جمع النواب في بكركي لمناقشة هذا المشروع، وحين انتهى النواب من إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف أعطى موافقته على هذه الخطوة، بعد إطلاعه على النص النهائي. وقد دفع البطريرك صفير ثمناً لمواقفه المؤيدة للاتفاق وتنفيذه بدليل حادثة اقتحام المتظاهرين المؤيدين لميشال عون الصرح البطريركي في بكركي، وإقدامهم على الاعتداء عليه وتحقيره. وقد اتخذ

(١٦١) النهار، ٢٥/٦/١٩٩٥.

البطريرك، مدعوماً من الفاتيكان، مواقف مؤيدة للشرعية الدستورية التي انبثقت من اتفاق الطائف. لكن البطريرك صفير الذي عمل على إنجاح الاتفاق باعتباره الحل الذي يوقف الحرب، وباعتباره الطريق لوقف هجرة المسيحيين، وتفتت الكيان، تحول في الوقت عينه إلى صوت المعارضة المسيحية الأول لطريقة تنفيذ هذا الاتفاق.

فالبطريرك صفير كان يرى: «أن الوفاق الوطني اللبناني لم يتم لا بين الطوائف المختلفة ولا في الطائفة الواحدة، وأن المعارضة موجودة وإنما لا يؤخذ برأيها، وأن من يوالي لا يراعي مشاعر فئة كبيرة من الناس». وقد عارض البطريرك صفير الطريقة التي تم بها إخراج قوانين الانتخاب النيابي، إذ كان يرى فيها أسلوباً يسمح لفئة بالوصول إلى البرلمان من دون أخرى، في الوقت الذي لم تتم فيه عودة المهجرين إلى الجبل وغالبيتهم من المسيحيين. وقد اعتبر، مثلاً، أن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع قد تعرض لمصير لم يواجهه سواه من رؤساء الميليشيات مطالباً بالعفو عن الجميع[١٦٢]. فهو، مثلاً كان يعتبر أن «الإرادة الوطنية مكبلة، وحقوق الإنسان ليست كلها محترمة، والإدارة مهترئة، والمحسوبية طاغية، والتزاحم على الوظائف باسم الطوائف والمذاهب أرهق الخزينة، والحكم غير متوازن»[١٦٣].

وقد أوضح البطريرك صفير موقفه من اتفاق الطائف أكثر من مرة، فهو يعتبره الطريقة الوحيدة لإسكات المدفع، وقد عبر عن ذلك بالقول: «هل كانت لنا نحن إرادة في اتفاق الطائف؟ اتفاق الطائف تمّ لأنه أريد له أن يتم. الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية التي تضم ١٢ دولة، ومجموعة الدول العربية الإحدى والعشرون جميعهم قالوا: إذا أردتم أن تسكتوا المدفع في لبنان فما لكم إلا هذا المخرج. والنواب الذي كانوا يشاركون في صوغ هذا الاتفاق، قيل لهم: خذوا أو اتركوا، هذا ما نقلوه لنا. نحن قلنا إن اتفاق الطائف في المطلق لا يرضي أحداً. أما في الواقع فليس من مخرج سواه، فوقعت الواقعة علينا. وهل يعقل أن يعود لبنان إلى الوصاية وهو مؤسس منظمة الأمم المتحدة وفي نفس الوقت يبقى هو الآن تحت الوصاية؟»[١٦٤].

(١٦٢) الحياة، ٨/١٢/١٩٩٥.
(١٦٣) النهار، ١٥/٤/١٩٩٥.
(١٦٤) النهار، ١٢/٩/١٩٩٣.

ويقول النائب بيار دكاش، مثلاً: «صحيح أن الطائف أوقف المدفع لكنه سلبنا كل شيء، من الحرية إلى الديمقراطية إلى القرار، وهذا يكفي. كانت هناك مؤامرة هدفها القضاء على لبنان»(١٦٥).

ويعبر النائب بطرس حرب عن ذلك بالقول: «اتفاق الطائف لم يحقق استعادة السيادة لأنه لم يحترم لبنانياً ولا سورياً ولا دولياً. فالطاقم اللبناني الحاكم في غالبيته يجد في الوجود السوري ضامناً لاستمراره في السلطة»(١٦٦).

سابعاً: سوريا في اتفاق الطائف

انقسمت وثيقة الوفاق الوطني إلى قسمين: الأول يتعلق بالمبادئ العامة والإصلاحات، وهي التي أدخلت بغالبيتها في صلب الدستور، أما القسم الثاني فجاء تحت عنوان «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية».

وقد جاء في الفقرة الرابعة من هذا القسم الثاني: «وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول

(١٦٥) النهار، ١١/١١/١٩٩٤.

(١٦٦) النهار، ١٨/١١/١٩٩٤.

إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك»(١٦٧).

وتحت عنوان «العلاقات اللبنانية السورية» جاء في نص الوثيقة: «إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته»(١٦٨).

بالنسبة إلى الشق الثاني المتعلق بالعلاقات المميزة، انطلاقاً من نص الوثيقة الذي يقول: «سوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات»، أقرت حكومة الرئيس عمر كرامي نص «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية»، وقد أبرمت المعاهدة في دمشق في ٢٢/٥/١٩٩١ بحضور أعضاء المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري، وصادق مجلس النواب اللبناني في تاريخ ٢٧/٥/١٩٩١ على نص المعاهدة(١٦٩)، كما وضع مشروع اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهوريتين استناداً إلى المعاهدة(١٧٠).

إعادة الانتشار

عرضنا في الفصول السابقة، وتحديداً خلال مراحل مناقشات النواب في

(١٦٧) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب، ص ١٦.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦٩) انظر نص «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية» في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٧)، ص ٣٩٢.

(١٧٠) انظر نص «مشروع اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية» في باب الملاحق في هذا الكتاب، الملحق رقم (٨)، ص ٣٩٩.

الطائف، أن نواب المنطقة الشرقية قد علقوا موافقتهم على البنود الإصلاحية مقابل ضمانات وتعديلات في نص الوثيقة، في الشق المتعلق «ببسط سيادة الدولة اللبنانية»، وبخاصة موضوع إعادة الانتشار السوري. وقد توجه وزير خارجية العربية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى دمشق والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد والمسؤولين السوريين، واستطاع إنجاز بعض التعديلات الطفيفة على النص وقد بيناها سابقاً، غير أنه لم يستطع إقناع المسؤولين السوريين بتعديلات أخرى. وكان جواب الأمير سعود الفيصل وأعضاء اللجنة الثلاثية العربية للنواب القلقين، أن اللجنة الثلاثية العربية تضمن الإشراف على تطبيق بنود الوثيقة. وقد عبر بيان اللجنة الثلاثية العربية الصادر في جدة في ختام مؤتمر الطائف عن هذه الوعود إذ جاء فيه: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية الموجودة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان، كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق...»[١٧١].

حققت حكومة الرئيس سليم الحص الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وأنجزتها دستوراً جديداً في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وبالتالي فإن سريان مهلة السنتين المنصوص عليها في وثيقة الوفاق الوطني بدأت منذ ذلك التاريخ، لكن الذي جرى بعد مرور السنتين: «الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني» لم تقررا إعادة تمركز القوات السورية، استنادا إلى نص الوثيقة. وفي هذا السياق يقول جورج سعادة في كتابه **قصتي مع الطائف**: «في هذه الأثناء كانت اللجنة العربية العليا تقوم باتصالات مكثفة من أجل ما تعهدت بمواكبة تنفيذه، وظلت الحال على ما هي عليه من المراوحة إلى أن

(١٧١) انظر نص بيان اللجنة الثلاثية العليا، في: **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب**، ص ٣٩.

اندلعت حرب الخليج فانشغلت بها وبنتائجها عن الاهتمام بقضية الوضع اللبناني وتنفيذ تعهداتها أكان لجهة بسط سلطة الدولة، أم لتأسيس بنك إعمار لبنان إلى أن استقالت نهائياً من دورها.

«يجري كل ذلك والاتصالات تتكثف على صعيد مباحثات السلام بين إسرائيل والدول العربية. فمن جهة الاتفاقات المنفردة التي عقدت بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن كان مؤتمر مدريد الذي اتخذت فيه كل من الحكومتين اللبنانية والسورية موقفاً موحداً بالتلازم بين المسارين اللبناني والسوري.

«في هذا الجو المشحون بالأحداث رأت الحكومة اللبنانية أنه ليس باستطاعتها أن تطالب بتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني لجهة إعادة الانتشار للجيش السوري كما ورد فيها بعد أن أصبحت الورقة اللبنانية أساسية في هذه المفاوضات»[١٧٢].

بمعنى آخر، فإن إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع حتى خط حمانا ـ المديرج، كما جاء في الوثيقة، تجمد تنفيذها بانتظار نتائج محادثات التسوية في المنطقة، وبالتالي فإن بقاء الجيش السوري في لبنان ارتبط ويرتبط بوجود الاحتلال الإسرائيلي وغياب حل دولي وإقليمي لهذه المعضلة.

ثامناً: حصيلة أولية لآراء في الطائف

١ ـ اتفاق الضرورة

تجمع الأطراف اللبنانية على اختلافها طوائف وأحزاباً وقيادات، على أن الأهمية الأولى والأساسية لاتفاق الطائف تمثلت في أنه «اتفاق»؛ بمعنى أنه المعادلة التي مكنت لبنان من إنهاء الحرب المدمرة التي اندلعت عام ١٩٧٥. وقد جاءت لحظة الاتفاق مع لحظة توافق عربي ودولي على ضرورة إنهاء هذه الحرب وإيقاف المحنة في لبنان، بخاصة أن الأزمة التي انفجرت مع نهاية ولاية الرئيس أمين الجميل استعرت إلى درجة أن أخطارها طاولت الدول المحيطة بلبنان، وكان يمكن أن تتطور أكثر من ذلك فيما كانت الجهود الدولية، وتحديداً

(١٧٢) سعادة، **قصتي مع الطائف**، ص ٢٥٥.

الأمريكية، تبذل باتجاه ترتيب ظروف تسوية لأزمة المنطقة الناتجة من الصراع العربي - الإسرائيلي.

لهذه الأسباب بالذات، كان اتساع الأزمة اللبنانية وتطورها يتعارضان مع الجهود الدولية للتهدئة في المنطقة، والتركيز على جهود إنجاح مساعي التسوية الإقليمية.

إذاً، فإن أهمية اتفاق الطائف تكمن في تماثله مع اللحظة المؤاتية إقليمياً ودولياً. لكن هل حقق الاتفاق طموح الأطراف اللبنانية، لناحية مطالب كل طرف ورؤياه ومشاريعه؟ بالطبع لا. لكن اتفاق الطائف أوجد آلية مختلفة عمّا كان قبله. فقد كانت الجمهورية من دون رئيس ومؤسسات دستورية وإدارية موحدة، فأعاد الاتفاق الأمور إلى نصابها: أعيد انتخاب رئيس الجمهورية، وأعيد توحيد الجيش، والبلاد والإدارة والمؤسسات، لتنطلق لعبة أدواتها السلم بدلاً من المدفع والقذائف والخطف والمعابر؛ باختصار: نقل اتفاق الطائف لبنان واللبنانيين من مرحلة الاحتضار إلى مرحلة استعادة الحياة.

٢ - الطائف وصيغة الحكم

دلت التجربة في تطبيق اتفاق الطائف، على مستوى صيغة الحكم، على ثغرات متعددة، إلا أن البارز في الثغرات هو تمحورها الطائفي وتقاطعها في الوقت ذاته:

١ - تجمع آراء عديدة على اعتبار أن التعديل الذي أصاب ولاية رئيس مجلس النواب وآلية حل المجلس، إضافة إلى موضوع مشاريع القوانين المعجلة التي يستحيل طرحها، تجمع هذه الآراء على اعتبار هذه النقاط مبالغة وقع فيها النواب ولم ينتبهوا إلى مخاطرها في خلال مناقشاتهم في الطائف، وهي، كما أشرنا، تدفع بالنظام باتجاه ملامح «النظام المجلسي». كما أن العامل الأخير، الذي يزيد من التباس هذا التعديل المبالغ فيه، متعلق بتثبيت طائفية الرئاسات. فإذا كان رئيس مجلس النواب بات قادراً على استخدام قوة موقعه في معارك المحاصصة الطائفية، فإن المطالبة بتعديل هذه «المبالغة» باتت تظهر بأنها تعديل لقوة الطائفة الشيعية عبر الموقع الذي حصلت عليه.

سيطرح السؤال نفسه مباشرة هنا: كيف يظهر ذلك؟

في الملاحظات المتجمعة من الأطراف والساسة على صيغة الحكم نعثر على تقاطع بين نخب المسلمين السنّة ونخب المسيحيين على ضرورة تعديل هذه «المبالغة» الحاصلة في مجلس النواب للجهة التي أشرنا إليها:

أ - يقول الرئيس سليم الحص في كتابه **ذكريات وعبر**: «كان الدستور اللبناني قبل تعديله بموجب اتفاق الطائف يعطي رئيس الجمهورية الحق في (أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء، بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة)، أما اتفاق الطائف ومن ثم الدستور بعد تعديله، فقد أتى بنص مقيد لهذا الحق على وجه ما يقرب من المنع. وبالتالي فإن اتفاق الطائف عطل عملياً حق مجلس الوزراء في حل مجلس النواب إلا حصراً في حالتين نادرتين جداً»[١٧٣].

ب - إصدار مشاريع القوانين المحالة بصفة المعجل؛ فقد كان النص الدستوري الذي يرعى هذا الشأن يقول: «كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء ومشيرة إلى ذلك بمرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء». وكان في المادة ١١٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب نص، معطوف على النص الدستوري، يقول: «لا تبدأ مدة الأربعين يوماً إلا من تاريخ طرح المشروع على المجلس في أول جلسة تعقد بعد وروده». وبعد التعديل الذي أدخل على النظام الداخلي للمجلس لم يعد ثمة ما يوجب تلاوة المشروع في أول جلسة تعقد بعد وروده، ويمكن أن تنتفي صفة الاستعجال عن المشروع عملياً بعدم طرحه سريعاً على مجلس النواب.

ج - يعتبر الرئيس الحص أن التمديد لولاية رئيس المجلس ونائبه لمدة سنتين مسألة مشروعة، لكن النص الدستوري الذي اعتبر أن آلية حجب الثقة عن رئيس المجلس لا تتم إلا مرة واحدة بعد مرور السنتين وبأكثرية الثلثين بدل أن تكون بالأكثرية المطلقة مسألة فيها تعجيز ومنافية للديمقراطية وبذلك يقول: «كان الأحرى أن يكون حجب الثقة بالأكثرية المطلقة بحيث يبقى وجود رئيس المجلس في موقعه مقروناً بثقة الأكثرية ثم إن المجلس سيد نفسه فلا يجوز أن

(١٧٣) الحص، **ذكريات وعبر**، ص ١٨٢.

يُمنع من التصويت على الثقة برئيسه إلا لمرة واحدة بعد عامين وفي أول جلسة يعقدها»[١٧٤].

هذه الملاحظات الواردة من الرئيس سليم الحص يوافقه عليها النائب بطرس حرب، كما وافقه عليها النائب الراحل رئيس حزب الكتائب جورج سعادة[١٧٥]. كما يوافق على الملاحظات ذاتها ويوردها في كتابه د. نواف سلام، إضافة إلى النائب السابق ألبير منصور[١٧٦].

٢ ـ كما أن الصيغة الراهنة تحمل في طياتها بذور توتر دائم بين المسلمين أنفسهم سنة وشيعة، بدليل أن القيادات الشيعية، وتحديداً حركة «أمل»، تطالب مع تشكيل كل حكومة بتخصيص الطائفة الشيعية بحقيبة وزارة المال «لإشراك الشيعة في السلطة التنفيذية عبر موقع وزير المال الذي غالباً ما يوقع على غالبية المراسيم الصادرة. ولذلك عبر تخصيص الطائفة الشيعية بحقيبة وزارة يتم إشراكهم في موقع السلطة التنفيذية»[١٧٧].

٣ ـ ومن المحاور التي تثير، أو أنها أثارت سابقاً، حساسيات طائفية، مطالبة قيادات شيعية بإنجاز نظام داخلي لعمل مجلس الوزراء، على أن يتم إصداره بقانون؛ وهذا ما اعتبره رؤساء الحكومات محاولة تدخل من قبل رئيس مجلس النواب في نظام عمل السلطة التنفيذية وهو ما سبق أن أشرنا إليه عند الحديث عن موضوع النظام الداخلي لمجلس الوزراء.

٤ ـ في المقابل ينفرد قادة الطائفة الشيعية باعتبار أن صيغة الطائف غير كافية وأن الاتفاق «لم يعط الشيعة مكسباً إصلاحياً خاصاً»[١٧٨]. ويتلاقى موقف حزب الله مع موقف حركة «أمل» في أن الحل الوحيد هو الشروع بإلغاء

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٧٥) انظر الحديث مع بطرس حرب، في: **النهار**، ١٨/١١/١٩٩٤.

(١٧٦) نواف سلام، **أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ١٩. انظر أيضاً الحديث مع ألبير منصور، في: **النهار**، ٧/١١/١٩٩٤.

(١٧٧) انظر المقابلة التي أجراها المؤلف مع محمد عبد الحميد بيضون. كما سبق أن أثار هذا المطلب أزمة مع تشكيل كل حكومة خلال عهد الرئيس الياس الهراوي.

(١٧٨) انظر الموقف المفصل عبر دراسة لحزب الله عن اتفاق الطائف. كما شدد على الأفكار ذاتها محمد عبد الحميد بيضون في مقابلة أجراها معه المؤلف. انظر: **الديار**، ٢٧/٣/١٩٩٠.

الطائفية السياسية باعتبارها الحل الأنسب[١٧٩].

٥ ـ أما مواقف وملاحظات ساسة الموارنة فتركز على تعديلات تلزم رئيس الحكومة والوزير بالتوقيع على المراسيم الصادرة تماماً كما هي المهل ملزمة لرئيس الجمهورية[١٨٠].

٦ ـ في المقابل فإن الدروز يرون أن الصيغة الراهنة لم تعط طائفتهم أية مكاسب، لذلك فهم يعتبرون أن الحل الذي يناسبهم هو منحهم رئاسة مجلس الشيوخ[١٨١].

٧ ـ كما أن الأمر لم يقتصر على مطالب بتعزيز مواقع الطوائف الكبرى، بل امتد إلى الطوائف الباقية؛ وهذا ما برز عند طائفة الروم الأرثوذكس إصراراً على صلاحيات لنائب رئيس الحكومة[١٨٢].

إن صيغة الحكم في اتفاق الطائف دلت على ثغرات وعيوب عديدة، أولها: تحول الحكم من صيغة الهيمنة سابقاً إلى صيغة المحاصصة المكشوفة، وهي باتت أقرب إلى دولة «المذاهب الاتحادية»[١٨٣]، بخاصة أن إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء حولت القرار إلى «القيادة الجماعية» التي يمثلها مجلس الوزراء، تعبيراً عن التمثيل الطائفي داخل الحكومة، وتحول مبدأ المشاركة الطائفية إلى مبدأ المحاصصة[١٨٤].

كما أن الصيغة ذاتها ما زالت تحمل الكثير من المعادلات الملتبسة، وعلى سبيل المثال: كيف تكون السلطة الإجرائية مناطة بمجلس الوزراء فيما رئيس الجمهورية في الوقت نفسه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء (المادة ٤٩ من الدستور) فيما تنص المادة (٦٠) من الدستور على أن رئيس الجمهورية لا تبعة عليه؟

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) انظر المقابلة التي أجراها المؤلف مع الرئيس السابق الياس الهراوي. انظر أيضاً المقابلة مع بطرس حرب، في: **النهار**، ١٨/١١/١٩٩٤.

(١٨١) **الديار**، ٢٧/٣/١٩٩٠.

(١٨٢) منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص ١٦٠.

(١٨٣) سلام، **أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح**، ص ٢٠.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

كما أن صيغة الحكم في اتفاق الطائف أنشأت التباساً على مستوى الرئاسة الأولى؛ فقد شاعت عقب إقرار الاتفاق مقولة أطلقها الرئيس حسين الحسيني مفادها أن رئيس الجمهورية بعد الطائف أصبح «رئيس الدولة». فلمجلس الوزراء رئيس ولمجلس النواب رئيس، لكن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة بمعنى أنه رئيس المؤسسات. لكن الالتباس مرده إلى أن رئيس الجمهورية بعد الطائف ما زال يمارس صلاحياته التي كانت قبل الطائف كاملةً، والذي جرى أن الاصلاحات التي أقرت أحالت الممارسة العرفية إلى ممارسة نصوص دستورية، وبالتالي فإن رئيس الجمهورية بعد الطائف ما زال يمارس دور القيادة السياسية الأولى في الدولة. وهنا مكمن الالتباس بين رئيس أو حاكم غير مسؤول ومسؤول غير حاكم[185]. وربما كان هذا ما دفع بالرئيس رفيق الحريري لإعطاء تفسير آخر لدور رئيس الجمهورية وموقعه حيث وصفه بـ «الشريك في السلطة التنفيذية»[186]. ولهذا فقد يصح القول «إن وفاق الطائف يبقى أفضل من دولة الطائف»[187].

٣ ـ الطائف وميثاق العيش المشترك

إذا كان الاتفاق الأول بين اللبنانيين عام ١٩٤٣ لم يستطع أن يتجاوز بوضوح نقاطاً عديدة، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالهوية والكيان، فإن اتفاق الطائف قد تجاوز هذه الثغرات بوضوح تام. فلبنان بحسب الطائف «عربي الانتماء والهوية» بعد أن كان «ذا وجه عربي» وهو «وطن نهائي لجميع أبنائه».

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن وسيطرح نفسه في الأيام والسنوات المقبلة هو: هل المبادئ العامة التي دخلت في صلب الدستور، واعتبرت مقدمة لازمة وأساسية له، هي مبادئ نهائية للكيان والوطن اللبناني؟ بمعنى آخر، وعلى الرغم من الإنجاز الكبير الذي تحقق بين اللبنانيين عبر الطائف: هل يمكن اعتبار أن المجتمع اللبناني كمتحد طائفي قادر على تجسيد هذه المبادئ وتمثيلها؟

(١٨٥) الصلح، «لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات، ورقة العمل،» ص ٧٢.

(١٨٦) انظر المقابلة التي أجراها الصحافي عماد الدين أديب مع رفيق الحريري في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ في القاهرة على شبكة أوربت.

(١٨٧) الصلح، المصدر نفسه.

أم أن الأمر لا يقتصر إلا على صيغة تم فيها إقرار نصوص وجمل متماسكة ومتناسقة؟

في دراسة خصصها لتناول فقرات «المبادئ العامة» التي أدخلت في صلب الدستور وكمقدمة له، يعتبر الدكتور إدمون رباط أن «هذه المبادئ العامة اعتمدها المجلس النيابي اللبناني وجعلها مقدمة الدستور من دون إدماجها في مواده، وذلك، على ما يبدو، لإضفاء صفة القدسية عليها، لأنها في حقيقتها الموضوعية إنما هي مثابة الإعلان الدستوري لما يستند إليه لبنان من الأركان الثابتة وما يؤمن به الشعب اللبناني من العقيدة القومية»[188].

ومن الطبيعي أن أهم فقرات هذه المقدمة «المقدسة»، بحسب الدكتور رباط، يمكن حصرها في المعادلة التي قالت بلبنان «عربي الانتماء والهوية» وباعتباره «وطناً نهائياً لجميع أبنائه» لما لهاتين العبارتين من دلالة وتأثير في التاريخ السياسي والثقافي للبنان.

والحقيقة أننا لا نغالي إذا اعتبرنا أن هذه المعادلة الأساس كانت بفعل تراكم محاولات اللبنانيين للوصول إلى صيغ التقارب والتفاهم فيما بينهم.

صحيح أن اتفاق الطائف ما كان ليتم لو لم تتوفر له ظروف عربية ودولية مساعدة وداعمة وبقوة إلى حدود الزجر، لكن الصحيح أيضاً أن هذه المعادلة (أي «العروبة» و«النهائية») هي حصيلة لبنانية صافية مع ما تثيره هذه «اللبنانية» من بعض الحساسية لدى بعض اللبنانيين العروبيين شأنها شأن الحساسية التي ولدتها العروبة للبنانية الأب سليم عبو؛ وهذا ما سيكون مآل جهدنا في هذه السطور ونحن نحاول اختتام هذه الدراسة.

ففي محاضرة له في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، لمناسبة الاحتفال بعيد شفيع جامعة القديس يوسف، ألقى رئيس الجامعة الأب سليم عبو محاضرة شكلت بعد نشرها في اليوم التالي حدثاً سياسياً وثقافياً استقطب كماً هائلاً من ردات الفعل والمواقف والمقالات المساجلة لم يسبق أن مر مثله.

الأب عبو شن في محاضرته المذكورة هجوماً على ما أسماه الأيديولوجية العربية، وبالتالي الهوية العربية «فللمقدس في لبنان دال إجمالي هو كلمة «عربي»

(١٨٨) النهار، ١/١٢/١٩٩٤.

وما يشتق من أصلها، كعروبة وعروبية، وتعريب. فتجري الأمور كما لو أنه يوجد «جوهر عربي» ينبغي لنا في ضوئه، أن نعيد اكتشاف حقيقتنا التاريخية، وأن نعيد تفسير واقعنا الاجتماعي، وأن نعيد النظر في مصيرنا السياسي».

ويقول الأب عبو في محاضرته: «ففي الخطاب الأيديولوجي حسبما يمارس في التعليم والإعلام، لا يبدأ تاريخ لبنان حقاً إلا مع الفتح العربي، الذي يشكل في اختصار قمة الهرم. ومع أن أرض لبنان موشاة بآثار الماضي الفينيقي، أو الآرامي، أو اليوناني، أو الروماني، ومع أنها تكشف النقاب اليوم عن آثار جديدة، فإن ذلك يظل في نظر الأيديولوجيا المسيطرة حدثاً خارجاً عن «الجوهر»، فيصغر هذا الجوهر غيره من المعطيات كافة، أو يزري عليه، أو يستعبده».

ويمضي الأب عبو قائلاً: «الهدف الخفي للخطاب الأيديولوجي هو أن يجعل في الظل الأصول التاريخية القديمة التي ساهمت في سبك الشخصية الخاصة، والفريدة، والأصيلة، للأمة اللبنانية»[١٨٩].

وفي محاضرته هذه ينتقد الأب عبو ما تضمنه اتفاق الطائف من اعتراف بالهوية العربية للبنان، وبتضمنه قبولاً بالبحث عن إلغاء الطائفية السياسية وبالعلاقات المميزة مع سوريا والاتفاقات التي جرى توقيعها، ويختم بالقول: «وفي ما يختص بمصيرنا السياسي، يبدو أن لبنان ملزم بانتظار الظروف المؤاتية ليتخلص من العبء الذي يثقل كاهل استقلاله وسيادته». من دون أن ينسى التذكير باعتباره «تعدد اللغات والثقافات هو ضرورة فيه، أي لبنان، لأسباب مختلفة وسيكون لبنان دائماً ـ شئنا أم أبينا ـ بلداً ثنائي اللغة، بل ثلاثيها، أو لا يكون أبداً»[١٩٠].

ويعود الأب عبو لكي يوضح فكرته أكثر في مقابلة مع ملحق **نهار الشباب** فيقول: «يرى بعضهم أن لبنان هو عربي الانتماء والهوية، وأنا أؤيد أنه عربي الانتماء، وأننا ننتمي إلى منطقة وعصر جيوسياسي عربي. من هذا المنطلق نحن موجودون في العالم العربي كما يوجد الفرنسيون والألمان في المحيط

(١٨٩) **النهار**، ٢٠/٣/١٩٩٧.

(١٩٠) المصدر نفسه.

الأوروبي. لكن عندما يتعلق الأمر بالهوية الثقافية، فأنا لست عربياً بل أنا لبناني»[١٩١].

هذه الإشكالية التي يثيرها الآب سليم عبو كان قد عالجها دومينيك شوفالييه في كتابه الشهير عن مجتمع جبل لبنان، وقد صدر عام ١٩٧١ أي قبل اندلاع الحرب الأهلية، حيث أجرى شوفالييه مقارنة بين مفهوم ازدواجية اللغة عند الأب عبو وازدواجية اللغة عند كمال جنبلاط، وهو يقول: «في موقف كمال جنبلاط، كما في موقف سليم عبو لا يُفهم مسوغ الكيان الخاص للبنان إلا في إطار علاقة ضرورية تقام مع عالم خارجي بأسره. غير أن الأفق يختلف بالنسبة للدرزي؛ فهو ينفتح على الدول الإسلامية كما تسعى إلى تعريف ذاتها أو تأكيدها ـ قبل السعي إلى توضيحها ـ أمام الأمم الأوروبية، المسيطرة والغازية، من خلال الحركة الإسلامية الإصلاحية التي كثيراً ما جذبت آمالاً معذبة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن خلال المحاولات السياسية التي جرت في العقود الأخيرة. وتنقل اللغة العربية التي قدّسها القرآن، هذه الصوفية القومية الجديدة المستندة إلى ماضٍ ثقافي يرقى إليه الكمال، ومنه ينطلق الحكم بالمستقبل، وفي ما يتعدى المنجزات الملموسة، نرى العروبة التي تمتزج بالإسلام وتخلفه لتتجاوز فواصل المجتمع، وتمس قدراً هائلاً من الأحاسيس. وتكمن قوتها في أنها تقدم نفسها كشكل رفيع من الوحدة تتفوق على الخصوصيات مثلما فعل الإسلام، وبثقافة الإسلام وبكلماته.

«وبالنسبة لسليم عبو، تدعم ازدواجية اللغة وتماثلها المخصَب بالعالم المتطور، دينامية قومية لبنانية بحتة. أما بالنسبة لكمال جنبلاط، فإن تقاليد الوسط البشري وحركته تتطابق مع العروبة ومع الكفاح ضد الإمبريالية. وفي كلا القولين، لا يوجد تفكير بوحدة لبنان إلا في مشاركة خارجية. وإذا كان اللبنانيون يشعرون حالياً بالانتماء إلى «البلاد» نفسها، فإنهم لا يشعرون بالانتماء إلى الأمة نفسها»[١٩٢].

لكن المفارقة الملفتة التي يجب التوقف عندها هي أن هذه المقارنة التي

(١٩١) **نهار الشباب** (٨ تموز/يوليو ١٩٩٧).

(١٩٢) دومينيك شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ترجمة منى عبد الله عاقوري (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص ٩٢.

أجراها شوفالييه بين كمال جنبلاط والأب عبو، من حيث ازدواجية اللغة، كانت قبل اندلاع الحرب الأهلية التي اغتيل فيها كمال جنبلاط ودارت في خلالها معارك طاحنة كبدت لبنان واللبنانيين مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمشوهين. لقد دمرت الحرب الأهلية في لبنان كل ما تم إنجازه خلال نصف القرن الماضي منذ الاستقلال، لكن الأب عبو، بعد هذه الحرب وهذا الهول، يعيد تكرار نظريته عن «الازدواج اللغوي» وتحذيره من الدال العربي المقدس بنبرة «أشد فتكاً» من السابق.

لكن بعد هذه السنوات من الحروب، ألم تقدم التجربة للأب عبو معطيات جديدة؟

إذا كان الأب عبو، حين أطلق نظريته هذه وكما رأى شوفالييه، ينطلق من «وجهة نظر طائفية مسيحية، هي شهادة موحية لأنها تنطلق من واقع خاص يتم تحليله بمصطلحات عامة تتناول جميع اللبنانيين، ألا يُخشى بعد هذا أن يستمر السجال تأكيدات سرعان ما تصبح متضاربة؟»[١٩٣].

في جملة الردود على محاضرة الأب عبو جاء في عنوان مقال لفواز طرابلسي ما يلخص الحال، حيث قال: «كأن شيئاً لم يكن! كأن حرباً لم تقع..»[١٩٤].

وإذا كانت نظرية الأب عبو عن الأمة اللبنانية وضرورة الازدواج اللغوي تقابلها نظرية أخرى عبر عنها كمال جنبلاط وغير كمال جنبلاط عبر التماهي مع «العربي» أو «الإسلامي»، فإن الحرب أنتجت مفاهيم مختلفة تجاوزت هذا الصراع. ففي جوهر اتفاق الطائف الذي انتقده الأب عبو حدثت قفزة كبرى إلى الأمام. فالمسلم اللبناني بكل طوائفه قال عام ١٩٨٣ بنهائية الكيان: «لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه»، وباتت هذه المعادلة في صلب الدستور. كما أنه طوال تجربة الحرب لم يقدم أي مسلم على المطالبة بوحدة لبنان مع سوريا مثلاً. ورغم ذلك فإن الأب عبو لا يزال متمسكاً بنظريته عن «ازدواجية اللغة» و«الأمة اللبنانية» كأن ما تقدم من الشريك المسلم الآخر في الوطن لا يعنيه بل

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٩٤) **السفير**، ٢/٤/١٩٩٧.

يشكّل غلبة فكرية له وأيديولوجية تدفعه إلى الاستمرار في مآله وفكره ولو تغيرت الدنيا!

في المقابل، فإن الرد الأول جاء من وريث الزعامة الجنبلاطية وليد كمال جنبلاط الذي عاب على الأب عبو العودة إلى الحال «الانعزالية»[١٩٥]. لكن الرد الأكثر تأثيراً كان عبر مقالة للمطران جورج خضر فند فيها كل المعطيات التي استند إليها الأب عبو مبيناً أنها خاطئة وغير دقيقة علمياً، وأن ما يبنى على خطأ فهو خطأ ليلفت النظر بقوله: «لن أناقشه في رفضه أن نكون مع السوريين شعباً واحداً في دولتين. ولكني أهمل هذا لأقول إن انزعاج الأب عبو من الحضور السوري لم تقابله كلمة واحدة عن احتلال إسرائيل لأرضنا. وهذا من شأنه أن يوحي أن المسيحيين متساهلون وهذا الاحتلال حتى يتغير الوضع الإقليمي»[١٩٦].

تاسعاً: مقارنة بين تجربة يوسف بك كرم وتجربة ميشال عون

كانت أحداث ١٨٦٠ سبباً لمسارعة الدول الأوروبية في المجيء إلى لبنان في محاولة لوقف الفتنة وما تبعها من مجازر. وقد عملت هذه الدول مع السلطنة العثمانية على إيجاد التسوية التي أنتجت نظام المتصرفية.

كان يوسف كرم من أعيان الموارنة المقاتلين ومن أبرز مشايخ وقيادات إهدن. وعندما وصلت المعارك إلى حدود زحلة في سنة ١٨٦٠ طلب الأهالي نجدة إخوانهم في الدين من سكان كسروان ولبنان الشمالي حيث كانت منهم قوات كبيرة مسلحة تحت إمرة طانيوس شاهين ويوسف كرم وأمثالهما من الزعماء. لبى يوسف كرم نداء سكان زحلة وتحرك على رأس قوة شمالية فوصل إلى المتن لكنه بقي مع رجاله من دون أن يعبر إلى زحلة[١٩٧].

«وفي الأشهر الأولى من الاحتلال الفرنسي، فيما كانت اللجنة الدولية منعقدة في بيروت، قام فؤاد باشا بتعيين يوسف كرم خلفاً لبشير أحمد أبي اللمع

(١٩٥) **النهار**، ٢/٤/١٩٩٧.

(١٩٦) **النهار**، ٥/٤/١٩٩٧.

(١٩٧) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: دار النهار، ١٩٨٤)، ص ١٣٩.

في قائمقامية النصارى. وفي المدة القصيرة التي قضاها يوسف كرم في هذا المنصب توفق إلى غزو كسروان وقهر طانيوس شاهين، زعيم ثور الفلاحين هناك. وبذلك عاد الهدوء إلى قائمقامية الشمال. وسمح يوسف كرم لطانيوس شاهين بأن يحتفظ بإدارة شؤون كسروان كمفوض محلي، وقد حظي يوسف كرم بدعم من المفوض الفرنسي في اللجنة الأوروبية»[١٩٨].

كان هذا الوجيه الماروني الصغير الطموح للغاية والمتبجح، قد وضع آماله في أن يصبح حاكماً لكل جبل لبنان لمناسبة إعادة تنظيمه. وقد قاتل طانيوس شاهين ليثبت سلطانه. يوسف كرم تخلى عن منصبه في القائمقامية قبل وقت قصير من توقيع «النظام الأساسي»؛ ذلك النظام الذي قضى على آماله في الوصول إلى حكم الولاية الجديدة بخاصة عندما عين الأرمني الكاثوليكي داود باشا حاكماً للجبل[١٩٩]. وروى شاهد عيان أن يوسف بك كرم كان حاضراً تلك الحفلة وواقفاً إلى جانب متكئاً على سيفه، وعلى وجهه سيماء الوجوم والحنق[٢٠٠].

* * *

«بدأ وعي ميشال عون يتكون منذ العام ١٩٦٩ تاريخ أول صدام مسلح بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين. وقد طبع هذا الصدام تكوينه بحيث بات الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان غير الخاضع للسلطة اللبنانية والمستهتر بكل القوانين هاجسه؛ إذ صار وقفه عند حد معين همه الوحيد. . .»[٢٠١].

«بعد أن نفذت قيادة الجيش بعض التدابير ضد قيادة منطقة صيدا العسكرية إثر اغتيال معروف سعد في عام ١٩٧٥، ازداد ميشال عون حنقاً، فازدادت أحاديثه الرافضة وراح يحض زملاءه الضباط على القيام بشيء ما. ووصلت تقارير إلى قيادة الجيش تفيد أنه يحضر انقلاباً عسكرياً»[٢٠٢].

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٥٠.
(١٩٩) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٥٠١.
(٢٠٠) لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨** (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ٢٧.
(٢٠١) نعوم، **ميشال عون، حلم أم وهم**، ص ٢١.
(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

فيما بعد استهوت أفكاره مجموعة سياسية أطلق عليها اسم «التنظيم» كان يقودها جورج عدوان، وكانت بينهم لقاءات طويلة ونقاشات دلت على انسجام وتقارب.

وفي ربيع عام ١٩٧٥، تعرضت بلدة الكحالة لهجوم من قوات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، وكادت أن تسقط لو لم يتدخل ميشال عون، الضابط الذي كان يعمل في القيادة. وهو الذي طلب من مدفعية الجيش قصف البلدة والقيام بالهجوم المعاكس لاستعادتها.

وفي حزيران/يونيو ١٩٧٦ خطط ميشال عون مع مجموعة من الضباط وبالتنسيق مع «التنظيم» لشن هجوم على مخيم تل الزعتر، لكن القيادة الكتائبية رفضت. عندها أصر عون وقام بحشد مجموعة من الجنود مع عناصر من «التنظيم» وبدأ الهجوم على مخيم تل الزعتر الذي عاد وتوسع واستغرق حصاره ٥٢ يوماً إلى أن تم إسقاطه بعد أن أصبحت المعركة بمشاركة كل القوات العسكرية في المنطقة الشرقية[٢٠٣].

بعد أن عينه الرئيس أمين الجميل رئيساً للحكومة العسكرية طلب ميشال عون من «القوات اللبنانية» إخلاء الحوض الخامس في مرفأ بيروت. وحين ذهب إلى تونس حصل على دعم مضاعف من العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن بعدها «حرب التحرير» ضد سوريا، ما استدعى قمة عربية للبحث في حل الأزمة اللبنانية وسط إجماع دولي وعربي على وقف المحنة في لبنان. وقد أسفرت المساعي العربية عن عقد مؤتمر الطائف. وقبل الإعلان عن وثيقة الوفاق زاره الأخضر الإبراهيمي وعرض عليه المشاركة في الإعلان عن الوثيقة في جدة لكنه رفض. ولما علم أن الاتفاق وقع على انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية أعلن حل مجلس النواب. وبعد اغتيال رينيه معوض وانتخاب الرئيس الياس الهراوي رفض ميشال عون القبول بأي مركز أو حتى الانضمام إلى الحكومة والاعتراف بشرعية الرئيس الياس الهراوي وبتسوية الطائف. وأقدم ميشال عون على شن حرب على «القوات اللبنانية» انتهت إلى تقاسم وتدمير المناطق المسيحية.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

لقد بذلت المساعي المحلية والدولية العربية مع ميشال عون لكي يقبل بالتسوية، لكنه رفض وظل يؤمّل نفسه بتغير موازين القوى وانتخابه رئيساً للجمهورية، لكن آماله خابت. وفي ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ نفذ الجيش السوري والجيش اللبناني عملية عسكرية أطاحته، وانتهت بترحيله إلى فرنسا بعد اتفاق معها بشرط ألاّ يتعاطى العمل السياسي مدة خمس سنوات.

* * *

بذل داود باشا جهداً لاكتساب مودة يوسف كرم، فعرض عليه مختلف المناصب الكبرى وعامله باعتباره نداً للأمراء والمشايخ الكبار. وبعد أن رفض كرم منصب قائد الدرك، عاد فقبل بمنصب قائمقام جزين. لكنه لم يبق في هذا المنصب سوى ثلاثة أيام، عاد بعدها إلى بلدته إهدن وبدأ يحضر للعصيان، فاستدعاه فؤاد باشا وكان لا يزال في بيروت ونفاه إلى مصر[٢٠٤]. كما أن حركة عصيانه لم تتسع لأنها وُوجهت بمعارضة البطريرك الماروني المؤيد للتسوية واستقرار جبل لبنان[٢٠٥].

«وفي خلال ١٨٦٤، انتقل كرم من مصر إلى قرية برنابا بجوار إزمير، ينتظر انقضاء مدة ولاية داود باشا، ولما عرف بالتجديد له غادر إزمير إلى طرابلس، فبلغها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وتوجّه إلى زغرتا. ولما عرف الزغرتاويون بادروا إلى الأجراس يقرعونها وإلى أسلحتهم يطلقونها في الفضاء سروراً، فارتجت لمظاهراتهم تلك الأنحاء، وهبوا يبحثون عن زعيمهم المحبوب وإذا هو في الكنيسة فحملوه على الأكف إلى منزله وأهازيجهم وهتافاتهم تبلغ عنان الجو..»[٢٠٦].

وفي حزيران/يونيو ١٨٦٥، استقدم داود باشا من تركيا نحو ١٥٠٠ جندي عثماني من صنف الدراغون والقوزاق، كما استقدم فرقاً عسكرية إضافية من الولايات المجاورة، وبدأت مناوشات بين الجيش العثماني ويوسف كرم ورجاله من أهالي الشمال، إلى أن اقتحم داود باشا بعسكره بلدة إهدن، وكان كرم خارجها، فأحرق منزله ونهبت محتوياته.

(٢٠٤) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٥١.
(٢٠٥) شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ص ٥٠١.
(٢٠٦) خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨**، ص ٣٢.

إثر ذلك تدخلت فرنسا وعرضت عليه أن يسافر إلى فرنسا بطمأنتها وتحت رايتها، وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ حصل اجتماع في بكركي وأعلنت حماية فرنسا ليوسف بك كرم، وتقرر سفره. وفي اليوم الثاني نزل إلى بيروت ومنها غادر إلى الجزائر ومن ثم إلى مرسيليا وقد عينت له الحكومة الفرنسية مرتباً قدره ألف ليرة فرنسية ذهباً، ثم عاد وغادر إلى إيطاليا وأقام في قرية تدعى «رازينا» قرب نابولي إلى أن مات في ٧ نيسان/أبريل سنة ١٨٨٨[٢٠٧]. وقد أعيدت رفاته إلى إهدن حيث أفادت ذكراه الأسطورية منطقة كانت تبحث عن بطل[٢٠٨] ولا تزال جثته محنطة ومعروضة في الكنيسة ضمن صندوق زجاجي[٢٠٩].

بين تمرد يوسف بك كرم على الحل الدولي الذي أنتج المتصرفية، وتمرد ميشال عون على اتفاق الطائف هناك أكثر من قرن. لكن هذه السنين لم تمنع ميشال عون من إعادة تكرار التجربة. لم يكن يوسف بك كرم وحيداً في تمرده، كما لم يكن ميشال عون بمفرده وكأن القرن الذي فصل بينهما كان بمثابة مئة يوم لا مئة سنة. فلا التيار الذي مثله كرم قد اندثر ولا التيار الذي مثله ويمثله ميشال عون قد أزيل، بل هو تيار كامن يتراجع إلى الوراء ثم يعود إلى الظهور كلما سنحت له الفرصة. وإذا كان العالم قد انتقل من القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن العشرين من حقائق إلى أخرى، فإن التجربة في لبنان تدل على أن التجارب قد لا تؤثر في وعي النخبة ولا في وعي العامة، بل إن العصبيات التي ولدت في القرن التاسع عشر قد لا تزال موجودة ومستعدة دوماً للفوران!

عاشراً: مقارنة بين دوري المفتي خالد والبطريرك صفير

لعب البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله بطرس صفير، منذ نهاية عهد الرئيس أمين الجميل، دوراً في الحياة السياسية اللبنانية وفي القيادة الروحية والسياسية عند المسيحيين. لكن دوره تصاعد وتنامى مع مغادرة الرئيس الجميل القصر الجمهوري من دون أن يؤمّن انتخاب خلف له. ولذلك فكل مشاريع

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٢٠٨) شوفالييه، المصدر نفسه، ص ٥٠١.
(٢٠٩) خاطر، المصدر نفسه، ص ٣٤.

الحلول كانت تدرس مع البطريرك، وكل الأفكار والمبادرات كانت تناقش معه. ومع دخول ميشال عون الصراع المكشوف مع القوى الأخرى ازدادت أهمية موقع البطريرك صفير وموقفه، وتحول إلى نقطة التقاطع الأساسية لكل الدروب الباحثة عن حل. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن المفاصل الأساسية والأفكار الفعلية للحل تمت مناقشتها مع البطريرك صفير، حتى إن اتفاق النواب في الطائف قد حاز موافقته. ومع بدء تطبيق اتفاق الطائف تحول البطريرك صفير إلى داعم للسلطة الشرعية التي انبثقت عن الاتفاق في مواجهة رفض العماد عون الإذعان أو الموافقة. ومع بداية الشكوى والانتقاد، من جراء عدم تطبيق كامل بنود الاتفاق، تحولت بكركي إلى منبر أساسي للتعبير عن رفض ما يجري، وبالتالي تحولت عظات البطريرك وخطبه الدينية إلى مناسبات سياسية، حتى إن موقفه وموقعه صارا الميزان الأساسي لرؤية موقف المسيحيين في لبنان والموارنة خصوصاً؛ فهو الذي ساند التوصل إلى اتفاق التسوية وهو الذي تصدَّر منبر الانتقاد للأخطاء التي وقعت.

لكن المفارقة هي أنَّ هذا الدور الذي لعبه البطريرك إبان البحث في اتفاق الطائف، وبعد إقراره، كان قد سبقه إليه وفي ظروف مماثلة، لكن من موقع آخر، مفتي الجمهورية اللبنانية الراحل الشيخ حسن خالد. فمنذ الغزو الإسرائيلي للبنان تحولت دار الإفتاء في بيروت إلى نقطة تقاطع أساسية لإطلاق المواقف السياسية الحوارية والاعتراضية.

يلخص الرئيس سليم الحص صورة الموقف من جانبه في تلك الفترة بالقول: «لقد انتهج الشيخ أمين الجميل منذ بداية عهده سياسة رمت إلى تحقيق السيطرة الحزبية الفئوية على مراكز القرار في الإدارة والقضاء والجيش، فزرع فيها جميعاً عناصر تابعة له مباشرة أو تنتمي إلى حزب الكتائب، أو إلى جناحه العسكري، القوات اللبنانية.. وهكذا عبر السنة الأولى من عهد الشيخ أمين الجميل أصدرت الحكومة ١٦١ مرسوماً اشتراعياً كان منها ما بعث الرقابة على وسائل الإعلام، وأعاد لقائد الجيش سلطته المطلقة بعدما حد منها قانون الدفاع الصادر عام ١٩٧٩. وأتاحت السلطات الاشتراعية الاستثنائية للحكومة، خلال الشطر الأول من عهد أمين الجميل إحداث تغييرات جذرية في هيكلية القضاء كما في هيكلية الإدارة، وكان من جرائها إخضاع أجهزة الدولة كافة للهيمنة الحزبية الفئوية... وقد برزت في تلك الفترة الماضية قضية جديدة سرعان ما

اكتسبت حجماً وأبعاداً خطيرة، هي قضية المخطوفين. فلقد أُطلقت يد الجيش والقوات اللبنانية في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية والجبل فعاث أفرادهما في هذه المناطق ترويعاً وإرهاباً وانتهاكاً..

وازدادت مشكلة المهجرين تفاقماً بسبب الحرب الإسرائيلية وبلغ عدد العائلات المهجرة خلال الاجتياح الإسرائيلي وفي أعقابه ما يعادل ١٥٠ ألف نسمة تقريباً..»[٢١٠].

صارت دار الفتوى في تلك الأثناء المنبر الأساسي للشكوى والاعتراض وكذلك للحوار والبحث عن حلول، في ظل تراجع لدور القيادات السياسية المدنية والحركات الحزبية.

بدورٍ مماثل، ومن موقع آخر، أطلت البطريركية المارونية في بكركي؛ فكل حامل لشكوى يذهب إلى بكركي لكي يعرضها على البطريرك صفير، فيما كانت كل عائلة لمخطوف تذهب إلى دار الفتوى لتسمع صوتها عبر الاعتراض أمام المفتي خالد.

في عام ١٩٨٣ ترأس المفتي خالد وعمل على إصدار الثوابت الإسلامية العشرة وفيها إعلان، «أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه»[٢١١]. وفي العام ذاته أمّ المفتي خالد صلاة عيد الفطر في العراء حيث تمت في الملعب البلدي، وأطلق خلال خطبته آنذاك ما عرف بقمة الاعتراض الإسلامي على حكم عهد الرئيس أمين الجميل.

إن المفارقة اللافتة بين الدورين، دور بكركي ما بعد الطائف مع البطريرك صفير، ودور دار الفتوى مع المفتي خالد ما بعد الاجتياح الإسرائيلي، هي أن اللغة المستعملة من الموقعين هي ذاتها!!

يقول المفتي خالد في خطبة عيد الفطر في الملعب البلدي: «إن حقنا في وطننا ليس ملكاً يتصرف به البعض كما يهوى ويشتهي، وإنما هو أمانة نحملها في أعناقنا جميعاً لنسلمها إلى أحفادنا والأجيال المقبلة.. وإن شريعة لبنان الحضاري هي شريعة الدين والعقل لا شريعة الهوى والقتل. وهي شريعة اللقاء

---

(٢١٠) الحص، ذكريات وعبر، ص ٦٢.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

والحوار لا شريعة الخصام والدمار».

ويقول في مكان آخر: «إن لبنان لا يمكن أن يكون إلا صورة في التجانس البديع بين جميع طوائفه تظلله الكرامة وتحفظه قواعد العدالة والمساواة.. والخطر كل الخطر على لبنان من الداخل إذا وزنت الوطنية فيه بميزانين وإذا وزنت قيمة الوطن فيه أيضاً بميزانين»[٢١٢].

وفي موقع آخر يقول البطريرك صفير: «أنا لا أميز بين لبناني وآخر، ويهمني أن يعيش الجميع في وفاق وسلام، وأن يكون المسيحيون كالمسلمين على درجة متوازية، وأن يكون العيش المشترك في ما بينهم على قدر المساواة، وعندما ستتغير هذه المعادلة لا لزوم للبنان..».

«وفي عودة إلى كلمة «امتيازات، أقول إننا لا نريد امتيازات، ولكننا في المقابل نريد ما يجعل المسيحيين يشعرون أنهم على درجة متوازية مع سواهم. وإذا لم يحسن من كان في يده زمام القيادة الأداء فلا يعني معاقبتهم بحرمانهم هذا الحق»[٢١٣].

وفي موقع آخر أيضاً يقول المفتي خالد: «إن وحدة الشعب اللبناني تفترض المساواة المطلقة أمام هذه الهوية، فلا هيمنة لحزب على حزب أو على حكم أو على سلطة، ولا هيمنة من طائفة على طائفة ولا ضمان يعطى لطائفة يحقق لها امتيازات»[٢١٤].

أما البطريرك صفير فيقول: «مرت على اللبنانيين مراحل سوداء تعذر فيها التعاون على أرض لبنان فتعاونوا أينما التقوا، والحرص على لبنان يفترض حواراً عميقاً ينطلق من الرغبة في فهم الآخر واللقاء معه على ما فيه مصلحة لبنان، ولبنان لا يقوم إلا بجناحيه..»[٢١٥].

---

(٢١٢) **السفير**، ١٩٨٣/٧/١١.

(٢١٣) **السفير**، ١٩٩٢/٣/٩.

(٢١٤) **السفير**، ١٩٨٣/٩/١٧.

(٢١٥) **الوسط** (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

خاتمة

وهم «النمذجة» وحلم الديمقراطية

- ١ -

كانت المعارك التي اندلعت سنة ١٨٦٠ قد انتهت بانتصار عسكري ساحق للدروز على الموارنة. وقد وصلت أنباء المذابح التي شهدها جبل لبنان إلى كل أرجاء أوروبا، فيما كانت فرنسا تتحين الفرصة للدخول إلى خاصرة السلطنة العثمانية. وقد شكلت المذبحة التي شهدتها مدينة دمشق، حيث ذبح أكثر من خمسة آلاف شخص في ليلة واحدة، الحافز الذي دفع فرنسا إلى إرسال أسطولها إلى بيروت أملاً بالوصول إلى دمشق للاقتصاص من القتلة.

لم تكن السلطنة العثمانية بعيدة عن الانحياز إلى الدروز في وجه الموارنة، بخاصة أن السلطنة كانت تنظر إلى الموارنة نظرة ارتياب بعد تعاظم علاقتهم مع فرنسا والدول الأوروبية التي كانت ترغب في زيادة نفوذها في أرجاء السلطنة مستخدمة نظام «الحماية» من أجل الاستناد إليه وتعزيزه.

لقد سارع فؤاد باشا إلى قطع الطريق على فرنسا بدخول دمشق وتعليق المشانق في شوارعها بما فيها مشنقة والي دمشق ومشانق جنوده ومن اشترك من العامة في المذبحة. ولما وصل الأسطول الفرنسي إلى بيروت كانت إجراءات فؤاد باشا قد ظهرت وكأنها لبت الحاجة، وحين طالب دوتبول بالتوجه إلى دمشق كان جواب فؤاد باشا بأن الإجراءات التي اتخذت كافية فيما المطلوب ترسيخ الأمن في جبل لبنان. ولهذا توجه الجيش الفرنسي إلى القرى التي كانت قد شهدت المعارك، وشرع يلاحق من شارك فيها من الدروز.

لقد أعدم من أعدم، وسجن من ثبتت عليه التهمة، فيما فر من تبقى باتجاه جبال حوران في سوريا للاختباء هرباً من العقاب. في هذا الوقت شرع الفرنسيون والعثمانيون بتوزيع المساعدات والإعانات على السكان المسيحيين

الذين نُكِبُوا من جراء المعارك، وهكذا استحال النصر العسكري الدرزي إلى شبه هزيمة على أيدي الفرنسيين.

كانت أهداف نابليون الثالث دعم الموارنة والعمل على إثارة الفتنة والمعارك في جبل لبنان، والتوصل إلى إقامة ولاية عربية في منطقة سوريا برئاسة عبد القادر الجزائري للفصل بين الأناضول ومصر؛ لذلك جاء تدخل وزير خارجية السلطنة الداهية فؤاد باشا وبالطريقة التي تدخل فيها، إفشالاً محتماً للأهداف الفرنسية فيما كانت بريطانيا تعمل على خط دعم السلطنة ومنع انهيارها.

لم تكن صيغة المتصرفية، أو «النظام الأساسي»، التي توصلت إليها مداولات الممثلين عن الدول الأوروبية مع ممثل السلطنة فؤاد باشا هي الهدف، بل كانت «التسوية» التي تم التوصل إليها. كانت فرنسا تهدف إلى إعادة الإمارة وعلى رأسها ممثل عن العائلة الشهابية، فيما كانت بريطانيا تريد العودة إلى نظام القائمقاميتين. في الوقت نفسه سعى الروس إلى دعم الأرثوذكس... الخ. وفي المحصلة كانت الصيغة التي تم التوصل إليها هي صيغة «التسوية» التي لم تحقق مطالب كل طرف، لكنها في الوقت ذاته لم تزعجه.

إلا أن الذي جرى استند إلى حقائق ذلك الزمان، وقد اشترط أن يكون دين المتصرف مسيحياً لأن المسيحية كانت دين أكثرية السكان، ولهذا السبب تم تعديل النظام الأساسي عام ١٨٦٤، وبات الموارنة يمثَّلون بخمسة أعضاء، وتراجعت حصة السنّة والشيعة والكاثوليك إلى ممثل واحد من أصل ١٢ عضواً في مجلس الإدارة استناداً إلى مبدأ الأكثرية العددية لسكان المتصرفية.

باستثناء ظاهرة يوسف كرم فإن فترة نصف القرن التي عاشها جبل لبنان في ظل «المتصرفية» شكلت تأسيساً جدياً هادئاً لفكرة الكيان المرتبط بالطائفة المارونية. وفي هذه الفترة بالذات تأسست الكوادر الجديدة للطائفة التي تدربت على الحكم إنْ في إدارة جبل لبنان أو عبر الدراسة في فرنسا؛ لذلك ما إن أطل القرن العشرون حتى كانت فكرة الوطن اللبناني قد نضجت في أذهان العديد من المثقفين الموارنة. وإذا كان جمال باشا قد ألغى الوضع الخاص الذي أعطي لجبل لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى، فإن انتهاء الحرب بهزيمة الأتراك هيأ الفرصة لتحقيق فرصة «الوطن اللبناني» الذي أضيفت إليه مدن الساحل والأقضية الأربعة عام ١٩٢٠.

لم يكن قيام لبنان الكبير سهلاً لو لم تتضافر عدة عوامل مترابطة؛ منها الخديعة التي تعرض لها دعاة الدولة العربية من قبل الانتدابين الإنكليزي

والفرنسي إضافة إلى القوة القاهرة التي استخدمها الجنرال غورو في معركة ميسلون. لذلك، حين أعلن قيام دولة لبنان الكبير من فوق درج قصر الصنوبر وإلى يمينه البطريرك حويك وإلى يساره المفتي مصطفى نجا، كان قد عاد لتوه من معركة ميسلون التي سُحقت فيها آخر مجموعة تمسكت بحلم الدولة العربية في سوريا.

كان سكان الساحل والأقضية الأربعة يعتبرون أنفسهم «شواماً». وإذا كان حضور المفتي في احتفال إعلان دولة لبنان الكبير إشارة إلى موافقة جزء من سكان ومسلمي بيروت على الدولة الجديدة، فإن سكان باقي المناطق التي انضمت إلى لبنان لم يستطيعوا تقبل فكرة الوطن الجديد بسهولة.

وقد شكل رفض مدينة طرابلس الشرس لفكرة الانضمام إلى لبنان النموذج الأسطع للإحباط والرفض اللذين عبر عنهما سكان المناطق الجديدة المضمومة إلى لبنان. وإذا كانت هذه هي حال طرابلس الشام فكيف هي حال الجنوب والبقاع بشقيه الغربي والشمالي؟ وإذا كان لبنان الكبير قد أعلن عام ١٩٢٠ فإن قطاعات واسعة من السكان المسلمين استمروا في رفضهم الانضمام إلى الوطن الجديد حتى عام ١٩٤٣، وقد عبروا عن ذلك بمقاطعة أعداد كبيرة منهم للاشتراك في الإحصاء الذي أجراه الانتداب عام ١٩٣٢ تعبيراً عن مقاطعة ورفض للهوية الجديدة والوطن الجديد.

- ٢ -

لقد شكلت تسوية ١٩٤٣ المحطة الأولى لأول تلاقٍ جدي بين سكان لبنان الكبير؛ فالمسلمون الذين أجبرتهم قوة القهر على الانضمام إلى السجن الصغير الذي سمي «لبنان» وجدوا أنفسهم عام ١٩٤٣بمفردهم بعد أن وافقت الكتلة الوطنية السورية على توقيع المعاهدة مع الفرنسيين. في هذا الوقت كان المسيحيون قد بدأوا يلمسون أن «فرنسا كالشمس تضيء من بعيد، وتحرق من قريب» بحسب تعبير البطريرك حويك.

لقد عملت إنكلترا الجنرال سبيرز على إقناع قيادات لدى المسلمين وقيادات لدى الموارنة بضرورة العمل على الاستقلال بما هو انفصال عن فرنسا وعدم اتحاد مع سوريا. وشجعت زعامات مصر وسوريا بشارة الخوري ورياض الصلح على التلاقي والحوار انطلاقاً من أن لبنان بحدوده الحاضرة، أي بما فيها مناطق الساحل والأقضية الأربعة، يقوم على تعاون صادق مع العرب وبعيداً عن فرنسا.

على هذه الأسس كان الميثاق الأول: المسلمون يتخلون نهائياً عن فكرة الوحدة مع سوريا فيما يرفض المسيحيون البقاء في ظل الانتداب الفرنسي.

لقد شكلت تسوية عام ١٩٤٣ عقد شراكة بين شريكين، لكن هذا العقد بقي قاصراً وبحاجة للتطوير والتعديل. وإذا كانت «الرئاسة المارونية» للجمهورية الجديدة قد احتفظت لنفسها بصلاحيات المندوب السامي الفرنسي، فإنها خاضت في أول معركة لها لإجلاء القوات الفرنسية معركة موازية لإزالة كل مظاهر التعاون مع الدولة السورية الجارة الأقرب للبنان، وذلك عبر إلغاء التشريع الجمركي الموحد والنقد الواحد والجيش الواحد. وبالتالي لم يتحقق الجلاء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ إلا بعد أن كانت «المارونية السياسية» قد اطمأنت إلى أن لبنان سيكون دولة عادية من حيث علاقته بالدولة السورية[١].

في كل المحطات اللاحقة التي تلت التسوية الأولى دلت الوقائع على أن عقد «الشراكة» معرض للطعن به من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٥٨ وصولاً إلى عام ١٩٧٥.

في عام ١٩٧٥ أعلن طرفا عقد الشراكة تحللهما منه؛ فالمسلمون تمسكوا بالبندقية الفلسطينية كرد وإسناد للمطالبة بالمشاركة، والموارنة قالوا كلمتهم النهائية بإعلان الحرب الشاملة حفاظاً على الكيان الذي ارتبط بامتيازات الطائفة.

* * *

صحيح أن النخب السياسية اللبنانية كانت قد طورت معادلات التسوية الداخلية وأفكارها حول مختلف المواضيع الخلافية، لكن الصحيح أيضاً والأكثر إقناعاً هو أن هذه النخب كانت عاجزة، برغم فداحة الحرب الأهلية والنتائج المروعة التي وصلت إليها، عن التوصل إلى التسوية من دون مساعدة الآخرين.

لقد تهيأت للبنان ظروف عربية ودولية مؤاتية كان من الصعب أن تتحقق تسوية الطائف من دونها. لقد تطلب إيصال النواب إلى قصر المؤتمرات في الطائف، مع تحضير الأجواء الملائمة للاتفاق، تقاطع مصالح دولية ـ عربية لم يسبق أن حصل سابقاً. لقد اتخذت الولايات المتحدة قراراً واضحاً بشأن إيجاد

(١) المارونية السياسية: سيرة ذاتية (بيروت: مركز السفير للمعلومات، ١٩٧٨)، ص ٣٣.

حل يعيد التوازن والهدوء إلى لبنان في حده الأدنى وفق صيغة حكم معدلة تبقي على التماسك في حده الأدنى، لكي تنصرف إلى ترتيب شؤون المنطقة ولا يكون الخطر اللبناني فيها عاملاً مزعجاً يخطف الأضواء الدولية عن المساعي لترتيب أسس التسوية. ولقد شكل ضيق أفق القيادة السياسية المارونية عاملاً مساعداً في دفع الأمور نحو الهاوية وصل إلى ذروته في تحول لبنان إلى جمهورية من دون رئيس، أي من دون نصاب. وقد ساهم جموح ميشال عون في تأجيج النار اللبنانية بشكل طاولت فيه الخطوط الإقليمية.

كان القرار الأمريكي واضحاً: ابحثوا عن الطريقة الممكنة لكي لا نسمع مجدداً الصراخ الصادر عن لبنان. ولهذا تولت العربية السعودية، بمعاونة الجزائر والمغرب، ترتيب التفاصيل الرعائية بالتوافق مع سوريا وبما لا يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية في لبنان كقوة إقليمية أساسية في معادلة التسوية والحرب مع إسرائيل وكدولة قطب لا دولة كيان.

لقد وصل النواب إلى قصر المؤتمرات في الطائف وسط انطباع بأن مؤتمرهم سيدوم أربعة أيام على الأكثر، لكن عجز الأطراف اللبنانية عن القرار بالاتفاق مدَّد أيام النقاش إلى أكثر من عشرين يوماً. وقد دلت وقائع الأيام اللبنانية في الطائف، على رغم أن النقاش كان بين معتدلين ومتضررين من الحرب، على أن وزراء خارجية دول اللجنة الثلاثية كانوا يلعبون مع النواب دور ناظر المدرسة المضطر إلى التدخل للفصل بين الأولاد مع كل عراك ينشب بينهم. وهل أدل على ذلك من منع أكثر من نائب قرر المغادرة من السفر أو ترك حرم قصر المؤتمرات في الطائف؟ لقد عزل النواب في وسط الصحراء ضمن جدران وأبواب المؤتمر، وأبعد رجال الصحافة إلى مسافة ٤٥ كلم عن موقع المؤتمر، وكان الأمير سعود الفيصل يجد نفسه مضطراً للعب دور الموفق مع كل مفصل من مفاصل تأزم الحوار بين طرفين: واحد غير قادر على العطاء، وآخر غير راض بالنتيجة!

في المحصلة، يشكل اتفاق الطائف تسوية بين الأطراف التي شاركت فيه، إذ تمَّ تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء مجتمعاً، بمعنى التخفيف من صلاحيات الرئيس الماروني لمصلحة تعزيز أو تعديل مشاركة باقي الطوائف في السلطة. وقد عبر البطريرك الماروني نصر اللّه صفير عن حقيقة المعادلة بعد مرور نحو تسع سنوات على الطائف بالقول: «إذا عدنا إلى

الطائف فالجميع يعرف أننا كنا مع هذا الاتفاق، لأنه تأكد لنا أنه إذا كان يراد للحرب أن ترفع أوزارها وأن يسكت المدفع فلا بد منه... ولقد قال لنا يومذاك الأخضر الإبراهيمي بالذات: يجب أن تقبلوا بالطائف وإلا عدتم إلى سنة ١٩٧٥!! ونحن كنا في سنة ١٩٨٩، والحرب تستمر بين شرين اخترنا الأهون.. فاخترنا الطائف..»[٢]. وإذا كانت حصيلة المؤتمر الدولي (١٨٦١ - ١٨٦٤) قد توصلت إلى صيغة «المتصرفية» كتسوية وكحل لإيقاف الحرب في لبنان، فإن مؤتمر الطائف الذي حل فيه بعد أكثر من مئة عام النواب اللبنانيون بدلاً من ممثلي الدول الأوروبية، قد توصل إلى اتفاق ما هو إلا تسوية، وبالتالي كحل بين مطلبين أو بين عدة مطالب. وقد جاءت عبارة النائب الراحل جميل كبي بمثابة العبارة الأكثر تكثيفاً للمعاني حين ختم المؤتمر بالقول: «كل طرف نال جائزة ترضية، أما الجائزة الكبرى فكانت من نصيب لبنان».

إن تسوية الطائف التي قامت على قرار دولي ورعاية عربية تبدلت بعض موازينها بفعل متغيرات عدة جعلتها تسير في اتجاهات غير التي رسمت على أساسها، وهذه التغيرات تمثلت بالعناصر التالية:

١ - رفض العماد ميشال عون القبول بالنتائج التي خرج بها الطائف وقرر مواجهتها ورفض الحلول التي اقترحت عليه. ولقد لعبت فرنسا دوراً داعماً لعون على أمل البحث عن نفوذ في المنطقة عشية انهيار الاتحاد السوفياتي.

٢ - أقدم العماد ميشال عون على شن حربه على «القوات اللبنانية» الطرف الثاني في المعادلة العسكرية في المناطق المسيحية، فكانت النتيجة تدمير الجيش و«القوات».

٣ - اجتياح العراق للكويت ونشوء أزمة الخليج التي شغلت الدول العربية أعضاء اللجنة الثلاثية عن متابعة تنفيذ الحل الذي اتفق عليه في الطائف بكل جوانبه. وقد أعلن ميشال عون وقوفه إلى جانب العراق فيما وقفت سوريا ضد العراق.

٤ - ازدياد التقارب الأمريكي - السوري فيما التحقت باقي الأطراف المحلية بسوريا التي باتت الطرف العربي الوحيد الأكثر قدرة على التحرك بحرية في لبنان.

---

(٢) السفير، ٧/٩/١٩٩٨.

- ٣ -

لم تنفصل البقعة المسماة لبنان عن المجال الجيوسياسي أو الجيوثقافي المحيط بها حتى قبل الفتح العربي - الإسلامي. وإذا كانت المسيحية هي دين الأغلبية القاطنة لهذه المنطقة قبل ظهور الإسلام، فإن اتساع الفتوحات العربية وانتشار الدين الجديد لم يمثل بالنسبة لسكان هذه المنطقة قطعاً مع الماضي بل تكاملاً معه في البنى الداخلية الاجتماعية من حيث العادات والتقاليد وأسس تشكل المجموعات البشرية المرتكزة على النسب و«القبيلة» و«العشيرة» و«العصبية» التي هي أساس التركيب الاجتماعي للبنى المحلية.

لكن لا مفر من الاعتراف بأن «الخصوصية اللبنانية» انطلقت أساساً من خصوصية اعتبار لبنان بمثابة جسر وبوابة عبور أساسية تتقاطع فيها الدروب من أوروبا وأفريقيا باتجاه الداخل العربي والإسلامي، وليس أدل على ذلك من أن تثبيت الفتح العربي في المنطقة اعتمد على إحلال السيطرة العسكرية السياسية العامة من دون تدخل في تركيبة البنى الداخلية، مضيفاً إليها «وحدات حراسة» على المنافذ البحرية الساحلية في مواجهة احتمالات مطامع الغزوات الأوروبية البيزنطية والرومانية سابقاً والأوروبية الغربية لاحقاً.

وإذا كانت الصخور التاريخية في منطقة نهر الكلب على مدخل مدينة جونية بمثابة الشاهد على تعدد الغزوات التاريخية وعلامة من العلامات الدالة على الجيوش العابرة للمنطقة، فإنها في الوقت ذاته دليل إضافي على دور «المعبر» أو «البوابة» أو «الجسر»!

المعادلة - المعضلة ارتسمت في الأساس حول دور هذه البقعة المميزة: هل هي امتداد للسهوب والصحارى المحيطة أم أنها قاعدة انطلاق لما تحمله البواخر عبر البحار إلى المنطقة من البحار الأخرى؟ وإذا كانت عزلة الجبال اللبنانية في الماضي قد وفرت للحركات الانشقاقية الدينية الأمكنة الآمنة (موارنة، شيعة، دروز)، فإنها في الوقت ذاته لم تعف هؤلاء من مواجهة السؤال الدائم: لمن التبعية؟ أهي لمنشأ وموطن العصبية الأساسية أي الصحراء أم للقادم على ظهر خشبة؟

هنا مكمن الالتباس الدائم الذي تسبب بهذا الكم الهائل من الحراك الاجتماعي والسياسي في «لبنان» سابقاً ولبنان حاضراً.. وقد لا يكون المجال

هنا لاستعراضٍ وتقويم لما جرى في هذا السياق التاريخي الاجتماعي بقدر ما أن الاهتمام ينحصر في تتبع آلية هذا الحراك السياسي ـ الاجتماعي في الإطار الواحد الجيوسياسي، الذي يقع لبنان في قلبه ومن ضمنه. . وقد يكون عنوان خاتمة مبحث دومينيك شوفالييه عن جبل لبنان خير مكثف أو مختزل للحقيقة الاجتماعية ـ السياسية ـ التاريخية، باختياره العبارة الدالة «غرب لا مفر منه وشرق يقاوم»[٣]، وقد تبعه العديد من الأبحاث والمحاولات القيّمة في هذا المجال.

في المحصلة ما هي سيرة هذه العلاقة الملتبسة دائماً بين غرب لا مفر منه وشرق يقاوم؟

على الرغم من أن فترة حكم بشير الشهابي على رأس العصبية في إمارة جبل لبنان قد كانت الأطول في تاريخ الإمارة اللبنانية، فإنها جرَّت على جبل لبنان ما يكفي من الويلات والحروب التي حولت الجبل إلى ركام.

لم يتدخل العثمانيون في تعديل التركيبة الاجتماعية السائدة في جبل لبنان كما فعل غيرهم ومن سبقهم في فترة حكم المماليك، بل اقتصر دور الولاة العثمانيين على تأمين استمرار ثبات العصبية الحاكمة على قاعدة الوفاء للسلطان بتعهدات رأس العصبية في جباية «الميري» وتأمين الإمداد العسكري والحماية السياسية في الأزمات.

ثلاث محطات أساسية شهدها جبل لبنان جرت الحروب على قراه ومدنه:

الأولى: حملة نابليون على عكا وموقف الأمير الملتبس.

الثانية: حملة إبراهيم باشا وانحياز الأمير إلى جانب الوافد المصري في مواجهة السلطان.

الثالثة: تمثلت بانجرار الكنيسة ومتولي الإمارة إلى مناصرة المشروع الفرنسي ـ الغربي في مواجهة السلطان. وهذا ما يفسر الانحياز العثماني إلى الدروز في كل تلك المعارك، وهذا ما نسميه اليوم بالسياسة الخارجية؛ بمعنى آخر، فإن السبب الرئيسي لنشوب الصراع الأهلي واتسامه بهذا العنف تمثل في

(٣) دومينيك شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ترجمة منى عبد الله عاقوري (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص ٤٧٧.

انحياز الحاكم المحلي إلى الوافد الغربي أو «العربي» في مواجهة «القوة الحاضرة» المشرفة على توازن العصبيات، بغضّ النظر عما إذا كان موقعها في دمشق أو استنبول أو القاهرة في ما بعد.

إن لحظة نجاح التلاقي الداخلي في ما بعد، وعلى الأخص في عام ١٩٤٣، تمثلت في نجاح النخبة الداخلية في التقاط لحظة التوافق العربي. فلنحاول قراءة الصورة من زاوية ثانية: ماذا لو انحاز كل الموارنة إلى جانب المشروع الفرنسي عام ١٩٤٣ في مواجهة نخب المسلمين والسوريين والمصريين والإنكليز؟ هذا ما حدث بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ وتسبب بالفتنة المعروفة، وهذا ما لم يحدث عام ١٩٤٣ وتسبب بولادة «الميثاق» و«الصيغة»، وهذا ما حصل عكسه عام ١٩٥٨ وتسبب أيضاً باندلاع الثورة المحدودة المعروفة الوقائع.

وإذا كانت هناك من مميزات لحكم فؤاد شهاب، فإن بعض النجاح الذي صادفه، إضافةً إلى الاستقرار الذي نعم به لبنان، عائد إلى توافق التطلعات الشهابية في السياسة الخارجية مع القوة العربية الأكثر تقدماً التي مثلها في تلك الفترة الرئيس جمال عبد الناصر. علماً بأن محاولات شهاب الإصلاحية لم تكن إلا نسجاً على المنوال الغربي، بل محاولة لصناعة حداثة غربية تحت غطاء عربي.

لقد أدت التراكمات والثغرات المتجمعة المتقاطعة إلى انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، حين وصل التضاد إلى ذروته بين الممانعة في الإصلاح الداخلي والممانعة تجاه المشروع العربي الممثل بالبندقية الفلسطينية، ما يطرح السؤال التالي: كيف كانت النتيجة ستكون لو أن النظام استوعب برؤية بعيدة حركة الاحتجاج الإسلامية المتصاعدة؟ ألم يكن بالإمكان تدارك الوصول إلى نقطة اللاعودة؟ ألم تكن المحاولة الشهابية المرفوضة من «المارونية السياسية» محاولة لاستيعاب التناقضات الداخلية التي كشفت عنها دراسات بعثة إيرفد؟

إن تجربة حملة إبراهيم باشا عادت فتكررت عام ١٩٨٢، مع تجربة الاجتياح الإسرائيلي، ليتحول الجبل اللبناني ساحة للمعارك بين الدروز والموارنة من بيت إلى بيت. بل إن الأسماء والمواقع كررت نفسها في استعادة عجيبة للطقوس ذاتها مع تبديل بسيط حيث حل الوافد الإسرائيلي محل الوافد المصري بمشروع فرنسي، فيما لعبت سوريا دور الوالي العثماني في دمشق في تلك

الفترة. وكما ساند العثمانيون سعيد جنبلاط ساند السوريون وليد جنبلاط في معركته بعد أن كان «الأمير» أمين الجميل قد هدد بقصف دمشق!

أَوَلَمْ تكن المواجهة التي دارت رحاها منذ عام ١٩٨٢ حتى عودة القوات السورية إلى بيروت عام ١٩٨٧ رجعاً للصدى الذي خلفته صيحات القرن الماضي؟ وإذا كان الجنرال دوتبول قد عاد نصف منتصر إلى بلاده بعد إقامة «النظام الأساسي»، فإن المدرعة نيوجرسي ـ ريغان سارعت إلى جمع أشلاء جنودها والانسحاب أملاً في اغتنام الفرصة لإعادة الوصل مع «والي دمشق»، بعد أن أخفقت في السيطرة عبر «والي عكا» الجديد.

إن المفارقة التي تدعونا إلى التأمل تكمن في هذا الجنوح العجيب الذي ينقاد إليه اللبنانيون في تكرار التجربة السابقة نفسها بكل أخطائها وخسائرها، وكأن المجتمع اللبناني وعاء من دون قعر!

* * *

دلت التجارب على أن الأزمات الكبيرة على المفترقات التاريخية التي شهدها لبنان عادت في أجزاء كبيرة من أسبابها، إلى تعارض توجهات الحاكم اللبناني ورهاناته الخارجية مع سياسة الأطراف العربية المواجهة للمشاريع الخارجية سواء كانت مشاريع سوريا أو مصر باعتبارهما القطبين الرئيسيين في الوطن العربي والأكثر تأثيراً في عملية الاستقطاب السياسي والأيديولوجي.

لكن التجربة اللبنانية دلت أيضاً على أن مفارق التسوية الأساسية تمت بمساع وجهود عربية، وقد تولى العرب عند الأزمات وإيجاد الحلول تدوير الزوايا اللبنانية الحادة باستمرار.

حتى عام ١٩٣٦ كان سكان الساحل والأقضية الأربعة في لبنان يعقدون المؤتمرات للمطالبة بإعادة إلحاق مناطقهم بسوريا وسلخها عن لبنان الكبير، إلى أن حدث التطور الأبرز الذي تمثل بدخول قيادات الكتلة الوطنية السورية في مفاوضات لتوقيع اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية المنتدبة. في هذه اللحظة بدأ المسلمون اللبنانيون بشكل عام، والمسيحيون من سكان الساحل والأقضية الأربعة، يتجهون في تفكيرهم نحو إيجاد الصيغ الملائمة للدخول في الدولة اللبنانية الجديدة.

في بداية عام ١٩٤٣، ونتيجة لصدور المرسومين (٤٩ و٥٠)، نشبت أزمة وطنية كبرى طالب فيها المسلمون بمقاطعة الانتخابات النيابية وإجراء إحصاء جديد للسكان قبل أي توزيع لعدد النواب. وقد وصل الأمر إلى حدود مواجهة إسلامية ـ مسيحية ضارية لم تجد لها حلاً لو لم يتدخل زعيم مصر آنذاك النحاس باشا مقترحاً تسوية جديدة وإلا استمرت الأزمة في تفاعل يهدد أسس الوحدة الوطنية[٤]، ولربما كانت أثرت في معركة الاستقلال التي خيضت بعد أشهر.

وإذا كان تدخل النحاس باشا قد أنهى أزمة توزيع النواب بين المسلمين والمسيحيين، فإن تحضير معركة رئاسة الجمهورية واختيار بشارة الخوري مرشحاً مدعوماً من المصريين والسوريين والإنكليز في مواجهة المرشح الفرنسي إميل إده، تم أيضاً بمساع وجهود عربية. حتى إن الغالبية الإسلامية، بمن فيها رياض الصلح، لم تكن بصدد انتخابه رئيساً للجمهورية لو لم يتدخل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي لإقناع القيادات الإسلامية بانتخاب الخوري رئيساً[٥].

وفي عام ١٩٥٢ كان قرار انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية قد دعم بقرار من الرئيس السوري أديب الشيشكلي والدوائر البريطانية، وهذا ما تكرر عام ١٩٥٨ مع الرئيس فؤاد شهاب بعد أن توافق على ترشيحه وتزكيته الرئيس جمال عبد الناصر مع الموفد الأمريكي مورفي. وإذا كان شارل حلو قد

---

(٤) نتجت الأزمة من إصدار الرئيس أيوب ثابت مرسومين اشتراعيين في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٤٣ حمل الأول رقم ٤٩ وحدد زيادة عدد النواب بـ ٥٤ نائباً: ٣٢ مقعداً للمسيحيين و٢٢ مقعداً للمسلمين، وقد توزعوا على النحو التالي: ١٨ للموارنة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية و١٠ للسنّة و٩ للشيعة و٣ للدروز. وقد أثار هذا المرسوم احتجاج المسلمين، كما نص المرسوم رقم (٥٠) على توزيع النواب على المناطق الانتخابية. في الحصيلة، وبعد تطور الأزمة إلى شبه أزمة وطنية وقف فيها البطريرك الماروني أنطون عريضة على رأس الموارنة والمسيحيين في مواجهة مع المسلمين وعلى رأسهم المفتي محمد توفيق خالد إلى أن تدخل النحاس باشا واقترح صيغة توفيقية قوامها توزيع النواب وفقاً لمبدأ كل ٦ نواب مسيحيين يقابلهم ٥ نواب مسلمين، وهذه النسبة في التوزيع بقيت معتمدة حتى تعديلها في اتفاق الطائف حيث بات العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب. انظر: حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣: من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٩٧.

(٥) سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في متن الدراسة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

نجح في الوصول إلى رئاسة الجمهورية من دون تدخلات عربية ودولية، فإن ذلك يعود إلى استقرار وثبات السياسة الشهابية المقررة على توافقها مع السياسة الناصرية الخارجية.

وكما كان العرب قوة دافعة في التسويات التي شهدها لبنان، فإن الخلافات العربية وتوزع محاورها باتجاهات عدة ساهمت في إفشال العديد من محاولات التسوية. وهذا ما ظهر بعد التوصل إلى الوثيقة الدستورية عام ١٩٧٦ بين الرئيسين حافظ الأسد وسليمان فرنجية، وقد بقيت في حدود الإعلان بسبب الرفض الفلسطيني، كما أن فشل المساعي العربية لوقف الحرب الأهلية إثر مؤتمري الرياض والقاهرة وعدم تقدم ونجاح المبادرة السورية عاد في الأساس إلى بروز التمحور العربي السعودي ـ الكويتي المصري في مواجهة سوريا. وفي السياق ذاته كان جلياً عدم نجاح اللجنة السداسية العربية في التوصل إلى إيقاف الأزمة التي نشبت بوصول ميشال عون إلى بعبدا بسبب ترؤس الكويت لأعمال اللجنة، لا السعودية التي عادت فوجدت طريقها إلى النجاح على رأس اللجنة الثلاثية. كما أنه كان من اللافت فشل الحوار الذي انطلق فيه الرئيس أمين الجميل مع سوريا برغم توصله إلى معادلات إصلاحية متقدمة عبر ورقة ١٣ حزيران/يونيو من عام ١٩٨٧، التي قبل فيها الجميل بإصلاحات في النظام لم تختلف كثيراً عن الإصلاحات التي نصّ عليها اتفاق الطائف؛ إذ إن الفشل يعود في جزء منه إلى خلافات وتنافس في المحاور العربية، بخاصة أن انطلاق مبادرة الحوار بين الجميل وسوريا عبر وساطة مهدي التاجر ـ هاني سلام كانت تمثل في أحد جوانبها نفوذاً للأردن، لا لأي دولة عربية أخرى[٦].

في الحصيلة شكلت الرعاية العربية للتسوية الكبرى في الطائف، وتحديداً عبر الدور الفاعل للعربية السعودية بالتنسيق مع سوريا، ذروة التدخل العربي في شؤون لبنان لحظة الانهيار والتداعي. وفي هذه اللحظة برز اهتمام «الواحد العربي» بـ «المتعدد اللبناني» ووضعه إياه على رأس الأولويات العربية؛ إذ إن استمرار تفاعل الأزمة اللبنانية في ذلك الوقت، في ظل حال الانقسام، كان من شأنه أن يطاول المجال العربي بطريقة أو بأخرى، وهو في الحقيقة كان في

(٦) هذه المعطيات تم الحصول عليها نتيجة مقابلة مع سياسي لبناني معني طلب عدم ذكر اسمه.

عمق تناقضات هذا «المجال» الذي برز تمحوره عبر الصراع العراقي ـ السوري الذي وصل إلى مراحل متقدمة إثر خروج العراق منتصراً من حربه مع إيران. ولذلك فإن مستلزمات الحل في لبنان كانت في أحد معانيها محاولة بحث عن توازن عربي في وجه طموحات العراق عبر استخدامه للورقة اللبنانية في مواجهة سوريا.

بمعنى آخر، فإن لبنان شكّل في مرحلة من المراحل، باعتباره الساحة المتعددة القوى والمفتوحة، متنفساً للصراعات والانقسامات العربية التي عبرت عن نفسها سياسياً وعسكرياً خلال الحرب الأهلية. لكن في المقابل فإن تطور صراع «التعدد اللبناني» إلى حدود مفاقمة الصراعات العربية شكل الحافز والدافع إلى البحث عن حل عبر دور رعائي تقدمت فيه العربية السعودية إلى الصفوف الأولى في محاولة إيجاد توازن يلجم العراق ويحد من نفوذه المتوسع في لبنان بشكل لا يزعج سوريا ويبقيها في إطار موازٍ لقوة العراق التي كانت جانحة للتفلت. بصيغة أخرى، فإن التقاطع العربي عند استخدام الساحة اللبنانية متنفساً للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وصل إلى منتهاه في عام ١٩٨٩ حين فقد استمرار الحرب في لبنان مبرره ووظيفته، وتطور إلى حدود أصبح معها استمرار الأزمة عاملاً مهدداً لاستقرار المجال العربي «الواحد». وكان الباحث د. غسان سلامة قد شخص الحالة اللبنانية عام ١٩٨٧ بقوله: «بينما المنطقة بأسرها تعيش نوعاً من الاستقرار (ولو السطحي) دخل لبنان عام ١٩٧٥ حرباً ضروساً هي، في الآن معاً، حرب داخلية تتواجه فيها فئات لبنانية متناحرة، و«حرب الآخرين على أرض لبنان». ويبدو أحياناً أن لبنان أعطي دور المتنفس للنظام الإقليمي، فكانت تتزايد فيه الصدامات، لئلا تحصل في أماكن أخرى وعلى مستويات أرفع. ولقد خيضت في لبنان حروب كثيرة، بصورة متوازية أحياناً ومتتالية أخرى. لكن الشجرة يجب ألاّ تحجب الغابة، فلبنان استثنائي في حربه (على الأقل حتى الساعة)، ولقد استطاع الآخرون وضعه في نوع من الكرنتينا يتآكل داخلياً من دون أن يصاب الآخرون بالعدوى، على رغم تكرار التنبؤات المتشائمة هنا أيضاً»[٧].

(٧) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٨.

في النهاية، انفجرت التناقضات اللبنانية عام ١٩٨٩ بشكل هدد بخروج أمراضها إلى خارج أسوار «الكرنتينا» نحو الأرجاء العربية، وهذا ما استدعى التدخل والرعاية العربيين والحل الذي تمثل باتفاق الطائف.

ـ ٤ ـ

لقد شكلت تسوية عام ١٩٤٣، المحطة الأولى لتنظيم اللقاء والتعايش بين المسلمين والمسيحيين في إطار «لبنان الكبير». ومهما قيل وجرى تعداده من ثغرات خلال حياة هذه التسوية التي استمرت حتى عام ١٩٧٥، أي نحو ٣٢ سنة، فإنها في النهاية أسفرت، على رغم سنوات الحرب التي استمرت حتى عام ١٩٨٩، عن بقاء «لبنان الكبير» بحدوده النظرية التي ما زال الدستور ينص عليها برغم تعديله في الطائف.

لم تكن التحليلات والدراسات التي أُنتجت قبل الطائف تلحظ إمكانية سهلة لتوقف الحرب وإعادة اللحمة بحدودها الدنيا إلى المؤسسات الوطنية.

بل إن التوقعات كانت تتجه نحو تمزق لبنان إلى أربعة كانتونات طائفية (مارونية، وشيعية، وسنيّة، ودرزية) أو إلى احتمال آخر عبر: «استقلال موارنة لبنان بكيان صغير خاص بهم ووضع يد سوريا على الشمال والبقاع وضم إسرائيل لجزء من الجنوب»[٨]. لكن الذي جرى أن اتفاق الطائف أطاح التوقعات، وأوقف الحرب، وأطلق دينامية مختلفة محورها وحدة مؤسسات الدولة، وفتح نافذة جديدة باتجاه تطوير العيش المشترك وفق المبادئ والنصوص التي صاغها النواب في الاتفاق.

لكن السؤال الذي طرح نفسه وحاولت هذه الدراسة الإجابة عنه هو: هل نجح اتفاق الطائف في إحداث تسوية لتنظيم التعايش الطائفي اللبناني المتعدد وتطويره داخل المجتمع وعبر الدولة؟ وبمعنى آخر: هل ان تسوية الطائف هي صيغة متقدمة أكثر من تسوية الـ ١٩٤٣. وإذا كانت التسوية الأولى قد شهدت عدة اهتزازات قبل أن تعود وتنفجر عام ١٩٧٥، فهل تسوية

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٢. انظر أيضاً: خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات.. والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

الطائف ستعيد إنتاج حرب أهلية جديدة بعد فترة من الزمن، أم أن آلية أخرى سينتجها الاتفاق؟ وما هي الحصيلة بعد مرور عشر سنوات على إقرار الطائف؟

ما لا شك فيه أنه قد تهيأت للبنان عبر تسوية الطائف لحظة تاريخية نادرة، فالحرب الداخلية بين الأطراف اللبنانية كانت قد فقدت معناها، حتى إن السنوات الأخيرة ما قبل الاتفاق كانت قد شهدت تناسلاً غريباً عجيباً للحروب الصغيرة الداخلية بين كل الأطراف اللبنانية؛ بين المسلمين والمسيحيين (جولات التراشق بين المنطقتين الشرقية والغربية) وبين المسيحيين والمسيحيين («الانتفاضة» ثم «حرب الاتفاق الثلاثي») وبين المسلمين والمسلمين (حرب «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي) وبين فئات المذهب الواحد (حرب «أمل» وحزب الله).

في الحصيلة، بدأت الحرب الأهلية من أجل التغيير وانتهت حرباً من أجل الحرب. والعنصر الثاني الذي ساهم في توافر ظروف التسوية هو أن الأطراف العربية والدولية لم تعد ترى للحرب مهمة في لبنان، بل بات تعبير «اللبننة» في المراحل الأخيرة للحرب كمرادف للوباء الذي بدأ يصيب الدول، عربية أكانت أم أجنبية.

لذلك تقاطعت المعطيات من أجل وقف هذه «اللبننة» و«فضائلها» في لبنان والمحيط! ولهذا رسمت معادلة التسوية. لكن هذه المعادلة سرعان ما اختلت بفقدان الكثير من عناصرها المكونة التي انطلقت منها، داخلياً عبر «حرب الإلغاء» وخارجياً عبر «حرب الخليج».

ولذلك أيضاً باتت عربة تسوية الطائف تسير من دون عجلات مسيحية مساعدة، فيما تولت قيادتها مصلحة النقل المشترك السورية ـ اللبنانية بدلاً من مصلحة النقل العربية المشتركة مع لبنان.

إن التعديلات والإصلاحات التي أدخلها الطائف على صيغة الحكم، بما هي محاولة تعزيز للمشاركة الطائفية بشكل عام في الحكم وتعزيز للمشاركة الإسلامية بشكل خاص (عبر التعديلات التي طالت مدة ولاية رئيس مجلس النواب واستحالة حل المجلس من قبل الحكومة، إضافة إلى نقل السلطة الإجرائية إلى مجلس الوزراء... الخ.)، هذه التعديلات أفقدت السلطة اللبنانية آلية منتظمة. فقد بات السؤال المطروح لدى الجميع هو: من يملك السلطة

الفعلية في لبنان: رئيس الجمهورية، أم رئيس مجلس الوزراء، أم رئيس مجلس النواب؟

يمكن القول إن المعادلة التي أنتجها الطائف هي أقرب ما تكون إلى معادلة «الأوزان المتقابلة»!

الفترة الأولى من عهد الرئيس الياس الهراوي، فترة الحكومة الأولى التي تولى رئاستها الدكتور سليم الحص، كانت فترة شديدة التوتر على مستوى العلاقات بين أهل السلطة، لكن هذا التوتر كان مكبوتاً فلم يظهر تأثيره علنياً وصاخباً بفعل الاهتمامات الأخرى لأهل السلطة ذاتها في مواجهة حال تمرد العماد ميشال عون ثم تنفيذ خطة توحيد العاصمة وحل الميليشيات وجمع الأسلحة وإقرار الإصلاحات الدستورية. بصيغة أخرى، وعلى رغم التنافس بين أركان السلطة الثلاثة، لم تكن النتائج ظاهرة بفعل التضامن الشكلي في مواجهة الحال البديلة التي كانت تطرح نفسها من بعبدا مع العماد عون ومن باقي ممثلي قوى الحرب الميليشياوية سابقاً.

مع رحيل حكومة سليم الحص وبدء مرحلة حكومة الرئيس عمر كرامي، بدأت ظاهرة «الترويكا» بالظهور بشكل واضح بما تعنيه من رجحان لكفة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني؛ والأسباب قد تتصل بموازين القوى من جهة، والخبرات الشخصية من جهة أخرى.

إذا كانت المواقع السياسية في لبنان تشكل تعبيراً عن توزع التمثيل الطائفي، فإن الرئيس الياس الهراوي المقيم في تلك الفترة بعيداً عن قصر بعبدا بعد إزاحة العماد عون، فيما كانت جماهير الطائفة المارونية تعاني صدمة «سقوط الجنرال»، الرئيس الهراوي المنسلخ عن عصبيته الطائفية، لم يكن في الموقع القوي والمؤثر في اللعبة الداخلية. وبما أن الرئيس عمر كرامي كان في أول عهده في رئاسة الحكومة وبحاجة لأن يتلمس طريقه في السلطة، كما أنه ليس بنائب بل وارث للزعامة الكرامية عن أخيه رشيد كرامي القطب المسلم السنّي الذي سبق أن اغتيل، فإن كفة الرئيس حسين الحسيني بدت الكفة الراجحة؛ فهو رئيس مجلس النواب الذي لعب الدور الأبرز في مؤتمر الطائف وقبله، كما أنه ممثل الطائفة الصاعدة بالمكتسبات الدستورية الجديدة المستندة إلى قوى عسكرية سلمت بالكاد جزءاً من أسلحتها بسبب الصراع مع العدو الإسرائيلي

والمدعومة من الأشقاء السوريين منذ انتفاضة السادس من شباط/ فبراير ١٩٨٤.

في هذه الظروف راجت عن الرئيس الحسيني أوصاف مثل: «عراب الطائف»، و«أبو الطائف»؛ ولهذا تمكن من إطلاق وتطبيق نظريته القائلة بأولوية «التعاون» بين السلطات على «الفصل»، نتيجة للمرحلة الحساسة من عمر بداية تطبيق «الميثاق الوطني الجديد»، حسبما راح يردد.

لقد كانت فترة حكومة الرئيس كرامي، ثم حكومة الرئيس رشيد الصلح، فترة وقف فيها الرئيس الحسيني في مقدمة السلطات لتنطلق معادلة «الترويكا» ونظريات «السلطة المجلسية»، إلى أن كانت نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ التي أخرجته من حلبة الواجهة السياسية، ليأتي رئيس حركة «أمل» نبيه بري على رأس مجلس النواب الجديد المطعون في شرعيته من قبل قطاعات واسعة من الأوساط المسيحية التي سبق أن قاطعت الانتخابات؛ ما سمح، على سبيل المثال، بوصول السيدة مهى الخوري أسعد إلى الندوة البرلمانية بعد أن حازت ٤١ صوتاً في الانتخابات عن منطقة جبيل[٩]، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع في القضاء المذكور ٦,٥٢ بالمئة فيما كانت ٦٢,٥ بالمئة في عام ١٩٧٢[١٠].

خلال هذه الفترة الماضية كلها حتى انتخابات ١٩٩٢، كانت الأرجحية تبدو إلى جانب رئيس مجلس النواب الشيعي. أما بعد ذلك فقد بدأت مرحلة جديدة مع وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة حاملاً لواء الإعمار والإنقاذ الاقتصادي بعد أن كان سعر صرف الدولار مقابل العملة الوطنية قد بلغ ٢٨٠٠ ليرة، وقد عبّر ذلك عن وصول الأوضاع النقدية إلى حضيض الانهيار.

منذ وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة في أواخر عام ١٩٩٢، شهد لبنان مرحلة جديدة استمرت ست سنوات أمضاها الحريري في موقع رئاسة الحكومة، وترأس خلالها ثلاث حكومات، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الإنماء وإعادة الإعمار، بخاصة أن دولة ما بعد الطائف لم يكن قد

---

(٩) حسين عبيد، «الانتخابات النيابية، ١٩٩٢،» (دراسة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، ١٩٩٣ - ١٩٩٤)، ص ٩٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

أتيح لها الوقت لبدء ورشة الإعمار، إذ إن كل شيء كان مدمراً: شبكات الكهرباء والمياه والهاتف والطرق، وكان البنك الدولي قد قرر إجمالي الأضرار المادية التي تكبدها لبنان خلال سنوات الحرب بخمسة وعشرين مليار دولار أمريكي، أي ما يفوق ثمانية أضعاف إجمالي الناتج القومي للبنان في عام ١٩٩٠[١١]. في الحصيلة، وبعد ست سنوات من وجوده على رأس الحكومة، تمكن الرئيس رفيق الحريري من إعادة إعمار غالبية ما دمرته الحرب، إضافة إلى إطلاق مشاريع عديدة جديدة لم تكن موجودة، وإعادة بيروت مدينة حديثة. لكن هذه الفترة حفلت بالنقاشات حول الكثير من القضايا. وفي النتيجة أنفقت حكومات الرئيس رفيق الحريري خلال ست سنوات حوالى ستة عشر مليار دولار، أي ٥٦ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام، في اتجاهات ثلاثة: على إعادة تأهيل القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية، وهو ما بلغ مجموعه ٥٤٣٠ مليون دولار، وعلى إعادة تأهيل القوى العسكرية والأمنية ٥٠٠٥ ملايين دولار، وعلى الشأن الاجتماعي ٥٤٢٨ مليون دولار. وقد بلغت الديون المترتبة على لبنان نحو ١٧ مليار دولار من ضمنها فوائد الديون المتراكمة منذ بداية الحرب[١٢]. لكن بعيداً عن الشأن الاقتصادي والمالي فإن هذه المرحلة تميزت برجحان كفة الرئيس رفيق الحريري كرئيس لمجلس الوزراء على باقي مواقع القرار في السلطة اللبنانية، وقد اتهمه المعارضون له بأنه صادر صلاحيات المؤسسات وعلى الأخص مؤسسة مجلس الوزراء، وهيمن على مراكز القرار نتيجة لقدراته وإمكانياته وعلاقاته العربية والدولية. حتى ان الرئيس حسين الحسيني درج في تلك الفترة على تسمية تلك المرحلة بمرحلة «الشخص». إلا أن التصرف الذي أثار النقاش تمثل باتفاق الرئيس الحريري مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي على إقالة أحد الوزراء، ومن دون طرح الموضوع على مجلس الوزراء (الوزير جورج افرام)، بل عبر توقيع مرسوم بالاشتراك مع رئيس الجمهورية، فيما تنص المادة (٥٦) من الدستور على أن إقالة الوزراء تكون بموافقة ثلثي الأعضاء في الحكومة. لكن مع انتهاء عهد الرئيس الياس الهراوي واعتذار الرئيس رفيق الحريري عن تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس إميل

(١١) رفيق بهاء الدين الحريري، **الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**، ط ٢ (بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩)، ص ١٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٩. وقد بلغت الديون نحو (٢٥) مليار دولار عام ٢٠٠١.

لحود، بدأت تظهر مرحلة ملامحها رجحان كفة رئيس الجمهورية وسط اتهامات من المعارضة بأن هذه المرحلة فيها تجاوز لروح ونص اتفاق الطائف الذي أناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، فيما أعاد الرئيس إميل لحود توسيع ملاكات المديرية العامة لرئاسة الجمهورية بحيث أضيفت إليها دوائر متعددة لدراسة مختلف القضايا[١٣].

كما وجهت الانتقادات من المعارضين لإنشاء ما سمي «غرفة الأوضاع» في القصر الجمهوري لتلقي شكاوى المواطنين وملاحقتها في الدوائر الرسمية[١٤]. وهو ما اعتبر تجاوزاً للمؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية ولرئاسة مجلس الوزراء.

من هنا، فإن صيغة الحكم عبر تطبيقها تظهر غياب الاستقرار والثبات، وتنمّ عن عدم اقتناع القوى اللبنانية المؤلفة للنظام السياسي بحدود صلاحيات المؤسسات الجديدة التي قامت بعد الطائف. ففي كل مرحلة تظهر مؤشرات جديدة لرجحان كفة هذا الموقع أو ذاك على المواقع الأخرى أو هذا المسؤول أو ذاك على باقي المسؤولين، فيما كانت الصيغة السابقة للطائف تعطي الأرجحية دائماً لرئيس الجمهورية.

إضافة إلى هذه الوضعية الجديدة من تداخل المؤسسات وصلاحياتها بعضها ببعض، فإن الطوائف المنضوية ضمن النظام السياسي باتت تعمل وتتصرف على أساس أن لكل طائفة حصة ما يجب الحصول عليها أو زيادة ما تم تحقيقه. وإذا كان الدروز يطالبون برئاسة مجلس الشيوخ فإن طائفة الروم الكاثوليك، قررت في اجتماعات للمجلس الأبرشي العام لمطرانية بيروت، المطالبة «بأن تسند رئاسة المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى شخصية من أبناء الطائفة»[١٥]، فيما يعتبر ساسة في الطائفة الشيعية أن حقيبة المال في أية حكومة يجب أن تسند إلى وزير شيعي لتكريس مشاركة الطائفة في موقع في السلطة التنفيذية؛ بمعنى آخر، فإن صيغة تعزيز المشاركة الوطنية، عبر تعزيز مشاركة الطوائف في

(١٣) **النهار**، ٩/١/١٩٩٩. دراسة نقدية قانونية للقرار رقم (٤٦) الذي أصدره المدير العام لرئاسة الجمهورية لإعادة تنظيم المديرية العامة لرئاسة الجمهورية.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) **النهار**، ٩/١٠/١٩٩٩.

السلطة الإجرائية ومؤسسات النظام، باتت أقرب إلى التحول من دولة المؤسسات إلى دولة «المذاهب المتنافسة».

* * *

فما هو، في ضوء هذه المعطيات، مستقبل النظام السياسي في لبنان كصيغة مشاركة للطوائف المتعددة في السلطة؟

في غالبية الأبحاث والدراسات والمقالات التي تناولت صيغة النظام في لبنان، وهي من نتاج نخبة المثقفين مسلمين ومسيحيين، كان التشديد على تطوير آلية النظام الديمقراطي المتكررة والمرجوة كحلم يلهث خلفه اللبنانيون.. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل عرف النظام السياسي اللبناني في مراحل تطوره اتباع الآلية الديمقراطية؟ بصيغة أخرى: هل التسويات المتتالية التي عرفها لبنان كانت نتيجة لصراع سلمي وعبر الوسائل الديمقراطية؟ وهل تمكنت الطوائف اللبنانية منذ قرن ونصف القرن وحتى الآن من إيجاد صيغ عيشها المشترك عبر الحوار العقلاني؟

إن أساس توازن النظام الطائفي اللبناني الذي ظهرت معالمه الأولى عبر نظام القائمقاميتين، وقد عاد فتكرس بشكل فعلي عبر نظام المتصرفية، لم يولد إلا من رحم الصراعات الدموية الطائفية على وقع التدخلات الدولية والإقليمية. كما أن صيغة ١٩٤٣، التي أرّخت للبنان الحديث في مطلع القرن العشرين، لم تر النور إلا نتيجة لتداخل القوى الإقليمية والدولية مع الإرادات المحلية أيضاً. وقد دلت اتفاقية الطائف، باعتبارها التسوية الأكثر تقدماً، على أن الطوائف اللبنانية باعتبارها مرتكزات التركيبة السياسية والاجتماعية للبنان، لم تستطع التوصل إلى اتفاق في ما بينها لو لم تتوافر معطيات وجهود عربية ودولية جبارة أجبرتها على الاتفاق في تجربة تشابه إلى حد بعيد تجربة التدخل الدولي عام ١٨٦٠.

وليس مصادفة أن تتصدر القيادات الروحية الإسلامية والمسيحية، لحظة تطور الأزمات، منابر العمل السياسي. وقد مثلت تجربة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد وتجربة البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير تعبيراً حقيقياً عن قصور وعجز القوى السياسية اللبنانية، في لحظة الذروة، عن مواجهة العمل السياسي ومتطلباته؛ ما يعكس هشاشة التجربة السياسية للقوى المستحدثة أو

«برانيتها» إزاء المجتمع في جانبيه المسيحي والإسلامي، وهو في جانب آخر يعكس تأصلاً وارتباطاً عضوياً بين القوى الاجتماعية كمجموعات طائفية وأصولها وارتباطاتها «كعصبية» مع قياداتها الدينية لا المدنية، سواء كانت حزبية أو رسمية.

من هنا، فإن آلية التطور السياسي في لبنان لم تخرج حتى الآن على نسق الآلية الأساسية التي سبق أن انطلقت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كجزء من علاقة معقدة نتيجة اصطدام معسكرين من الأفكار والقيم والمصالح والمعتقدات؛ أي بين ما تمثله الحداثة الغربية كنقطة تطور للمجتمعات الرأسمالية في مرحلة العولمة المحدثة والمجتمعات اللارأسمالية الملحقة بقوة الحديد والنار عبر وكلاء متنقلين من «عاصفة الصحراء» إلى جموع المستوطنين اليهود المتقاطرين من بقايا آخر دولة «اشتراكية» على الساحل الأمريكي.

لذلك ليس من قبيل المصادفة أن تتكرر مأساة يوسف كرم مع مغامرة العماد ميشال عون وقد فصل بينهما أكثر من مئة سنة، وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن يتمسك الأب سليم عبو بنظريته عن «الازدواج اللغوي» ورفض الهوية العربية، متجاهلاً التطور الذي ارتقت إليه مبادئ الدستور الجديد من حيث الإقرار بنهائية الكيان، ما اضطر البابا يوحنا بولس الثاني، بما يمثله من قيادة دينية - سياسية للكاثوليك تستشرف حقيقة المشكلات، لزيارة لبنان، موجهاً إرشاده بعبارات ومعادلات واضحة شددت على ضرورة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين على أساس الحوار[١٦]، لافتاً إلى أنه على المسيحيين الحفاظ على العلاقات التضامنية مع الوطن العربي وتوطيدها، وإلى «اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربية التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، موقعاً مميزاً»[١٧].

من هنا، فإن التسوية التي توصل إليها اللبنانيون عبر اتفاق الطائف لا تعكس نضجاً كافياً أو هدوءاً لدى القوى الاجتماعية اللبنانية عند الحدود الحالية للطوائف، بل هي تعبر عن استراحة محاربين متعبين هم على استعداد لتكرار تجارب سبق أن وقعوا فيها بعد أن يكونوا قد ملّوا الراحة. وإذا كانت المنطقة

---

(١٦) الإرشاد الرسولي، **رجاء جديد للبنان**، وجهه بعد السينودس قداسة البابا يوحنا بولس الثاني (جل الديب، لبنان: اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ١٩٧٧)، ص ٢٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

العربية مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تدخل في مرحلة جديدة من إعادة توزيع مراكز النفوذ، فإن لبنان يقع في قلب هذه المعادلة لا خارجها، مستمداً آليته وإعادة إنتاج صراعاته على وقع تحول الأنظمة السياسية العربية من طموح «النمذجة» مع المجتمعات والدول الغربية إلى واقع الوراثة السياسية على أنقاض أحلام الديمقراطية!

الملاحق

- الملحق رقم (١): الاتفاق الثلاثي.
- الملحق رقم (٢): مشروع ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، الذي أعد نتيجة مباحثات سالم ـ الشرع.
- الملحق رقم (٣): ورقة الحريري، التي عرفت بورقة ١١/١١/١٩٨٧.
- الملحق رقم (٤): مشروع الكورال بيتش، الذي أعد بين الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص في ٢/١/١٩٨٩.
- الملحق رقم (٥): وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (مقارنة بين نص المشروع الذي طرحته اللجنة العربية على النواب في الطائف والتعديلات التي أدخلت عليه).
- الملحق رقم (٦): بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا في جدة، إثر انتهاء مؤتمر الطائف.
- الملحق رقم (٧): معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية (مقارنة بين المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء اللبناني والنص الذي وقعه الرئيسان حافظ الأسد والياس الهراوي).
- الملحق رقم (٨): مشروع اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية.
- الملحق رقم (٩): محضر اجتماع سعود الفيصل ـ بايكر.
- الملحق رقم (١٠): مسودة مشروع الإصلاح الوطني الذي يتضمن إنشاء مجلس وطني محرر من القيد الطائفي.

الملحق رقم (١)
الاتفاق الثلاثي
نص «مشروع اتفاق الحل الوطني»
الذي وقِّع في دمشق لإنهاء الأزمة اللبنانية

مقدمة

في ظل الظروف الاستثنائية المأساوية التي تعصف بلبنان وضع المجتمعون مشروع حل وطني يرتكز إلى تطلعات شعبنا في تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي وفي عودة الأمن والسلام إلى الوطن وقيام النظام الديمقراطي الصحيح فيه بتكريس العدل والمساواة سياسياً واجتماعياً وتحقيق طموحات اللبنانيين في كل المجالات. ويحتاج هذا الحل إلى التزام وطني شامل وإلى تحصين قومي يتمثل بترجمة العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا التي لم ولا توفر جهداً بقيادة الرئيس حافظ الأسد، لإنقاذ لبنان وحماية استقلاله ووحدته وانتمائه العربي ودفعه نحو الحل الديمقراطي لصراعاته المختلفة.

الفصل الأول
مبادئ عامة

هوية لبنان

لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها... وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء

وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها.

وحدة لبنان

التمسك المطلق بوحدة لبنان ورفض مشاريع التقسيم وكل أشكال التمايز وطروحات اللامركزية السياسية، كالفدرالية والكانتونات واللامركزية الإنمائية والأمنية. وهذا الموقف يحتم رفض الأمن الذاتي وكذلك التوطين في أية بقعة من أرض لبنان مهما كان شكله أو مدته.

النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل في نظام اقتصادي حر يستند إلى التخطيط العلمي والإنمائي الشامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير، بلد الكرامة الإنسانية والطموح الحضاري.

تحرير لبنان

(١) الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه.

(٢) توفير كل الإمكانيات وحشد كافة الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب بشرياً ومادياً باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

(٣) دعم صمود وثبات الجنوبي في أرضه عبر توفير أدوات الإنماء البشرية والمادية والاقتصادية.

(٤) العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة ورفض أية قيود أو شروط إسرائيلية.

(٥) التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

الفصل الثاني
مبادئ النظام السياسي

إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية تؤمن مشاركة وتمثيل الشعب في سلطة سياسية قادرة على التعبير عن تطلعات وطموحات هذا الشعب على المستوى الوطني وعلى صعيد الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والإنماء والأمن.

من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء النظام الطائفي، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتماءه العربي وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين.

وستعتمد في وضع هذا الدستور خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادئ الأساسية والأحكام التالية:

(١) النظام اللبناني جمهوري ديمقراطي برلماني.

(٢) الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبين في الدستور العتيد.

(٣) اللبنانيون متساوون أمام القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون تمييز بينهم.

(٤) لا ميزة للبناني على آخر في تولي المناصب والوظائف العامة إلا من حيث الكفاءة والأهلية ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

(٥) اعتبار الحرية الشخصية مصونة في حمى القانون وحماية حرية الاعتقاد (وفي هذا المجال التأكيد على نص المادة التاسعة من الدستور الحالي) وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والإقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي. كل ذلك ضمن الأصول التي يحددها القانون أسوة بالدول الديمقراطية.

(٦) اعتبار النظام الاقتصادي حراً ومنظماً[1]، ويكفل المبادرة الفردية في

(١) لا يعني ذلك «موجهاً».

كل ما لا يتعارض مع النظام العام والمصلحة العامة. ويستند هذا النظام إلى التخطيط العلمي الإنمائي الشامل لمختلف الطاقات والحاجات في كل الميادين ويرتكز إلى الخطط الإنمائية الطويلة المدى والمتكاملة باعتبار وحدة لبنان وحدة إنمائية لا تتجزأ.

(٧) تعميم العدالة الاجتماعية واعتبار التكافل الاجتماعي التزاماً وطنياً واعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

(٨) وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل على أساس وطني مع اعتماد المحافظة دائرة انتخابية صوناً للانصهار الوطني وللتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك ولجميع المواطنين رجالاً ونساءً حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

(٩) استحداث مجلس للشيوخ يتولى مع مجلس النواب السلطة التشريعية في القضايا المصيرية وهي على وجه الحصر: تعديل الدستور، الحرب والسلام، المعاهدات والاتفاقات الدولية، أنظمة الأحوال الشخصية المذهبية، قانون الجنسية ونظام انتخابات مجلس الشيوخ.

(١٠) تشكل الحكومة الحديدة فوراً لجنة تحضيرية لصياغة الدستور الجديد للبلاد تمهيداً لإقراره.

مرحلة الانتقال والتدرج نحو اللاطائفية التامة

إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمر في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة، تعتمد خلالها الإصلاحات والإجراءات ذات الطابع الدستوري والنظامي والقانوني الواردة في هذه الوثيقة وفقاً لما يلي:

(١) يتم تشكيل حكومة جديدة فوراً ويكون بدء المرحلة الانتقالية تاريخ تشكيل هذه الحكومة.

(٢) تحدد مرحلة إنهاء حالة الحرب في لبنان بسنة واحدة بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة وفق ما هو وارد في الفصل الخامس من هذا الاتفاق.

(٣) يتم توسيع المجلس النيابي الحالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة وذلك

بتعيين نواب جدد وفقاً لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى وعلى أساس العدد المحدد في هذا الاتفاق. كما تطبق في مهلة أقصاها سنة جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة.

(٤) تنتهي المرحلة الانتقالية عند اتخاذ مجلس النواب قراراً بتحديد تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية كلياً وفقاً لما يلي:

أ ـ بعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد، تدعو الحكومة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد وفقاً للمبادئ الواردة في هذا الاتفاق.

ب ـ تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس نيابي منتخب، مشروعاً تحدد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النيابي...

ج ـ إذا لم يقر المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ بالمائة ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني.

د ـ إذا لم يقر المشروع عندئذٍ يتقرر حكماً إلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث.

الفصل الثالث
قواعد المرحلة الانتقالية

خلال المرحلة الانتقالية ومن أجل إقامة التوازن الصحيح في الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والإجرائية مع ضمان استقلالية القضاء في ظل النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي، تعتمد القواعد الآتية وتصدر أو تعلق أو تعدل المواد والقوانين الدستورية أو التنظيمية التي تؤمن تطبيقها:

في السلطة الإجرائية

أولاً ـ رئاسة الجمهورية

(١) انتخاب الرئيس

بعد إصلاح أوضاع السلطة التشريعية وفقاً للمبادئ الواردة لاحقاً، يعتمد في انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية الـ ٥٥ في المائة من العدد القانوني لمجلس النواب في الدورات التي تلي الدورة الأولى، ويكون النصاب القانوني لإجراء الانتخاب في كل دوراته سبعة أعشار عدد أعضاء مجلس النواب.

(٢) صلاحيات رئيس الجمهورية

أ ـ يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وعلى الوحدة الوطنية ويؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية.

ب ـ يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش.

ج ـ يوقع رئيس الجمهورية على كل المراسيم ويصدر القوانين ضمن المهل المحددة وبعد المصادقة من قبل الجهات المعنية كما يحيل مشاريع القوانين على السلطة التشريعية ويحتفظ بحق الاعتراض والرد وفق الأصول المدرجة في هذه الوثيقة وضمن المهل المحددة فيها..

وكذلك ينشر رئيس الجمهورية خلال مهلة الأربعين يوماً القوانين التي يحيلها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل المكرر.

د ـ يسمي رئيس الحكومة ويصدر مراسيم تشكيل الحكومة وفق الأصول المنصوص عنها في المادة الخامسة من هذا الفصل، كما يصدر مرسوم اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات المدرجة في هذه الوثيقة، وإلى أن يتم إصلاح السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفق هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج.

هـ ـ يترأس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشة، دون حق التصويت، الجلسات الآتية.

هـ ـ ١ ـ مجلس الدفاع الأعلى.

هـ ـ ٢ ـ اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة هي حصراً تلك المخصصة لإقرار البيان الوزاري الذي يحدد سياسة الحكومة ولإعلان الحرب والسلم أو التعبئة العامة أو حالة الطوارئ، وكذلك حل مجلس النواب وإقرار مشروع قانون دستوري وقانون الانتخاب وقانون الموازنة والعفو العام.

هـ ـ ٣ ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات التي يعتبر فيها وضع البلاد مهدداً بمخاطر أساسية.

هـ ـ ٤ ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد مرة في الشهر على الأكثر لمناقشة وبت مشاريع مراسيم وقوانين قد يكون ردها على أن لا يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة أية مواضيع أخرى.

و ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويرأس الحفلات الرسمية . . .

ز ـ يمنح أوسمة الدولة.

ح ـ لا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوصة عنها في الدستور (خيانة عظمى).

ط ـ يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.

ي ـ يصدر مرسوم قبول استقالة أي من الوزراء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء. أما الإقالة فتتم بعد موافقة المجلس الوزاري.

ك ـ يستطيع عندما تقتضي الحالة، توجيه رسائل إلى مجلس النواب والوزراء عندما يرى ذلك ضرورياً.

ل ـ يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الملاك الإداري للدولة.

ثانياً: مجلس الوزراء

(١) يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء الذين يتولون الحقائب. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

(٢) تكون السلطة الإجرائية مناطة بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والإدارية ويضع السياسة العامة للدولة كونه المسؤول وحده أمام السلطة التشريعية والشعب، ومن هذه الصلاحيات:

أ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

ب ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل المكرر على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

ج ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها العسكرية.

د ـ إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

هـ ـ توجيه وتنسيق أعمال الوزارات وجميع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

و ـ وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

ز ـ حل مجلس النواب بقرار معلل ودعوة المجلس إلى العقود الاستثنائية.

ح ـ تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها أو إقالتهم أو قبول استقالتهم وفقاً للأصول القانونية.

ثالثاً ـ المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب. ويتولى هذا المجلس:

(١) متابعة تحقيق أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات.

(٢) متابعة تنفيذ خطة إنهاء الحرب ضمن المهل المحددة لها.

(٣) متابعة تأمين شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد.

(٤) اقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية وعرضها على مجلس الوزراء.

(٥) التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه.

(٦) الموافقة على جميع المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء بما في ذلك إقالة وزير أو أكثر.

(٧) أعضاء المجلس الوزاري هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى.

(٨) تضم الأمانة العامة لمجلس الوزراء عدداً من الأمناء المساعدين والمستشارين والأخصائيين يشكلون جهازاً خاصاً للمجلس الوزاري يرتبط برئيس الحكومة ويقدم للمجلس الوزاري ما يطلبه منه من أعمال.

رابعاً ـ رئيس مجلس الوزراء

(١) يترأس مجلس الوزراء في جميع الحالات إلا تلك المحددة حصراً في مكان آخر من هذه الوثيقة، ويدير الجلسات ويطرح جدول الأعمال ويشارك في المناقشة حيث له حق التصويت.

(٢) يترأس في جميع الحالات اجتماعات المجلس الوزاري.

(٣) يقبل استقالة وزير أو أكثر ويرفع المرسوم لرئيس الجمهورية.

(٤) يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الأعلى.

(٥) يشرف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوزاري وقرارات مجلس الوزراء ويتابع أعمال الوزارات والإدارات.

خامساً ـ تشكيل الحكومة واستقالتها ومهل إصدار القوانين والمراسيم

(١) أ ـ يجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية وسياسية ملزمة ويصدر على ضوئها مرسوماً بتسمية رئيس مجلس الوزراء المكلف.

ب ـ بعد إجراء الاستشارات النيابية والسياسية يشكل رئيس مجلس

الوزراء المكلف الحكومة ويعرض لائحة بأسماء أعضائها على رئيس الجمهورية فإذا وافق يصدر المراسيم.

ج ـ إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي. فإذا نالت وجهة نظره أغلبية ٥٥ في المائة من أعضاء المجلس على رئيس الجمهورية إصدار المرسوم حكماً. أما إذا رفض المجلس التشكيلة الحكومية يعتبر رئيس مجلس الوزراء معتذراً ويعاد فتح باب الاستشارات.

د ـ إذا امتنع رئيس مجلس الوزراء عن عرضه لائحة أعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه يعتبر ذلك بمثابة اعتذار عن التشكيل ويفتح باب الاستشارات مجدداً.

(٢) بعد هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ويستمر ذلك حتى إصلاح أوضاع السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفقاً لهذا الاتفاق.

(٣) على الحكومة أن تنال ثقة مجلس النواب.

(٤) جميع المراسيم ومشاريع القوانين تحمل توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص مع مراعاة صلاحيات المجلس الوزاري، ما عدا مراسيم تسمية رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ إذا حجب المجلس عنها الثقة.

ج ـ إذا استقال نصف أعضاء الوزارة.

(٥) تحدد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردها خلال هذه المدة لأسباب معللة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وعند انقضاء المهلة دون توقيع أو رد معلل يصبح المرسوم نافذاً حكماً، أما إذا رده فيصار إلى عرضه على مجلس الوزراء مجدداً، وإن أصر

مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم. وتسري هذه المهل أيضاً بالنسبة للمراسيم العادية، ففي حالة الخلاف وإذا أصر رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع يحال إلى مجلس الوزراء للبت به، وتحدد نفس المهلة لرئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري من تاريخ إيداع المشاريع لدى أمانتهم العامة. أما بالنسبة للقوانين التي يقرها مجلس النواب فتطبق على مهل نشرها المادة (٥٦) من الدستور الحالي.

في السلطة التشريعية

(١) خلال المرحلة الانتقالية يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى (. . .) وبالشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً ووفق الالتزام بمبادئ هذه الوثيقة إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

(٢) بصورة مؤقتة حتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة، أو التي يمكن أن تشغر والمستحدثة من قبل مجلس الوزراء.

(٣) ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

(٤) يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للتشريع في كافة المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد.

في الوظائف العامة

(١) تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية وصوناً لعدالة تطبيق هذا المبدأ تسوى خلال ستة أشهر حقوق الطوائف المغبونة.

(٢) تستثنى من هذا الإلغاء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة والقضاء وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون أن يعني ذلك تخصيص أية وظيفة حكراً على أية طائفة.

(٣) تشرف الحكومة خلال المرحلة الانتقالية على تطهير واصلاح مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وفق المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية

يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في الدستور وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين، والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

يعين رئيس المحكمة الدستورية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية على أن يحدد القانون مجالات اختصاصه.

في اللامركزية الإدارية

إعادة النظر في التنظيم الإداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٦ في اتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية:

(١) بزيادة وإعادة توزيع المحافظات بشكل يؤمن مصالح المواطن والانصهار الوطني.

(٢) بتعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

(٣) باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

(٤) بتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات الإدارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، بما يؤمن سهولة وسرعة الخدمات للمواطنين.

(٥) إصلاح القضاء بما يؤمن الخدمات المباشرة للمتقاضين.

ملاحظة: تعتمد صلاحيات المؤسسات الواردة في هذا الاتفاق في الدستور الجديد.

في الإصلاح الاقتصادي والتنمية

(١) ضرورة وضع سياسة إعمار وإعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تتحدد في برنامج متناسق واضح تشرف على تنفيذه الدولة أساساً، مما يستتبع إصلاحاً سريعاً في إدارتها ورفع مستوى أدائها وإيجاد الإدارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته على أساس الانسجام في ما بينها وتكاملها، مع أخذ ضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة بعين الاعتبار. على أن يكون كل ذلك مبنياً على أن النظام الاقتصادي حر.

(٢) إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي طالتها أحداث الحرب وتلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين ووضع خطة إنمائية لهذه المناطق بحيث يتأمن توزيع أفضل للدخل والثروة بين المواطنين والمناطق وتحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن.

(٣) العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الميزانية واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية في التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

(٤) المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء إلى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

(٥) وضع برنامج إسكاني شامل مع إعطاء الأولوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الإسكانية.

(٦) وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية وخصوصاً مشروع الليطاني.

في التربية والتعليم

(١) وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لاطائفية وتثمير ثروته البشرية.

(٢) تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته وإلزاميته وشموليته

وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي وبشكل خاص توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية.

(٣) دعم التعليم الرسمي في كل المراحل والتأكيد على دور الجامعة اللبنانية الوطني وإعطائها الدعم اللازم والكافي خاصة في كلياتها التطبيقية لتقوم بدورها في عملية توحيد المجتمع اللبناني وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٤) التشديد على دور التعليم المهني والتقني لجهة إعطائه الأولوية وربطه بالخطة الإعمارية الشاملة للبنان..

(٥) المحافظة على نظام التعليم الخاص.

(٦) تعزيز البحث العلمي عبر توفير الدعم اللازم للمؤسسات العاملة في هذا الحقل.

في الجنسية

(١) وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي هي قيد الدرس، وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة والبت بها.

(٢) إلغاء ذكر المذهب على الهوية.

في المجال العسكري والأمني

(١) الجيش:

إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي وخاصة مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

ويكون الدور الأهم للجيش في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية ـ وطنية يلتزم بها جميع أفراده، وترتكز إلى المبادئ التي تحدد هوية لبنان وانتمائه إلى محيطه العربي ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان للتنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا.

انطلاقاً من هذا المفهوم تعتمد الأسس التالية:

أ - مهمات الجيش تحدد داخل مجلس الدفاع الأعلى ووفق قانون الدفاع.

ب - بغية إعادة التأهيل يتم سحب الجيش إلى ثكناته وفقاً لخطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني التي تطلب مساعدة سوريا أثناء إعادة التأهيل في المجالات التالية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

ج - تقوم حكومة الاتحاد الوطني باتخاذ القرارات والإجراءات لبرمجة إعادة بناء الجيش وتأهيله وفق المبادئ المقررة في هذه الوثيقة بما في ذلك وضع قانون جديد للدفاع.

د - إبقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية والسياسية.

هـ - التطبيق الفوري لقانون خدمة العلم.

و - يقتصر عمل مخابرات الجيش على الأمن العسكري والتكتي فقط.

(٢) قوى الأمن الداخلي:

تعهد مهمات حفظ الأمن على الأراضي اللبنانية لقوى الأمن الداخلي وتبعاً لذلك يجري تعزيز هذه القوى عدة وعدداً مع إعادة تنظيم أجهزتها المركزية وسراياها الإقليمية بالسرعة المرجوة ويحتم ذلك فتح باب التطوع مما يفسح المجال أمام استعمالها بفعالية لحماية أمن المواطن وفي كل المناطق اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تعزيز لأجهزة جمع المعلومات أو الاستقصاء.

(٣) الأمن العام:

تعزيز الأمن العام بحيث يستطيع القيام بمهمة أساسية هي ضبط الحدود الدولية إضافة إلى مهماته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات التي ترعى عمله مثل إصدار جوازات السفر والاهتمام بالرعايا الأجانب. هذا الأمر يقتضي مفارز تابعة له تسهر على أمن الحدود البرية والبحرية والمرافئ والمطارات باستثناء الحدود مع إسرائيل التي يتسلمها الجيش.

(٤) تعدل قوانين الدفاع وقوى الأمن الداخلي والأمن العام تأميناً لتنفيذ المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

الفصل الرابع
العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها.

من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات إلى نظرة تكامل[٢] استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في مختلف المجالات.

ونرى أن يكون التمييز في علاقات لبنان مع سوريا تمييزاً حقيقياً بحيث يتكرس كل ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الأهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.

إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:

أولاً - في مجال السياسة الخارجية

إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية وإقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تباعاً وحسب القضايا والمواضيع المطروحة لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها، ولا بد في هذا المجال أن تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السرية مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً - في مجال العلاقات العسكرية

إن الصراع الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمنياً

(٢) إن عبارة «التكامل» حيثما وردت في هذا الاتفاق تعني ما يلي: أن تكون إمكانات وقدرات كل من البلدين متممة لإمكانات وقدرات الآخر بما يعزز وضع كل منهما ويحقق مصالحهما المشتركة على أن يجد ويترجم ذلك في إطار الاتفاقات الثنائية المنوّه عنها في هذا الاتفاق.

وعسكرياً، يحتم على لبنان ألا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله إسرائيل من تسديد أية ضربة لسوريا أو تهديدها.

لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة في لبنان تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي: السوري واللبناني وذلك ريثما يتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال دوره على أرضه اللبنانية.

ثالثاً ـ في مجالات العلاقة الأمنية

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني ـ سوري يعبر عنه بـ:

أ ـ تحديد مشترك للأخطار الرئيسية التي تهدد أمن البلدين واستقلالهما ونظامهما.

ب ـ توحيد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة وتتولاها الأجهزة المحلية المختصة في كل من البلدين.

ج ـ إقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً ـ في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال على رغم تباين الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحددها لجنة خبراء من البلدين تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً ـ في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي

وصحة ممارسته، ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

وفي هذا الإطار ووفقاً لمبادئ الإصلاح التربوي في لبنان يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً ـ في المجال الإعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان، ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادئ والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المتفق عليه والمكرس دستورياً وقانونياً مع احترام مبدأ حرية التعبير والرأي.

سابعاً ـ في التنفيذ العملي

فور البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية من مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً.

الفصل الخامس
آلية إنهاء الحرب

تحدد مرحلة إنهاء الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، يتم خلال هذه السنة إقرار وتطبيق جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة وترتكز آلية إنهاء الحرب على القواعد والمبادئ التالية:

(١) وقف إطلاق نار شامل وفوري بمساعدة سوريا وفتح المعابر والطرقات ووقف الإمداد بالأسلحة والذخائر براً وبحراً وجواً.

(٢) تعزيز دور اللجنة الأمنية وتوسيع بقعة صلاحياتها إلى كامل الأراضي اللبنانية وضم ممثلين من قوى الأمن الداخلي وضباط سوريين إليها، وتبعاً لذلك تتمركز قوات سورية في نقاط يتفق عليها مما يسمح بدعمها المعنوي ومساندتها العسكرية لقوى الأمن الداخلي خلال مرحلة إنهاء الحرب، وذلك وفق خطة

أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني.

(٣) تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام وفتح باب التطوع وتسليم قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن في جميع المناطق اللبنانية لبسط سلطة الدولة عليها دون استثناء.

(٤) حل الميليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على مختلف أنواعها والعمل على انصهار عناصرها وطنياً في مؤسسات الوطن.

(٥) جمع الأسلحة تمهيداً لشرائها من قبل الدولة وذلك من كافة الفرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين دون استثناء.

(٦) تأمين حرية انتقال اللبنانيين وعملهم وإقامتهم في جميع المناطق اللبنانية.

(٧) إيجاد الحل الجذري لمشكلة المهجرين اللبنانيين وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله ووضع التشريعات اللازمة التي تكفل ضمان هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير على أن تبدأ عودة المهجرين خلال ثلاثة أشهر من تأليف الحكومة الجديدة وتستمر تدريجياً على ضوء توفر الظروف الأمنية وتنتهي كلياً خلال ثلاث سنوات.

الملحق رقم (٢)
مشروع ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، الذي أعد نتيجة مباحثات سالم ـ الشرع

مبادئ أساسية

١ ـ لبنان وطن سيد، حر، مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

٢ ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة التي يتم ترسيخها باتفاقيات ثنائية بعيدة المدى في مختلف المجالات.

٣ ـ لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وقراراتها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها وعضو في حركة عدم الانحياز.

٤ ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

٥ ـ الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية وعلى الوجه المبين في الدستور.

٦ ـ احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي، وحق رئيس الجمهورية بحل المجلس بمرسوم استناداً لقرار يتخذه مجلس الوزراء.

٧ ـ النظام الاقتصادي حر منظم ويكفل المبادرة الفردية ويضمن الملكية

٨ ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها وتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري الصادر في ٣١ أيار ١٩٨٤ في هذا الخصوص والذي تبنى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار ١٩٨٤. والتمسك بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدمتها القرار ٤٢٥، القاضي بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط، والتمسك أيضاً باتفاقية الهدنة الموقعة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩.

إلغاء الطائفية السياسية

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم، تبعاً لتبني الإصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة.

تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد، المهام التالية:

* تبدأ الهيئة عملها فوراً بـ:

ـ توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ.

ـ وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الإعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد.

ـ إلغاء ذكر المذهب عن تذكره الهوية.

ـ عدم تخصيص وظائف معينة لطائفة معينة.

٢ ـ وضع إجراءات عملية تدريجية، لإنهاء الحالة الطائفية ومراقبة تنفيذها، وتعمل تدريجياً في ضوء ذلك على إلغاء النصوص التي لها الطابع الطائفي، تتوج بوضع قانون انتخاب وطني.

المشاركة

إلى أن يتحقق إلغاء الطائفية السياسية، توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة القائمة والمستحدثة تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية.

على مستوى السلطة الإجرائية

١ ـ تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء.

٢ ـ يتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.

٣ ـ تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص مستقل.

٤ ـ يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه، ويحق لرئيس الحكومة ترؤس جلسات مجلس الوزراء بالتوافق مع رئيس الجمهورية.

تحال القرارات المتخذة في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها خلال أسبوعين من تاريخ ورودها إلى الرئاسة، أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها، وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحالة نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس.

تحدد مهلة لتوقيع كل من رئيس الحكومة والوزير المختص قرارات مجلس الوزراء على أن يوقعها الوزير فوراً واستطراداً رئيس الحكومة.

٥ ـ يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء على المثالثة بين الطوائف الكبرى ضمن المناصفة.

صلاحيات مجلس الوزراء

يمارس مجلس الوزراء السلطة الإجرائية وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة.

٤ ـ إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة

وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

٥ ـ تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها.

٦ ـ وضع مشروع الموازنة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

٧ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٨ ـ القرارات تصدر بمراسيم ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذها في مجلس الوزراء.

٩ ـ يمكن لمجلس الوزراء تفويض أحد أعضائه في بعض الصلاحيات التي لها الطابع الروتيني، شرط أن يتم ذلك بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون.

١٠ ـ دعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية.

١١ ـ حل المجلس النيابي.

١٢ ـ يتخذ مجلس الوزراء قراراته توافقياً وإذا تعذر ذلك يعتمد نظام خاص بالتصويت، على أن تتخذ القرارات بأكثرية ٣/٤ مجموع أعضاء مجلس الوزراء.

صلاحيات رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وممثلها تجاه الدول والمؤسسات الدولية، يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه ويضمن بقاء الدولة وانتقال السلطات الدستورية والسير المنتظم للسلطات العامة ويمارس الاختصاصات التالية:

١ ـ يوقع المراسيم وينشرها ويصدر القوانين وفق المهل المحددة بعد إقرارها من الجهات المختصة، كما يحق له الاعتراض على القوانين وردها ضمن المهل المحددة في الدستور.

٢ ـ يوقع منفرداً مرسوم تكليف رئيس الحكومة ومجتمعاً مع رئيس الحكومة مرسوم تسمية الوزراء، كما يوقع مرسوم استقالة الحكومة (وحلها)

واعتبارها مستقيلة.

٣ ـ يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

٤ ـ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٥ ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويعقد الاتفاقات الدولية.

٦ ـ يمنح الأوسمة.

٧ ـ يمنح العفو الخاص.

٨ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل للمجلس النيابي.

٩ ـ لرئيس الجمهورية إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه هو ويوقعه معه رئيس الحكومة.

١٠ ـ لا يسأل رئيس الجمهورية عن تبعاته إلا في حالة الخيانة العظمى وخرق الدستور.

صلاحيات رئيس الحكومة

يمارس رئيس الحكومة الصلاحيات التالية:

١ ـ يجري استشارات نيابية لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٢ ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٤ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٥ ـ يترأس جلسات مجلس الوزراء في حال غياب رئيس الجمهورية أو حين يستنيبه، والقرارات التي تتخذ في هذه الجلسات تحال إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها خلال اسبوعين من تاريخ ورودها إلى الرئاسة أو يعيدها خلال هذه المهلة إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته للبت بها. وتكون قرارات مجلس الوزراء في هذه الحال نهائية وملزمة ويصبح المرسوم نافذاً من تاريخ صدور قرار المجلس.

٦ ـ يترأس ويدير مجالس وزارية لدراسة ومناقشة القضايا بغية تحضيرها وإحالتها لاتخاذ القرار بصددها في مجلس الوزراء، وللإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الوزراء.

٧ ـ يتابع أعمال الوزراء والمؤسسات وينسّق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

٩ ـ يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

١٠ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

تكليف رئيس الحكومة وتسمية الوزراء

١ ـ تجري تسمية رئيس الحكومة من قبل رئيس الجمهورية بالاستناد إلى نتيجة استشارات نيابية ملزمة.

٢ ـ فور صدور مرسوم التكليف يباشر رئيس الحكومة استشاراته لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

ـ إذا استقال رئيسها.

ـ متى أدى عدد المستقيلين إلى تعطيل العمل بالنظام الخاص بالتصويت على قرارات مجلس الوزراء.

ـ بوفاة رئيس الحكومة.

ـ عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

ـ نزع الثقة من قبل المجلس النيابي.

الدستور

تعديل الدستور وفقاً للمبادئ الواردة في هذا الاتفاق.

السلطة التشريعية

١ ـ توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين.

٢ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) ويتم ملء المراكز الشاغرة والمستحدثة في مجلس النواب بتقديم الترشيحات من قبل الحكومة.

٣ ـ انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

٤ ـ إعادة النظر بالأكثريات المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ولإقرار القضايا المصيرية.

٥ ـ وضع قانون انتخاب جديد يؤمِّن أوسع وأفضل تمثيل لتحقيق الأهداف الواردة في هذا الاتفاق.

المراكز المستحدثة

١ ـ **المجلس الأعلى** لمحاكمة رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات والوزراء.

٢ ـ **المحكمة الدستورية** لتفسير الدستور ولمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية إضافة إلى نزاعات أخرى يحددها القانون.

٣ ـ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** يضم الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية ويحدد القانون اختصاصات هذا المجلس وعدد أعضائه والذي يكون له صفة استشارية.

اللامركزية الإدارية

١ ـ اعتماد لامركزية إدارية موسعة في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٢ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة وشاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

في الجيش وقوى الأمن الداخلي

١ ـ إعادة لحمة الجيش وتطويره على الأسس الوطنية الواردة في هذا الاتفاق وممارسة دوره الوطني في الدفاع عن البلاد والشعب.

٢ ـ تطبيق قانون خدمة العلم.

٣ ـ تعزيز عقيدة الجيش القتالية الوطنية وفقاً للتوجهات السياسية للدولة، وتوجهات هذا الاتفاق.

٤ ـ تشكيل مجلس أعلى للدفاع يرأسه رئيس الجمهورية ويكون رئيس الحكومة نائباً له ووزراء الدفاع والمالية والداخلية والخارجية حكماً أعضاء فيه بالإضافة إلى أعضاء آخرين يحددهم القانون.

تجري إعادة النظر في قوى الأمن الداخلي وفق الأسس المقررة للجيش وترتبط هذه القوى بما فيها الأمن العام بوزير الداخلية.

قانون الجنسية

وضع قانون جديد للجنسية يتم بموجبه معالجة كل القضايا العالقة.

التربية والتعليم

تعزيز التعليم بما يؤمن حريته وتعميمه ومجانيته وتطوير البرامج التربوية في المدارس الحكومية والخاصة بما يعزز الانتماء الوطني ويرسخ الوحدة الوطنية.

إنهاء الاقتتال

وضع خطة أمنية شاملة تؤدي إلى وقف الاقتتال والعودة بالبلاد إلى حال السلم والحياة الوطنية الطبيعية، وهذا يتطلب:

١ ـ وقف شامل لإطلاق النار.

٢ ـ جمع الأسلحة بكل أنواعها.

٣ ـ حل التنظيمات المسلحة.

٤ ـ عودة المهجرين اللبنانيين منذ عام ١٩٧٥، وتقدم الدولة المساعدة لهم في إعادة تعمير ما تهدم من بيوتهم، كما تضمن هذه العودة.

٥ ـ الربط وعدم التجزئة بين إنهاء حالة الاقتتال في بنودها الأربعة والإصلاح السياسي بغية تأمين مصداقية وتكاملية هذا الاتفاق.

٦ ـ مساعدة الشقيقة سوريا بتحقيق هذه الأهداف.

الملحق رقم (٣)
ورقة الحريري
التي عرفت بورقة ١٩٨٧/١١/١١

إن معالجة أزمة أي بلد توصلاً إلى حلها، هو عمل متواصل للحكومات المتتابعة وبالتالي فأي مشروع يهدف إلى حل الأزمة اللبنانية مرة لكل المرات مصيره الفشل الكلي لأنه يستند إلى أوهام لا تتصل بواقعية الحال وبعيدة عن المنطق.

إلا أنه مما لا شك فيه أن إنهاء الحرب الدائرة في لبنان هو من الصعوبة والتعقيد بمكان يجعل كل أصحاب الإمكانات الفكرية، محلية كانت أم دولية تميل إلى اليأس وترك الموضوع وكأن الاستناد إلى عامل الوقت هو الطريق الأسهل والأقل مسؤولية. غير أن إنهاء الحرب حالياً في لبنان وقيام الدولة القوية العادلة، لا جمهورية إسلامية ولا دولة مارونية، هو الأمل المنشود لدى الغالبية المطلقة من اللبنانيين. لهذا السبب بالذات، يجب التمسك بالشجاعة الأدبية والفكرية وخوض هذا الموضوع لإيجاد المخارج اللازمة تمهيداً لوضعه حيز التنفيذ.

الأساس في قيام الدولة القوية العادلة هو إنهاء الحرب وشرط إنهاء الحرب هو قيام الدولة العادلة. فالموضوعان، إذاً، متلازمان تلازماً كاملاً.

إن قيام الدولة القوية العادلة يتم بتعزيز سلطة مؤسساتها ومشاركة المواطنين في السلطات على مختلف الأصعدة ومراقبتها، وبديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم عن طريق تجزئة السلطة واقتسامها بين المتحاربين.

وحدة الشعب والأرض ومؤسسات الدولة تتجلى في عيش مشترك بين

جميع الطوائف التي تؤلف المجتمع اللبناني ويبقى الأساس في وجود لبنان. إن صون هذا العيش المشترك هو المهمة الأولى للدولة ورئيسها، ومن هذا المنطلق يجب العمل على كل ما يحصنه ورفض كل ما ينال منه لأن في إضعافه تهديداً للكيان اللبناني.

وبحكم عروبة لبنان هوية وانتماء وبمقدار ما لصون هذا العيش من مسؤولية داخلية وطنية، فهو في الوقت ذاته مسؤولية عربية جامعة كونه يشكل النموذج الأصلح لحل قضية العرب الأولى ألا وهي القضية الفلسطينية.

من هذه المنطلقات تبرز الحاجة الملحة للمساعدة السورية وأهمية الواجب الوطني اللبناني لتحصين دورها وحمايته من كل الشوائب لتتمكن من جعل مساعدتها فعالة ومثمرة.

استناداً إلى هذه المقدمة، المبادئ، تبرز العناوين الأساسية التالية والتي يجب تحديدها ودراستها:

١ ـ كيفية إنهاء الحرب وقيام الدولة القوية.

٢ ـ كيفية قيام الدولة العادلة.

١ ـ إنهاء حالة الحرب وقيام الدولة القوية

إن الدولة وحدها هي المسؤولة عن الأمن فوق جميع الأراضي اللبنانية وبالتالي فعليها العمل على استعادة هذه المسؤولية بجميع الوسائل العادية منها والاستثنائية.

تمارس الدولة مسؤوليتها بواسطة أجهزتها الأمنية وأولها قوى الأمن الداخلي؛ لذلك ينبغي:

١ ـ ١ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي عديداً وعدّة لتمكينها من بسط سلطة الدولة فوق كامل الأراضي اللبنانية وذلك عن طريق:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون الخامسة والثلاثين من العمر الراغبين بالمشاركة بتدعيم السلطة الأمنية، وذلك برواتب وتعويضات تشجيعية، تدفعهم للتطوع وتغنيهم عن التوجه نحو نشاطات عمل أخرى غير شرعية.

ب ـ تدريب المتطوعين مركزياً في البدء، ثم توزيعهم على الوحدات في

المحافظات واتباعهم دورات تدريبية دورية ومنتظمة.

ج ـ تطوير هيكلية قوى الأمن الداخلي بما يتناسب مع التنظيم الإداري المقترح لاحقاً بشكل يسمح لها:

* بفرض النظام والقانون فوق كل الأراضي اللبنانية.

* بالتدخل بفعالية وكفاية ضدّ الجرائم وأعمال الشغب المحتملة، دون الحاجة للاستعانة بالجيش إلا في الحالات الاستثنائية القصوى.

* بالاحتفاظ بقوى تدخّل كافية، فعّالة وسريعة على مستوى المحافظة وعلى مستوى الوطن.

* بإمرة القوى الآتية: الدرك، الشرطة، الشرطة القضائية، مفارز الجمارك، حرس الحدود والشواطئ والموانئ والمطارات، وحدات الإطفاء، حرس الأحراش.

* بإنشاء مفارز متخصصة مهمتها الاستقصاء وجمع المعلومات بهدف مقاومة الجريمة وأعمال الشغب.

١ ـ ٢ ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص والأشياء من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

١ ـ ٣ ـ الجيش:

أ ـ إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي، ومهمته أيضاً حماية النظام العام عند الضرورة وعندما يتعدى الخطر مقدرة قوى الأمن الداخلي على معالجته وحدها.

ب ـ يستخدم الجيش في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها المجلس الأعلى للدفاع.

ج ـ يحدد عديد الجيش بـ ٢٥ ألفاً من العسكريين مع الأسلحة والأعتدة المناسبة لمهامه.

د ـ يلحق الجيش بثكناته في الوقت الذي تصبح فيه قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها.

هـ ـ تقتصر المخابرات في الجيش على المعلومات العسكرية دون سواها.

و ـ يعاد تنظيم الجيش وتدريبه ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته الوطنية الأساسية ألا وهي الدفاع عن الحدود.

١ ـ ٤ ـ حلّ الميليشيات والتنظيمات المسلحة: استعادة مسؤولية الأمن من قبل الدولة وبعد تطويع جميع الراغبين من اللبنانيين في تدعيم هذه المسؤولية تستتبع بالضرورة حل الميليشيات وجمع الأسلحة أو شرائها من قبل الدولة ووقف كافة الأعمال العسكرية غير الشرعية على جميع الأراضي اللبنانية.

١ ـ ٥ ـ استعادة سلطة الدولة على كامل أراضي الجنوب: إن استعادة سلطة الدولة على الجنوب كاملاً، هي الخطوة الأساسية الأولى لبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية. فمن الجنوب تبدأ استعادة استقلال لبنان.

ـ إن استعادة سلطة الدولة على الجنوب حتى الحدود الدولية تتطلب التالي:

١ ـ إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها وتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري الصادر في ١٣ أيار سنة ١٩٨٤ في هذا الخصوص والذي تبنى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٥ آذار سنة ١٩٨٤، والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارات ٤٢٥، ٥٠٨، ٥٠٩ بالإضافة إلى اتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ بغية إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن كافة الأراضي اللبنانية.

٢ ـ العمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي، وفرض الأمن والاستقرار في منطقة الحدود.

٣ ـ تكثيف قوى الأمن الداخلي بصورة فعالة في المنطقة.

٤ ـ منع وجود أي سلاح غير شرعي في جميع أنحاء المنطقة كما في باقي المناطق اللبنانية.

٥ ـ نشر الجيش في نقاط ثابتة وفعّالة لصدّ أي عدوان على الجنوب.

٦ ـ قيام الدولة اللبنانية بتوفير الإمكانيات الضرورية لدعم صمود الجنوبي

وعودته وتمسّكه بأرضه عن طريق توفير وسائل الإنماء الاقتصادية والبشرية وقيام نهضة عمرانية وزراعية واسعة تزيد فرص العمل وتخرج الجنوب من دائرة الحرمان والتخلّف.

٢ ـ في قيام الدولة العادلة

إن قيام الدولة العادلة يتطلب الاتفاق على مبادئ عامة تترجم في دستور جديد مبني على تعزيز صلاحيات السلطات الإجرائية التشريعية والإدارية والقضائية وفق أسس ثابتة لتكون قادرة وعادلة في ممارسة دورها وتحمل مسؤولياتها وتشعر المواطنين بالمساواة دون تمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

أ ـ مبادئ عامة:

ـ هوية لبنان:

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وعضو في حركة عدم الانحياز.

ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل في ظل نظام اقتصادي حر لكي يبقى لبنان بلد الكرامة الإنسانية والطموح الحضاري.

ب ـ المبادئ العامة للدستور الجديد:

لقد تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء الصيغة الطائفية، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتمائه العربي

وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين.

وتعتمد في وضع هذا الدستور، خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادئ الأساسية والأحكام التالية:

١ - النظام جمهوري ديمقراطي برلماني.

٢ - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبين في الدستور العتيد.

٣ - احترام مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي، وحق رئيس الجمهورية بحل المجلس النيابي بمرسوم يوقعه مع رئيس مجلس الوزراء استناداً لقرار يتخذه مجلس الوزراء.

٤ - اللبنانيون متساوون أمام القانون وهم يتمتعون بالسواء والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون تمييز بينهم.

٥ - لا ميزة للبناني على آخر في تولي المناصب والوظائف العامة إلا من حيث الكفاءة والأهلية ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

٦ - اعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون وحماية حرية الاعتقاد (وفي هذا المجال التأكيد على نص المادة التاسعة من الدستور الحالي) وتكريس الحفاظ على المصلحة العامة في مجالات الرأي والتعبير والتعليم والأحزاب والجمعيات والمؤسسات والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي.

٧ - النظام الاقتصادي حر ويكفل المبادرة الفردية، والملكية الفردية والخاصة حق مقدس للجميع في إطار القانون واعتبار لبنان وحدة إنمائية واحدة لا تتجزأ.

٨ - اعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم، والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة مع التأكيد على حرية التعليم وحماية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة.

٩ - وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل مع اعتماد

المحافظة دائرة انتخابية للتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

١٠ - يستحدث مجلس للشيوخ يساهم مع المجلس النيابي بالنظر بالأمور الهامة التي تتعلق بالتوجهات الأساسية الهيكلية وهي على وجه الحصر:

* تعديل الدستور.
* قضايا الحرب والسلم.
* إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
* أنظمة الأحوال الشخصية.
* قانون الجنسية.

قانون انتخابات مجلس الشيوخ.

* يصار إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالتساوي بين الطوائف الرئيسية.

١ - في تعزيز السلطة الإجرائية

أ - رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وممثلها تجاه الدول والمؤسسات الدولية، يسهر على احترام الدستور ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه، وهو رمز الوحدة الوطنية ومن أولى مهامه الحفاظ على الكيان اللبناني وبالتالي صون العيش المشترك بين اللبنانيين الذين هو أحد الأعمدة الرئيسية لوجود لبنان، من هذا المنطلق يعمل رئيس الجمهورية على كل ما يقوي هذا العيش ويرفض كل ما ينال منه. لذلك يعتبر رئيس الجمهورية:

- رأس السلطة الإجرائية يمارسها من خلال مجلس الوزراء.
- رئيساً لمجلس الدفاع الأعلى.
- قائداً أعلى للقوات المسلحة وله الحق وحده، عندما يرى تهديداً مفاجئاً لسلامة الأراضي اللبنانية أو لأمن الدولة، أن يستخدم الجيش لمدة لا تتجاوز

الأسبوع يدعو خلالها مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

- يترأس مجلس الوزراء في المواضيع المهمة التي تتصل بدعائم الوطن وأمن الدولة وسياستها في جميع الحقول وهذه المواضيع هي:

* إعلان حالة الطوارئ.
* الحرب والسلم.
* وضع السياسة العامة في جميع الحقول (دفاعية، أمنية، تربوية، مالية، اقتصادية، خارجية، إنمائية، إجتماعية، الخ...).
* عقد الاتفاقات والمحادثات والمعاهدات.
* إقرار مشاريع القوانين (الدستورية منها والعادلة).
* العفو العام.
* إقرار البيان الوزاري.
* تعيين موظفي الفئة الأولى وتشكيلاتهم.
* إقرار ملاك موظفي المؤسسات وإنشاء مؤسسات جديدة.
* قانون الموازنة العامة للدولة.

- يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.

- يسمي رئيس مجلس الوزراء استناداً إلى استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على أن تصبح برلمانية ملزمة فقط بعد إجراء أول انتخابات نيابية.

- يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويرأس الحفلات الرسمية.

- يمنح أوسمة الدولة.

- لا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى).

- يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.

ب ـ رئيس مجلس الوزراء:

- يعتبر رئيس مجلس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويتابع أعمال الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

- يجري استشارات سياسية عامة ونيابية لتأليف الحكومة العتيدة ويعرض التشكيلة على رئيس الجمهورية حيث تصدر المراسيم بالتوافق بينهما. أما في حال تعذر الاتفاق فيعود البت بالموضوع إلى مجلس النواب على أن يجري التصويت بالغالبية المطلقة.

- يترأس مجلس الوزراء في جميع الحالات غير الواردة سابقاً.

- يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

- يضع جدول أعمال مجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

- هو نائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة.

- هو نائب لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

١ ـ إذا استقال رئيسها أو حصل فراغ في رئاستها.

٢ ـ إذا استقال ثلث أعضائها.

٣ ـ إذا حجب المجلس النيابي عنها الثقة.

ج ـ مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ

سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة دون استثناء.

٤ ـ إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

٥ ـ وضع مشروع الموازنة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

٦ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٧ ـ القرارات تصدر بمراسيم ترفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذها في مجلس الوزراء.

٨ ـ حل المجلس النيابي.

٩ ـ يكون النصاب القانوني لانعقاد مجلس الوزراء أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ مجلس الوزراء قراراته توافقياً، وإذا تعذر ذلك فبالتصويت، وتؤخذ القرارات بأكثرية ثلثي الحضور.

د ـ الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية على أن ترتبط قراراته، فيما يتعلق في الأمور الإدارية، بجدول عديد الوزارة وموافقة ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.

٢ ـ في تعزيز السلطة التشريعية

أ ـ مجلس النواب:

من أجل تعزيز قدرة مجلس النواب على ممارسة دوره التشريعي وعلى تأمين الرقابة على السلطة التنفيذية تجرى التعديلات التالية:

* اعتماد مبدأ فصل النيابة عن الوزارة.

* وضع قانون جديد للانتخاب يؤمن مشاركة أوسع في التمثيل.

* توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ورفع عدد النواب إلى ١٠٨ مرحلياً.

* تملأ المراكز الشاغرة حالياً والمستحدثة بالترشيح من قبل الحكرمة وبموافقة المجلس النيابي الحالي بالغالبية المطلقة وذلك لمرة واحدة فقط.

* انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٣ ـ في تعزيز السلطة الإدارية

ـ إن المشاركة المطلوب تحقيقها هي مشاركة المواطنين في السلطة، ولا تقتصر في هذا المجال على تغيير أو تعديل قانون الانتخاب لتصحيح أوضاع السلطة التشريعية فقط، بل يجب أن تتسع لتشمل أوضاع السلطة الإدارية بغية منح الفرد إمكانية التأثير على محيطه المباشر.

ـ من هنا فإن اللامركزية الإدارية الواسعة المطلوبة هي التي تؤمن للمواطن القدرة على التحرك على صعيده المباشر، وتجعله بالتالي شريكاً ومسؤولاً في السلطة مساهماً بذلك في قيام الدولة القوية من جهة، وفي تسهيل الشؤون الحياتية للمواطنين من جهة أخرى. كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

انطلاقاً مما تقدم يقتضي اعتماد تنظيم إداري جديد يجعل لبنان إحدى عشرة محافظة مختلطة قدر الإمكان على رأس كل منها حاكم، وتعتبر المحافظة دائرة انتخابية واحدة، وذلك وفقاً لما يلي:

* عشرة حكام محافظات، أما محافظة بيروت فيتولى شؤونها مجلس حكام مؤلف من أربعة، رئاسته مداورة بينهم كل سنتين. يتم تعيين مجلس المحافظة على الوجه التالي:

* يعين مجلس الوزراء حكام المحافظات.

* يعين الحاكم ثلثي مجلس المحافظة في محافظته.

* يعين مجلس الوزراء بعدها ثلث أعضاء مجلس كل محافظة.

* بعد مرور سنة على إنهاء حالة الحرب، تجرى انتخابات «محلية» لثلث

أعضاء مجلس المحافظة من بين المعينين من قبل الحاكم.

* بعد مرور سنتين تجرى انتخابات «محلية» أخرى لاختيار الثلث الثاني بدلاً من المعينين المتبقين من قبل الحاكم.

* بعد مرور ثلاث سنوات تجرى انتخابات «محلية» لاختيار الحاكم وثلث الأعضاء بدلاً من المعينين من قبل الحكومة.

* بعد هذه الفترة الانتقالية تجرى الانتخابات المحلية للحاكم ولمجلس المحافظة كل أربع سنوات.

ومن المقترح أن يكون حكام المحافظات أعضاء حكماً في مجلس الشيوخ.

٤ ـ إلغاء الطائفية السياسية

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، ولبلوغه يقتضي تحقيق الانصهار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعميق روح الانتماء الوطني فيما بينهم، تبعاً لتبني الإصلاحات الكفيلة بذلك خلال فترة محدودة.

تتولى هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وعدد من الأعضاء يتفق عليه فيما بعد، المهام التالية:

أ ـ تبدأ الهيئة عملها فوراً بـ:

١ ـ توحيد كتب التربية الوطنية والتاريخ.

٢ ـ وضع سياسة إعلامية لكل وسائل الإعلام تساعد في تحقيق الانصهار الوطني وتجاوز الحال الطائفية القائمة في البلاد.

٣ ـ إلغاء ذكر المذهب في تذكرة الهوية.

٤ ـ عدم تخصيص وظائف معينة لطائفة معينة.

ب ـ وضع إجراءات عملية تدريجية لإنهاء الحال الطائفية ومراقبة تنفيذها، وتعمل تدريجياً في ضوء ذلك على إلغاء النصوص التي لها الطابع الطائفي وتتوج بوضع قانون انتخاب وطني.

٢ ـ المشاركة: إلى أن يتم إلغاء الطائفية السياسية توسع قاعدة التمثيل للميثاق الوطني بحيث تتمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة القائمة والمستحدثة

تمثيلاً متوازناً مبنياً على المشاركة المتساوية.

٥ ـ في تعزيز السلطة القضائية

*** المحاكم الميدانية:**

تنشأ محكمة ميدانية أو أكثر لمدة سنتين قابلة للتمديد في كل محافظة، مهمتها المعالجة القضائية السريعة للجرائم المرتكبة ضد أمن المحافظة وأمن الدولة.

*** المحكمة العليا والمحكمة الدستورية:**

يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة (٨٠) من الدستور الحالي، كما يصار إلى إصدار القانون الخاص الذي تعين بموجبه أصول المحاكمات التي يتبعها المجلس.

تنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويعيّن رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

٦ ـ في تعزيز التنمية والاقتصاد

ـ المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية، على أن يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه، وارتباطه وطريقة عمله.

١ ـ ضرورة وضع سياسة إعمار وإعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تتحدد في برنامج متناسق واضح تشرف على تنفيذه الدولة أساساً، مما يستتبع إصلاحاً سريعاً في إدارتها ورفع مستوى أدائها وإيجاد الإدارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته على أساس الانسجام فيما بينها، وتكاملها، مع الحرص على المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، وضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة.

٢ ـ معالجة القضايا والمشاكل الناجمة عن الأحداث، وإيلاء اهتمام خاص

للمناطق التي طالتها أحداث الحرب وكذلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين، ووضع خطة إنمائية لهذه المناطق وتحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن.

٣ ـ اعتماد الخطط الإعمارية والإنمائية (كالخطط الخمسية في الميزانية) واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

٤ ـ المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، وتعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها لحفظ حقوق الخزينة.

٥ ـ وضع برنامج إسكاني شامل مع إعطاء الأولوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الإسكانية.

٦ ـ وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية، وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية وخصوصاً مشروع الليطاني.

٧ ـ في تعزيز التربية والتعليم

١ ـ وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته.

٢ ـ تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته وإلزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة.

٣ ـ دعم التعليم الرسمي في كل المراحل والتأكيد على دور الجامعة اللبنانية الوطني وإعطاؤها الدعم اللازم والكافي خاصة في كلياتها التطبيقية لتقوم بدورها في عملية توحيد المجتمع اللبناني وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ ـ التشديد على دور التعليم المهني والتقني لجهة إعطائه الأولوية وربطه بالخطة الإعمارية الشاملة للبنان.

خاتمة

«فور التوقيع على هذا الاتفاق تشكل حكومة اتحاد وطني وتعطى أوسع الصلاحيات لتطبيقه».

وأرفق بهذه الورقة ملحق سمّي «مشروع عمل للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا ـ أهمية الدور السوري»، وهذا نصه:

مشروع ورقة عمل
للعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا
أهمية الدور السوري

«بحكم الانتماء محيطاً وتاريخاً وجغرافية، يقتضي صون الدور السوري في المنطقة وفي لبنان في صورة خاصة، وذلك للمساعدة على جعله أكثر ثقلاً في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وبالتالي قادراً أكثر على المساهمة في إنهاء الحرب وقيام الدولة القوية العادلة.

ولما كانت حماية هذا الدور تأتي بادئ ذي بدء في الحؤول دون التدخل في شؤون سوريا الداخلية انطلاقاً من لبنان والحد من فعالية أخصامها وأعدائها وعلى رأسهم إسرائيل، لذلك يقتضي العمل على تحصين دور حمايتها للبنان أولاً وتفشيلاً لجميع المخططات المعادية لها.

في نفس الوقت تعمل سوريا على حماية أمن لبنان من أراضيها وخاصة في الحقل المتعلق بضبط الحدود لجهة منع دخول الأسلحة والأشخاص إلى لبنان بطريقة غير مشروعة.

من هذا المنطلق، وفضلاً عن أن علاقات لبنان بجميع الدول العربية هي علاقات أخوية صادقة ينبغي أن يكون له مع سوريا ولسوريا معه، علاقات متينة خاصة تتميز فيها الصلات السياسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية وحسن الجوار مما يستتبع أن تكون العلاقة بين الدولتين على النحو التالي:

أولاً: في مجال السياسة الخارجية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، حريص على علاقاته الدولية وفق مصلحته الوطنية دون انحياز، يسعى إلى تمتين العلاقات الأخوية مع الدول

العربية، وخاصة سوريا، لذا فإن التنسيق في السياسة الخارجية بين سوريا ولبنان يشمل قضايا مختلفة من إقليمية ودولية.

ثانياً: دفاعياً

تتمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من منطقة البقاع يتفق عليها في لجنة عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الدفاع في كل من البلدين على أن يكون الجيش اللبناني على تماس مباشر مع إسرائيل على طول الحدود.

- يتم تنفيذ هذا البند بموجب تشريع يصدر عن مجلس النواب ولمدة أربع سنوات فقط.

- بعد هذه المدة ينظم بروتوكول بين الحكومتين اللبنانية والسورية يعالج مقتضيات الدفاع السوري في الأراضي اللبنانية وفق الظروف الراهنة.

ثالثاً: أمنياً

نظراً لأهمية دور سوريا في المساعدة على إنهاء الحرب وقيام الدولة اللبنانية، وبغية تقوية دورها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وبالتالي تبرز ضرورة ملحة لقيام تنسيق أمني بين أجهزة منشأة في كل من البلدين لهذا الغرض، على أن تتم موافقة حكومة كل منهما على الطرق المعتمدة لهذا التنسيق وذلك عن طريق اتفاق أمني يجري بينهما يحقق الغاية المرجوة ولا يتعارض مع سيادة كل من البلدين.

رابعاً: إعلامياً

بحكم مسؤوليتها عن الأمن من الضروري أن لا تسمح الدولة اللبنانية القادرة بأي تشويش إعلامي ضد الدول العربية الشقيقة وخاصة سوريا التي تساعد لبنان على إنهاء الحرب وقيام دولته.

مما لا شك فيه أن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذا حريات مسؤولة، يتطلب جهداً وتفهماً من جميع رجال الإعلام ويقتضي بالتالي وضع مخطط لشراء جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية لوضعها بتصرف الدولة حيث تخصص كل واحدة منها لحقل من حقول الإعلام والثقافة بناء لقرار يتخذ في مجلس الوزراء.

خامساً: في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتعاون واسعاً في هذا المجال على رغم تباين الأنظمة. أما مجالات تنظيم هذا التعاون فتحددها لجنة خبراء من البلدين تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

سادساً: في التنفيذ العملي

«فور البدء بتنفيذ مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً».

الملحق رقم (٤)

مشروع الكورال بيتش، الذي أعد بين الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص في ١٩٨٩/١/٢

مبادئ أساسية

١ ـ لبنان وطن سيّد مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

٢ ـ لبنان عربي الهويّة والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم بميثاقها وقراراتها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها.

٣ ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

٤ ـ الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة الوطنية عبر المؤسسات الدستورية.

٥ ـ احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها من خلال مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي وحق السلطة التنفيذية بحل هذا المجلس.

٦ ـ النظام الاقتصادي حر منظم ويكفل المبادرة الفردية ويضمن الملكية الخاصة ويحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٧ ـ أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. وكما أن على كل لبناني واجب صيانة كل جزء منها، والحفاظ على سلامتها، والدفاع عن حدودها في إطار السيادة اللبنانية، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أي انتماء كان، مما يستتبع حق كل

مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله، ويستوجب التشريعات اللازمة التي تضمن هذا الحق وتؤمن الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

٨ ـ ميثاق العيش المشترك ميثاق مقدّس لا شرعية لأي سلطة تناقضه.

أولاً: في السلطة التشريعية

١ ـ لبنان دائرة انتخابية واحدة.

٢ ـ تُوزّع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين.

٣ ـ يُنتخب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٤ ـ يُزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨. أما المراكز الشاغرة والمستحدثة فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة، بتقديم الترشيحات من قِبَل الحكومة إلى المجلس النيابي وفقاً لمقتضيات الوفاق، على أن ينتخب مجلس النواب من بينها العدد الكافي لملء المقاعد الشاغرة والمستحدثة.

ثانياً: في السلطة التنفيذية

أ ـ المشاركة في السلطة التنفيذية

١ ـ تُناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء.

٢ ـ مجلس الوزراء هيئة دستورية مستقلة تجتمع في مقرّ خاص بها.

٣ ـ يُعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء العرف المُتّبع القائم على المثالثة من ضمن المناصفة.

ب ـ صلاحيات مجلس الوزراء

يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

٢ ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ

سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجّل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

٣ - تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة كل أجهزة الدولة.

٤ - إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها واتخاذ القرار المناسب في موضوع الحرب والسلم والتعبئة العامة.

٥ - تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها.

٦ - وضع مشروع الموازنة العامة للدولة ووضع الخطط الإنمائية على أنواعها.

٧ - تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم ورعاية سائر شؤونهم وفق القانون.

٨ - القرارات التي تصدر بمرسوم تُرفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالتها إلى رئاسة الجمهورية. أما القرارات التي يقرر مجلس الوزراء ضرورة استعجالها فيجب أن تصدر المراسيم المتعلقة بها في المهلة التي يحددها المجلس في الجلسة نفسها.

٩ - حل المجلس النيابي.

١٠ - النظر في سائر الشؤون المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

١١ - تتخذ المقررات في مجلس الوزراء بالتوافق، وعند الضرورة بالأكثرية المطلقة من أعضاء المجلس. ولا يشارك رئيس الجمهورية بالتصويت.

ج - صلاحيات رئيس الجمهورية

إضافةً إلى ما يرد في بنودٍ أخرى:

١ - رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية، ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة.

٢ - ينشر القوانين وفق المهل المحددة بعد إقرارها في مجلس النواب. كما

يحق له طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه. وفي حال انقضاء المهل المحددة تعتبر القوانين نافذة المفعول حكماً.

٣ - يُوقع المراسيم.

٤ - يُجري الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة.

٥ - يُوقِّع مرسوم تكليف رئيس الحكومة ومرسوم تعيين الوزراء ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦ - يرأس جلسات مجلس الوزراء في حال حضوره.

٧ - يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

٨ - يقبل أوراق اعتماد السفراء بحضور وزير الخارجية ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين.

٩ - يمنح الأوسمة بمراسيم.

١٠ - يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١١ - يوجه، عندما تقتضي الضرورة، رسائل للمجلس النيابي.

١٢ - يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وتُطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تُمكِّنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.

أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنةً فسنة فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب عليها.

١٣ - لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بمهامه إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

١٤ - لرئيس الجمهورية حق عرض أمر من الأمور الملحة على مجلس الوزراء لا يتضمنها جدول الأعمال.

١٥ - لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء في غيابه خلال مهلة أسبوع من تاريخ إحالتها على رئاسة الجمهورية،

فيما عدا تلك التي يُقرر مجلس الوزراء ضرورة استعجال صدورها فتُخفّض المهلة إلى ثلاثة أيام.

١٦ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور رئيس الوزراء والوزير المختص.

د ـ صلاحيات رئيس مجلس الوزراء

إضافة إلى ما يرد في بنودٍ أخرى:

١ ـ هو رئيس الحكومة، يمثلها ويتكلم باسمها.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة.

٣ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

٤ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٥ ـ يُوقع على المراسيم.

٦ ـ يترأس جلسات مجلس الوزراء، إلا في حال حضور رئيس الجمهورية.

٧ ـ يترأس ويدير المجالس الوزارية لدراسة القضايا ومناقشتها، بغية تحضيرها وإحالتها لاتخاذ القرار بصددها في مجلس الوزراء، وللإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات هذا المجلس.

٨ ـ يتابع أعمال الوزراء والمؤسسات ويُنسّق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان سير العمل.

٩ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

١٠ ـ يوقع المحضر الأصولي لجلسات مجلس الوزراء.

١١ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

١٢ ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

هـ ـ في تشكيل الحكومة

١ ـ يُجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة بحضور رئيس مجلس النواب ويصدر بنتيجتها كتاباً يسمي فيه رئيس الحكومة المكلف.

٢ ـ يُجري رئيس الحكومة المكلف استشاراته لتشكيل الحكومة خلال مهلة أربعة أسابيع من تاريخ تكليفه. ولرئيس الجمهورية أن يمنح الرئيس المكلف مهلة أسبوعين إضافيين لتشكيل الحكومة بناءً على طلبه.

٣ ـ تصدر مراسيم تشكيل الحكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

٤ ـ في حال عدم إصدار مراسيم تشكيل الحكومة بعد انقضاء مهلة التكليف، ينعقد مجلس النواب، دون تأخير، بدعوة من رئيسه، فينتخب رئيساً للحكومة يقوم بتشكيلها في مهلة أسبوعين:

أ ـ يتقدم إلى مجلس النواب بخطة عمل الحكومة، وتعتبر ثقة المجلس بالحكومة كافية بنسبة ٥٥ بالمئة من مجموع الأعضاء المؤلف منهم مجلس النواب.

ب ـ في حال عدم نيل الحكومة ثقة مجلس النواب يبادر المجلس مجدداً إلى انتخاب رئيسٍ للحكومة يقوم بتشكيلها وفقاً لما تقدم.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ إذا فقدت نصف عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ ـ عند نزع الثقة منها من قِبَل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناءً على طلبها الثقة.

٢ ـ تكون إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب في حالة انعقاد للقيام بواجبه.

ثالثاً: في الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه في أسرع وقت ممكن.

أ ـ تُشكل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وتضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

ب ـ مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية تحقيقاً للوحدة الوطنية وتعميقاً لروح الانتماء الوطني، في شتى المجالات بما في ذلك التوجيه التربوي والسياسة الإعلامية وخدمة العلم.

ج ـ ينتخب مجلس النواب أعضاء الهيئة لمدة سنتين من لائحة مرشحين يقدمها مجلس الوزراء.

د ـ تقدم الهيئة تقريراً نصف سنوي بنتيجة أعمالها إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء.

هـ ـ يُلغى ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

رابعاً: في الجيش وقوى الأمن الداخلي

أ ـ الجيش خاضع للسلطة المدنية، فالحكم في لبنان حكم مدني.

١ ـ يرتبط الجيش إدارياً بوزير الدفاع ويخضع لسلطة مجلس الوزراء.

٢ ـ يشكل مجلس أعلى للدفاع.

أ ـ رئيسه رئيس الجمهورية.

ب ـ نائب رئيسه رئيس الحكومة.

ج ـ أعضاؤه حكماً وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والمالية، بالإضافة إلى أعضاء آخرين يحددهم القانون.

٣ ـ يُعاد جمعه وتنظيمه وتطويره لتمكينه من ممارسة دوره الوطني في الدفاع عن البلاد والشعب.

٤ ـ استخدامه في الأمن الداخلي يجب أن يرتبط بمهمة محددة، بناء على قرار يتخذ في مجلس الوزراء.

٥ ـ تحصر صلاحيات المحاكم العسكرية في الجرائم القائمة بين عسكريين أو مع عسكريين.

ب ـ قوى الأمن الداخلي والأمن العام

أ ـ إجراء إصلاح إداري شامل وتعزيز دور هيئات الرقابة.

ب ـ إلغاء طائفية الوظيفة في كل أجهزة الدولة من إدارة وقضاء وقوى مسلحة.

ج ـ اعتماد المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في توزيع وظائف الفئة الأولى وذلك بصورة مؤقتة، حتى انتخاب أول مجلس نيابي جديد.

خامساً: في النظام الاقتصادي والسياسة الاجتماعية

أ ـ النظام الاقتصادي المناسب هو الاقتصاد الحر الذي يعتمد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تطوير طاقات المجتمع الإنتاجية والإنسانية، ويقوم على وحدة لبنان واستقراره الأمني والسياسي والاجتماعي.

ب ـ للقطاع العام دور فاعل في التنمية والتنظيم والسهر على سلامة سير الاقتصاد الوطني واستقراره.

ج ـ الحرية الاقتصادية حرية مسؤولة، والحفاظ على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية من مستلزمات النظام.

د ـ يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

سادساً: في القضـاء

أ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون، وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة

الرؤساء والوزراء وفقاً لأحكام القانون الخاص به.

٢ ـ يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري:

أ ـ رئيس الجمهورية.

ب ـ رئيس مجلس النواب.

ج ـ رئيس الحكومة.

د ـ نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١ ـ الأحوال الشخصية.

٢ ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ ـ حرية التعليم الديني.

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء: يُنتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قِبَل الجسم القضائي.

سابعاً: في النظام الإداري

أ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

ب ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى إداري ممكن تسهيلاً لأعمال المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

ج ـ اعتماد اللامركزية الإدارية على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى تأميناً للمشاركة المحلية.

د ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة وشاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

ثامناً: في التربية والتعليم

أ ـ حرية التعليم وإلزاميته ومجانيته.

ب ـ إصلاح التعليم الرسمي وتعزيزه.

ج ـ تكييف التعليم الرسمي بما يلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية.

د ـ تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة.

هـ ـ إحكام رقابة الدولة على الكتاب المدرسي خصوصاً في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز:

١ ـ الانتماء الوطني (التربية الوطنية).

٢ ـ الانفتاح الروحي (التربية الروحية).

تاسعاً: في العلاقات اللبنانية ـ السورية

أ ـ بين لبنان وسوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح المشتركة، مما يستلزم:

ـ إقامة أوثق أشكال التنسيق والعمل المشترك بينهما في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها.

ـ وفي إطار من التعاون الدائم يتلاءم مع كونهما دولتين مستقلتين تنتميان إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

ـ وتتبلور هذه العلاقات من خلال اتفاقيات ثنائية يوقّعها البلدان.

ب ـ التعاون والتنسيق مع سوريا في سبيل وضع استراتيجية عربية موحدة تؤمن مشاركة عربية فاعلة في مواجهة إسرائيل واحتلالها الأراضي العربية ومخططاتها الرامية إلى تفتيت المنطقة العربية.

عاشراً: في العلاقات الفلسطينية

أ ـ واجبات الدولة اللبنانية

١ ـ المحافظة على هوية الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية.

٢ ـ تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين المقيمين على الأراضي

اللبنانية وفقاً لأحكام القوانين اللبنانية.

٣ ـ الدولة اللبنانية هي المسؤولة عن سلامة الفلسطينيين المقيمين في لبنان أُسوة باللبنانيين وسائر المقيمين على الأراضي اللبنانية.

٤ ـ تدعم الدولة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ ـ تقوم الدولة اللبنانية بواجباتها القومية كاملة في خدمة القضية الفلسطينية وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يحقق عودته إلى دياره وإقامة دولته على ترابه.

ب ـ واجبات الفلسطينيين

١ ـ يخضع الفلسطينيون المقيمون على الأراضي اللبنانية لسيادة الدولة اللبنانية ويحترمون قوانينها.

٢ ـ يتجاوب الفلسطينيون سياسياً وإعلامياً مع جهود اللبنانيين الرامية إلى إجلاء المحتل الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية وتطبيق القرارات الدولية.

٣ ـ يتجاوب الفلسطينيون مع الإرادة اللبنانية الرامية إلى إنهاء الحرب واستعادة وحدة البلاد.

حادي عشر: في الموقف من إسرائيل

إن موقف لبنان من إسرائيل ينطلق من الموقف العربي العام، ومن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وقبل ذلك ينطلق من وعي الشعب اللبناني أطماع إسرائيل المباشرة بأرض لبنان ومياهه، ومخططاتها لضرب الصيغة اللبنانية القائمة على التسامح والعيش المشترك، وهي صيغة تناقض طبيعة الكيان الإسرائيلي المبني على العنصرية الدينية. لذلك، فإن الموقف اللبناني يفرض تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي ويتنافى مع أي شكلٍ من أشكال التعاون أو التعامل مع العدو الإسرائيلي المحتل.

أ ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها.

ب ـ التمسك بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي مقدمتها القرار رقم

٤٢٥ القاضي بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط.

ج ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩.

الملحق رقم (٥)
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني(*)

(مقارنة بين نص المشروع الذي طرحته اللجنة العربية على النواب في الطائف والتعديلات التي أدخلت عليه)

المشروع

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

١ ـ المبادئ العامة

أ ـ هوية لبنان

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني، والمعترف به دولياً. وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم **بكافة** مواثيقها. وهو عضو في **هيئة** الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو **كذلك** عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ب ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة **والخاصة** وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل بينهم، وعلى نظام اقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والخاصة.

النص النهائي

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

١ ـ المبادئ العامة

أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، **وطن نهائي لجميع أبنائه** واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف به دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها. كما هو عضو مؤسس **وعامل** في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ **الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.**

هـ ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية **والملكية** الخاصة.

ز ـ **الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.**

ح ـ **العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.**

ط ـ **أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.**

ي ـ **لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.**

(*) العبارات بالخط الأسود في المشروع هي التي حذفت من النص النهائي والعبارات بالخط الأسود في النص النهائي هي التي أضيفت على المشروع. وبذلك فإن العبارات بالخط الأسود في النصين تشكل مجمل التعديلات.

٢ ـ الإصلاحات

أ ـ رئيس الجمهورية.

ب ـ رئيس مجلس الوزراء.

ج ـ مجلس الوزراء.

د ـ المجلس النيابي:

١ ـ يوسع المجلس النيابي إلى ١٢٨ نائباً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وحتى يصبح ممكناً إجراء الانتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها. **ويستمر العمل بذلك إلى أن تتوفر الظروف لإجراء انتخابات نيابية جديدة على أن يجري ملء الشواغر التي قد تقع في المجلس الموسع بالتعيين.**

٢ ـ انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٢ ـ الإصلاحات

أ ـ مجلس النواب:

مجلس النواب **هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.**

١ ـ **ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.**

٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ ـ كل مشروع **قانون** يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب **بصفة المعجّل** لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ضمن المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به. وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع **المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:**

أ ـ **بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.**

أ ـ رئيس الجمهورية

إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يترأس مجلس الدفاع الأعلى.

٢ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٣ ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.

٤ ـ يصدر المراسيم المرفوعة إليه من مجلس الوزراء وله حق أن يعيدها خلال فترة ثلاثين يوماً، فإذا أصر مجلس الوزراء على المرسوم فإنه يعتبر نافذاً.

٥ ـ يعيد القوانين إلى المجلس النيابي،

ب ـ **نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.**

ج ـ **نسبياً بين المناطق.**

٦ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب **إلى (١٠٨)** مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. **أما المراكز المستحدثة**، وعلى أساس هذه الوثيقة، والمراكز **التي شغرت قبل** إعلانها، **فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل** حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي **يستحدث مجلس للشيوخ** تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه **وفقاً لأحكام الدستور.** وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات التالية:

١ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ ـ يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء **إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية.** فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ وانقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم

بناء على قرار مجلس الوزراء لإعادة النظر فيها. وإذا أصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكماً.

٦ ـ يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ ـ يسمي رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استناداً إلى **استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على أن تصبح نيابية ملزمة فقط بعد إجراء أول انتخابات نيابية.**

٨ ـ يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تشكيل الوزارة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء بصورة إفرادية **والتي ترفع إليه من رئيس الوزراء.**

١٠ ـ يعتمد السفراء ويمنح أوسمة الدولة.

١١ ـ لا يتحمل مسؤولية ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى) ويتحمل مسؤولية مخالفة الدستور.

١٢ ـ يمنح العفو الخاص **ويقترح ويصدر قانون العفو العام.**

أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له **بعد إطلاع مجلس الوزراء** طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، **وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.**

٥ ـ يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٦ ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء **أو إقالتهم.**

١٠ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة **بمرسوم.**

١١ ـ **يتولى المفاوضة** في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها **بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.** وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق

بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ ـ **يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.**

١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ ـ **لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.**

١٥ ـ **يدعو مجلس الوزراء استثنائياً** كلما رأى ذلك ضرورياً **بالاتفاق مع رئيس الحكومة.**

١٦ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء **هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها** ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة **العامة التي يضعها مجلس الوزراء.** يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ **يرأس مجلس الوزراء.**

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. **وعلى الحكومة** أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. **ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها**

ب ـ رئيس مجلس الوزراء

١ ـ يترأس مجلس الوزراء ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ **السياسة العامة للدولة في جميع المجالات** ويتابع أعمال **الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة** لضمان حسن سير العمل.

٢ ـ يجري **استشارات سياسية عامة** ونيابية لتأليف الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٤ ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

٥ ـ يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول الأعمال وجميع المواضيع التي ستبحث في جلسة مجلس الوزراء.

٦ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٧ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

٨ ـ **يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر** أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

٩ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ **يوقع مرسوم** الدعوة إلى فتح دورة استثنائية **ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.**

٦ ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، **ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.**

٧ ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة **وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة** لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ **يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.**

٩ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

ج ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء ما يلي:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، وكذلك مشاريع القوانين والمراسيم اللازمة لتطبيقها والسهر على تنفيذها.

٢ ـ **قيادة عمل كل أجهزة الدولة** من وزارات وإدارات ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية منها.

٣ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ ـ **رد القوانين إلى مجلس النواب** لإعادة النظر فيها خلال فترة ثلاثين يوماً فإذا أصر عليها مجلس النواب فإنها تعتبر نافذة.

٥ ـ دعوة المجلس النيابي لعقد دورات استثنائية **وحله عند الضرورة.**

تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات بأكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وتعتبر بمثابة مواضيع أساسية ما يلي:

إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والموازنة العامة للدولة والخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى وتعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة **والإشراف** على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ ـ **إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.**

٤ ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ ـ **الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي أي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.**

٦ ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء ويعتبر مواضيع أساسية ما يلي:

وإعادة **التوزيع الإداري للمحافظات**، حل المجلس النيابي، وقانون الانتخابات وقانون الجنسية والأحوال الشخصية وإقالة الوزراء.

د ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء.

٦ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

ـ عند تسليم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطاته.

ـ إذا استقال رئيسها أو توفي لا سمح الله.

ـ إذا حجب المجلس النيابي الثقة عنها.

حالة الطوارئ وإلغاؤها. الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، **إعادة النظر بالتقسيم الإداري**، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

و ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، **أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب**.

ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ **إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها** المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ ـ عند بدء ولاية مجلس النواب.

و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ ـ تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

هـ ـ في إلغاء الطائفية السياسية

إن إلغاء الطائفية السياسية يتم وفق خطة مرحلية **تؤدي إلى اللاطائفية** ويترك للمجلس النيابي المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لإنجاز هذا الهدف.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ ـ في الوظائف العامة

إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب ـ في الانتخابات

بعد تقسيم المحافظات على أساس مختلط، تجري الانتخابات للمجلس النيابي على أساس المحافظة.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ إلغاء الطائفية السياسية

ـ إلغاء الطائفية السياسية **هدف وطني أساسي** يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف **وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية**. مهمة الهيئة **دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ** الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

ـ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي **واعتماد الكفاءة والاختصاص** في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة **وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني** باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

و ـ اللامركزية

اعتماد اللامركزية، تسهيلاً لحياة المواطنين وتعزيزاً لوحدة الأرض والشعب والمؤسسات، **بزيادة عدد المحافظات** وبتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية **ومجالس المحافظات** وبتوسيع صلاحيات المحافظين وبتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية. كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

ز ـ المحاكم

تقوية وزيادة فعالية المحاكم المدنية والعسكرية كل ضمن اختصاصاتها كما يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور الحالي. وتنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية

٣ ـ الإصلاحات الأخرى

أ ـ اللامركزية الإدارية

١ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ ـ **إعادة النظر في التقسيم الإداري** بما يؤمن الانصهار الوطني ويضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الشعب والأرض والمؤسسات.

٤ ـ **اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى** (القضاء وما دون) عن طريق **انتخاب مجلس لكل قضاء** يرئسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد وقادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات الموحدة واتحادات البلديات بالإمكانات المالية اللازمة.

ب ـ المحاكم

١ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك، وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

أ ـ يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

والنيابية، ويعين رئيس المحكمة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

ب ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

ج ـ **للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:**

* **رئيس الجمهورية.**

* **رئيس مجلس النواب.**

* **رئيس مجلس الوزراء.**

* **نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.**

٢ ـ **تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:**

* **الأحوال الشخصية.**

* **حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.**

* **حرية التعليم الديني.**

٣ ـ **تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.**

ج ـ قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخابات جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم

ح ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

تتمثل في المجلس المذكور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والنقابية على أن يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه وارتباطه وطريقة عمله.

ط ـ التربية والتعليم

العمل على توفير العلم للجميع مع التأكيد على حرية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية. وكذلك توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة. ودعم التعليم الرسمي والمهني والتقني وإعطاء الجامعة اللبنانية الدعم اللازم وخاصة في كلياتها التطبيقية.

الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشورة والاقتراحات.

هـ ـ التربية والتعليم

١ ـ توفير العلم للجميع **وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.**

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص **وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.**

٤ ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره، **بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية** وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها **بما يعزز الانتماء والانصهار الوطني والانفتاح الروحي والثقافي** وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

ي ـ الإعلام

إن معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذا حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام **السمعية والمرئية** في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني:

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة تتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

و ـ الإعلام

إعادة تنظيم **جميع وسائل الإعلام** في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية:

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة **أهدافها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية،** وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لتسلم مهامها الأمنية العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لتسلم مهامها الأمنية العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كامل **الأراضي** اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية

الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. في نهاية هذه الفترة **تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية** إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين داره وفي نقاط أخرى. ويتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم **ومدة** تواجد القوات السورية في هذه المناطق واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع إسرائيل والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ

بصورة دستورية. في نهاية هذه الفترة **تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية**، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين داره **وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين** على تحديد حجم **وزمن** تواجد القوات السورية في هذه المناطق، **وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها**. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني **في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً** والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في

الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعا: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الاستراتيجية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين استناداً إلى ذلك. ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الأخوية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين **في إطار سيادة واستقلال كل منهما** استناداً إلى ذلك. ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق رقم (٦)
بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا في جدة، إثر انتهاء مؤتمر الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

تابعت اللجنة الثلاثية العربية العليا باهتمام بالغ الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١/ ٣/ ١٤١٠ هـ الموافق ٣٠/ ٩/ ١٩٨٩ م إلى ٢٣/ ٣/ ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩ قياماً بالواجب الوطني وتلبية للدعوة التي وجهت إليهم من اللجنة الثلاثية. ويسر اللجنة أن تعبر عن تقديرها الكبير للإنجاز التاريخي الضخم الذي توصل إليه النواب اللبنانيون والذي أكد وحدتهم وأثبت حرصهم على قيام الدولة على أساس الوفاق الوطني، وأن تشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها السادة النواب أثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني وبما تميز به عملهم من شعور بالمسؤولية التاريخية وتفانٍ في أداء الواجب تطلعاً نحو تحقيق المصلحة اللبنانية العليا. كما يسرها أن تزف التهاني في المقام الأول إلى الشعب اللبناني الشقيق الذي ضحى وقاسى الكثير، وتبتهل إلى الله العلي القدير أن يكون ذلك مدعاة لاستتباب الأمن والاستقرار في ربوع لبنان وترسيخ السلام والعيش المشترك والوئام والصفاء والإخاء بين أهله.

إن الاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد أن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية، وأن قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل. كما أن الاتفاق يشكل خطوة أساسية في وثيقة الوفاق الوطني ولانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني تلتزم بالوثيقة وتبدأ على الفور في اتخاذ الإجراءات الدستورية لوضعها موضع

التنفيذ، وإن اللجنة الثلاثية العربية العليا لن تتوانى عن بذل كل ما في وسعها لتهيئة الأجواء والمساعدة على تحقيق هذه الخطوات.

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا على قناعة تامة بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشكل إطاراً عادلاً ومتوازناً يحقق التطلعات اللبنانية في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة.

إن إدخال الإصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وإنشاء دولة المؤسسات. إن هذه الإصلاحات بشقيها السياسي والإداري، سواء فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي، أو فيما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية وباللامركزية والتربية والتعليم والإعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين في العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة، وذلك لكي يتسنى للإخوة اللبنانيين بفضل التآنس والتضامن بينهم تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والإشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والأسرة الدولية.

وبالنسبة لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من لبنان إزالة تامة، فإن اللجنة الثلاثية إذ تشيد بالمقاومة البطولية التي يقوم بها الشعب اللبناني في الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تدعو مجدداً الأطراف الدولية المعنية وخاصة مجلس الأمن والدول دائمة العضوية فيه إلى تحمل مسؤولياتها وذلك بالعمل بكافة الوسائل لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ م.

وبالنسبة لتنظيم العلاقات السورية ـ اللبنانية على أساس السيادة في إطار تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل أراضيه.

ولقد أكدت الجمهورية العربية السورية مشكورة استعدادها لمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على الأراضي اللبنانية كما أن قمة الدار البيضاء أكدت

وقوف الدول العربية جميعها مع الحكومة اللبنانية في كل إجراء تتخذه لبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بقواتها الذاتية.

وفيما يتعلق بالمهام الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان، كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق.

وانطلاقاً من المعطيات المشار إليها فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا يسعدها أن تجدد التأكيد على ما تضمنه قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من التصميم على مساعدة لبنان على الخروج من محنته وإنهاء معاناته وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية على كامل التراب الوطني اللبناني والبدء في إعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية. وفي هذا الإطار فإن اللجنة تؤكد بوجه خاص على ما يلي:

١ ـ إن الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية هو الذي تم في إطار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه، وإن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

٢ ـ إن المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً بتحقيق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء هو التزام قائم ومستمر منبثق من صميم الواجب القومي الأصيل ومن مواثيق جامعة الدول العربية.

٣ ـ إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية، وإن اللجنة الثلاثية ستعمل على إطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ، كما أن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما

تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان لوحدته وسيادته الكاملة.

٤ ـ إن أي مشكلة تعترض طريق حكومة الوفاق الوطني اللبناني ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن جانب القمة العربية، وإن اللجنة ومن ورائها القمة العربية لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أي عقبات تعترض سبيلها.

٥ ـ إن اللجنة الثلاثية العربية العليا تؤكد التزام الدول العربية وتصميمها على مساعدة الدولة اللبنانية للمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وعلى مساعدتها لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة تامة، وعلى تعزيز كافة مؤسساتها الشرعية، الدستورية، والأمنية، والعسكرية، وعلى مساعدتها لإعادة إعمار لبنان بالتعاون مع بقية دول العالم.

وأخيراً فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا، إذ تعبر عن تقديرها الكامل للتعاون المثمر الذي أبدته الشقيقة سوريا للوصول إلى هذه المرحلة الهامة، فإنها تقدر بشكل خاص تأكيد الشقيقة سوريا على استعدادها في الإسهام الجاد في وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ. وإن اللجنة الثلاثية، في الوقت تناشد فيه كافة الأطراف التعاون المخلص مع الجهود المبذولة لتسهيل الأجواء الملائمة لاستكمال الخطوات التي ستعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الطائف، تقرر ما يلي:

أولاً: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة لانعقاد المجلس بتاريخ أقصاه يوم الثلاثاء ٩/٤/١٤١٠ هـ الموافق ٧/١١/١٩٨٩ م لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه وأعضاء المكتب والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس للجمهورية وذلك بناءً على قرار القمة.

ثانياً: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي والجهات المعنية الأخرى.

ثالثاً: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحماية اللازمة لمكان عقد الاجتماع، وتأمين وصول السادة النواب إلى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

رابعاً: سيقوم السيد الأخضر الإبراهيمي فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير للبنان الشقيق ولأمتنا العربية المجيدة.

جدة في ٢٥/٣/١٤١٠ هـ

الموافق ٢٤/١٠/١٩٨٩ م

الملحق رقم (٧)
معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية(*)

(مقارنة بين المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء اللبناني والنص الذي وقَّعَهُ الرئيسان حافظ الأسد والياس الهراوي)

المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء

إن الجمهورية اللبنانية،

والجمهورية العربية السورية،

انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح **الاستراتيجية المشتركة**.

وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما **الاستراتيجية** ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الإقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩.

النص النهائي

إن الجمهورية العربية السورية،

والجمهورية اللبنانية،

انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة، وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الإقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩.

(*) العبارات بالخط الأسود في كُلٍ من المشروع والنص النهائي تشكل مجمل التعديلات بينهما من حذف وإضافة وتغيير.

المشروع

اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة: إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المادة الرابعة: بعد أن **أقرت** الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في

النص النهائي

اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها **بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما** وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة: إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المادة الرابعة: بعد أن يتم **إقرار** الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز

ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

المادة الخامسة: تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادئ التالية:

(١) لبنان وسوريا بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

(٢) **وحدة المصير** والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

(٣) يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية.

(٤) **الترابط بين الأمن الوطني والقومي للبلدين.**

وعليه فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية سورية ـ لبنانية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

المادة الخامسة: تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادئ التالية:

(١) سوريا ولبنان بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

(٢) **المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.**

(٣) يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية **وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.**

وعليه فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

المادة السادسة: تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى:

(١) المجلس الأعلى:

أ ـ يتشكل المجلس الأعلى من رئيسي الجمهورية في الدولتين المتعاقدتين وعدد من الأعضاء من كل منهما.

ب ـ يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة، في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج ـ يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها **الهيئة التنفيذية** ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، أو أية لجنة تنشأ فيما بعد. **على أن تعتمد في كل ذلك الأصول الدستورية في كل من البلدين.**

د ـ قرارات المجلس الأعلى إلزامية ونافذة المفعول **إلا ما يستلزم تنفيذه الموافقة من السلطة التنفيذية أو التشريعية في كل من البلدين وفقاً لنظمهما الدستورية.**

هـ ـ يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، **إلا ما يستلزم تنفيذه موافقة السلطة التشريعية أو التنفيذية في كل من البلدين وفقاً لنظمهما الدستورية.**

المادة السادسة: تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه:

(١) المجلس الأعلى:

أ ـ يتشكل المجلس الأعلى من رئيسي الجمهورية في الدولتين المتعاقدتين وكل من:

ـ رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

ـ رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.

ب ـ يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة، في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج ـ يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها **هيئة المتابعة والتنسيق** ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، أو أية لجنة تنشأ فيما بعد.

د ـ قرارات المجلس الأعلى إلزامية ونافذة المفعول **في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين.**

هـ ـ يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، **وفقاً للنظم والأصول الدستورية في كل من البلدين أو في ما لا يتعارض مع هذه النظم والأصول.**

(٢) الهيئة التنفيذية:

تتكون **الهيئة التنفيذية** من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية:

أ - متابعة تنفيذ **القرارات** ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب - تنسيق توصيات اللجان المتخصصة **وقراراتها** ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

ج - عقد اجتماعات كلما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د - تجتمع **الهيئة التنفيذية** مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

(٣) لجنة الشؤون الخارجية:

أ - تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء **في عاصمة** إحدى الدولتين بالتناوب.

ج - تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من أجل ذلك الخطط **لعرضها على** المجلس الأعلى.

(٢) هيئة المتابعة والتنسيق:

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية:

أ - متابعة تنفيذ **قرارات المجلس الأعلى** ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب - تنسيق توصيات اللجان المتخصصة **ومقرراتها** ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

ج - عقد اجتماعات كلما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د - تجتمع **الهيئة** مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

(٣) لجنة الشؤون الخارجية:

أ - تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب.

ج - تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من أجل ذلك الخطط **لإقرارها** من قبل المجلس الأعلى.

(٤) لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

أ - تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية **والزراعية** والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب، مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

ج - يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د - تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية **في كل بلد**.

(٥) لجنة شؤون الدفاع والأمن:

أ - تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب - تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج - تعرض جميع الخطط والتوصيات **والتدابير** التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لإقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

(٤) لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

أ - تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب - تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب، مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

ج - يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د - تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية **في كل من البلدين**.

(٥) لجنة شؤون الدفاع والأمن:

أ - تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب - تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج - تعرض جميع الخطط والتوصيات والتدابير التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لإقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

(٦) **الأمانة العامة:**

أ ـ تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ب ـ يرئس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

ج ـ يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

ـ أحكام ختامية:

(١) ـ تعقد اتفاقات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية في **كل بلد**، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

(٢) ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد إبرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين.

(٣) ـ تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والأنظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين.

(٦) **الأمانة العامة:**

أ ـ تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ب ـ يرئس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

جـ ـ يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

ـ أحكام ختامية:

(١) ـ تعقد اتفاقات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية في **كل من البلدين**، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

(٢) ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد إبرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين.

(٣) ـ تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والأنظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين.

دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١

الملحق رقم (٨)
مشروع اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

استناداً إلى معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية المبرمة في تاريخ ٢٢/٥/١٩٩١ في دمشق، والمصادق عليها من مجلس النواب اللبناني في تاريخ ٢٧/٥/١٩٩١ في بيروت بموادها الثالثة والخامسة والسادسة وخاصة الفقرة ٥ من المادة السادسة، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١ ـ لجنة البنية التنظيمية

تؤلف لجنة شؤون الدفاع من وزارة الدفاع والداخلية في كل من الدولتين، وتجتمع دورياً كل ثلاثة أشهر في كل من العاصمتين بيروت ودمشق أو في أي مكان آخر يتفق عليه كما تجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وفي إمكان اللجنة أن تستعين بمن تشاء من رؤساء الأجهزة الأمنية في كل من الدولتين أو رؤساء الأجهزة الأخرى التابعة لكل من الوزارتين.

وعلى قيادات الجيش والأجهزة الأمنية والإدارات الأخرى المعنية الاجتماع دورياً مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة في المكان الذي يتفق عليه، لتنفيذ البرامج التي تضعها لجنة الدفاع والأمن ومراقبة تفاصيلها.

٢ ـ المهامات

تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل للحفاظ على أمن الدولتين واقتراح الخطط المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما

القومي ومواجهة أي اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

وتحقيقاً لما ورد في المادة الثالثة من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق يقتضي العمل لتنفيذ الأمور التالية:

- بغية تأكيد كل من الدولتين عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا أو سوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، على الأجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلي:

٢ ـ ١ ـ منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية، من شأنه إلحاق الأذى بالبلد الآخر.

٢ ـ ٢ ـ أن يلتزم كل من الجانبين عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات الذين يعملون ضد أمن الدولة الأخرى، وفي حال هربهم إليها، يلتزم الجانب الآخر القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناء على طلبه.

٢ ـ ٣ ـ ولكي تتمكن الأجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين من القيام بمهماتها للسهر على تنفيذ ما جاء في الفقرتين ٢١ و٢٢ أعلاه، تنسق اجتماعاتها الدورية في كل من البلدين لإجراء تبادل للمعلومات يشمل كل قضايا الأمن الاستراتيجي، القومي والداخلي، بما في ذلك قضايا المخدرات والجرائم المالية الكبرى والإرهاب والتجسس، وينسق العمل على متابعتها ومعالجتها في كلا البلدين أو الخارج أيضاً، مع المؤسسات الدولية عند الاقتضاء وتتخذ كل التدابير القانونية والإجرائية لتسهيل العمل المشترك لأجهزة البلدين في نطاق التنسيق المتفق عليه لتسهيل أعمال الملاحقة والمعالجة المشار إليها.

٢ ـ ٤ ـ على صعيد الدفاع ـ تقوم وزارتا الدفاع في البلدين، والأجهزة المعنية في كل منهما، باجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الحاجة، لتبادل المعلومات في شأن كل ما يهم أمن البلدين، وكل النشاطات المعادية، بغية الوصول إلى رؤية مشتركة للأخطار وأبعادها وبالتالي لتنسيق وضع الخطط الكاملة على مختلف المستويات لمواجهتها.

ويمكن في هذا السياق إنشاء أجهزة مشتركة من وزارتي الدفاع في البلدين لمتابعة هذا التنسيق الاستراتيجي بينهما ومراقبته.

٢ ـ ٥ ـ تعمل وزارتا الدفاع والداخلية في كل من البلدين على تعزيز تبادل الأفراد والضباط ضمن دورات تدريبية في مختلف المجالات بما في ذلك تبادل الأساتذة العسكريين في الكليات العسكرية، بغية الوصول إلى درجة عالية من التأقلم والتنسيق العسكريين، في مواجهة الأخطار المشتركة.

٢ ـ ٦ ـ كما تضع اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والأمن، الخطط اللازمة لتوسيع عملية التبادل والتطوير على صعيد الدفاع المدني في البلدين.

٤ ـ أحكام ختامية

تقوم لجنة الدفاع والأمن إضافة إلى مهماتها بما يلي:

- متابعة تنفيذ الاتفاق ببنوده كاملة وإعطاء التوجيهات اللازمة لحسن سير العمل.

- اقتراح القواعد والمبادئ والنظم التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة وفاعلة إلى المجلس الأعلى.

الملحق رقم (٩)
محضر اجتماع
سعود الفيصل ـ بايكر(*)

بايكر: أهلاً بك في واشنطن يا صاحب السمو. آمل أن يكون جلالة الملك فهد في صحة جيدة.

الفيصل: نعم شكراً لله. كيف حال الرئيس بوش هذه الأيام؟

بايكر: حاله جيدة جداً، شكراً. والآن لنتكلم يا صاحب السمو عن المشكلة اللبنانية. أعتقد أنك لهذا الأمر أتيت لمقابلتي. نحن درسنا التقرير الذي قدمتموه أنت وزميلاك الجزائري والمغربي إلى ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية. وقد انزعجنا لنشره في الصحافة. لأنه بدا كأنه يشير بالإصبع إلى مسؤولية سوريا عن المأزق الحالي.

الفيصل: في الحقيقة لم يكن نشره في نيتنا. ولكن صديقنا الفلسطيني ياسر عرفات بذاته سرّبه إلى صحيفة فلسطينية. وجلالة الملك فهد كان غاضباً جداً لذلك.

بايكر: نحن في واشنطن مهتمون بمتابعة جامعة الدول العربية مهمتها. آمل أن تعيدوا النظر في موقفكم وأن تبدأوا التفاوض من جديد مع كل الأطراف. هل تستطيع أن تعطيني تقويمك الشخصي للموقف السوري؟

(*) محضر محادثات جرت في واشنطن بين وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بايكر ووزير خارجية العربية السعودية الأمير سعود الفيصل، وذلك في الفترة التي أعقبت التقرير الأول الذي أصدرته اللجنة الثلاثية العليا.

الفيصل: حسناً. للرئيس الأسد شعور قوي بالساحة اللبنانية وهو يشعر أن الجامعة العربية تتدخل في لبنان ضد مصالح سوريا فيه. وهو يشك في وجود تعاطف من بعض الحكومات العربية مع هدف الجنرال عون الذي هو إخراج سوريا من لبنان. وهو يقول أيضاً أن حكومتكم لا تساعده كفاية.

بايكر: ماذا يتوقع منا أن نفعل؟

الفيصل: هو يعتقد أنكم أنتم أيضاً تدعمون سراً الجنرال عون.

مثلاً، عندما زار السيد مورفي دمشق وبيروت بدا أنه نجح في ترتيب الأمور مع السوريين وتحديداً مع السيد خدام. واتفقوا على ماهية التغييرات الواجب تحقيقها في لبنان وعلى من يكون الرئيس المقبل للجمهورية. ولكن عندما بدأ المسيحيون اللبنانيون بالاعتراض تراجع مورفي حتى انه اعترف باقترافه خطأ باختيار (مخايل ضاهر) مرشحاً للرئاسة. بعد ذلك أرسلتم سفيراً جديداً إلى بيروت، السيد مكارثي على ما أعتقد، الذي أدلى بتصريح شدد فيه على ضرورة مغادرة القوات السورية لبنان.

بايكر: لم نطلب منه أبداً أن يقول ذلك. ولكنك تعرف مكارثي يقول أحياناً كل ما يتبادر إلى ذهنه أو يجول في رأسه. ولكننا سنطلب منه أن يكون قاسياً مع عون. وفي المناسبة كيف ترى عون هذا؟

الفيصل: أصدقاؤنا في لبنان يخبروننا أن شعبيته قوية جداً حتى في أوساط الطائفة الشيعية. طبعاً ليس عند نبيه بري ولا طبعاً عند «حزب الله». ولكنك تعلم نظرتنا وتفكيرنا، عون يطلب خروج الجميع من لبنان بما في ذلك الإسرائيليون. وهو يخلق بذلك نوعاً من الوطنية اللبنانية لم نره في السابق، وللحقيقة عندما قابلناه في تونس وسليم الحص كان هناك، كلنا فضلنا عون. كان يتكلم ليس كمسيحي ولكن كلبناني وكعربي. ولكن الدكتور الحص كان يحاول الحصول على تعاطفنا مع المسلمين. ونحن نعتقد أن المجموعة الإسلامية اللبنانية يجب أن تنال مزيداً في السلطة. ولكننا نفضل أن يحصلوا عليها بالتفاهم مع المسيحيين وليس باستعمال الجيش السوري لإجبار المسيحيين على تقديم تنازلات.

بايكر: ذلك يبدو حكيماً بالنسبة إليّ. لكنني أريد منك أن تفهم موقفنا. عون هذا، قد أفسد كل مخططاتنا. كنا عازمين على دفع الفلسطينيين

والإسرائيليين إلى الاتفاق على حل مشاكلهما. وشجعنا الانتفاضة بإعطائها حداً أقصى من الدعاية في وسائل الإعلام. وبدأنا نقول للإسرائيليين إن عليهم الخروج بخطة أو بأي شيء آخر للمستقبل مثل إجراء انتخابات أو ما شابه. وعندها فجّر عون لبنان. فبدأ الجميع يتحدثون عن تطور الأمور فيه، الأمر الذي أدى إلى تراجع أخبار الفلسطينيين والانتفاضة في الإعلام. ما نريده هو إزاحة لبنان عن ظهرنا وإعطاؤنا وقتاً.

الفيصل: معالي وزير الخارجية، الوقت لماذا؟

بايكر: حسناً يا صاحب السمو. لا أعتقد أنني هنا أفشي أسراراً. لكن يجب أن تفهم أن الرئيس بوش ليس الرجل الذي يجب أن يدفع للإسراع في عمل أي شيء. وهو لا ينفك يقول لنا في البيت الأبيض: أعطوني وقتاً يا سادة. أعطوني وقتاً. ولهذا نحاول كلنا إعطاءه ما طلبه على رغم أننا لسنا متأكدين ما الذي يريد أن يفعله خلال هذا الوقت. والآن هو لا يريد أن يسمع عن لبنان أو حتى عن الفلسطينيين. انه يريد أن يربح معركة المخدرات مع الأمريكيين الجنوبيين.

الفيصل: إذا فهمتك جيداً إنكم تريدون أن تحل الجامعة العربية المشكلة اللبنانية وأن تبقيها بعيدة عن الأمم المتحدة حيث ستضطر حكومتكم إلى اتخاذ موقف.

بايكر: تماماً. لقد أبلغنا إلى الحكومة الفرنسية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أنهما يعطيان اللبنانيين، وأعني عون وشعبه، تشجيعاً كبيراً. وطلبنا إليهما التخفيف. وهكذا عادت قطع الأسطول البحري الفرنسي إلى طولون (ضحكات بصوت عال). ولم نسمع أية كلمة من بيريس ودي كويار منذ ذلك الحين. هذا الرجل كبر أكثر من حجمه.

الفيصل: مشكلتنا يا معالي الوزير هي أن السوريين يقولون لنا إنهم لن يقدموا أي تنازلات في لبنان ما دام الجنرال عون يقاتلهم. والحقيقة يبدو أن هدفهم الرئيسي هو التخلص من عون أياً تكن الأكلاف. ولقد أخبرنا خدام أنهم سيتعاونون مع المسيحيين إذا رحل عون.

بايكر: ماذا سيفعلون مع وليد جنبلاط؟ جماعتنا في بيروت تقول لنا إنه يريد أن يطرد الموارنة خارج السلطة.

الفيصل: لا أعتقد أن جنبلاط سيكون عقبة بالنسبة إلى السوريين. وفي الحقيقة أنا أسمع أنهم شبعوا منه. (اكتفوا). وكذلك عدد من الحكومات العربية...

بايكر: بالنسبة للإيرانيين كيف ترى وزميلاك الجزائري والمغربي الإيرانيين؟

الفيصل: لا نحبهم. إنك تفهم المشاكل التي نعانيها مع الإيرانيين في بلادنا. نحن قلنا للرئيس الأسد إننا نعتقد أن عليه ضبطهم أكثر في لبنان. لكنه قال انه لا يستطيع ذلك لأنه يحتاج إلى الدعم الإيراني.

بايكر: يجب ألاّ يعتمد السوريون على الإيرانيين الآن خصوصاً أننا نساعدهم على اكتشاف النفط لاستخراجه من الأرض.

الفيصل: مشكلتهم أنهم بحاجة إلى دعم الآن. ولذلك فإنهم لا يستطيعون الانتظار.

بايكر: آمل أن لا تكون حكومتك تفكر في ذلك. لا أعتقد أن الكونغرس عندنا سيرغب في زيادة مساعدتنا لسوريا. تعرف أنه عندنا بضعة شيوخ لا ينفكون يتحدثون عن تورط سوريا في الإرهاب وفي تجارة المخدرات. نحن نحاول أن نسكتهم كما في قضية لوكربي. لكننا لا نستطيع دائماً ضبطهم.

الفيصل: في الحقيقة أن أحد أبرز الاعتراضات لسوريا على مقترحاتنا كانت فكرة خروج جيشها من بيروت.

بايكر: جهازي هنا في واشنطن يأمل في أن تتمكنوا من إقناع السوريين بأن يكونوا أكثر مرونة. سفيرنا في دمشق أبلغ إليهم أنهم إذا وافقوا على أن يكونوا أكثر مرونة فإننا سننظر إلى موقفهم باستحسان. وأعني بذلك أننا لن نضغط عليهم لكي يغادروا لبنان قبل أن يريدوا ذلك.

الفيصل: ماذا عن الإسرائيليين؟ هل ستضغطون عليهم لكي يغادروا الجنوب؟

بايكر: فقط إذا أرادنا السوريون أن نفعل ذلك. حالياً، وعندما تحدث سفيرنا مع خدام عن هذا الموضوع منذ بضعة أسابيع أبلغ إليه خدام أن حكومته ليست قلقة... هل نستطيع تلخيص حديثنا اليوم؟ نريد منكم تنشيط مهمة الجامعة العربية. ونحن نعتمد عليكم شخصياً لقيادتها ـ نحن لسنا متأكدين من

الإبراهيمي ـ الجزائريون خدمونا في الماضي. لكن السيد الإبراهيمي لا يبدو أنه يحب الإخوان في دمشق. ونحن لا نريده أن يخاصمهم أو أن يقاومهم أكثر من اللازم. اقتراحنا هو أن تعدوا خطة سلام جديدة وأن تزيلوا منها الفقرات التي أزعجت الرئيس الأسد وأعني في ما يتعلق بمغادرة بيروت وبالسيادة اللبنانية. إذا تمكنتم من وقف القتال كي لا يبقى لبنان مانشيتاً إعلامياً وحتى لا يسعى السيناتور ميتشل والسيناتور هيلمز إلى الاعتراض على إزاحة عون من الطريق ومن حمل النواب اللبنانيين على اختيار رئيس جديد للجمهورية، عندها نكون ممتنين لكم ولحكومتكم.

الفيصل: سأبذل جهدي. لكن شعوري أن الشعب اللبناني لن يكون ضبطه سهلاً كما في الماضي. يبدو أن الجنرال عون خلق إجماعاً حوله... لكني سأبذل جهدي.

بايكر: شكراً يا صاحب السمو، وأنقل أفضل تمنياتي إلى جلالة الملك فهد الذي نأمل في أن نراه قريباً في واشنطن.

الملحــق رقم (١٠)
مسودة مشروع الإصلاح الوطني الذي يتضمن إنشاء مجلس وطني محرر من القيد الطائفي

أ ـ مجلس نواب له صلاحيات المجلس الحالي معدلة بما يستلزمه إنشاء مجلس وطني جديد:

١ ـ توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً ضمن كل من الفئتين.

٢ ـ انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٣ ـ وضع قانون انتخاب جديد يراعي في تحديد الدوائر والأنظمة الانتخابية القواعد التي تضمن وحدة لبنان والعيش المشترك بين أبنائه وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل.

٤ ـ يُزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨ ويتم ملء المراكز الشاغرة والمستحدثة، بصورة استثنائية ولمرة واحدة، بتقديم الترشيحات من قبل الحكومة إلى المجلس النيابي وفق مقتضيات الوفاق على أن ينتخب مجلس النواب من بينها العدد الكافي لملء المقاعد الشاغرة والمستحدثة.

ب ـ إنشاء مجلس وطني محرّر من القيد الطائفي:

تكوينه:

١ ـ لبنان دائرة انتخابية واحدة على أن يضمن المرشح لعضوية المجلس الوطني عدداً معيناً من تواقيع الناخبين في الدائرة النيابية التي ينتمي إليها، أو يكون الانتخاب على درجتين، بحيث يكون على المرشح أن يحصل على نسبة معينة من الأصوات في الدائرة النيابية لكي يقبل ترشيحه في الدائرة الوطنية.

٢ ـ اعتماد التمثيل النسبي: اللائحة الإجبارية مع حق النائب بتفضيل مرشحين اثنين.

٣ ـ عدد أعضائه عدد أعضاء المجلس النيابي.

٤ ـ مدته مدة المجلس النيابي.

٥ ـ يشكل أعضاؤه لجاناً بعدد لجان المجلس النيابي.

٦ ـ ينتخب المجلس مكتبه المؤلف من رئيسه ونائب رئيسه وأعضائه لسنة واحدة.

٧ ـ لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني وعضوية مجلس النواب أو عضوية مجلس الوزراء.

٨ ـ يحق لرئيس الجمهورية حلّ المجلس الوطني والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد بناء على قرار يُتخذ في مجلس الوزراء.

وظائفه:

١ ـ الرقابة الوطنية على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية والإدارة العامة.

٢ ـ ضبط المشاركة في إطار السلطة التنفيذية على أساس وطني.

٣ ـ تأمين الاعتدال الوطني والكفاءة في اختيار المسؤولين.

٤ ـ الانفتاح على تجاوز الانقسام الطائفي وتكوين الإرادة الوطنية.

٥ ـ رفع مستوى الحياة السياسية من خلال تشجيع الحركات والأحزاب اللاطائفية.

٦ ـ الحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها.

٧ ـ تأمين المناعة الوطنية للنظام تجاه التدخلات الخارجية وعوامل الانقسام الداخلي.

صلاحياته:

١ ـ تنقسم صلاحيات المجلس الوطني إلى صلاحيات مراقبة ومشاركة

بالمناقشة وإصدار التوصيات ونشر التقارير وتقديم الاقتراحات وإبداء الاعتراضات.

٢ ـ الأغلبية المطلوبة في قرارات المجلس هي الأغلبية العادية، ما عدا قرارات الاعتراض التي تستلزم أكثرية الثلثين ومهلة محددة.

٣ ـ مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والإدارة العامة ونشر التقارير والتوصيات المتعلقة بهذه الأعمال.

٤ ـ يحق لأعضاء اللجنة الوطنية المشاركة بمناقشة المشاريع التي تبحثها اللجنة النيابية المقابلة، ويشكل اجتماع اللجنتين لجنة برلمانية.

٥ ـ اقتراح التشريعات الرامية إلى إزالة آثار الحرب والاحتلال وبناء الوحدة الوطنية وتجاوز الطائفية، وإعمار البلاد وإنمائها ورفع مستوى الحياة السياسية.

٦ ـ تشمل صلاحية الاعتراض الأمور التالية:

أ ـ تعديل الدستور.

ب ـ الترشيحات لرئاسة الجمهورية.

ج ـ تسمية رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية.

د ـ تشكيل الحكومة قبل أن تنال الثقة من المجلس النيابي.

هـ ـ التعيينات الخاصة بموظفي الفئة الأولى.

ج ـ المشاركة في السلطة التنفيذية:

١ ـ تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء الذي يعقد جلساته في مقر خاص به.

٢ ـ يتألف مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.

٣ ـ يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء دون أن يمارس التصويت فيه. وفي حال غيابه يترأس رئيس الحكومة جلسات مجلس الوزراء وفي حال عدم موافقة رئيس الجمهورية على قرار اتخذ في غيابه من القرارات التي تستوجب صدور مراسيم بها فلرئيس الجمهورية أن يعرضها في أول جلسة

لمجلس الوزراء لإعادة النظر فيها.

٤ ـ يعتمد في توزيع الحقائب الوزارية وعدد الوزراء العرف المتبع القائم على المثالثة بين الطوائف الثلاث الكبرى من ضمن المناصفة.

٥ ـ صلاحيات مجلس الوزراء:

يمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية بحكم مسؤوليته أمام المجلس النيابي، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

أ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

ب ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً.

ج ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة.

د ـ إقرار حالة الطوارئ وإلغاؤها واتخاذ القرار المناسب في موضوع الحرب والسلم والتعبئة العامة.

هـ ـ تنسيق وتوجيه ومتابعة أعمال الوزارات وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها.

و ـ وضع مشروع الموازنة العامة للدولة، ووضع الخطط الإنمائية على أنواعها.

ز ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم ورعاية سائر شؤونهم وفق القانون.

ح ـ القرارات التي تصدر بمراسيم ترفع إلى رئيس الجمهورية» لإصدارها خلال أسبوعين من تاريخ اتخاذها في مجلس الوزراء.

ط ـ يمكن لمجلس الوزراء تفويض أحد أعضائه في بعض الصلاحيات التي لها الطابع الروتيني شرط أن يتم ذلك بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين.

ي ـ حلّ المجلس النيابي والمجلس الوطني.

ك ـ النظر في سائر الشؤون المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء.

٦ ـ صلاحيات رئيس الجمهورية، إضافة إلى ما يرد في بنود أخرى:

أ ـ رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية، ويحافظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور.

ب ـ ينشر القوانين وفق المهل المحددة بعد إقرارها من مجلس النواب، كما يحق له طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور، وفي حال انقضاء المهل المحددة تعتبر القوانين نافذة المفعول حكماً.

ج ـ يوقع المراسيم.

د ـ يُجري الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة.

هـ ـ يوقع مرسوم تكليف الحكومة ومرسوم تعيين الوزراء كما يوقع مرسوم قبول استقالة الحكومة، واعتبارها مستقيلة.

و ـ يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

ز ـ يقبل أوراق اعتماد السفراء بحضور وزير الخارجية ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين.

ح ـ يمنح الأوسمة بمراسيم.

ط ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.

ي ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل للمجلس النيابي والمجلس الوطني.

ك ـ يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية بالاتفاق مع رئيس الحكومة ويتم إبرامها بعد موافقة مجلس الوزراء ويطلع مجلس النواب حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.

أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات

التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب عليها.

ل ـ لا يسأل رئيس الجمهورية عن تبعاته إلا في حالة الخيانة العظمى وخرق الدستور.

م ـ لرئيس الجمهورية حق عرض أمر من الأمور المستعجلة على مجلس الوزراء إضافة إلى جدول الأعمال.

ن ـ لرئيس الجمهورية حق إقالة أحد الوزراء بمرسوم يوقعه ويوقعه معه رئيس الحكومة.

٧ ـ صلاحيات رئيس الحكومة، إضافة إلى ما يرد في بنود أخرى:

أ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

ب ـ يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

ج ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د ـ يوقع على المراسيم.

هـ ـ يترأس جلسات مجلس الوزراء في حال غياب رئيس الجمهورية.

و ـ يترأس ويدير المجالس الوزارية لدراسة ومناقشة القضايا بغية تحضيرها وإحالتها لاتخاذ القرار بصددها في مجلس الوزراء، وللإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الوزراء.

ز ـ يتابع أعمال الوزراء والمؤسسات وينسق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

ح ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

ط ـ يوقع المحضر الأصولي لجلسات مجلس الوزراء.

ي ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

ك ـ يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٨ ـ تكليف رئيس الحكومة وتسمية الوزراء:

أ ـ يُجري رئيس الجمهورية استشارات تشمل المجلس النيابي والمجلس الوطني ويُصدر بنتيجتها قرار التكليف.

ب ـ لا يصبح قرار التكليف نافذاً إلاّ بعد عرضه على المجلس الوطني.

ج ـ فور صدور قرار التكليف يباشر رئيس الحكومة استشاراته لتشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

د ـ لا يتقدم رئيس الحكومة إلى المجلس النيابي طالباً الثقة إلاّ بعد عرض أسماء الوزراء على المجلس الوطني.

هـ ـ يعتبر رئيس الحكومة معتذراً إذا لم يتوصل إلى تشكيل الحكومة ضمن مهلة أسبوعين. وعندما يعمد رئيس الجمهورية إلى تكليف جديد (المجلس الوطني).

و ـ ينتخب مجلس النواب رئيس الحكومة إذا انقضت ستة أسابيع على استقالة الحكومة أو إقالتها دون التوصل إلى تأليف حكومة جديدة، سواء أكان ذلك لسبب اعتراضات المجلس الوطني أو لسبب عدم الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف أو لأي سبب آخر.

وفي هذه الحالة لا يحق للمجلس الوطني الاعتراض على اسم رئيس الحكومة أو على أسماء الوزراء، وتعتبر ثقة مجلس النواب كافية، ويكون رئيس الجمهورية ملزماً بإصدار مرسومي التكليف والتشكيل.

٩ ـ إقالة واستقالة الحكومة:

أ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

ـ إذا استقال رئيسها.

ـ إذا استقال نصف عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ـ بوفاة رئيس الحكومة.

ـ عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

يمكن إقالة الحكومة عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طلبها أو على طلب رئيس الجمهورية.

المـراجــع

١ ـ العربية

كتب

آل صفا، محمد جابر. **تاريخ جبل عامل**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨١.

أبراش، ابراهيم. **علم الاجتماع السياسي**. عمان: دار الشروق، ١٩٩٨.

ابراهيم، سعد الدين (محرر). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ابراهيم، عبد الله. **المسألة السكانية وبنية المجال العربي: دراسة توثيقية تحليلية نقدية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١. (سلسلة دراسات المجال العربي؛ ١)

ابراهيم، محسن. **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب**. بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٤.

ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. ط ٤. بيروت: دار القلم، ١٩٨١.

أبو خليل، جوزيف. **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

ـــــــ. **لبنان، لماذا؟: مشروع وطن لم يتحقق بعد...**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢.

ـــــــ. **لبنان وسوريا: مشقة الأخوة**. ط ٢. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

أبو شقرا، يوسف خطار. **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية: وهي شهادة درزية صريحة في مخطوطة تلم بحوادث لبنان وأحواله يدلي بها من رواة الدروز شاهد عيان ويساهم بها واحد منهم لأول مرة في تاريخ لبنان.** الراوي حسين غضبان أبو شقرا؛ حرر نصها وعلق حواشيها وملاحقها ووضع مقدمتها وفهارسها عارف أبو شقرا. [لبنان: د. ن.، ١٩٨٣؟].

أبو القاسم خشيم، مصطفى عبد الله. **مناهج أساليب البحث السياسي.** بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي، ١٩٩٦.

إده، هنري. **المال.. إن حكم: جذور مهددة بالزوال.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٨.

أرسلان، شكيب. **سيرة ذاتية.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

ـــــ. **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟.** بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.

الإرشاد الرسولي. **رجاء جديد للبنان.** وجهه بعد السينودس قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. جل الديب، لبنان: اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ١٩٧٧.

أسعيد، محمد فايز عبد. **قضايا علم السياسة العام.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣. (سلسلة السياسة والمجتمع)

اشتي، فارس. **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥.** المختارة: الدار التقدمية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٨٩. ٣ ج.

الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان. ترجمة باسم سرحان؛ مراجعة أنطوان فارس سميا، إشراف جورج إميل عيراني ولوري كينغ عيراني. بيروت: الجامعة اللبنانية الأميركية، ١٩٩٦.

أمين، سمير. **نقد روح العصر.** ترجمة فهمية شرف الدين. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨.

أوين، روجر [وآخرون]. **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ - ١٩٣٩.** إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

إيزنبرغ، لورا زيتراين. **عدو عدوي: لبنان في التصورات الصهيونية المبكرة،**

١٩٠٠ - ١٩٤٨. ترجمة فادي حمود. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

إيفلاند، ويلبر كرين. **حبال من رمال.** [بيروت]: دار المروج، [د. ت.].

بطرس، فؤاد. **كتابات في السياسة.** بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

بقرادوني، كريم. **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢.** بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤.

ـــــ. **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج.** بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١.

بكاسيني، جورج. **أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال: مع وثائق ومحاضر.** بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٣.

بو حبيب، عبد الله. **الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

بوتول، غاستون. **الحرب والمجتمع.** ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

ـــــ. **علم الاجتماع السياسي.** ترجمة خليل الجر. [بيروت]: المنشورات العربية، [د. ت.].

بوتومور، توم. **علم الاجتماع السياسي.** ترجمة وميض نظمي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

التامر، رضا. **ذكريات رضا التامر.** ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

تشرشل، تشارلز هنري. **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي: من ١٨٤٠ - ١٨٦٠.** ترجمة أفندي الشعار. بيروت: دار المروج، ١٩٨٤.

ـــــ. **جبل لبنان: عشر سنوات إقامة، ١٨٤٢ - ١٨٥٢: دراسة لديانة وعادات وتقاليد أهل الجبل.** ترجمة أفندي الشعار. بيروت: شركة المطبوعات الشرقية؛ دار المروج، ١٩٨٥.

تقي الدين، سليمان. **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي.** بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.].

تقي الدين، منير. **الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لأول مرة تكشف النقاب عن أسرار جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام ١٩٤٦.** تقديم أحمد

بيضون. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

ـــــ. **ولادة استقلال**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

تويني، غسان. **اتركوا شعبي يعيش: لبنان في الأمم المتحدة**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٤.

ـــــ. **رسائل إلى الرئيس الياس سركيس، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢: تنشر للمرة الأولى**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٥.

ـــــ وفارس ساسين. **كتاب الاستقلال بالصور والوثائق**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

جامعة القديس يوسف (بيروت)، معهد الدراسات الإسلامية المسيحية، **البيانات المسيحية الإسلامية المشتركة من ١٩٥٤م. إلى ١٩٩٢م.: نصوص مختارة**. جمعتها جوليت حداد؛ إشراف الأب أوغسطين دوبرة لاتور وهشام نشابة. بيروت: دار المشرق، ١٩٩٥.

الجبرتي، عبد الرحمن. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. بيروت: دار الفارس، [١٩٧٠؟]. ٣ ج.

جرمانوس، أسعد. **أصول المارونية السياسية وجذور الحريات اللبنانية**. بيروت: دار المراد، ١٩٩٦.

الجسر، باسم. **فؤاد شهاب ذلك المجهول**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨.

ـــــ. **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

جنبلاط، كمال. **حقيقة الثورة اللبنانية**. ط ٤. المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٧.

ـــــ. **ربع قرن من النضال**. ط ٢. المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٧.

ـــــ. **في مجرى السياسة اللبنانية: أوضاع وتخطيط**. ط ٣. المختارة: الدار التقدمية، ١٩٨٧.

ـــــ. **هذه وصيتي**. باريس: الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

الحاج، لويس. **من مخزون الذاكرة**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٣.

الحريري، رفيق بهاء الدين. **الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في**

المستقبل. ط ٢. بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩.

الحسن، إحسان محمد. **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤.

حسيب، خير الدين (مشرف). **مستقبل الأمة العربية: التحديات.. والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)

الحص، سليم. **ذكريات وعبر**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤.

ـــــ. **زمن الأمل والخيبة: تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٠**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.

ـــــ. **على طريق الجمهورية الجديدة: مواقف ووثائق**. بيروت: المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٩١.

ـــــ. **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١.

ـــــ. **لبنان على المفترق**. بيروت: المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٤.

ـــــ. **نافذة على المستقبل: محاضرات وبحوث في القضية اللبنانية**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

ـــــ. **نقاط على الحروف**. بيروت: المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧.

الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠. (ذكريات؛ ٢)

ـــــ. **سورية والانتداب الفرنسي**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

ـــــ. **سورية والعهد العثماني**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

ـــــ. **سورية والعهد الفيصلي**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

حلاق، حسان. **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣: من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

حلو، شارل. **حياة في ذكريات**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

حمدان، حسن [مهدي عامل]. **نظريات في الممارسات السياسية: بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.

حمزة، نديم نايف. **التنوخيون أجداد الموحدين (الدروز) ودورهم في جبل لبنان**. [بيروت]: دار النهار، ١٩٨٤.

خاطر، لحد. **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨**. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧.

الخالدي، عنبرة سلام. **جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٨.

خليل، خليل أحمد. **سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي: مساهمة في نقد الحوار الديني بين الإسلام والمسيحية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧. (المفكر العربي)

ـــــــ. **العرب والديمقراطية: بحث في سياسة المستقبل**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

ـــــــ. **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

ـــــــ. **معجم المصطلحات الاجتماعية**. بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥.

ـــــــ. **مفاتيح العلوم الإنسانية (معجم عربي ـ إنكليزي ـ فرنسي)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.

الخوري، بشارة خليل. **حقائق لبنانية**. بيروت: أوراق لبنانية، [١٩٦١]. ٣ ج.

ج ١: **من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ إلى ١٨ أيلول ١٩٥٢**.

داغر، كارول. **جنرال ورهان**. بيروت: دار ملف العالم العربي، ١٩٩٢.

الدستور اللبناني: الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) ١٩٩١. [بيروت: مجلس النواب، ١٩٩١].

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

راندل، جوناثان. **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون**

والمغامرة الإسرائيلية في لبنان. ط ٤. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٤.

رزق، هدى. **لبنان بين الوحدة والانفصال، ١٩١٩ ـ ١٩٢٧**. بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٨.

رزق الله، حلا نوفل. **الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديموغرافية مقارنة، ١٩٤٨ ـ ١٩٩٥**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

روكاخ، ليفيا. **قراءة في يوميات موشي شاريت الخاصة: خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٤.

زامير، مائير. **الكيان المسيحي اللبناني**. بيروت: دار المروج؛ شركة المطبوعات الشرقية، ١٩٨٦.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

ـــــــ. **نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٧٩.

الزين، علي. **للبحث عن تاريخنا في لبنان**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣.

سالم، إيلي. **الخيارات الصعبة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج**. ترجمة مخايل خوري. ط ٣. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧.

ـــــــ. **وثيقة الوفاق الوطني بين بيروت ودمشق والطائف**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٢.

سرحال، أحمد. **وثيقة الطائف: الوفاق الوطني ودستور الجمهورية الثانية**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣.

سعادة، جورج. **قصتي مع الطائف**. بيروت: مطابع الكريم الحديثة، ١٩٩٨.

سلام، سليم علي. **مذكرات سليم علي سلام، ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨ مع دراسة للعلاقات العثمانية ـ العربية والعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية**. قدم لها وحققها وعلق على هوامشها حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢.

سلام، نواف. **أبعد من الطائف: مقالات في الدولة والإصلاح**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

ـــــ. **الإصلاح الممكن والإصلاح المنشود: بحوث ومقالات في الأزمة اللبنانية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

سلمان، سعيد. **لبنان والطائف: آثاره، ردود الفعل حوله، نتائجه، إمكانيات تطبيقه**. بيروت: دار آزال، ١٩٩٠.

السماك، محمد. **الأقليات بين العروبة والإسلام**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

السودا، يوسف. **تاريخ لبنان الحضاري**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٧٩.

سويد، ياسين. **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. ٢ ج.

ج ١: **الإمارة المعنية، ١٥١٦ ـ ١٦٩٧**.

ج ٢: **الإمارة الشهابية، ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢**.

السيد، رضوان. **الأمة والجماعة والسلطة [دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي]**. بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٤.

ـــــ. **الجماعة والمجتمع والدولة**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧.

ـــــ. **سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**. لندن: دار الساقي، ١٩٨٨.

ـــــ. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة، [د. ت.].

شاهين، فؤاد. **الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

شرارة، وضاح. **الأمة القلقة: العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.

ـــــ. **دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.

ـــــ. **السلم الأهلي البارد**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. ٢ ج. (سلسلة الدراسات السياسية؛ ١)

ج ١: **لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**.

شماس، نقولا إيلي. **مستقبل لبنان الاجتماعي ـ الاقتصادي أمام التساؤلات**. تعريب دار الترجمة؛ مراجعة التعريب جهاد نعمان. لبنان: نادي جامعة هارفرد لإدارة الأعمال، ١٩٩٦.

شمعون، كميل. **مراحل الاستقلال**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

شوفالييه، دومينيك. **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**. ترجمة منى عبد الله عاقوري. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

شولتزه، كيرستين. **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٨.

شيحا، ميشال. **خواطر**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

ـــــ. **فلسطين**. بيروت: مؤسسة شيحا، ١٩٩٤.

ـــــ. **لبنان في شخصيته وحضوره**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

ـــــ. **لبنان اليوم**. ترجمة أحمد بيضون. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

شيفر، شيمون. **كرة الثلج: أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٤.

الصلح، سامي. **مذكرات سامي بك الصلح، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**. بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٠. ٤ ج.

الصلح، عادل. **حزب الاستقلال الجمهوري: سطور من الرسالة**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

الصليبي، كمال. **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع**. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٠.

ـــــ. **تاريخ لبنان الحديث**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٤.

ـــــ. **منطلق تاريخ لبنان، ٦٣٤ ـ ١٥١٦م**. ط ٢. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٢.

ضاهر، مسعود. **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**. ط ٢. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤. (الدراسات التاريخية)

ـــــ. **لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق**. ط ٢. بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤.

ـــــ. **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦. (الدراسات التاريخية)

ضو، بطرس (الأب). **تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٧٧. ٢ ج.

ج ١: **من مار مارون إلى مار يوحنا مارون، ٣٢٥ ـ ٧٠٠م**.

ج ٢: **الكنائس المارونية القديمة في سوريا من مار مارون إلى القرن السابع**.

طرابلسي، فواز. **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩.

ـــــ. **صورة الفتى بالأحمر: أيام في السلم والحرب**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

ـــــ. **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

عازوري، نجيب. **يقظة الأمة العربية**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

عبوشي، صلاح. **تاريخ لبنان الحديث: من خلال ١٠ رؤساء حكومة**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩.

عسيران، زهير. **زهير عسيران يتذكر: المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب**. بيروت: دار النهار، [١٩٩٨].

العلاقات الإسلامية ـ المسيحية: قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

عنداري، بول. **الجبل ـ حقيقة لا ترحم**. [بيروت: د. ن.، ١٩٨٥؟].

العياش، غسان. **أزمة المالية العامة في لبنان: قصة الانهيار النقدي**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

عيساوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤**. ترجمة رؤوف عباس حامد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

فياض، نوال. **صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي**.

بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢. (مكتبة الدراسات التاريخية)

قربان، ملحم. **المنهجية والسياسة**. ط ٣، مزيدة ومنقحة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧.

قرم، جورج. **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

ـــــ. **أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠. (سلسلة السياسة والمجتمع)

ـــــ. **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٩٢.

ـــــ. **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦.

القش، سهيل. **في البدء كانت الممانعة: مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

لورنس، ألبرت. **أعمدة الحكمة السبعة**. ط ٣. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.

ليبهارت، أرنت. **الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة**. ترجمة إﭬلين أبو متري مسره. بيروت: يال يونيفرستي برس، ١٩٨٤.

لينين. **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. موسكو: دار التقدم، [د. ت.].

ـــــ. **تطور الرأسمالية في روسيا في عملية تكوّن سوق داخلية للصناعة الكبيرة**. ترجمة فواز طرابلسي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (مختارات جديدة)

ـــــ . **الدولة والثورة**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٦.

ـــــ . **ما العمل؟**. موسكو: دار التقدم، [د. ت.].

ماركس، كارل. **البيان الشيوعي**. ترجمة العفيف الأخضر. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.

ـــــ . **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**. [ترجمة] فليح عبد الجبار [وآخرون]. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١ - ١٩٨٢.

مج ١: **عملية إنتاج رأس المال**.

ـــــ . **الشيوعية العالمية**. ترجمة فؤاد أيوب. [دمشق]: دار دمشق، ١٩٧٢.

ـــــ . **نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤.

المارونية السياسية: سيرة ذاتية. بيروت: مركز السفير للمعلومات، ١٩٧٨.

متولي، عبد الحميد. **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**.

المحاضر السرية الكاملة: ثرثرة فوق بحيرة ليمان. تقديم طلال سلمان. ط ٢. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٤.

مركز الحريري الثقافي، أبحاث وتوثيق. **لبنان في تاريخه وتراثه**. بيروت: [المركز]، ١٩٩٣. ٢ مج.

المركز العربي للمعلومات. **يوميات الغزو الإسرائيلي - لبنان ١٩٨٢**. بيروت: المركز، [د. ت.].

مغيزل، جوزف. **كتابات جوزف مغيزل**. بيروت: مؤسسة جوزف ولور مغيزل؛ دار النهار، ١٩٩٧. ٢ ج.

ج ١: **في النظام السياسي، في الأحزاب السياسية، في العلمانية والطائفية**.

ج ٢: **في التشريع والاجتهادات القانونية، في حقوق الإنسان وشؤون البيئة، في المسألة القومية، في القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، في بعض القضايا اللبنانية والعربية**.

مكي، محمد علي. **لبنان ٦٣٥ - ١٥١٦: من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٧.

مكيافللي، نيقولو. **الأمير**. تعليق بنيتو موسوليني؛ مقدمة كريستيان غاوس؛

تعريب خيري حماد؛ تعقيب فاروق سعد. ط ١٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.

الملاط، شبلي. **الرئاسة اللبنانية بين الأمس والغد**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

منسى، بشارة. **الطائف بين الطوائف**. بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤.

منصور، ألبير. **الانقلاب على الطائف**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣.

ـــــ . **موت جمهورية**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

موسى، سليمان. **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٧٧.

ناصيف، نقولا. **كميل شمعون: آخر العمالقة**. تقديم غسان تويني. بيروت: دار النهار، ١٩٨٨.

نجم، بولس. **القضية اللبنانية**. بيروت: الأهلية، ١٩٩٥.

نصر، سليم وكلود دوبار. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

نعوم، سركيس. **ميشال عون، حلم أم وهم**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٢.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

هانف، تيودور. **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**. نقله عن الألمانية موريس صليبا. باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٣.

هشي، سليم حسن. **المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ١٦٠٠ - ١٩٠٠: وثائق تاريخية تنشر لأول مرة**. ط ٢. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٢. ٤ ج.

وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، ١٩٧٥ - ١٩٨١. [بيروت: المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان، د. ت.].

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م والتي صدقها مجلس النواب. [لبنان: د. ن.، ١٩٨٩؟].

الوطن الصعب، الدولة المستحيلة: حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة. ساقها ودونها طانيوس دعيبس. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥.

دوريات

الاتحاد الأسبوعي (قطر): ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

الأنوار: ١٩٩٦/٣/١٠.

الحياة: ١٩٩٤/٦/-؛ ١٩٩٤/٦/٩، و١٩٩٥/١٢/٨.

الديار: ١٩٩٠/٣/٢٧.

السفير: ١٩٧٦/٩/٢٦؛ ١٩٨٣/٧/١١؛ ١٩٨٣/٩/١٧؛ ١٩٩٠/١٠/١٢؛ ١٩٩٢/٣/٩؛ ١٩٩٤/٤/٢٢؛ ١٩٩٥/١/١١؛ ١٩٩٧/٤/٢؛ ١٩٩٨/٩/٧، و١٩٩٨/١٢/٤.

الصلح، منح. «لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات، ورقة العمل.» **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

«لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات.» (حلقة دراسية). افتتح الحلقة خير الدين حسيب؛ ترأس الجلسة وأدار الحلقة سليم الحص؛ قدم ورقة العمل منح الصلح؛ أعد التعقيب جوزف أبو خليل. **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

نداء الوطن: ١٩٩٤/٦/١٢ و١٩٩٤/١١/٤.

النهار: ١٩٧١/١٠/٣٠؛ ١٩٩١/٩/١٩؛ ١٩٩٢/٨/١٠؛ ١٩٩٢/١٠/١٢؛ ١٩٩٣/٩/١٢؛ ١٩٩٤/١١/٧؛ ١٩٩٤/١١/١١؛ ١٩٩٤/١١/١٨؛ ١٩٩٤/١٢/١؛ ١٩٩٥/١/٢٨؛ ١٩٩٥/٤/١٥؛ ١٩٩٥/٦/٢٥؛ ١٩٩٧/٣/٢٠؛ ١٩٩٧/٤/٢؛ ١٩٩٧/٤/٥؛ ١٩٩٨/١١/١٦؛ ١٩٩٩/١/٩، و١٩٩٩/١٠/٩.

نهار الشباب: ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٧.

الوسط: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ والعدد ٣٣٩، ١٩٩٨.

«الوسيط الجزائري يروي سيرته مع الاتفاق.» مقابلة مع الأخضر الإبراهيمي. **المستقبل:** ١٩٩٩/٦/٧.

ندوات، مؤتمرات

الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة). تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. ٢ ج.

لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩١.

مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، ١٩٣٦: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات، مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦. تقديم ودراسة حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣.

رسائل، أطروحات

عبيد، حسين. «الانتخابات النيابية، ١٩٩٢.» (دراسة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، ١٩٩٣ - ١٩٩٤).

٢ - الأجنبية

Braud, Philippe. *Sociologie politique.* 2ème éd. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1995.

Grawitz, Madeleine. *Méthodes des sciences sociales.* 10ème éd. Paris: Dalloz, 1996. (Précis Dalloz)

Khair, Antoine A. *Le Moutaçarrifat du Mont-Liban.* Préface d'Edmund Naïm. Beyrouth: [université libanaise], 1973. (Publications de l'université libanaise: Section des études juridiques, politiques et administratives; 2)

Rabbath, Edmond. *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse.* Nouvelle éd. Beyrouth: Département des publications de l'université libanaise, 1986. (Publications de l'université libanaise: Section des études juridiques, politiques et administratives; 1)

فهـــرس

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ